



د. علي أبو المكارم



أصول التفكير النحوي

د. علي أبو المكارم



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

أبو المكارم، على

أصول التفكير النحوى/ على أبو المكارم . - ط١ . - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٦.

٣٧٦ص ؛ ٢٤سم.

تدمك: ١ ٩٢٠ ٢١٥ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو - مصر

أ - العنوان

٤١٥,١

الكتاب : أصول التفكير النحوى

المؤلف : د. على أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢١٦٦٣ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : I. S. N. 977 - 215 - 920 - 1

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت: ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣٠١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

أصول التفكير النحوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لعل من المسلم به عند كثير من الباحثين والدارسين أن النحو العربى يتسم بقدر من الصعوبة كبير ، ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخ النحو وأعلامه ، كما أحسها تلاميذه والشادون فيه . وليس من شك فى أن نمط المصاعب التى تواجه أولئك غير التى يلمسها هؤلاء . بيد أن النتيجة التى ينتهى إليها أولئك وهؤلاء جميعًا هى وجود هذه المصاعب التى تجعل من النحو العربى علمًا ينبغى أن تتوفر الجهود عليه ، لتذليل صعابه ، وتبسيط مسائله ، وتيسير الاتصال به ، سواء للباحثين فيه، أو الدارسين له .

ولعل أبرز مظاهر الصعوبة التي تواجه الباحثين فى النحو العربى والدارسين له تتجلى فى أمرين :

الأمر الأول : فى مجال القواعد التفصيلية وتطبيقاتها . فإن الدارس للنحو يجد كثيرا من القواعد التى لا ترتبط بغير ما تقنن له من ظواهر دون أن تتصل بسائر الظواهر أو تتسق معها ، كما يحس بتنوع فى الأحكام يوشك أن يكون تعددًا يصل فى كثير من الأحيان إلى درجة التضارب مع القواعد من ناحية، ومع الظواهر اللغوية من ناحية أخرى ، حتى إذا انتقل الدارس إلى مجال التطبيق تضاعفت الصعاب بقدر ما فى الأحكام من آراء تختلف فيما بينها ، وما فى النص من احتمالات سترتها المواقف النفسية والمقدرة العقلية من غير توقف عند معطيات الموقف اللغوى ذاته وأبعاده ودلالته . ولقد تركت هذه الصور المختلفة من الصعوبة أثرها فى إلمام الدارسين بقواعد النحو العربى ، بحيث أصبح من

النادر أن تجد دارسًا حتى فى مستوى الدراسة الجامعية المتخصصة يحيط فى ذهنه بالقواعد النحوية ، أو يلم بتصور شامل لها يربط فيه بين جزئياتها . ويبدو أن المسئولين فى العالم العربى قد سلموا بهذه الصعوبة باعتبارها أمرًا واقعًا لا سبيل إلى تغييره !! ومن ثم لم تعد القواعد النحوية تجد عناية كافية من أحد من المعلمين والمربين وحتى ممن يملك أمر توجيه المعلمين والمربين أيضًا .

والأمر الثانى : من مجال الدراسة النظرية للأسس الكلية ، ففى ميدان البحث فى أسس النحو العربى ومناهجه يواجه الباحثون بمصاعب أشد خطرًا وأعمق أثرًا، ابتداء من تحديد المصادر المتنوعة المتصلة بمناهج التفكير عند النحاة وخصائص هذه المناهج ، إلى أدق الجزئيات المنهجية ، كاستخدام المصطلحات وتحديد مدلولاتها ومدى ما أصابها من تطور عبر الزمان والمكان جميعًا . فإذا أتيح للباحث أن يفلت من إسار هذه المصاعب ليتخذ موقفًا يعيد فيه تقويم الفكر النحوى واجهته مشكلات لا تقل صعوبة عما أفلت منه ، ابتداء من الأسس التى يرتضيها حكمًا فى مجال نقد المنهج وانتهاء بالصور التطبيقية لهذه الأسس فى مجال دراسة مشكلات المناهج التقليدية .

ولقد كانت هذه الصعوبات المتنوعة حافزًا لكثير من الباحثين : قدامى ومحدثين ، يدفعهم إلى محاولة حلها أو التخفيف بقدر الإمكان من حدة آثارها ، ومن ثم كانت الأهداف التى سعت إليها جهود هؤلاء النحويين تتركز فى أمرين :

أولهما : محاولة تبسيط قواعد النحو العربى . وذلك بواسطة حذف بعض تقسيماته أو أبوابه ، أو إدماج بعضها فى بعض ، أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة لبعض أبوابه ومسائله ، أو بإعادة استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحو يغاير ما هو ثابت فى التراث النحوى . إلى غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله . وقد أغفلت هذه المحاولات حقيقة بديهية ، هى أن القواعد التفصيلية ليست إلا نتاجًا للمأثور من المناهج التقليدية ، ومن ثم فإن النظر فى إصلاح هذه القواعد قبل البحث فى المناهج محكوم عليه بالاضطراب

سابقًا ، أو هو بحث فى النتائج دون المقدمات ، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هذا البحث هو زيادة الآراء وتعديد الأحكام وتنويع المواقف . وهكذا بدلاً من أن نصل بهذا الأسلوب إلى تبسيط الآراء وتيسير الأحكام وتحديد المواقف نصل إلى النقيض من ذلك كله . وهو ما يشير إلى أن دراسة المناهج النحوية التقليدية ليست ترفًا لا أثر له ، أو اختبارًا للقدرة العقلية لا غناء معها . بل هى نقطة البدء الموضوعية لحل المشكلات التفصيلية ، وبدون الانطلاق من نقطة البدء هذه يفقد كل عمل فى مجال القواعد أسس قيامه وركائز بقائه جميعًا .

وثانيهما : محاولة نقد أخطاء المناهج النحوية التقليدية ، عن طريق تناول بعض هذه الأخطاء بالدرس والتحليل ، إما فى نطاق شخصية من الشخصيات ، أو تجمع من التجمعات ، أو مؤلف من المؤلفات . وكأن الدراسة الجزئية لبعض المشكلات المنهجية كفيلة بتخليص المنهج مما به من أخطاء . وهذه نظرة كمية إلى المشكلة . تتصور أن المنهج ليس سوى مجموعة من الأفكار التى ينضم بعضها إلى جوار بعض ، فإذا كان ثمة خطأ فى بعض هذه الأفكار أمكن «إصلاح» المنهج بإزالة هذا الخطأ فيه ، ومن الواضح أن هذا الموقف بأسره يفتقد الأساس العلمى للمنهج الموضوعى . الذى يبدأ من مسلمة أن الأسس المنهجية ليست أصولاً متجاورة . ولكنها عناصر مركبة ، يؤثر بعضها فى بعض على المستويين : الجزئى والكلى . أى أن هذه العناصر تتركب بشكل خاص فيما بينها ، وهى تتفاعل فى تركيبها ، ثم إنها تهدف فى النهاية إلى معالجة خاصة لموضوعها فى مجالها .

من هنا كان الموقف العلمى لحل مشكلات النحو العربى يستدعى القيام بخطوات محددة .

الخطوة الأولى : بلورة المعطيات الفكرية المؤثرة فى مناهج البحث النحوى، سواء فى ذلك المناهج التقليدية المأثورة عن النحاة أو المتبعة فى إنتاج النحويين ، أو المناهج التى يقترحها أصحابها للأخذ بها فى مجال الدراسات

النحوية . ذلك أن المنهج ليس مجموعة من القواعد الكلية والأسس العامة فحسب ، بل هو قبل كل شيء موقف فكرى محدد تجاه الأشياء والعلاقات ، ولا سبيل إلى استكناه حقيقة هذا الموقف أو استكشاف آماده إلا بربطه بالمؤثرات المختلفة فيه . وعلى رأسها المؤثرات الفكرية المتصلة به .

والخطوة الثانية : الربط بين المعطيات الفكرية والمؤثرات الاجتماعية ، انطلاقًا من التكامل فى رؤية الواقع الإنسانى والطبيعى ، باعتبار أن التكامل هو الموقف الأكثر موضوعية فى تفسير الأشياء والعلاقات ، بل لعله الموقف الموضوعى الوحيد القادر على استيعاب الواقع بشقيه : الفردى والاجتماعى ، وفى مجاليه : الروحى والمادى ، جميعًا .

والخطوة الثالثة : تحديد أولويات البحث ، على أن يبدأ دائمًا بالأصول قبل الانتقال إلى الفروع ؛ إذ أن الأصول هى التى تشكل صورة الفروع وتحدد لها علاقاتها وتفسر سماتها ، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية ، ومن ثم غير قادرة على استكشاف أبعاد الظواهر فضلاً عن أن تستطيع إعادة تشكيلها .

وتطبيقًا لهذه المبادئ حاولنا أن نبدأ بتحليل المناهج النحوية التقليدية ، بغية الوقوف على خصائصها الفكرية ودلالاتها الاجتماعية من ناحية ، ورغبة فى تقويم هذه المناهج باستخلاص العناصر السلبية والإيجابية فيها ، وتحديد ما لكل عنصر منها من آثار فى الفكر النحوى على مستوى النظر أو التطبيق .

وهذا الكتاب الذى بين يدى القارئ أحد هذه المحاولات التى نعالج فيها مشكلات منهجية . وثمة محاولتان أخريان ، إحداهما دراستنا عن مناهج البحث عند النحاة العرب ، وكانت موضوع بحثنا للدكتوراه ، والأخرى حول تقويم الفكر النحوى ، ونأمل أن تصدر فى وقت قريب . ومن ثم فإن هذا الكتاب يتصل اتصالاً وثيقًا بهذين الكتابين ، ويحاول - معهما - أن يجلو بعض الأصول

الكلية للفكر النحوى ، ومصادره ، وتطوره ، وآثاره . دون ارتباط بشخصية ، أو تقوقع في تجمع ، أو اقتصار على عصر ، أو انحصار فى مكان .

ويقع هذا الكتاب فى تمهيد ، وأبواب ثلاثة ، وخاتمة :

أمـا **التمـهيد** فقد تناول العلاقة بين علم أصـول النحو ، وأصول التفكير النحوى ، وانتهـى من هذه الدراسة إلى أن علم أصول النحو أحـدث نشأة ، أما أصول التفكير النحوى فأقدم وجودًا . ثم إن عـلـم أصول النحو بمضمونه المحدد وموضوعاته المعـدودة محدودٌ ، أما أصول التفكير النحوى فـتتسم بالشمول ، إذ تتناول الأسس الكلية التى بنـى عليها النحاة العـرب قواعدهم الجزئيـة وأحكامهم التفصيلية .

وقـد درس **الباب الأول** العلاقة بين القياس والاسـتقراء فى النحوالعربى ، وخلص من هذه الدراسة إلى أن المنهج الذى اتبـعه النحاة المتقدمون كـان منهجًا استقـرائيًا ، ما لبث بعـد بعض الوقت حتى أصبح منهجًـا قياسيًـا ، تحت تأثير اتصال الفكر العربى بالثـقافة اليونانية بشكل عـام ، وبالفلسفة والمنطق الأرسطى الشكلى بوجه خاص ، وقد وقع هذا الباب فى فصول ثلاثة :

الفصـل الأول وكان موضوعه : المفهوم الاستقرائى للقياس .

والفصل الثانى وكان موضوعه : المفهوم الشكلى للقياس .

والفصل الثالث وقد تناول : أبعاد التغير فى مفهوم القياس ونتائجه .

أمــا **البـاب الثـانى** فقد توفـر على تحليل ما بين التقعيـد والتعليل ، وقد استـعرض فى هذا المجـال الصلة التاريخيـة بينهمـا ، كما تناول مـواقف النحاة منهمـا، وانتهى إلى تحديد أبعـاد التغيرات التى حـدثت فى العلاقة بين القـواعد والعلل ، ونتائجها فى الفكر النحوى ، وأثرها فى تراث النحاة . وهكذا كان هذا الباب فى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : واختص بدراسة : « التطور التاريخى » .

والفصل الثانى : وقد تناول بالتحليل : « مواقف النحاة » .

وأما الفصل الثالث : فقد درس « أبعاد التغير فى التعليل ونتائجه » .

وفى الباب الثالث والأخير تمت دراسة مواقف النحاة من النصوص اللغوية، سواء فى ذلك ما كان بين هذه النصوص منتميًا إلى عصر الاستشهاد أو ما لم يكن منها منتميًا إليه ، مستعرضًا فى هذا الشأن المراحل المختلفة التى مر بها الالتزام بالنصوص فى الفكر النحوى . ومظاهر هذا الالتزام ، وأسبابه ، ونتائجه .

وقد وقع هذا الباب بدوره فى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول : « التطور التاريخى » لمواقف النحاة من النصوص

وبين الفصل الثانى : « أساليب التأويل النحوى» من خلال دراسة المفاهيم النظرية لهذه الأساليب .

وأوضح الفصل الثالث : « الأشكال التطبيقية لأساليب التأويل » كما وردت فى تراث النحاة .

وقد ألقت الخاتمة نظرة شاملة ، ليس على تفصيلات هذه الدراسة ونتائجها. إذ إن ذلك مما يصعب تحقيقه فى دراسة تتضمن من الأفكار الجديدة ما لا يكاد يحصر ، وإنما كانت النظرة إلى الأسس الكلية التى انبنت عليها هذه الدراسة ، وهى الأسس التى كانت بمثابة المبادئ العامة للتناول الموضوعى ، وقد ألمحنا إليها فى بداية هذه المقدمة ، ويمكن تلخيصها مرة أخرى فى الارتباط العضوى بين معطيات الفكر الإنسانى فى علومه المختلفة وآفاقه المتعددة ، والاتصال الحيوى بين عالم الفكر بكل ما يصدر عنه ودنيا الواقع بكل ما تتسم به .

وإنى لأدرك مخلصًا أن هذه الدراسة ليست أكثر من محاولة ، وهى بذلك فى حاجة إلى نقاش جاد عساها تصبح به ، ومن خلاله ، لبنة فى بناء فكر نحوى

جديد . ومن هنا فإنى أحمد سلفًا لكل من يصوب فيها خطأ أو يصحح فيها رأيًا أو يقوم فيها عوجًا ، شاكرًا له أجمل الشكر وأعمقه ، عملاً بقول رسولنا صلوات الله عليه « رحم الله امرءًا أهدى إلينا عيوبنا » .

والله من وراء القصد ، ،

على أبو المكارم

تمهيد

بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوى

تمهيد

بين علم أصول النحو وأصول التفكير النحوى

نحسب أن من الواجب أن نقدم بين يدى هذا البحث تحديداً لمضمون هذا الاصطلاح الذى اتخذناه عنوانًا له ، حتى تتميز أبعاده فى مقابلة اصطلاح آخر قديم، يثير عدم تحديد مضمونه نوعًا من الخلط بينه وبينه ، وبخاصة وأن بين جزئياتهما بعض الالتقاء فى بعض المسائل ، وفى قضاياهما شىء من وحدة النظر فى بعض المراحل ، مما يساعد على الخلط بين هذين الاصطلاحين ، ويسلم - آخر الأمر - إلى كثير من الأحكام التى تتسم بالخطأ والتسرع . وهو ما نرجو أن نتحرز منه، وأن لا ننزلق إليه كما فعلت دراسات كثيرة سابقة ، لم تعط المصطلحات حقها من البحث فى أناة وتلطف ، وانساقت وراء المدلولات الشائعة الواهمة . فإذا بها تكاد تكون حقائق مسلمة وليس لها - فى الواقع - أساس .

ونحن نعنى بذلك الاصطلاح القديم ما يعرف فى البحث النحوى باسم «علم أُصول النحو» فإن هذا الاصطلاح له دلالة تختلف اختلافًا بعيدًا عما نقصده باصطلاحنا «أُصول التفكير النحوى» . فإن هذا الاصطلاح الذى نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التى سار عليها البحث النحوى ، والتى أثرت فى إنتاج النحاة وفكرهم على السواء . وهذه الخطوط العامة قديمة جدًا فى البحث النحوى ، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث فى النحو العربى . أى إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى .

أما «علم أُصول النحو» فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التى اتبعت فى الإنتاج النحوى ، وهى محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعى لأصول التفكير النحوى ، إذ أن أول من يشار إلى أنه قد قصده بالدرس هو : أبو بكر

محمد بن السرى بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ فى كتابيه: «أُصول النحو الكبير والصغير» [(١)] . ثم كان أبو على الفارسى ٣٧٧هـ واسطة نقلت بعض آثار أستاذه ابن السراج إلى تلميذه أبى الفتح عثمان بن جنى ٣٩٢هـ [(٢)] الذى تناول بعض قضايا هذا العلم فى بعض كتبه ، وبخاصة فى كتابه: «الخصائص» ثم قصده بالدرس عقب هؤلاء عالمان آخران هما : أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧هـ فخصه برسالتيه : «الإغراب فى جدل الإعراب» و «لمع الأدلة فى أُصول النحو» بالإضافة إلى بعض بحوث موزعة بين كتابيه : «أسرار العربية» [(٣)] . و«الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» . وأما العالم الثاني فهو جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ [(٤)] . وقد أصدر السيوطى أهم ما كتب فى هذا العلم فى كتابيه : «المزهر فى علوم اللغة وأنواعها» و « الأشباه والنظائر فى النحو» ثم فى كتابه البالغ الأهمية : «الاقتراح فى علم أُصول النحو» . ولا تعود أهمية هذا الكتاب الأخير إلى ما أضافه السيوطى من جديد ، وإنما تمتد هذه الأهمية عن كونه استطاع أن يجمع شتات الأبحاث السابقة عليه ، وأن يؤلف بينها ، وينسقها ، ويجعل منها علمًا محدد المعالم والمبادئ ، واضح القسمات والأصول . ومن ثم كان محور عدد من الشروح والتعليقات ، من أهمها شرحا : ابن الطيب وابن علان [(٥)] .

---

(١) يوجد ميكروفيلم لنسخة من «أُصول النحو» لابن السراج فى معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية برقم ١١ نحو ، وهو مأخوذ عن نسخة المتحف البريطانى - ملحق ٢٨٠٨ OR - كما توجد مصورة عنه فى مجمع اللغة لعربية ، لكن أى أصوله : الكبير أم الصغير ؟ ليس فى النسخة ما يقطع بواحد منهما . وكذلك لم أعثر فى النسخة المغربية ، رقم ٣٢٦ ق بالمكتبة العامة بالرباط على ما يقطع بشىء فى هذا المجال).

(٢) نزهة الألبا ١٦٩ ، بغية الوعاة ٤٤، معجم الأدباء ٧/٢٣٩.

(٣) يوجد عدد من النسخ الخطية من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية ، من أوضحها نسخ تحت أرقام : ٤٠، ٤١، ٦٨م ، ٥٧٨٢هـ والنسخة الأخيرة ضمن مجموعة من ورقة ٢٤ - ١٠٤ .

(٤) النور السافر .

(٥) يوجد من شرح ابن الطيب المسمى فيض نشر الانشراح نسخة ناقصة من آخرها بدار الكتب تحت رقم ١١٠٩ نحو . وتوجد من شرح ابن علان المسمى داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح نسخة كاملة فى المكتبة الأزهرية رقم ٩٥ نحو .

بين مدلولَى هذين الاصطلاحين كثير من الاختلاف إذن ، فإن أحدهما قديم والآخر متأخر ، وأحدهما ممتد وموسع والآخر محدود ومرحلى . وغير هذين الوجهين من الاختلاف ثمة ملاحظة بالغة الأهمية لا ينبغى إغفالها ، وهى أن «علم أُصول النحو» على الرغم من أنه كان محور دراسات عديدة توفّرت عليه لكشف معالمه وتحديد أبعاده . فإن دراساته - على وجه العموم - تشوبها سمة بارزة - هى ذاتية التناول . فإن النتائج التى توصل إليها الباحثون فيه لم يسلم إليها التحليل الدقيق للاتجاهات الحقيقية التى حكمت البحث النحوى ، وإنما أنتجتها الثقافة الخاصة والأحكام المسبقة . وهو ما نرجو أن يتضح من خلال تحليلنا للأصول العامة للتفكير النحوى .

لهذا كله نظن أن من المحتم أن نتناول بالتحليل أُصول التفكير النحوى لا علم أُصول النحو ، مع ملاحظة حقيقتين عظيمتى الأهمية ، الأولى أن دراسة أصول التفكير النحوى ستتضمن بالضرورة تقنين النحاة لهذه الأصول ، أى ستلحظ نتائج علم أصول النحو . وثانيتهما أننا سنستعين فى هذا الدرس بكل الإنتاج النحوى ، دون أن تحكمنا الأحكام الشائعة فى علم أصول النحو ، وفى كثير من كتب قواعده : تلك الأحكام التى تمتد عن الثقافة الذاتية للنحاة من غير سند يرتكز على أساس من التحليل العلمى الموضوعى للتراث .

الباب الأول

بَيْنَ القياسِ وَالاسْتِقراء

الفصل الأول

المفهومُ الاستِقرائى لِلقياس

الفصل الأول

المفهومُ الاستقرائى للقياس

استخدم النحاة العرب منذ عصر مبكر لفظ «القياس» [(١)] . كذلك نسب إلى كثير منهم حرصهم عليه وكلفهم به وأخذهم بمنهجه فى تناول الظواهر اللغوية التركيبية بالتقعيد . ولعل أقدم من ينسب إليه الولوع بالقياس من متقدمى النحاة عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧هـ أو ١١٨هـ[(٢)] . فمما يذكره النحاة ويتناقله الرواة ويسجله المؤرخون عن هذه الشخصية الفذة أنه «أول من فرع النحو وبعجه»[(٣)] ، وأنه فى تفريعه له قد اعتمد على «مد القياس والعلل»[(٤)] . حتى إنه كان «شديد التجريد للقياس»[(٥)] .

وهذه النصوص كلها ، وغيرها [(٦)] ، تكشف عن حقيقتين مهمتين لا يصح إهمال واحدة منهما ، كما لا ينبغى - فى الوقت نفسه - أن تطغى إحداهما على الأخرى . وأولى هاتين الحقيقتين أنَّ لعبد الله بن أبى إسحاق دوراً بالغ الأهمية فى النحو العربى ، يرجع إلى اعتماده على ما يصطلح عليه النحاة والرواة

---

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٩ ، مراتب النحويين ١٢ ، خزانة الأدب ١/ ١١٥ ، تهذيب التهذيب ٥/ ١٤٨ ، بغية الوعاة ٣٨٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٢٥ ، نزهة الألبا ٢٢ ، طبقات فحول الشعراء - ط المعارف - ١٤ المعارف ٢٣٠ ، تقريب التهذيب ١٢٥ ، خلاصة تذهيب الكمال - ١٦٢ ، طبقات النحاة واللغويين - مخطوط - ٢/ ١٦٥ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) مراتب النحويين ١٢ ، طبقات فحول الشعراء - ط المعارف - ١٤ ، انباه الرواة ٢/ ١٠٥ .

(٤) المصادر السابقة ، وانظر : طبقات النحويين واللغويين ٢٥ .

(٥) المصادر السابقة ، وانظر أيضًا : نزهة الألبا ٢٣ .

(٦) انظر : فى النحو العربى ٢١ ، فى أصول النحو ، القواعد النحوية ١ - ٢ ، مدرسة القياس فى اللغة ، بحث لأحمد أمين فى مجلة المجمع ، الجزء السابع .

والمؤرخون «بالقيــاس» النحوى . وثانى هاتين الحقيقـتين أن دور ابن إسحاق فى القياس هو دور المسرف فيه وليس دور المبتكر له . وهاتان الحقيقتان معًا تسلمان إلى نتيجة عظيمة القيمة والخطر ، وهى أن النحو قد عرف ما يسمى بالقياس قبل ابن أبى إسحاق . وأن النحاة كانوا يأخذون به منهجًا قبل أن يسرف هو فيه .

ومرد خطورة هذه النتيجة أن النحاة والرواة والمؤرخين يستخدمون مصطلح القياس اسـتخدامهم لكثـير غيرُ من المـصطلحات . دون أن يعنوا كثيـرًا بتحديد مضمونها ، وكأنما كان النحاة يكتـفون بما بينهم من مفاهيم شائعة لها لا يجدون معها حاجة إلى تحديد مدلولاتها ، واكتفى الرواة بنقل الروايات دون تدخل منهم فى غالب الأحيـان ، فلم يلقوا الضوء على ما فى رواياتهـم من اصطلاحات وما يصـيب هذه الاصطلاحات من تغـير مـرحلى أو مدرسى . ثم أقـبل المـؤرخون فحشدوا روايات الرواة وأخبار اللغويين والنحـاة غير مدركين لما يعتور هذه وتلك من وجوه النقص . فلم يضـعوا فى الاعتـبار إمكان التغيـر فى مدلول الاصطلاح الواحد ، ومـا ينتج عن ذلك من اضطراب فى فـهم الأخبـار وتحليل الروايات . ومن ثم فـتح هذا المـوقف المجـال أمـام الدارسـين المتـأخـرين ثم البـاحثـين المعاصـرين للانزلاق فى خطأين مضللين : أولهما وحدة المـصطلحات النحوية على الرغم من الامتداد الزمنـى للبحث النحوى ، ومع تعدد اتجاهاته وتجـمعاته تلك التى انتشرت لفترة طويلة فى المراكز الثقافية فى قارات ثلاث . وثانى هذين الخطأين هو وحدة هذا المصطلح بالذات من مصطلحات النحو ، وهو القياس ، مع المـصطلح المنطقى . وهكـذا إذا استـخـدم لفظ القـياس فى النـحو تصـوّر الدارسون مـن المعاصـرين والأقدمـين أنه لا يتغـير من عـصر إلى عـصر ، ولا يتفاوت مضـمونه من مدرسة إلى أخرى . بل إنه لا يخـتلف عن القياس المنطقى بما يتطلبه من قضايا ، ويفترضه من مقدماتٌ ، ويستلزمه من شروط .

لهذا كله فإن الخطوة الأولى التي يجب أن يتحراها البحث المنهجى للتراث النحوى هى تحـديد مدلول هذا الاصطلاح الذى اسـتخدم بكثـرة هائلة فى النحو والمنطق وفى غير النحو والمنطق أيضًا .

وأبرز النتائج المهمة التى ينتهى إليها التحليل العلمى لاصطلاح «القياس» واستخدامه فى البحث النحوى ، أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف ، أما أولهما فيرتكز على مدى اطراد الظاهرة فى النصوص اللغوية مروية أو مسموعة ، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغى الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها . ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة ، ويرد هذه الظواهر . كما يرفض الأخذ بالنصوص التى تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص . وأما المدلول الثانى للقياس فهو أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة ، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به . ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافًا أربعة : المقيس ، والمقيس عليه ، والجامع بينهما ، والحكم .

والمدلول الأول للقياس هو الشائع فى البحث النحوى طوال القرون الثلاثة الأولى منه ، أى حتى ابن السراج وتلميذه الفارسى وتلميذه ابن جنى . وهكذا إذا جعل النحاة عبد الله بن أبى إسحاق «شديد التجريد للقياس» فإنما يدل القياس على أن منهجه فى دراسة الظواهر اللغوية هو تحديد الظواهر المطردة واعتبارها مقاييس لا ينبغى الخروج عليها ، وهذا الفهم هو ما يؤيده ابن أبى إسحاق نفسه بقوله : «ما يطرد وينقاس» [٧] أى ما يشيع فى النصوص حتى إنه ليفرض - باطراده - مراعاته والتزامه ، فيصبح بذلك مقياسًا للصحة والخطأ .

ويشهد على دلالة القياس فى هذه المرحلة على هذا المعنى أمران :

الأول : أن هذا المدلول هو الذى يتفق مع التطور الطبيعى للعلوم ، ولعلم النحو بصفة خاصة ؛ إذ لم يكن قبل ابن أبى إسحاق ممن شارك فى البحث النحوى سوى جيلين يعدان فى الواقع أقرب إلى الريادة منهما إلى الإسهام الموضوعى فى التناول : هما جيل التلاميذ الذين أخذوا عن أبى الأسود ، ثم أبو الأسود نفسه . وإذا شئنا الدقة فإن من الممكن أن نعدهما جيلاً واحدًا ، لأن

---

(٧) طبقات فحول الشعراء ١٥ .

دور أبى الأسود فى الدراسات النحوية محدود بإدراكه لبعض الظواهر التركيبية - وهى ظاهرة التصرف الإعرابى - من خلال ضبطه للنص القرآنى[٨] . أما تلاميذه فقد أمكنهم أن يبدءوا فى التعامل المباشر مع الظاهرة نفسها - وأن يحاولوا الوقوف على الضوابط التى تحكمها . ولكن يحكم دورهم كله التردد بين الوقوف عند النص القرآنى ، أو التماس الظاهرة من نصوص أخرى غير القرآن ، والاضطراب فى تحديد أسلوب التناول للغة بغية اكتشاف بقية ظواهرها التركيبية ، وأسلوب التقعيد للظواهر بغية وضع قوانينها الضابطة[٩] . ثم جاء ابن أبى إسحاق فأتيح له بفضل قدرته العقلية وشجاعته النفسية أن يتخلص من هذا الاضطراب والتردد ، وأن يوضح السبيل الأقوم أمام النحاة لتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد ، بما وضع من قواعد عامة للبحث النحوى سار عليها وطبقها بحزم شديد وجرأة بالغة ، وهى أن يقف عند الظواهر الشائعة المطردة ، وأن يعتبرها هى القوانين الضرورية فى التركيب ما دامت ملاحظة فيما استقرأه من نصوص . وأن يفرض من أجل ذلك موقفًا محددًا لا يتغير فى مواجهة كل محاولة للخروج على هذه القوانين . وهو الرفض التام لها ، لا يستثنى من ذلك أحدًا وإن علا قدره اللغوى وسمت مكانته الفنية .

وهذا الموقف من ابن أبى إسحاق - وهو تحديده أسلوب البحث اللغوى ، بالوقوف عند الظواهر اللغوية المطردة - خطوة طبيعية متسقة مع الخطوة السابقة التى بدأها الجيل الذى تلا أبا الأسود ؛ إذ التطور المتوقع فى البحث النحوى بعدأن أصبح عدم تحديد منهجه عقبة هو أن يحدد من خلال مدى شيوع الظواهر واطرادها ، دون إنفاق الجهد فى ملاحظة الظواهر الغريبة أو النادرة .

الثاني : أن النصوص التى استخدم فيها القياس فى هذه الفترة تدل على أن «النحو كله قياس»[١٠] . وكثيرًا ما نجد عبارات تنطق بأن «هذا قياس كلام العرب»

---

(٨) انظر : تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ٦٨ - ٧٩ .

(٩) المصدر السابق ٨٧ - ٩١ .

(١٠) انظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٦ .

أو «هذا قياس لغة العرب» . وينتسب القائلون بذلك إلى المدارس النحوية المختلفة. وحسبنا أن ننتقل هنا نصين لرأسى مدرستى البصرة والكوفة: سيبويه والكسائى يوضحان مدلول القياس عندهما بما يتفق مع هذا المعنى الذى تحدد.

يقول سيبويه : «اعلم أن (قلت) فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً ، نحو : قلت زيد منطلق . ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما أوقعت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلامًا ، وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله عز وجل : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ ﴾ (آل عمران: ٤٥) . ولولا ذلك لقال : أن الله .

وكذلك جميع ما تصرف من فعله ، إلا (تقول) فى الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كأظن ويظن فى الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كتظن ، كما أن (ما) كليس فى لغة أهل الحجاز ما دامت فى معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم . ولم يجعل قلت كظننت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية فلم تدخل فى باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن (ما) لم تقو قوة ليس ولم تقع فى جميع مواضعها ، لأنَّ أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها(١١) » .

ولعل أبيات شيخ الكوفيين أبى الحسن على بن حمزة الكسائى أكثر وضوحًا فى تحديد مدلول القياس عنده إذ يقول(١٢) .

إنما النحو قياس يتبع	وبه فى كل أمر ينتفع
فإذا ما أبصر النحو الفتى	مر فى المنطق مرًا فاتسع

---

(١١) كتاب سيبويه ١/ ٦٢.

(١٢) إنباه الرواة ٢/٢٦٧ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤١٢.

فـــاتقـــاه كل من جـــالســـه	من جليس ناطق أو مــــســتــمع
وإذا لم يبــصـر النحـوَ الفــتى	هاب أن ينطق جــبنًا فــانقـطع
فـــتــــراه ينصب الرفـع ومـــا	كـــان من نصب ومـن خــفض رفع
يقــــرأ القـــرآن لا يعــــرف مـــا	صـرف الإعــراب فــيــه وصنع
والـذى يعـــــرفـــــه يقـــــرؤه	وإذا مـــا شــك فى حـــرف رجع
ناظـرًا فـــــيـــــه وفـى إعـــــرابه	فـــإذا مـــا عـــرف اللحن صـــدع
فــهــمـــا فــيــه ســواء عندكم	ليـــست السنة منا كـــالبــــدع
كم وضـــيـع رفع النحـــو ، وكم	من شـــريـف قـــد رأينـاه وضع

فالقياس هنا ليس القياس المنطقى ، بشروطه ومقدماته وقضاياه، لأن ذلك القياس لا يفيد الناطق أو المتكلم فى شىء ؛ إذ ليس إلا منهجًا علميًا قد يفيد الباحث أما المتكلم فلا شأن له به[١٣] . أما الذى يفيد المتكلم فهو ما يقدمه العلم بالقواعد المطردة المتبعة، وبهذا العلم وحده يمكن أن يحال بين المتكلم وبين الخطأ اللغوى بعامة ، والنحوى بخاصة . وهذا العلم هو النحو ، أو هو المقاييس العامة التى ينبغى أن تتبع وأن ينتفع بها .

❊ ❊ ❊

وقد اضطر النحاة بعد أن تحدد فى تصورهم مدلول القياس على هذا النحو إلى التصدى لعدد من المشكلات التى لم يكن بد من مواجهتها ، وتحديد موقفهم منها ، ولكنا نجد من الواجب أن نشير إلى أن هذه المواجهة للقضايا العامة الناتجة عن تحديد المنهج المتبع فى هذه المرحلة لا توجد منفصلة أو متميزة عن بقية الإنتاج النحوى ، فالتراث النحوى يعد فى الواقع ركامًا هائلاً ينبغى تحليله للوقوف على ما يتصل بقضايا المنهج العامة وما يتعلق بالتفصيلات

(١٣) لا يعنى القياس المتكلم كمنهج ، وإن كان قد يفيده فى تنمية حصيلته اللغوية بوساطة الصوغ القياسى ، وكلامنا هنا فى القياس كمنهج علمى . انظر مثلاً : اللغة بين المعيارية والوصفية ص٨ وما بعدها .

الجزئية ، وإني لأرجو أن تكون المحاولة الآتية قد أسهمت بنصيب فى استخلاص قضايا المنهج ووضعها معًا فى إطار كلى.

١- أولى المشكلات التى واجهها النحاة بعد أن تحدد مدلول القياس على هذه الصورة التى أوضحناها هى تحديد معنى الاطراد . فماذا يعنون بالاطراد؟ وما الأسباب التى اتبعوها لاستكشاف المطرد وغير المطرد؟

نلحظ - بادئ ذى بدء - أن هذه المشكلة هى أقسى المشاكل التى واجهها النحاة العرب ، ولعل هذه القسوة تعود إلى أن موقف ابن أبى إسحاق المتشدد فى تحديده لنوع الظواهر اللغوية التي ينبغى التوفر على دراستها قد أسئ فهمه ، فاتهم بالتعصب على العرب . مما حمل النحاة الخالصى النسب إلى العروبة أن يتوسعوا فى هذا التحديد وأن يتجوزوا فيه ، مما شوش آخر الأمر مدلوله ، وأبهم معاييره . فما موقف ابن أبى إسحاق ؟

يرتكز موقف عبد الله بن أبى إسحاق - فى الواقع ، وعلى الرغم من ندرة ما نقل عنه - على دعامتين :

الأولى : أن مهمة البحث النحوى هى تحرى الظواهر العامة الشائعة فى اللغة ، قبل الظواهر النادرة التى تنتسب فى كثير من الأحيان إلى اللهجات[(١٤)] .

والثانية : أن على الباحث النحوى بعد أن يقف على الظواهر العامة المطردة،أن يصوغها فى قواعد ملزمة ، بحيث لا يقبل خروجًا عليها ولا نقضًا لها[(١٥)] .

ولكن هذا الموقف لم يرض كثيرًا من العرب ، وبخاصة هؤلاء الذين كانوا يأملون أن تكون لهم حرية التعبير دون رقابة حازمة لا تتردد فى تخطئتهم . ويستوي فى ذلك الشعراء وأصحاب النفوذ من الولاة والقادة[(١٦)] . مما حمل

---

(١٤) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٥ ، تاريخ النحو العربى ٩٢ - ٩٤ .

(١٥) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٦ - ١٧ .

(١٦) انظر : خزانة الأدب ١/١١٥ - ١١٦ ، نزهة الألبا ١٩ - ٢٠ ، تاريخ النحو العربى ٩٥ .

النحاة الذين يتصلون بهم إلى الخروج على هاتين القاعدتين الواحدة إثر الأخرى، إما بدافع من التعصب أو خشية من الإرهاب .

لقد اتفقوا مع ابن إسحاق على كون القواعد النحوية ملزمة ، ولكنهم توسعوا في التقعيد حتى إن قواعدهم تسع كل شيء ، وكان هذا التوسع نتيجة لتضافر عاملين :

الأول : استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف القواعد الموضوعة من نصوص .

والثانى : ما أسلم إليه التأويل من تطوير لمفهوم الاطراد ، لا على أنه الشائع الذى تتضافر على تأكيده (كل) النصوص ، وإنما على أنه الذى يوجد (غالبًا) فى (كثير) من النصوص . ثم اختلفت موازين الكثرة بين النحاة ،و قد ترك كل ذلك غموضًا نرجو أن يوضحه الباب الثالث من هذه الدراسة .

٢- وقد اضطرهم الاطراد إلى اتخاذ موقف الاستقراء للمادة اللغوية ، ومن ثم كانت المشكلة الثانية تحديد أسلوب الاستقراء للنصوص اللغوية .

وفي هذا المجال وضع النحاة عددًا من الأسس تتلخص فيما يأتى :

أولاً : تحديد مصادر المادة اللغوية المعتمدة .

ثانيًا : نقد مصادر المادة .

ثالثًا : نقد المادة اللغوية .

❊ ❊ ❊

أولاً - تحديد مصادر المادة اللغوية :

تتركز المصادر المعتمدة فى استقراء المادة اللغوية فى هذه المرحلة فى مصدرين أساسيين هما : السماع والرواية .

السماع :

سنطلق اصطلاح (السماع) على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه ، وأما ما يرويه عن عالم آخر ، أو عن جيل سابق من العلماء ، أو عن مصنف من المصنفات اللغوية ، أو كتاب من كتب النحو ، فلا نعده سماعًا وإنما نعده رواية. والفيصل فى هذه التفرقة هو الإشارة إلى عدد الفواصل بين مصدر المادة اللغوية وبين الدارس لها . فإذا كانت هناك فواصل - ولو بعلماء - كانت رواية ، وأما إذا كان الدارس هو الذى سمع بنفسه عددناها من قبيل السماع .

وعلى هذا فإن السماع هو «الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها».

وعلى الرغم من وجود فارق تاريخى أيضًا بين السماع والرواية ، يتجلى فى أن السماع الذى مارسه علماء النحو واللغة لم يظهر إلا بعد الاهتمام بجمع المادة اللغوية ، أى منذ عشرينيات القرن الثانى الهجرى تقريبًا(١٧) . والرواية توغل فى القدم ، حتى إن ثمة مرويات تنتسب إلى ما قبل الإسلام بأكثر من قرن(١٨) . على الرغم من وجود هذا الفارق فإننا نلحظ وجود اتصال عميق بين السماع والرواية حتى ليكاد يوحد بينهما فى مراحل معينة ؛ إذ كانت مسموعات كل جيل من العلماء تتحول إلى جزء من مرويات الأجيال التى تليه .

---

(١٧) حددنا هذه الفترة لأنها بداية المرحلة التى شهدت جمع المادة اللغوية قبيل انفصالها عن النص الدينى المقدس ، وهو القرآن الكريم .

(١٨) على رأس هذه المرويات الشعر الجاهلى ، إذ هو فى مجموعه ثابت تاريخيًا وفنيًا ، على الرغم من الضجة التى رددها الدكتور طه حسين حول الشك فيه .

والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحاة كثيراً فى جمع المادة اللغوية ثم تحليلها . وعناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام نظرائهم الكوفيين . فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبى عقرب[١٩] ، كما يأخذ عن الأعراب كثيراً ، معروفين كأبى المهدى والمنتجع التميمى[٢٠] ، وغير معروفين أيضاً[٢١] . وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يأخذان عن العرب كما روى سيبويه فى أكثر من موضع من كتابه[٢٢] . ومثلهما أبو الخطاب الأخفش الذى يسمع من قبائل مختلفة ، كبنى سليم وغيرهم[٢٣] . وكذلك الخليل الذى يقرر سيبويه أنه رأى بعض ما سمعه مدوناً فى عشرين رطلاً[٢٤] . وسيبويه نفسه يسمع من كثير من النحاة واللغويين والأعراب كالخليل وأبى الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبى زيد الأنصارى[٢٥] ، وأبى فقعس وأبى دثار وأبى الجراح وأبى ثروان[٢٦] . كما يسمع من غير هؤلاء ممن لم يصرح باسمه[٢٧] .

والمادة اللغوية المسموعة تتأثر بعاملين لهما شأن كبير فى تحليلها ، وهما : الإمكانات الصوتية وعادات النطق عند المتكلم ، ثم مدى حساسية أذن السامع

---

(١٩) طبقات النحويين واللغويين ٣٠ .

(٢٠) طبقات الزبيدى ٣٨ ، مجالس العلماء ٢ .

(٢١) طبقات النحويين واللغويين ٢٩ .

(٢٢) انظر مثلاً ١/ ١٣٧ .

(٢٣) كتاب سيبويه ١/ ٦٣ .

(٢٤) تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٤ .

(٢٥) انظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٤١ ، ٣٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٧٥ ، ١٢٥ وسيبويه لا يصرح باسم أبى زيد ، وتذكر بعض المصادر أنه يكتفى فى التعبير عنه بوصفه بالثقة . انظر : أخبار النحويين البصريين ٣٧ ، الاقتراح ط ٢-٢١ .

(٢٦) طبقات الزبيدى ٦٩ و٧٢ ، مجالس العلماء ١٠ ، إعلان التوبيخ ٣٤ ، الأمالى الشجرية ١/ ٢٢٩ .

(٢٧) كتاب سيبويه ٢/ ٥٢ .

في سماعها للأصوات . وقد كان عدم الدقة في تحديد دور هذين العاملين في إضافة بعض الظواهر العرضية للمادة اللغوية أثره في اضطراب التحليل النحوي للمسموع . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما قرروه من جواز عمل (لم) النصب[٢٨] ، استنادًا إلى ما زعمه من جود قراءة تنطق قوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (الشرح : ١) بفتح الحاء منسوبة إلى أبي جعفر المنصور . ومن المرجح أن هذه ليست قراءة مستقلة ؛ إذ يبدو أن الذين سمعوا أبا جعفر لم يفطنوا إلى حقيقة نطقه فهو لم يفتح الحاء وإنما أسرف حين «بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها».

كما ذكر الزمخشري[٢٩] . ومما يؤيد ذلك ما تكشف عنه الدراسات الصوتية الحديثة من أن تبيين حروف الحلق كثيرًا يسلم إلى ما يشبه حركة الفتح . ويبدو أن ذلك التبيين والإشباع كان في تصور فصحاء الحضارة - كأبي عبد الله الشجري ومن قبله أبو جعفر المنصور - أحد مظاهر الفصاحة ، لكونه مسموعًا عن بعض القبائل العربية الفصيحة ، وهي قبيلة عقيل[٣٠] . ومن ثم أجاز بعض النحاة ، كالبغداديين والكوفيين ، «تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم»[٣١] . وعليه جاء قول كُثير :

له نَعَلٌ لا تطبي الكلب ريحها   وإن جعلت وسط المجالس شمت

وقول أبي النجم :

وجبلاً طال معدًا فاشمخر   أشم لا يسطيعه الناس الدَّهَر

وهكذا أسلمت العادات الصوتية ثم عدم حساسية السامع إلى إضافة ظواهر عارضة في النص اللغوي ، لم يفطن إلى عدم أصالتها النحاة ، فتصوروا

(٢٨) همع الهوامع ٢/ ٥٦ ، مغني اللبيب ١/ ٣٧٧.

(٢٩) الكشاف ٤/ ٧٧٠.

(٣٠) الخصائص ٢/ ٩.

(٣١) الخصائص ٢/ ١٠.

صحتهـا، ومن ثم لم يكن بد من مراعاتها فى التقعـيد . ومن ثم لجأوا إلى أحد موقفين : فإما حصر الظاهرة فى نطاق لهجة خاصة كما فعل اللحيانى[٣٢] . وإما تأويلها بمـا يتفق مع اللغة العامـة دون اعتبارها لـهجة خاصة كـما فعل جـمهور النحـاة[٣٣] . والمسموع منهـم ، الذين اعتمد عليهم النحاة فى اسـتقراء المادة اللغوية ينتمون إلى جماعتين:

الأولى : أعراب البادية .

والثانية : فصحاء الحضر .

فقد كان الأخـذ عن أعراب البادية ممن ينتشرون فى «بـوادى الحجاز ونجد وتهـامة»[٣٤]، الطريق الأمثل عند النحاة واللغويين لجمع المادة اللغوية واستقراء أساليبهـاوتراكيبها وألفاظها .وكـثيراً ما كان النحاة واللغويون يخـرجون من مراكز البحـث العلمي فى البصـرة والكوفة مـيممـين وجوهـهم شطر البادية ليـسمـعوا ويدونوا، وقد اشتهر من بين هؤلاء العلماء الخليـل بن أحمد الذى دوّن ما سمعه فى عـشـرين رطلاً[٣٥]، والكسـائى الذى أنفد خـمس عشـرة قنينةَ حبـرٍ فى التدوين[٣٦] . وأبو عمرو الشيبانى الذى دخل البادية ومعه دستيجتان من حبر فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب»[٣٧] . وأبو زيد الأنصارى الذى يقرر فى مستـهل كتابة النوادر فى رواية أبى حـاتم «ما كان فيه من شـعر القصيـد فهو سمـاعى من المفـضل ابن محمـد الضبى ، ومـا كان من اللغـات وأبواب الرجز فذلك سمـاعى من العرب»[٣٨]، وأبو عمرو بن العلاء الـذى يروى أن كتبه عن

---

(٣٢) همع الهوامع ٢/ ٥٦ .

(٣٣) السابق ، وانظر أيضًا : مغنى اللبيب ١/ ٣٧٧، حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٣٨٣، حاشية الأمير على المغنى ١/ ٢١٧ ، شرح شواهد المغنى ٢٣١ .

(٣٤) نزهة الألبا ٨٣ ، انباه الرواة ٢/ ٢٥٨، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٥، معجم الأدباء ١٣/ ١٦٩ .

(٣٥) تهذيب التهذيب ٣/ ١٦٤ .

(٣٦) نزهة الألبا ٨٣ .

(٣٧) مصادر الشعر الجاهلى ١٩٣ .

(٣٨) النوادر ١ .

العرب الفصحاء قد ملأت بيتًا له إلى قريب من السقف[٣٩] ، والأصمعى «وتاريخه مملوء بالقصص والأخبار عن أعراب البادية ، وما سمع منهم من لغة وشعر»[٤٠] وسيبويه الذى يصرح بأنه سمع منهم فى مواضع عديدة من كتابه[٤١] .

وكما كان الأخذ عن أعراب البادية يأتى عن طريق رحلة العلماء إليها ، كان كذلك يسلك سبيلاً آخر هو رحلة الأعراب إلى الحضر . فقد كان كثير من الأعراب يفدون على مدن العراق إما انتجاعًا للكسب أو طلبًا للعلم ، وكان علماء النحو واللغة يستغلون وجودهم ويأخذون عنهم . ومن بين هؤلاء كما يحكى ابن النديم أبو الجاموس ثور بن يزيد الذى كان يفد البصرة على آل سليمان بن على[٤٢] ، وأبو خيرة نهشل بن زيد وهو من بنى عدى ، وأبو شبل العقيلى وقد وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة[٤٣] . وأبو مسحل أو أبو محمد عبد الوهاب بن حريش الذى قدم بغداد على الحسن بن سهل ، وقد ناظره الأصمعى وأخذ عنه[٤٤] . وأبو مهدية ، وأبو ثروان العكلى وأبو ضمضم الكلابى وغيرهم كثير[٤٥] .

ولكنَّ ثمة خطأً أساسيًا وقع فيه أولئك العلماء الذين رحلوا إلى البادية ليسمعوا ويدونوا ، أو رحل إليهم أعراب البادية فسمعوا منهم ودونوا ، وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، فقد اعتبروا كل ما يسمعونه (عربية) ، ونسوا شيئًا هامًا وخطير الأثر ، وهو أن ما يسمعونه ينتمى إلى مستويات متعددة ينبغى التفرقة الحاسمة فيها بين مستويين : مستوى

---

(٣٩) وفيات الأعيان ٣/ ١٣٧ ، فوات الوفيات ١/ ٣٣١ ، مرآة الجنان ١/ ٣٢٥ .

(٤٠) ضحى الإسلام ٢/ ٢٥٢ .

(٤١) انظر مثلا : ٢/ ٥٢ .

(٤٢) الفهرست ٦٧ .

(٤٣) الفهرست ٦٨ .

(٤٤) الفهرست ٦٩ .

(٤٥) انظر : الفهرست ٦٩ - ٧١ .

اللغة الفصحى ثم مستوى اللهجات . وعلى الرغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتية تنتمى إلى اللهجات القبلية فإنهم لم يقفوا كثيرًا عند تأثير اللهجات فى الظواهر التركيبية أو المعجمية للغة ، كما لم يدرسوا الخصائص التركيبية والمعجمية للهجات ذاتها .ولولا بعض النوادر التى حكتها كتب اللغة عن هذه الآثار والخصائص ، وبعض التخريجات النحوية لقليل من هذه الظواهر لظلت هذه الناحية من الدراسة اللغوية غامضة كل الغموض .

وكما أخذ علماء النحو واللغة عن أعراب البادية أخذوا أيضًا عن فصحاء الحضر الذين يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

الفئة الأولى هم الأعراب البداة الذين أقاموا بالحواضر ، ومنهم من كان يفد مع قبائلهم إلى المدن الكبرى فى العراق ، فيختطون لأنفسهم فى ضواحيها مناطق يسكنون فيها . ومن ثم كانوا أقرب إلى نوع من الحياة البدوية الميسرة منهم إلى حياة المدن . ولذلك كانت لهجاتهم سليمة صحيحة لم تشبها شوائب التطور اللغوى الذى نتج عن تنوع الأجناس واختلاطها وتعدد لغاتها ومحاولتها إيجاد لغة مشتركة بينها . ومن هؤلاء بنو عقيل[٤٦]، وبعض بطون قيس عيلان[٤٧] .

ومن هؤلاء الأعراب من كان ينقطع عن قومه فيرحل وحده إلى المدن الكبرى ليقيم فيها ،و لكنه بدوره إما أن يظل محافظًا على لغته التى مرن عليها فى البادية ، وهؤلاء فى الغالب كانوا يشتغلون بتعليم الصبيان أو تأليف الرسائل ، أى أن نمط الحياة التى يعيشها الواحد منهم كانت تساعده على أن يستعصى إلى حد ما على التطور اللغوي ، كأبى البيداء الرياحى أسعد بن عصمة ، وأبى زياد الكلابى يزيد بن عبد الله ، وأبى سوار الغنوى ، وأبى الشمح[٤٨] . ومن هؤلاء

---

(٤٦) الأغانى ٣/ ١٣٦ ، معجم البلدان مادة : البصرة .

(٤٧) ضحى الإسلام ١/ ٢٩٨.

(٤٨) الفهرست ٦٦ ، ٦٧ .

أبو المهدى والمنتجع التميمى بطلا قصة أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر[٤٩] . وأبو فقعس وأبو دثار وأبو الجراح وأبو ثروان الذين حكموا فى المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائى[٥٠] . ومن هؤلاء الأعراب من كان يتأثر ببيئته اللغوية الجديدة وبما يشيع فيها من أساليب وتراكيب تتسم عند النحاة بالخطأ . فكان العلماء يختبرون فصاحته ، فى محاولة للوقوف على مدى محافظته على سلامة لغته ، فإذا تكشف لهم أنه قد تأثر بما يشيع فى المدن من أخطاء فى الصيغ أو الأساليب رفضوا الأخذ عنه ، والسماع منه ، كما فعل أبو عمرو بن العلاء حين ارتاب فى فصاحة أبى خيرة ، إذ سأله : كيف تقول حفرت الإران ؟ قال : حفرت إرانًا ، قال أبو عمرو : لان جلدك يا أبا خيرة[٥١] . يريد بذلك أنه قد فسدت لغته بما أصابه من تحضر .

وأما الفئة الثانية فيمثلها من يمكن أن نطلق عليهم لقب المثقفين ، وهم الذين درسوا اللغة فى المدن الكبرى دون أن يكون لهم اتصال مباشر بالبادية ، وهم قد ثقفوا أنفسهم بدراسة مرويات اللغة ومأثوراتها وتراثها . ومن أبرز ما ثقفوا أنفسهم به حفظ القرآن والشعر وما يتصل بهما من دراسات . ويمثل هؤلاء المثقفين الذين اعتمد عليهم النحاة واللغويون كثير من الشعراء كعمر بن أبى ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل وكثير والأحوص والكميت وبشار ورؤبة والعجّاج[٥٢] .

❊ ❊ ❊

(٤٩) طبقات النحويين اللغويين ٣٨ - ٣٩ ، مجالس العلماء ١ - ٤ ، المعرب للجواليقى ٢١ ، أمالى القالى ٣٩ / ٣ ، سمط اللآلى ٣/ ٢١ ، ذيل الأمالى ٣٩ - ٤٠ ، ٥٩ . أمالى الزجاجى ٢٤١ - ٢٤٣ ، شرح نهج البلاغة ٤/ ٤٢٤ - ٤٢٦ . الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤ - ٢٥ .

(٥٠) الأشباه والنظائر ٣/ ١٥ - ١٦ ، مجالس العلماء ٨ - ١٠ ، معجم الأدباء ١٣/ ١٨٥ - ١٨٨ ، ١٦/ ١١٩ - ١٢٠ ، أمالى الزجاجى ٢٣٩ - ٢٤١ ، انباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ، الانصاف ٤١٢ - ٤١٣ ، إعلان التوبيخ ٣٤ ، الأمالى الشجرية ١/ ١٢٩ .

(٥١) انظر : نزهة الألبا ٣٢ ، والخبر موجود مع شىء من الاختلاف فى : مجالس العلماء ٥-٦ .

(٥٢) انظر تراجم هؤلاء الشعراء فى : الأغانى ، الشعر والشعراء ، طبقات الشعراء ، معاهد التنصيص ، وانظر بعض طرائفهم فى : عيون الأخبار ، العقد الفريد ، الكامل ، ويمكن الرجوع إلى دواوينهم للتثبت من هذه الحقيقة بوضوح .

وإذن ليس صحيحًا ما قرره السيوطى من أنه «لم يؤخذ عن حضرى قط»(٥٣) فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية ، ولكن أخذهم عن أهل الحضر يختلف عن أخذهم عن العرب البداة فى أمرين :

أولهما : أنهم اعتبروا كل ما سمعوه فى البادية ينتمى إلى مستوى واحد . ولم يفطنوا إلى تأثير الفوارق اللهجية تركيبيًا ، ومن ثم لم يضعوا نصوصها خارج دائرة المادة اللغوية التي يستقرئونها ليضعوا قواعد النحو على هديها ، أما فى الحضر فكانت الفوارق بين اللهجات الشائعة على الألسن من الوضوح بحيث فطن العلماء إلى ضرورة الفصل بين مستوياتها ، ولعل نص الجاحظ الذى يقول فيه : «ومتى سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام الأعراب ، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها ؛ فإنك إن غيرتها بأن تلحن فى إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين ، خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير . وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام ، وملحة من ملح الحشوة والطغام ، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب ، أو تتخير لها لفظًا حسنًا ، أو تجعل لها من فيك مخرجًا سريًا ، فإن ذلك يفسد الامتاع بها ، ويخرجها من صورتها»(٥٤) . لعل هذا النص يوضح - بجلاء - أن ثمة مستويين ينتميان إلى اللهجات : مستوى اللهجة الشائعة على ألسن من سمّاهم الجاحظ بالبلديين والمولدين ، وهى اللغة المشتركة التي خلقتها ظروف التطور الاجتماعى فى المدن الكبرى ، ولهجة من سمّاهم الجاحظ بالأعراب . وليس من شك فى أن ثمة مستوى ثالثًا غير مستوى هاتين اللهجتين ، وهو مستوى اللغة الفصحى ، التى لم يفطن النحاة إلى تميزها بخصائص تختلف عن خصائص اللهجات على اختلافها . وقد كانت فطنتهم إلى تعدد اللهجات فى المدن هو السبب الذى دفعهم إلى تحديد من يسمعون عنه من أهل الحضر بواحد من اثنين : بدوى مقيم

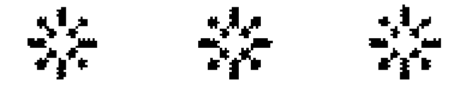
---

(٥٣) المزهر ١/ ٢١٢ ، الاقتراح ط ٢ - ١٩ .

(٥٤) البيان والتبيين ١/ ١٤٥ - ١٤٦ .

بالحاضرة لم تتأثر لغته بإقامته ، أو مثقف فصيح استطاع أن يَصل إلى مستوى يتعامل فيه مع اللغة الفصحى بأصالة تشبه أصالة العرب البداة .

وأما الفارق الثانى فهو أن النحاة واللغويين قد استمروا يأخذون عن أعراب البادية طوال هذه المرحلة ، على حين إنهم توقفوا بعد فترة عن الأخذ من فصحاء الحواضر ، ويعود ذلك إلى أنهم أحسوا فيهم نوعًا من التأثر بلهجات المدن التى يعيشون فيها . وبخاصة باللغة المشتركة بين أبنائها ، تلك التي اصطلح الجاحظ على تسميتها «لغة المولدين والبلديين» . ولذلك فإن العناصر التى عصمتها ثقافتها عن التأثر بهذه اللهجات كانت محور خلاف بين النحاة واللغويين، فمنهم من يرى الأخذ منهم والسماع عنهم ، ومنهم من يرى أن التطور اللغوى لابدّ أن يترك أثره فيهم ، ومن ثم رفض أن يكونوا مصدرًا من مصادر استقاء المادة اللغوية (٥٥) .



الرواية :

هى الطريق الثانى الذى اتخذه النحاة واللغويون فى هذه المرحلة سبيلاً لاستقراء المادة اللغوية واستقصائها ، وكانت الرواية حتي أواخر القرن الأول وبداية القرن الثانى الهجرى مقصورة على رواية الشعر وحده ، وتعنى مجرد الحفظ والنقل والإنشاد له ، لا تتجاوز الشعر إلى النثر ، ولا تتعدى النقل إلى الضبط و التحقيق والنظر والتمحيص ، يقول محمد بن المنكدر التيمى المتوفى سنة ١٣٠هـ «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»(٥٦) . فلما أصلت أصول علم الحديث ، وأرسيت قواعده ، وعنى فيه بالإسناد ، وتصدر المحدثون للتحديث فى مجالس العلم من حفظهم ، صار يطلق عليهم أيضًا لفظ (الرواة) . ومن ثم تطورت الرواية وضيمت إلى جوار الشعر مرويات غيره ، وتجاوزت حدود النقل

---

(٥٥) انظر : خزانة الأدب ٨/١ . داعى الفلاح ٧١ أو ما بعدها .

(٥٦) مختصر جامع بيان العلم وفضله ٤٧/٢ .

والحفظ بما أضيف إليها من الضبط الوثيق والتمحيص الدقيق والتحقيق والشرح والتفسير والإسناد .

وقد تم هذا النقل فى المراحل الأولى قبل التوسع فى التدوين بوساطة أسلوبين آخرين : أولهما تدوين الرسائل المختلفة التى ذكر فيها علماء اللغة محفوظاتهم ومسموعاتهم ، ومن ثم أصبحت سندًا للأجيال التالية من النحاة . وثانيهما ما ذكره النحاة المتقدمون أنفسهم فى مؤلفاتهم أثناء عرضهم للظواهر اللغوية المختلفة وتقعيدهم لها .

وقد تأثرت المرويات فى مرحلة ما قبل التدوين ببعض المؤثرات فى السماع مما سبق ذكره، ثم بمدى دقة الحفظ ، فلم يكن الرواة جميعًا فى مستوى واحد من حيث قوة الحفظ ودقته ، وقد أدى التفاوت بينهم فى هذه الناحية إلى شيء من الاختلاف فى صحة المروى ، وهو اختلاف يتفاوت قوة وضعفًا بتفاوت المرويات بين النصوص الدينية وغيرها .

وأما بعد التدوين فقد تأثرت المرويات - وبخاصة الشعر - بظاهرة أخرى نتجت عن التدوين ذاته ، وهى ظاهرة التصحيف[(٥٧)] التى وقع فيها كثير من أعلام اللغة والنحو ، كالخليل بن أحمد [(٥٨)]، وأبى عمرو بن العلاء[(٥٩)]، وعيسى بن عمر [(٦٠)]، وأبى عبيدة معمر بن المثنى[(٦١)]، وأبى الحسن الأخفش[(٦٢)]، والأصمعى[(٦٣)]، والجرمى[(٦٤)]، والمبرد[(٦٥)]، والكسائى[(٦٦)].

---

(٥٧) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ٥ - ٦ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١ ، المزهر ٢/ ٣٥٣ ، التنبيه على حدوث التصحيف - مصور - ٣٥، ٣٦.

(٥٨) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٥٧ وما بعدها ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٢ .

(٥٩) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٣ وما بعدها ، التنبيه على حدوث التصحيف ٧٧ .

(٦٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٧٩ - ٨١ ، التنبيه على حدوث التصحيف٨١.

(٦١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٢ - ٨٧ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٦٩ - ٧٠ .

(٦٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٨٨ - ٨٩ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٨٦ - ٨٨ .

(٦٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٩٣ - ١١٠، الخصائص ٣/ ٢٨٢، التنبية ٧٠ - ٧٦ .

(٦٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١١ - ١١٣ .

(٦٥) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١١٨ - ١١٩ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٩٥ .

(٦٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٠ - ١٢٧ ، التنبيه على حدوث التصحيف ٩٢ .

والفـرّاء[٦٧] ، وقد أثر شيوع هذه الظاهرة ثم وقوع كثيـر من النحاة واللغويين فيها إلى الخطأ فى تحليل بعض النصوص اللغوية نتيـجة لما تصوروه من وجود بعض الظواهر فى النصوص المروية التى دخلها التصحيف ، وقد عقد ابن جنى بابًا فى كتابه الخصـائص عن سقطات العلماء[٦٨]، كذلك ألف حمزة الأصفـهانى كتابًا أسماه : التنبيه عـلى حدوث التصحيف[٦٩]، كما كتب أبو أحـمد العسكرى فى كتـابه عن التصـحيف والتـحريف فـصلاً لمـا غلط فيـه النحويون نتـيجـة لهذه الظاهرة[٧٠] ، ومن الأمثلة التى ذكرها رواية النحويين بيت الشاعر[٧١] :

لِيُـبك يزيـدُ ضـارعٌ لـخـصـومـة   ومـخـتـبطٌ ممـا تطيـح الطوائح

بناء (يبكى) للمجهول ، مستشـهدين به على جواز حذف الفعل ، وصحة الرواية (لِيَـبكِ يزيدَ ضـارعٌ) ، بالبناء للفـاعل ، وهى رواية خـالد والأصمـعى وغيرهما[٧٢] . ومن ذلك أيضًا رواية النحاة قول الآخر :

مـعـاوى إننا بَشَـرٌ فـأسـجح   فلسنا بالجبـال ولا الحـديدَا

بنصب الحديـد ، مستـشهدين به على جـواز العطف على محل المـجرور بحرف جر زائد ، مع أن القصيدة كلها مخفوضة ، وأولها :

فـهـبـهـا أمّـة هلكت ضـيـاعًـا   يزيـد يسـوسـهـا وأبو يـزيدِ

وإذا كانت المرويات قد تأثرت قبل التدوين بتفاوت الرواة فى دقة الحفظ ، وبعد التدوين بما حدث من تصحيف أدى إلى إصابة النصوص اللغوية بصور شتى

---

(٦٧) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٢٨ - ١٣٣ ، الخصائص ٣/ ٢٨٣ ، التنبيه ٩٢ .

(٦٨) الخصائص ٣/ ٢٨٢ - ٣٠٩ .

(٦٩) توجد نسخة مصورة من هذا الكتاب بدار الكتب المصرية رقم ٨٠٦ ، أدب تيمور .

(٧٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٧١) السابق ، والبيت لضـرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل ، وقال أبو عبـيدة : للمهلهل ، وقال العينى : قائله نهشل ، وقال بعض العلماء : قائله هو الحارث بن نهيك النهشلى . انظر : التصريح ١/ ٢٧٤ .

(٧٢) انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٠٧ - ٢٠٨ .

من التحريف ، فإن القرآن قد برئ تمامًا مما أصاب هذه المرويات ؛ إذ دوِّن منذ عهد النبى صلوات الله عليه ، وجمعت المدونات فى مصحف واحد على عهد أبى بكر ، وتم نشر هذا المصحف فى الآفاق على عهد عثمان . وإذن لم يقع القرآن فيما وقعت فيه المرويات المختلفة من اعتماد على الرواية الشفوية وحدها . ثم إن القرآن قد برئ أيضًا من التصحيف الذى أصيبت به المدونات من بعد ، على الرغم مما يزعمه بعض المستشرقين وعلى رأسهم جولد تسيهر ونولدكه(٧٣) وفرانتز روزنتال(٧٤) .

ولا يصدر هذا الحكم على القرآن عن تعصب له كما صدر حكم هؤلاء المستشرقين عن التعصب ضده ، وإنما هو نتيجة تفرضها موضوعية البحث العلمى وتدعمها أسانيده .

ذلك أن الروايات التى استند إليها المستشرقون روايات زائفة، على الرغم من إسنادها إلى أبان بن عثمان بن عفان وعائشة وعبد الله بن عباس(٧٥) وعلى الرغم من زيفها فقد استنتجوا منها نتائج خطيرة ، وهى أن «القراءات المختلفة للنص القرآنى تظهر أحيانًا مقترنة بتوجيه لا مواربة فيه يذكر أن النص المتلقى بالقبول يعتمد على إهمال الناسخ ، وأن القراءة المخالفة المقترحة تقصد إلى إقامةالنص الأصلى الذى أفسده سهو الناسخ ، وفى المواضع التى تبدو فيها مفارقات نحوية اجترأ بعضهم على دعوى أن ما بقى من ذلك فى نص الكتاب المنزل المعترف به يجب النظر إليه على أنه خطأ كتابى وقع فيه ناسخ غير يقظ»(٧٦) ثم يمضى روزنتال قدمًا فيقطع بأن «من الأمور الثابتة أن نص القرآن الكريم فى العصور الإسلامية الأولى تعرض لبعض التصحيح(٧٧) . وقد بنوا على

---

(٧٣) انظر : مذاهب التفسير الإسلامى ٤٦ - ٤٧ .

(٧٤) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٩٠ - ٦١ .

(٧٥) انظر العديد من هذه الروايات وأسانيدها وتفنيدها فى : القراءات واللهجات ٧٧ - ٩٠ .

(٧٦) مذاهب التفسير الإسلامى ٤٦ .

(٧٧) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٠ - ٦١ .

هذا كله دعوى أخرى عريضة، هى أن النحـاة العرب ، شأنهم فى ذلك شأن بنى وطنهم من الفقـهاء ، هم الذين حاولوا تسـويغ هذه الأخطاء فى النص القرآنى . وهكذا يقرر جولد تسيـهر أنه «فى وقت متأخر فقط ، اجتـهد الذكاء وحدّة الذهن فى قواعد العربية بكل وسائل الفطنة لتسويغ صحة المواضع المشار إليها من جهة العربية ، ولا يختلـف النحاة البصريون والكوفيون فى حدة الـذهن والبصر بعلاج المشاكل عن بنى وطنهم من الفقهاء[٧٨] .

وهذه النتيجة التى اعتسف المستشـرقون فى سبيل استخلاصها لا تقوم على أساس ، ومـن ثم تظل مجـرد دعوى زائفـة لا سبـيل إلى اعتـبارها فى البـحث العلمى؛ فإن الروايات المـختلفة التى استندت إليـها دعاوى المستـشرقين روايات مـوضـوعـة[٧٩] .وقد اعـترف جولد تسيـهر نفسـه بأنها روايات غير تاريخـية تمـامًا[٨٠]ولكنه تمحك فى التعليل لقبوله هذه الروايات - مع إدراكه لحقيقتها - بدعوى أنها على كل حال تنتمى إلى عهد التفسير القديم[٨١] ، وهو تمحل واضح الدلالة ، يكشف عن أن قصد هؤلاء المـستشرقين فى تقـرير هذه الدعوى يصدر عن غير البحث العلمى الموضوعى المنزه ، الذى يجب أن يبدأ بتحقيق الروايات وتمحيص النصوص ، ورفض الزائف منها .

ثم إن هذه الاختلافـات التى تقع بين النصوص القرآنية لا تمـتد عن وجود أخطاء فى التدوين والنسخ كـما زعم هؤلاء المـستشرقون ، وإنمـا هى ناتجة عن القـراءات القرآنيـة ، والقراءات القـرآنية لم تتـأثر كمـا توهموا بـوجود صـور ما التصحيف حاولت قراءةٌ أو قراءاتٌ تصحيـحَها ، بل تـستند أساسًا إلى الاختلافات والفوارق اللهجية[٨٢] . ومن ثم فإن موقف النحاة من هذه النصوص لا ينطلق من

---

(٧٨) مذاهب التفسير ٤٦ .

(٧٩) انظر : الاقتراح ط ١ - ١٣ - ١٥ ، الاتقان فى علوم القرآن ١/ ٧٧.

(٨٠) مذاهب التفسير الإسلامى ٤٧ .

(٨١) المصدر السابق .

(٨٢) انظر : النشـر ١/ ٢٤ ، تقريب النشر : الـمقدمـة ٣٢ - ٣٣ ، القراءات واللهـجات ٢٠ - ٣٠، الاتقان فى علوم القرآن ١/ ٤٧ .

محاولة عقدية عمادها الذكاء والفطنة ،وإنما تبدأ من موقف محدد للنحاة العرب فى قضية أوسع هى قضية الاستقراء ، فقد أخذ النحاة - كما ذكرنا من قبل فى السماع ، وكما سنذكر بعد قليل فى تحليل المرويات - بكل النصوص اللغوية ، ولم يفرقوا بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات القبلية ، ومن ثم قبلوا النصوص اللهجية فى مجال التقعيد النحوى ، كما قبلها اللغويون العرب فى جمعهم لمادة اللغة .

❊ ❊ ❊

والمرويات نوعان : نثر وشعر ، وكان النثر المعتد به فى هذه المرحلة إما نصوصًا دينية تتمثل فى القرآن ، أو نصوصًا غير دينية تتمثل فى غير القرآن والحديث مما ينسب إلى العرب من نصوص . وقد تناول العلماء حجية كل نوع من هذه الأنواع .

القرآن :

أما القرآن فهو أصح كلام وأبلغه [٨٣]، ولذلك ليس ثمة خلاف فى حجية النصوص القرآنية ، كما أنه ليس ثمة خلاف فى الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتواترة وهى «كل قراءة وافقت العربية مطلقًا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو تقديرًا ، وتواتر نقلها »[٨٤]. ولا خلاف أيضًا فى الاحتجاج بالقراءات الصحيحة ، وهى « ما صح سنده ، بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية ، سواء وافق رسم المصحف العثمانى أو لا»[٨٥] .

وأما القراءات الشاذة فيبدو أن ثمة تقاربًا فى حكمها بين الفقهاء والقراء والنحاة جميعًا فى هذه المرحلة . أما الفقهاء فيرون أنها لا تجزئ مطلقًا ، فلا يجوز القراءة بها فى الصلاة أو فى غير الصلاة ، فإذا قرئ بها فى الصلاة بطلت إن كان عالمًا ، وإن كان جاهلاً لم تبطل صلاته ولكن لم تحسب له تلك القراءة.

(٨٣) خزانة الأدب ١/ ٤، داعى الفلاح ١٢ ب.

(٨٤) انظر : مقدمة تقريب النشر ٢٥، الاتقان ١/ ٧٥ ، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ٤، منجد المقرئين ١٥ ، الاتقان ١/ ٧٥ ، القراءات : ٤٦ - ٥٠ .

(٨٥) النشر : ١/ ٩ ، المنجد : ١٦ ، انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٢.

وقد حكى عن الإمام أبى عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على عدم جواز القراءة الشاذ[86]، وصرح شيخ المالكية الإمام أبو عمرو بن الحاجب بتحريم القراءة بالشاذ ، فإذ كان جاهلاً بالتحريم عُرِّف بها وأُمر بتركها ، وإن كان عالمًا أُدِّب بشروطه ، وإن أصر على ذلك أدِّب على إصراره وحُبِس إلى أن يرتدع عن ذلك [87].

والقراء يوافقون الفقهاء فى منعهم القراءة بالشاذ أيضًا . ويلخص موقفهم ابنُ الجزرى فيما يحكيه عن ابن الصلاح من أن المسلم ممنوع من القراءة بالشاذ « منع تحريم لا منع كراهة ، فى الصلاة وخارج الصلاة »[88].

وأما النحاة فى هذه المرحلة فإنه يبدو أنهم قد تأثروا إلى حد كبير بموقف الفقهاء والقراء ، وعلى الرغم مما ذكره بعض النحاة المتأخرين منسوبًا إلى علماء هذه المرحلة من اعترافهم بالقراءة الشاذة واحتجاجهم بها [89]. فإننى لم أعثر فيما بين يدى من كتب النحاة المتقدمين ورسائل اللغويين ما يثبت حجية القراءة بالشاذ .

الحديث :

أما الحديث فكان مسكوتًا عن الاستشهاد به فى هذه الفترة ، فلم نر واحدًا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبى ﷺ ، كما لم أعثر فيما بين يدى من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد على أحاديث النبى أو يستشهد بها .

---

(٨٦) انظر : النشر فى القراءات العشر ١/ ١٤ - ١٧ .

(٨٧) منجد المقرئين : ١٧ ، مقدمة تقريب النشر ٢٧ - ٢٨ .

(٨٨) انظر : النشر : ١/ ١٥ ، ١٧ ، والواقع أن هذا الاتجاه هو الغالب بين القراء ، إذ ثمة خلاف يحكيه الذهبى وابن الجزرى ، انظر : غاية النهاية ٢/ ٥٤ - ٥٥ .

(٨٩) الحجة فى قراءات الأئمة السبعة - مخطوط - ورقة ١ ، المحتسب (المخطوط - ورقة ٣ - ٤ المطبوع ١/ ٣٢ - ٣٣ ، داعى الفلاح - مخطوط -٥١ أ) .

ترى . . ما السر وراء هذا الصمت من جانب النحاة إزاء حجية الحديث ؟
نحسب أن من الواجب للوقوف على حقيقة موقف النحاة والمؤثرات فى هذا الموقف أن نربط بين ظواهر ثلاث تتشابه نتائجها . إذ نلحظ - أولاً - أن النحاة سرعان ما توقفوا فى مجال السماع عند البادية لا يتجاوزونها إلى الحضر ، ثم إنهم - ثانيًا - توقفوا عن الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، وهم - ثالثًا - امتنعوا عن الاستشهاد بالأحاديث فى مجال الاحتجاج . وهذه الظواهر الثلاث تسلم - فى الواقع - إلى نتيجة واحدة ، وهى أن نحاة هذه المرحلة كانوا فى غنى عن ملاحظة هذه الروافد للمادة اللغوية ، على عكس ما حدث بعد ذلك من نحاة القرن الرابع ، فقد اضطروا إلى ملاحظة المادة اللغوية المستقاة من هذه المصادر الثلاث ، ولعل السر فى هذا التطور أن النحاة فى القرنين الأولين وجدوا مصدرًا خصبًا للمادة اللغوية لا يكاد ينفد ، وهو السماع ، فاستغنوا بذلك عن الرجوع إاى المصادر المشكوك فيها أو التى ظنوا أنها قد تأثرت - ولو إلى مدى محدود - بما شاع فى لهجات الحضر من ظواهر ، فهذان فى الواقع سببان أغنيا النحاة عن الرجوع إلى هذه المصادر : أولهما الغنى عنها ، والثانى عدم الثقة فيها . وهذان السببان قد أصابهما قدر من التغير كبير فى القرن الرابع ، فتغير موقف النحاة من المادة اللغوية فى تلك المصادر الثلاثة . فقد انقطع سيل السماع ، ثم أسلم استخدام القياس بمضمونه الجديد القريب من المفهوم المنطقى إلى طرد قواعد ليس بين نصوص المادة اللغوية المعتمدة فى مرحلة القياس الأولى - أى فى مرحلة الاستقراء ، ما يؤيدها . ومن ثم تلهف النحاة على أن يجدوا ما يؤيد قواعدهم من نصوص ، فإذا لم يجدوا فى المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم لجأوا إلى مصادر أُخرى علها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أكثر النحاة إسرافًا فى الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو على الفارسى ، وتلميذه ابنى جنى[٩٠] . وللأحاديث ابن خروف وابنْ مالك والرضى[٩١] .

---

(٩٠) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القرآن المخطوط ٤ ـ ٥ ، المطبوع ١/ ٣٢ - ٣٣ .
(٩١) الخزانة ١/ ٤ .

النثر :

المرويات النثرية - غير القرآن والحديث - قسمان :

(أ) قسم مقطوع بحجيته عند النحاة ، وهو الذى قيل فى فترة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون ، قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده(٩٢) . فكل ما سجله الرواة واللغويون عقب هذه الفترة من نصوص لغوية منسوبة إليها مقطوع بحجيته فى الدراسة اللغوية ، سواء فى ذلك دراسة الأصوات والصيغ أو الأساليب والتراكيب أو الدلالات . ومن ثم فإنه لابد للاحتجاج بها من ثبوت كونها نتاجًا لهذه القرون الثلاثة ، ولا سبيل إلى هذا التثبت إلا بنسبتها إلى قائليها . وإذن فإن الرواية تختلف عن السماع ؛ إذ فى السماع أُجيز السماع من مجهولين ، وقد استشهد بعض النحاة بالفعل بنصوص لغوية غير معزوة إلى أصحابها(٩٣) . وربما كان سبب هذه التفرقة هو أنه فى السماع يحللُ العالمُ اللغوى الذى يسمعُ النصَّ المسموعَ ، ويحدد قيمته ، فإما أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به ، وأما فى الرواية فإن الرواة الأُول لم يكونوا علماء ، بل كانوا مجرد حفظة ينقلون التراث اللغوى دون تحليل له ، ولذلك لم يكن بد عند النحاة من معرفة صاحبه ، «مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعًا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه» كما نقل البغدادى فى خزانته(٩٤) .

ولكن البغدادى إذا كان قد وُفق فى إدراك هذه الحقيقة فقد أخطأه التوفيق فى تعميم حكمه الذى ذكر فيه أنه « لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله »(٩٥) ، فإن هذا الكلام ليس على إطلاقه ؛ إذ هو مقصور علي الرواية وحدها ، وأما السماع فإن العلماء الذين قاموا بهذا الدور ، كما رأينا منذ قليل - ذكروا لنا ما سمعوه دون أن يسجلوا - فى بعض الأحيان - مصدره أو يحاولوا

---

(٩٢) الخصائص ٢/ ٥ وما بعدها .

(٩٣) انظر مثلاً : المزهر ١/ ١٤٠ - ١٤٢ .

(٩٤) الخزانة ١/ ٨ .

(٩٥) المصدر السابق .

نسبته ، مكتفين بما هو مفروض فيهم من التحليل لما يسمعون والضبط لما يرون، ويؤيد ذلك ما هو معروف عن السلوك اللغوى للخليل وأبى عمرو والكسائى وغيرهم من سماعهم أحيانًا ممن لا نعرفه ، بل ممن لا يعرفونه[٩٦] ثم ما هو معلوم من احتواء كتاب سيبويه على كثير من الشواهد المروية غير المعروف أصحابها حتى عند ثقات العلماء ، كالجرمى وأبى عثمان المازنى[٩٧].

(ب) والقسم الثانى هو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة حتى أوائل القرن الرابع الهجرى ، وأمره يختلف عن القسم السابق ؛ لأنه إما أن يكون منقولاً عن أهل البادية أو منقولاً عن أهل الحواضر . أما المنقول عن أهل البادية فهو حجة ، ويستشهد به فى كل فروع الدراسات اللغوية : صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية . وأما المنقول عن أهل الحضر فليس بحجة فى مجالات الدرس اللغوى وإن كان حجة فى ميادين البحث الفنى . وهذه المرحلة هى التى تسمى فى التراث العربى بمرحلة التوليد ، ويصطلح الباحثون على تسمية إنتاجها بكلام المولدين ، ولا يستشهدون به - كما أشرنا - إلا فى فروع البلاغة من معان وبيان وبديع ، وقد أجمل هذا الموقف بوضوح عبد القادر البغدادى بقوله «فى خزانته»: «علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعانى والبيان والبديع ، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ، لأنها راجعة إلى المعانى ، ولا فرق فى ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمر راجع إلى العقل»[٩٨]. وفى هذا يقول ابن قتيبة : «لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قومًا دون قوم ، بل جعل الله ذلك مشتركًا مقسومًا بين عباده فى كل دهر»[٩٩].

---

(٩٦) انظر مثلاً : تاريخ بغداد ١١/ ٤١١، المزهر ١/ ١٤٠ ، ١٤١ .

(٩٧) الخزانة ١/ ٨ ، المزهر ١/ ١٤٢.

(٩٨) خزانة الأدب ١/ ٣.

(٩٩) العمدة ١/ ٩٣ ، انظر أيضًا : عيون الأخبار ، مقدمة المؤلف ١/ ن.

وينبغى أن نؤكد هنا من جديد ما سبق أن ذكرناه من أن جزءًا كبيرًا من الرواية فى هذه المرحلة ليس غير مسموعات جيل سلف أو أجيال سالفة من اللغويين والنحاة . وروافد الرواية بعد التدوين كانت محددة فى السماع ، ولذلك كان السماع الذى يتحول بعد جيل السامع غالبًا إلى رواية أهم مصادر استقراء المادة اللغوية ، ومن ثم فإنه حين رفض علماء القرن الرابع السماع - بعد تطور مدلول القياس - فقدوا المورد الكبير الذى كان من الممكن أن يفيدوا منه ، ولم تُجْدِهم كثيرًا محاولاتهم خلق مصادر بديلة كالقراءات الشاذة والحديث .

الشعر :

والمرويات الشعرية قسمان أيضًا :

(أ) القسم الأول هو الشعر الذى قيل طوال المرحلة الزمنية التي تبدأ منذ عصر ما قبل الإسلام وتمتد حتى أوائل الدولة العباسية . وكثيرًا ما يقسم الدارسون القدامى للأدب هذه المرحلة الزمنية إلى فترتين يفصل الإسلام بينهما ، ويقسمون الشعراء تبعًا لذلك إلى جاهليين وإسلاميين[١٠٠] . أما الباحثون فى اللغة فكانوا أكثر دقة؛ إذ أنهم يقسمون شعراء هذه المرحلة ثلاثة أقسام لا قسمين فحسب : شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام ، وإسلاميين لم يتصلوا بالجاهلية ، وأما ثالث الأقسام فهم الشعراء المخضرمون الذين نشأوا فى الجاهلية وعاشوا فى الإسلام[١٠١] . هذا القسم الثالث يمكن أن يرتد - فى الواقع - إلى أحد القسمين ، فيعد شعراؤه جاهليين إذا كانت كل قيمهم الفكرية وأساليبهم الفنية قد تكاملت فى الجاهلية فلم يتأثروا بالإسلام تأثرًا جوهريًا يمتد عن الفهم الإسلامى للحياة وعلاقاتها ، أو يعدون إسلاميين إذا كانت فترة ممارستهم نمط الحياة

---

(١٠٠) انظر مثلاً : الموشح فقد خص الشعراء الجاهليين بفصل ٢٧ - ٩٨ والإسلاميين بآخر ٩٩ - ٢٤٦ ، والشعر والشعراء فإنه على الرغم من كونه لم يقسم فصولاً فإنه قد راعى فى ترتيب الشعراء الاعتبار الزمنى .

(١٠١) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٤ ، الخزانة ١/ ٣ .

الجاهلية من القلة والضآلة بحيث لم تؤثر تأثيرًا جذريًا فى جوانب تفكيرهم ومناحى علاقاتهم ، ونماذج قيمهم ومثلهم ، ومعنى هذا أننا نلتقى - نتيجة - مع دارسى الأدب القدامى بيد أننا نختلف معهم اختلافًا أساسيًا فى اعتبارات هذا التقسيم وأسسه ، فإن دارسى الأدب هؤلاء شأنهم شأن اللغويين قد جعلوا الانتقالات السياسية هى الفيصل فى التقسيم ، ومن الواضح أننا نرفض أن تكون التغيرات السياسية وحدها هى محاور التغييرات الأدبية والفنية ، وأن من المحتم أن نستبدل بهذا المقياس الساذج الدراسة التحليلية للإنتاج الفنى والأدبى واللغوى فى ضوء القيم والعلاقات السائدة فى المجتمع .

على أن هذه الاختلافات فى التقسيمات وفى أسسها لا تغير كثيرًا من موقف اللغويين إزاء شعر هذه المرحلة ، فهو عندهم شعر ناتج عن مرحلة تتسم بطابع واحد ، وتأخذ لذلك حكمًا واحدًا ، أما الطابع الذى تتسم به فهو الأصالة اللغوية ، ونعنى بالأصالة اللغوية تمثيل هذه النصوص الشعرية للغةالعربية فى هذه المرحلة تمثيلاً دقيقًا دون تأثر بمؤثرات خارجية ، تُضْعِف من هذا التمثيل أو تشوّه من معالمه ، ويمتد الحكم الذى يصدره العلماء علي هذا الشعر عن هذا التصور لفكرة الأصالة ، فمادام ممثلاً دقيقًا للغة العربية فإن من المحتم قبوله فى كل مجالات الدرس اللغوى ، على تعدد مستوياته ، وسواء فى ذلك الأصوات والمفردات والصيغ والتراكيب والأساليب .

ولذلك فإن البغدادى قد وهم حين تصور أن فى مجموعة الشعراء الإسلاميين - التى تبدأ بالفرزدق وجرير - خلافًا حول حجية شعرها(١٠٢) ، مرتكزًا فى ذلك على ما فهمه مما روى من أن «أبا عمرو بن العلاء وعبد الله ابن أبى إسحاق والحسن البصرى وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمّة وأضرابهم فى عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرًا ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا فى عصرهم ، والمعاصرة حجاب . . . »(١٠٣) «وما

(١٠٢) خزانة الأدب ١/ ٣ - ٤ .

(١٠٣) المصدر السابق .

روى من أن أبا عمرو كان يقول : « لقد حسُن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته» ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين»[(١٠٤)] . وأن الأصمعى قد أكّد هذا المروى بقوله : « جلست إليه عشر حجج - أو ثمانى حجج - فما سمعته يحتج ببيت إسلامى» [(١٠٥)] .

وتفسير البغدادى لموقف هؤلاء العلماء - ولموقف عبد الله بن أبى إسحاق بخاصة - تفسير خاطئ ؛ فإن هذه المجموعة من العلماء - ما عدا ابن أبى إسحاق - قد صرفت جهودها إلى شعر المتقدمين والجاهليين منهم بنوع خاص ، تتحراه وتحققه وتحفظه وترويه ، متأثرين فى ذلك بأذواقهم الخاصة أولاً ، ثم باهتماماتهم الدينية من قراءة وتفسير وفقه .

وأما موقف ابن أبى إسحاق فلا يفهم منه ما فهمه البغدادى من عدم حجية شعر الفرزدق . وقد بنى البغدادى هذا التفسير لموقف ابن أبى إسحاق من الفرزدق على فهمه لمعنى حجية النصوص ، هذا الفهم الذى يلتقى فيه المتأخرون من النحاة جميعًا لا يكاد يشذ منهم أحد . إذ يتصورون أن معنى حجية النصوص ضرورة الأخذ بها كلها فى مجال التقعيد اللغوى ، وأنه يجب - لذلك - أن تغير القواعد تبعًا لتغير النصوص المحتج بها ، ولا يضعون فى الاعتبار أن هذه النصوص لكى يحتج بها يجب أن تبرأ من احتمال الخطأ فيها ،و الجهل من أصحابها ، والخلط بين مستوياتها . وبغير التجرد من هذه المؤثرات الثلاثة لا يمكن أن نأخذ بما فى النص من ظواهر . وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفًا بكل إنتاجه اللغوي ، إذ من الممكن أن تتسرب إلى هذا الإنتاج بعض الأخطاء نتيجة للخطأ أو الوهم . ومن ثم فإن النصوص هى أساس الاحتجاج وليس الشعراء أصحاب هذه النصوص . ثم إن النصوص كلها ليست

---

(١٠٤) السابق وانظر : العمدة ١/ ٩٠ .

(١٠٥) العمدة ١/ ٩٠ - ٩١ ، وهو ببعض الاختلاف فى الخزانة ١/ ٣ - ٤ .

سحور الاحتجاج وإنما ما يبرأ منها من تلك الأخطاء الثلاثة التى أشرنا إليها . وهكذا فإن من الممكن أن يكون شاعرٌ حُجَّةً ، وأن نرفض الاحتجاج ببعض نصوصه . وهذا هو تفسير موقف ابن أبى إسحاق . وإذن فإن رفضه لأخطاء الفرزدق لا يعنى بالضرورة عدم حجيته عنده ، وإنما يشير - على العكس من ذلك - إلى أنه حتى الشعراء الفحول المعتد بهم ، نحتاج - فى الاحتجاج بكلامهم - إلى تحليل إنتاجهم اللغوى قبل اعتماده فى مجال التقعيد .

وقد كانت الرواية الشفوية الوسيلة الرئيسية فى نقل هذا الشعر طوال مرحلة تاريخية طويلة ، على الرغم من وجود بعض الدلائل التى تشير إلى تدوين بعض هذا الشعر فى مراحل سابقة(١٠٦) . وقد كان الاعتماد على الرواية الشفوية سببًا فى بعض الاضطراب الذى أصاب المرويات ، ويعود هذا الاضطراب إلى أخطأ فى الرواية وأخطاء فى الرواة : أما أخطاء الرواية فتستمد - كما ذكرنا غير مرة - عن كونها مسموعات نقلت بوساطة المشافهة ، فهى تتعرض دائمًا لأخطاء السماع التى سبقت الإشارة إليها(١٠٧) . وأما أخطاء الرواة فمتنوعة ؛ إذ منها ما يعود إلى ضعف الذاكرة ونقص فى قوة الضبط ، ومنها ما يرجع إلى شهوة التعالم والرغبة فى الامتياز عن الآخرين . وهذه الأخطاء - مع تنوعها - يمكن أن تنقسم إلى قسمين : أولهما أخطاء ناتجة عن القدرات الطبيعية للرواة ، والثانى أخطاء صادرة عن الظروف الاجتماعية التى تفرض عليهم أنماطًا معينة من السلوك . ولعل هذين النوعين من أخطاء الرواة ، بالإضافة إلى أخطاء عملية الرواية ذاتها ، أهم الأسباب فى كثرة الاضطراب وكثرة الانتحال معًا(١٠٨) .

---

(١٠٦) انظر : نسب قريش ١١٠ ، ٢٠٩ ، الفائق فى غريب الحديث ١/ ٢٧٤ ، ٢/ ٢٢٦ الأغانى (ط ١ الدار) ٥/ ١٧ - ١٨ ، (ط الساسى) ١٣/ ١٥١ ، المحاسن والأضداد ١٨٩ ، ديوان الهذليين ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٥ ، المؤتلف والمختلف ٦٣ ، الخزانة ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٤ / ٥٩ - ٦٠ ، مصادر الشعر الجاهلى ١٠٩ - ١٢٥ .

(١٠٧) هذه الدراسة فى موضوع السماع .

(١٠٨) من أشهر من انتحل من الرواة والنحاة : حماد بن أبى ليلى وحماد عجرد وحماد بن الزبرقان وخلف والأصمعى ورؤبة وأبيه وقطرب . انظر : المزهر ٢/ ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، معجم الأدباء ٧/ ٢٥٠ ، الوساطة بين المتنبى وخصومه ١٧ ، الاقتراح ط ١ - ٣١ ، الخصائص ٣/ ٢٨٢ ، داعى الفلاح ٥٢ ب ، أمالى المرتضى ١/ ٩٠ - ٩١ ، طبقات ابن المعتز .

(ب) والقسم الثانى من الشعر هو ما قيل بعد منتصف القرن الثانى الهجرى، وتختلف تسمية الشعراء الذين يعيشون فى هذه المرحلة ، إذ يطلق عليهم حينًا المولدون ، ويصطلح عليهم آنًا المحدثون[١٠٩] ، كذلك يختلف اعتبارهم بين علماء اللغة والأدب : فئة واحدة أو مجموعات مختلفة ، فقد حاول بعض هؤلاء العلماء تقسيمهم درجات متتابعة تضم كل درجة مجموعة متجانسة من هؤلاء الشعراء[١١٠] . كما حاول آخرون تقسيمهم إلى طبقات باعتبارات أخرى تختلف[١١١] . وقد رفض علماء اللغة والنحو على وجه العموم ، والمتأخرون منهم بصفة خاصة ، هذه التقسيمات المختلفة ، لأن هؤلاء الشعراء فى نظرهم «طبقة واحدة ولا فائدة فى تقسيمهم» [١١٢] .

وفى شعراء هذه الطبقة اختلاف طويل حول مدى الاحتجاج بشعرهم ، وقد حكى هذا الاختلاف السيوطى[١١٣] ، كما حكاه البغدادى ورفضه ، وانتهى إلى أنهم جميعًا «لا يجوز الاستدلال بكلامهم»[١١٤] . ولن نتناول هنا موقف النحاة فى القرن الرابع وما بعده من هذه الطبقة من الشعراء ، وإنما سنقصر حديثنا على موقف النحاة فى مرحلتنا هذه . ونسجل فى هذا المجال ملحوظتين ، تكشفان - إلى مدى بعيد - عن هذا الموقف ، وتحددان أبعاده :

أولى هاتين الملحوظتين : عدم احتجاج معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين ، التى تبدأ ببشار بن برد ، وليس فيما بين يدى من مصادر نحوية لعلماء هذه المرحلة أية شواهد لواحد من هؤلاء الشعراء .

والملحوظة الثانية : أن الوحيدين اللذين يبدو أنهما شذا عن هذا الموقف هما سيبويه والأخفش فقد احتجا ببعض أبيات بشّار بن برد ، رأس المحدثين من

(١٠٩) انظر : خزانة الأدب ١/ ٤ ، الاقتراح ط ٢ - ٢٦ ، ٢٧ .

(١١٠) انظر : العمدة ١/ ١١٣ .

(١١١) انظر مثلاً : طبقات ابن المعتز ١٨ .

(١١٢) الخزانة ١/ ٤ .

(١١٣) الاقتراح ط ٢ - ٢٦ ، ٢٧ .

(١١٤) الخزانة ١/ ٤ .

الشعراء . وموقفهما لا يحتاج إلى كبير عناء لاكتشاف أنه - في الواقع - ينسجم مع موقف سائر نحاة هذه الفترة ، فقد كان سيبويه يرفض الاحتجاج بشعر بشار ، ويبدو أنه كان يأخذ عليه بعض المآخذ اللغوية ، حتى هاجمه بشار بقصيدة يقول فيها(١١٥) :

أسيبوه يا ابن الفارسية ما الذي ... تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ
أظلت تغني سادرًا بمساءتي ... وأمك بالمصريين تعطي وتأخذ

فاضطر سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره دفعًا لشرّه (١١٦) .

ويبدو أن موقفًا شبيهًا بما كان بين سيبويه وبشار وقع أيضًا بين بشار والأخفش فقد أخذ الأخفش على بشار بيتيه (١١٧) :

والآن أقصر عن سمية باطلي ... وأشار بالوَجْلَى عليّ مشير
وعلى الغَزْلَى مني السلام فربما ... لهوت بها في ظل مخضرة زهر

إذ قاس من (الوجل) و (الغزل) على وزن (فَعْلَى) ، وليس هذا مما يقاس وإنما يعمل فيه بالسماع ، ولم يسمع فيهما ذلك ، كما أخذ عليه أبياتًا أُخرى غير هذين البيتين(١١٨) . فلما بلغ بشارًا موقف الأخفش تهيأ لهجائه حتى استعان الأخفش ببعض صحبه فاعتذروا عنه .

فإذا ضممنا هاتين الملحوظتين معًا أدركنا أن النحاة قد اتخذوا من الشعر موقفًا يختلف عما اتخذوه من النثر ، ففي النثر فتحوا الباب للاحتجاج به بعدما

---

(١١٥) الموشح ٢٤٧ .

(١١٦) الخزانة ١/ ٤ ، وقد حقق الأستاذ الجليل على النجدى قضية استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار ، وخلص منها إلي أنه لم يستشهد فعلاً بشيء من شعره وإنما ذكر بعض بيت ينسب له كما ينسب إلى غيره من قبيل الاستئناس . انظر : سيبويه إمام النحاة ١٤٧ - ١٤٨ .

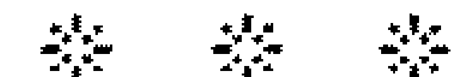
(١١٧) الموشح ٢٤٦ . ديوان بشار . وفى «عبث الوليد» ما يفيد أن سيبويه هو الذى أخذ على بشار استعمال (فعلى) وليس الأخفش . فلعل الأخير تبع الأول فى مأخذه .

(١١٨) الموشح ٢٤٧ .

وضعوا لذلك من شروط وحددوا له من قيود ، وظل السماع - وهو مصدر الرواية الأساسى بعد التدوين - موجوداً ومعتداً به حتى أوائل القن الرابع الهجرى - أى حتى المرحلة الثانية من القياس ، أما الشعر فهم يرفضون الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثانى . . ولعل السرّ فى هذه التفرقة يعود إلى بيئة كل من الشعر والنثر أولاً ، ثم إلى طبيعة كل منهما وما أصابها من تطور فى هذه المرحلة ثانيًا، أما بيئة النثر التى أجيز السماع منها دون قيود فهى بيئة بدوية لم تتأثر كثيرًا ولا قليلاً بالظواهر اللغوية التى صنعتها ظروف التحضر والاندماج بين الأجناس المختلفة فى المدن الكبرى ، ومن ثم ظلت طوال فترة طويلة نسبيًا أكثر محافظة على اللغة ، وأكثر خضوعًا للقواعد الموروثة والقوالب المتبعة . وأما بيئة الشعر فقد كانت - طوال هذه الفترة - بيئة على قدر كبير من التحضر ،وكان الشعراء الذين ينبغون بين قبائل البادية سرعان ما يشدون الرحال إلى المدن الكبرى فى العراق والشام ومصر ، بغية انتجاع ولاتها ، والانتفاع بمواهبهم فى التكسب بالغزل المصنوع حينًا والمديح أحيانًا ، وهجاء الأعداء والمخالفين آنًا ، وكثيرًا ما كان هؤلاء الشعراء يستقرون فى المدن ، ويفضلون حياتها الرغدة الوفيرة على العودة إلى الصحراء وما تعنيهم به من شظف وما تكلفهم إياه من جهد . ومعنى ذلك أن الشعر كان وليد البيئة الاجتماعية واللغوية الجديدة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف كبير فى طبيعة كل من الشعر والنثر ؛ إذ تأثر الشعر بكل ظواهر الحياة الجديدة فى المدن ، وعاش مختلف تجاربها ، وصور - بتنوع أشكاله - جوانبها، ونقل فى مضمونه ما فى فكرها وواقعها من تنوع خصب عظيم . ومن هذه التجارب التى نقلها الحياة اللغوية الجديدة بما اتسمت به من خصائص باعدت - إلى حد ما - بينها وبين التقاليد اللغوية الموروثة ، والمتمثلة إلى حد بعيد فى البادية ، وفيما يصدر عن أهلها من نثر .

ولكن هذه التفرقة لا تلبث حتى تزول ؛ فإن الأحداث السياسية وما صحبها من تغير فى اقتصاديات القبائل المختلفة ما لبثت أن نقلت إلى البادية كثيرًا من

صور الحياة الجديدة فى المدن . وسرعان ما انتقل كثير من قبائلها نقلة كبيرة فكرية واجتماعية ، حين انتقلوا إلى بقاع شتى من الأقاليم المفتوحة ، فاضطروا فيها إلى أن يتعاملوا ويعاملوا ، وحين عاد منهم من عاد إلى البادية نقل إليها ما اكتسبه من تأثر فى فكره وحياته ، ولغته المعبرة عن فكره وحياته جميعًا . ولذلك لا يكاد القرن الرابع يبدأ حتى تكون الفوارق اللغوية بين الحضر والبادية غير فسيحة ، ومن ثم يضطر النحاة إلى أن يعيدوا النظر فى تلك التفرقة التى اصطنعوها بين الشعر والنثر .



ثانيًا - نقد مصادر المادة :

وضع العلماء أسسًا دقيقة لنقد مصادر المادة اللغوية ، يهدفون بها إلى تصفية المسموع والمروى لاستخلاص أكثر النصوص اللغوية دقة ، وأصدقها دلالة على خصائص اللغة العربية .

١- وأول هذه الأسس تحديد القبائل التي يسمع منها ويروى عنها ، فليست كل القبائل العربية سواء ؛ إذ من القبائل ما يرفض جملة فى الاحتجاج اللغوى ، كما أن منها ما يتبل فى مجال الاحتجاج ، وهؤلاء - بدورهم - يتفاوتون فى «فصاحتهم» وهو التعبير الذى يعنى به القدماء سلامة اللغة .

وتختلف أسباب رفض الاحتجاج بلهجات بعض القبائل ، بيد أنها تلتقى جميعًا فى عدم سلامتها لاتصال هذه القبائل بلغات أُخرى ، نتيجة للموقع الجغرافى الذى تعيش فيه ، وما كان يفرضه وجودها فى هذا الموقع من احتكاك لا فكاك منه بلغات أخرى غير عربية ، ومن ثم لم يؤخذ «عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، وغسان ، وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية . ولا من تغلب، ولا النمر [١١٩]؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفُرس . ولا من عبد القيس ؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفُرس . ولا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفُرس. ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بنى حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان

---

(١١٩) ذكره السيوطى فى المزهر خطأ (اليمن) ، مع أنه ذكره صحيحًا فى الاقتراح . انظر : المزهر ١/ ٢١٢، الاقتراح ط ١ - ١٩ .

الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[١٢٠].

وواضح أن هذا التحديد مناقض لما قرره العلماء من فصاحة قريش ، وهى مقيمة بالحجاز ، فى مدينة كبرى فيه كانت مركز الاتصال التجارى بين أمم شتى[١٢١]، وكانت هى نفسها تشتغل بالتجارة ، والتجارة تتطلب اختلاطًا بأجناس مختلفة ، واتصالاً بلغات هذه الأجناس . ومع ذلك كله «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشًا أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة . . ألا ترى أنك لا تجد فى كلامهم عنعنة تميم ، ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الذى تسمعه من أسد وقيس مثل : تِعلمون ونِعلم ، ومثل: شِعِير ، وبِعِير»[١٢١].

وقد حاول الأستاذ أحمد أمين – رحمه الله– حل هذا التناقض ، فقرر «أن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة ، وأن سلامة اللغة كانت فى بنى سعد خيراً مما هى فى قريش ، لأنهم أهل وبر وأبعد عن التجارة وعن الاختلاط بالناس . وعلى العكس من ذلك قريش ، فهم أهل مدر . وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ويتاجر مع أهلها ، ويسمع لغتهم ، فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأُخرى ، ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعنى بالفصاحة قوة التعبير عما فى نفوسهم» [١٢٣].

---

(١٢٠) المصدران السابقان عن الألفاظ والحروف للفراء .

(١٢١) انظر : الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ٣ وما بعدها ، الإسلام والحضارة العربية ١/ ١٢١. تاريخ العرب قبل الإسلام ٤/ ١٨٧ – ١٨٨ .

(١٢٢) الصاحبى ٢٣.

(١٢٣) ضحى الإسلام ٢/ ٢٤٧.

وهذا التفسير - على طرافته - لا يخلو من تناقض ، فهو يتصور أن الفصاحة قصر على المجتمعات الأكثر تقدمًا ، وأن هذه المجتمعات هى التى يقدر أبناؤها على التعبير فى قوة عما يخالجهم من مشاعر . وهذا التصور بشقيه غير صحيح ، فإن الحياة البسيطة غير المعقدة وما يصحبها من بساطة المشاعر الإنسانية تجد التعبير الملائم فى كلمات اللغة وتراكيبها ، مهما كانت هذه اللغة محدودة الكلمات ضيقة التصرف ؛ إذ اللغة - أساسًا - ظاهرة اجتماعية ملبية لاحتياجات المجتمع الذى تعيش فيه، واحتياجات المجتمع البدوى من القلة ومشاعر الإنسان القبلى من البساطة والثبات بحيث يمكن أن تفى بهما اللغة فى وضوح وقوة وصدق . أما المجتمع الأكثر تحضراً فإن نموّه الحضارى وما ينتجه من مشاعر وأحاسيس متضاربة معقدة قد لا يجد - فى أحيان كثيرة - الإمكانات اللغوية المواتية للتعبير عنها ، لأن معدل نموّها يكون أسرع من كافة إمكانات التطور اللغوى ، وهذه الظاهرة الإنسانية تنبت دائمًا فى المدن الكبرى ، ولذلك يصحبها الإحساس الحاد بالقلق النفسى الذى ينتج عن المعاناة المرهقة ، لعجز الإنسان ، فى الداخل والخارج معًا : عجزه فى الواقع عن تحقيق تطلعاته ، ثم عجزه فى التعبير عن ذاته وتصوير مشاعره .

والذى أوقع الأستاذ أحمد أمين فى هذا التناقض هو أنه وضع القضية - كما فعل الباحثون من قبله ومن بعده - فى غير موضعها الصحيح ؛ إذ ظن كما يظن سواه أن أساس رفض الاحتجاج بكلام بعض القبائل أساس جغرافى واجتماعى معًا ، أو هو أساس جغرافى نشأ عنه تغير فى العلاقات الاجتماعية وما صاحبها من نشاط لغوى يمتد منها ويعبّر عنها . وهذا كله - وإن صح - غير دقيق ، لأنه لا يمثل الحقيقة كلها . ومن ثم فإن ما حاول الأستاذ أحمد أمين أن يدفعه عن النحاة من تناقض غير سليم ، إذ أن تناقض النحاة أمر واقع لا سبيل إلى رفعه ، ولم يكن بد منه ، إذ هو نتيجة حتمية لفهمهم لطبيعة اللغة ، هذا الفهم الذى تميزه سمتان هامتان :

الأولى : عدم التفرقة بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات .

والثانية : عدم ملاحظة الفوارق النوعية بين خصائص اللغة الفصحى وبين لهجة قريش .

٢- والأساس الثانى عدالة الناقل للمادة اللغوية ، وهذه العدالة . أمر ضرورى حتى يطمئن الدارسون والباحثون إلى أن ما نقل إليهم من مادة اللغة صحيح أولاً ، وأنه يمثل فى دقة ودون تحريف ظواهر اللغة وخصائصها ثانيًا . وقد أدرك الخليل بن أحمد ضرورة التثبت من النصوص اللغوية المروية قبل أن تلاحظ بعين الاعتبار فى مجال الدرس اللغوى لأن «النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، إرادة اللبس والتعنيت» [١٢٤]. وقد أيدت تجارب ابن فارس ، من بعد ، ملاحظة الخليل الذكية ، إذ اكتشف أن بعض شيوخ بغداد يخلطون فى دراسة اللغة والتقعيد لها ، ويلجأون لتأييد ما يقررون من اتجاهات وآراء إلى وسائل مدخولة ، ومن ثم نصح أن يقصد «آخذ اللغة أهل الأمانةوالصدق والثقة والعدالة ، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا ، والله جل ثناؤه نستهدى التوفيق ، وإليه نرغب فى إرشادنا لسبل الصدق» [١٢٥].

وهكذا أسلمت هذه الملاحظات إلى ضرورة اشتراط «أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حرًا كان أو عبدًا ، كما يشترط فى نقل الحديث : لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط فى نقلها ما اشترط فى نقله » [١٢٦].

وقد أدى اشتراط عدالة النّاقل إلى تحليل الرواة بعد تحليل القبائل [١٢٧]. ولعل قيمة كتاب أبى الطيب اللغوى الحقيقية إنما ترتد إلى محاولة تقويم النحاة واللغويين [١٢٨]، وكما نتج عن تحليل القبائل من رفض النصوص المنسوبة إلى

---

(١٢٤) الصاحبى ٣٠ ، المزهر ١/ ١٣٧ - ١٣٨ .

(١٢٥) الصاحبى ٣٠ .

(١٢٦) لمع الأدلة ٨٥ ؛ انظر أيضًا : داعى الفلاح - مخطوط - ١٠١ ب.

(١٢٧) انظر : المزهر ١/ ١٢٠ .

(١٢٨) انظر مثلاً صفحات ١١ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٦٦ .

بعضـها ، كذلك أثمـر تحليل الرواة رفض بعض النصوص التى حـملوها وبعض الظواهر التى تحدثوا عنها ، لأن راويها اتصف بغـير العدالة ، أو لم يعرف بها ، ومن ثم رفض النحاة النصوص التى يرويهـا فاسق ، «لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه» (١٢٩) .

على أنه لا يفوتنا أن نسجل أن النحاة واللغويين لم يهتموا كثيرًا - حتى فى المـراحل التاليـة - من الناحيـة العلميـة بتحليل الـرواة تحليلاً دقـيقًـا أخلاقـيًا وموضوعيًا ، ويعلل لذلك الفرّاء بأن «الدواعى متوفرة على الكذب فى الحديث - لأسبـابه المعـروفة الحامـلة للواضعين عـلى الوضع - وأما اللغة فـالدواعى إلى الكذب عليها فى غـاية الضعف . . . ولما كان الكذب والخطأ فى اللغـة وغيرها فى غاية الندرة اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة ، فإن شهرتها وتداولها يمنع ذلك ، مع ضعف الداعية فيه» (١٣٠) .

وإذا كانت العدالة شرطًا جوهريًا فى الرواة ، بحيث لا يقبل نقل الفاسق ، فما الموقف الذى اتخذه العلماء من نقل ذوى الأهواء ؟

لقد استطاع العلماء أن يفرقوا - بأصالة تلفت النظر وتدعو إلى الإعجاب - بين الاختلاف المذهبى أو الطائفى وما ينتج عنهـما من رفض لجوانب محددة فى المبادئ والأفكار ، وبين الصـفات الأخلاقية التى تعد - قـبل كل شىء - سمات مُثْلَى للسلوك الإنسانى ، يلتقى فـيها الناس مهما اختلفت عقـائدهم ، ويتعارفون عليها وإن تناقضت أفكارهم . فإن بين المسلم وغيـره أرضًا مشتركة هى الإنسانية التى تفرض عليهما التزامًا بصفات مـشتركة أيضًا . كما أن بين الـسُّنِّى وسواه صلة وثيقـة هى الإسلام الذى يدينان به ويلتقـيان على مثله . ومن أبرز هذه الصـفات والمثل الصـدق . وإذن فإن الاختـلاف فى المذهب ليس سببًا لرفض نقل ذوى الأهواء ، على الرغم مما قد يبدو من أن شرط العدالة يتطلبه .

---

(١٢٩) لمع الأدلة ٨٥ .

(١٣٠) الاقتراح ط ١ - ٣٢ .

ولعل هذا الموقف يكشف أيضًا عن جانب أصيل فى الفكر الإسلامى ، وهى موضوعية الأحكام دون التأثر بآراء مسبقة ، ومن ثم رأينا شيخًا فاضلاً كالعز ابن عبد السلام يقرر فى بعض فتاواه أنه قد «اعتمد فى العربية على أشعار العرب وهم كفّار ، لبعد التدليس فيها . كما اعتمد فى الطب وهو فى الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك »[١٣١] .

وهكذا استقر فى البحث النحوى - حتى المراحل التالية - أن نقل ذوى الأهواء «مقبول فى اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب ، كالخطابية من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء ، إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون أن من كذب كفر»[١٣٢] .

٣- الأساس الثالث - ويتصل بالأساس السابق وينبنى عليه - هو اتصال السند ، ومن ثم وقف جمهور العلماء من المرسل والمجهول موقفًا مترددًا بين الرفض والقبول .

والمرسل هو الذى انقطع سنده ، والمجهول هو الذى لم يعرف ناقله[١٣٣] .

ومثال المرسل أن يروى ابن دريد - وهو مولود سنة ٢١٩هجرية، عن أبى زيد - وقد توفى سنة ٢١٥هـ . أو عن الأصمعى : عبد الملك بن قريب وقد توفى سنة ٢١٣ أو سنة ٢١٧هـ على خلاف[١٣٤] .

---

(١٣١) المزهر ١/ ١٤٠ .

(١٣٢) لمع الأدلة ٨٦ - ٨٧ .

(١٣٣) انظر : الاقتراح ط١ - ٣٣ - ٣٤ ، لمع الأدلة ٩٠ ، داعى الفلاح ١٠٢ أ.

(١٣٤) انظر : نزهة الألبا ١٧٢ ، مراتب النحويين ٤٨ - ٤٩ ، المزهر ١/ ١٢٥ - ١٢٩ ، بغية الوعاة ٣١٣ - ٣١٤ ، إنباه الرواة ٢/ ٢٠٢ . ونقل القفطى عن الفهرست أنه توفى سنة ٢١٠ ، وذكرة ابن مكتوم فى تلخيصه ١١٨ ، وابن تغرى برده فى نجومه ٢/ ١٩٠ ، والذى ذكره ابن النديم فى الفهرست ٨٢ أنه توفى ٢١٣ أو ٢١٧ .

ومثال المجهول أن يروى واحد من العلماء عن مجهول عن آخر معروف . نحو أن يقول أبو بكر بن الأنبارى : محمد بن القاسم المولود سنة إحدى وسبعين ومائتين : حدثنى رجل عن ابن الأعرابى ، وابن الأعرابى : محمد ابن زياد توفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين . وقد أكثر القالى من هذا النوع بقوله : حدّثنا بعض أصحابنا .

والمرسل غير مقبول عند جمهور العلماء . ونقل السيوطى سبب رفضه بأن «العدالة شرط فى قبول النقل ، وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة ، فإن مَنْ لم يذكر لا يعرف عدالته» (١٣٥).

وذهب بعض العلماء إلى قبول المرسل ؛ «لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لَقُبِلَ ولم يُتَّهَمْ فى إسناده ، فكذلك فى إرساله ؛ لأن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده ، وإذا لم يتهم فى إسناده فكذلك فى إرساله » (١٣٦).

وقد أجاب ابن الأنبارى - فى المرحلة التالية - على هذه الشبهة بقوله : «هذا اعتبار فاسد؛ لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل ، وأمكن الوقوف على حقيقة حاله ، بخلاف المرسل . . . فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل» (١٣٧).

والراوى المجهول ترفض مروياته أيضًا عند جمهور العلماء ، «لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة ، وذهب بعضهم إلى قبوله ، وهو القائل بقبول المرسل» (١٣٨). وقد احتج المجيزون بأنه « نَقْلٌ صدر ممن لا يتهم فى نقله ، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف»(١٣٩). وقد رد ابن الأنبارى كذلك هذا الاحتجاج بقوله : «هذا ليس

---

(١٣٥) المزهر ١/ ١٢٥ ، الاقتراح ط ١ - ٣٣ - ٣٤.

(١٣٦) المصدران السابقان .

(١٣٧) لمع الأدلة ٩١ - ٩٢ .

(١٣٨) المزهر ١/ ١٤١ ، الاقتراح ط١ - ٣٤ .

(١٣٩) المصدران السابقان .

بصحيح ... لأن النقل عن المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل ، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله . بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل ، فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول»[١٤٠].

* * *

(١٤٠) لمع الأدلة ٩١ - ٩٢ .

ثالثا - نقد المادة اللغوية :

تنبه النحاة إلى أن تحديد مصادر المادة اللغوية ثم نقد هذه المصادر لا يسلم بالضرورة إلى صحة المادة اللغوية كلها ، ومن ثم وضعوا أسسًا محددة لنقد المادة نفسها . وتنقسم هذه الأسس - فى مجموعها - إلى قسمين : أحدهما ينقد المادة نقدًا خارجيًا ، والآخر ينقدها نقدًا داخليًا . وفى النقد الخارجى للمادة اللغوية نلحظ اهتمامًا عميقًا بأساليب نقل هذه المادة، ولذلك انصرفت معظم جهود العلماء - فى هذه المرحلة وفى المراحل التالية - إلى دراسة هذه الأساليب وتقويمها . وأما فى النقد الداخلى فإن جهود النحويين قد انصبت - بصورة مباشرة - على تجربة الدقة ، عن طريق مقابلة المرويات ومقارنة النصوص.

النقد الخارجى للنصوص :

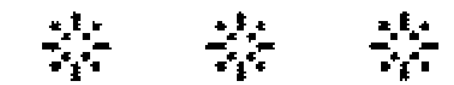
ويصطلح عليه فى البحث النحوى بالترجيح فى السند أو الإسناد ، وهو اصطلاح مشترك بين النحو والحديث وأصول الفقه ، وهو فى الواقع منقول عما وضعه المحدِّثون من قواعد لنقد سند الأحاديث ، والأصوليون من طرائق لترجيح الأدلة ونوع العلم الذى يفيده كل منها .

وقد قسم النحاة المادة اللغوية - بحسب وسائل نقلها من رواية أو سماع - إلى قسمين : متواتر وآحاد . وجعلوا كل قسم من هذين القسمين يفضى إلى علم خاص ، له وزنه فى تحليل النصوص عند تعارضها .

فالتواتر «أن يبلغ عدد النَّقَلَة حدًا لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنَقَلَة لغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب . فإنهم انتهوا إلى

حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب »[١٤١] وهذا القسم دليل قطعى من أدلة النحو يفيد العلم[١٤٢] .

والآحاد ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به[١٤٣] .



وقد اختلف العلماء فى العلم الذى يفيده كل من المتواتر والآحاد :

فذهب كثير من العلماء إلى أن المتواتر يفيد العلم الضرورى «واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذى بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، وهذا موجود فى خبر التواتر فكان ضروريًا »[١٤٤] .

وذهب آخرون إلى أنه لا يفيد إلا العلم النظرى «واستدلوا على ذلك بأن بينه وبين النظر ارتباطًا ، لأنه يشترط فى حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ، فلما اتفقوا عُلم أنه صدق»[١٤٥] .

وذهبت جماعة قليلة إلى أنه لا يفضى إلى علم ألبتة ، وقد فصل الإمام فخر الدين الرازى أدلة هذا الفريق فى كتابه المحصول ، كما نقله السيوطى فى كتابيه : المزهر والاقتراح ، وتتلخص فى ثلاثة إشكالات[١٤٦] .

الأول : أننا نجد الناس مختلفين فى معانى الألفاظ التى هى أكثر الألفاظ تداولاً ودورانًا على ألسنة المسلمين ، اختلافًا شديدًا ، لا يمكن قطع فيه بما هو

---

(١٤١) لمع الأدلة ٨٤ .

(١٤٢) المزهر ١/١١٣ ، لمع الأدلة ٨٣ .

(١٤٣) المزهر ١/١١٤ ولمع الأدلة ٨٤ .

(١٤٤) المزهر ١/١١٤ ، لمع الأدلة ٨٣ .

(١٤٥) المزهر ١/١١٤ - ١١١٥ ، لمع الأدلة ٨٣ - ٨٤ .

(١٤٦) المزهر ١/١١٥ - ١١٧ ، الاقتراح ط١ - ٢٩ - ٣١ نقلاً عن المحصول فى شرح الفصول - مخطوط .

الحق ، كلفظة (الله) : فإن بعضهم زعم أنها عبرية ، وقال قوم سريانية . والذين جعلوها عبرية [١٤٧] اختلفوا : هل هى مشتقة أو لا ؟ والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافًا شديدًا ، ومن تأمّل أدلتهم فى ذلك علم أنها متعارضة ، وأن شيئًا منها لا يفيد الظن الغالب ، فضلاً عن اليقين . وكذلك اختلفوا فى لفظ الإيمان والكفر ، والصلاة والزكاة ، فإذا كان هذا الحال فى الألفاظ التى هى أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسة جدًا ، فما ظنك بسائر الألفاظ ؟ وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر فى اللغة والنحو متعذر .

الثانى : أن من شرط التواتر استواء الطرفين والواسطة ، فهب أنا علمنا حصول شرط التواتر فى حفاظ اللغة والنحو والتصريف فى زماننا ، فكيف نعلم حصوله فى سائر الأزمنة ؟ وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ضرورة ، لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط .

الثالث : أنه قد اشتهر ، بل بلغ مبلغ التواتر ، أن هذه اللغات إنما أخذت من جمع مخصوص ، كالخليل والأصمعى وأبى عمرو وأقرانهم ، ولا شك أن هؤلاء ما كانوا معصومين ولا بالغين حد التواتر ، وإذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم .

وهناك ردود مختلفة على كل إشكال من هذه الإشكالات ، ذكرها كثير من العلماء ، كالفخر الرازى فى كتابه المحصول[١٤٨] ، والقرافى : أحمد بن إدريس فى كتابه : شرح المحصول ، والأصبهاني فى شرحه عليه أيضًا ، وبهاء الدين بن النحاس فى التعليقة[١٤٩] ، ومعظم هؤلاء العلماء قد تخصصوا فى الفقه وأصوله .

---

(١٤٧) لفظ المزهر (عربية) وصححناها من الاقتراح وشرحه لابن علان انظر : المزهر ١/ ١١٥ . الاقتراح ط١ - ٢٩ ، داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ١٩١أ.

(١٤٨) توجد من « المحصول فى علم الأصول » لفخر الدين الرازى قطعة من الجزء الأول بها نقص فى أولها ومكتوبة فى القرن الرابع عشر فى دار الكتب المصرية ضمن مجموعة رقم (٢٤٤٤٠ب) من ورقة ١١ - ١٦ .

(١٤٩) هذا الكتاب شرح لديوان امرئ القيس ، ويوجد له ميكروفيلم محفوظ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن النقد الخارجى للنصوص يمتد عن القواعد التى انتهى إليها علم الحديث فى ترجيح السند وعلم الأصول فى موازنة الأدلة . ونرجو أن نتناول ذلك بشىء من التفصيل فى بحث مقبل إن شاء الله .

❊ ❊ ❊

وكما وقع الاختلاف بين العلماء فى العلم الذى يفيده المتواتر ، نشب بينهم الاختلاف فى العلم الذى يفيده الآحاد :

فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن .

وزعم بعضهم أنه يفيد العلم .

وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة ، كخبر التواتر ، لوجود القرائن «إذ لو رأينا من يعرف بالوقار حافيًا حاسرًا باكيًا خلف جنازة يقول: فقدت حميمًا ، علمنا صدقه ضرورة»[١٥٠] .

وزعم اخرون أنه لا يفضى إلى علم ألبتة ، مستدلين على ذلك بأن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين من القدح[١٥١] .

وهكذا يتضح أن من أساليب الترجيح بين النصوص أن يكون النقلة فى أحد النصين أكثر من الآخر ، أو يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر . ومثال ذلك أن يستدل الكوفى على النصب «بكما» إذا كانت فى معنى «كيما» بقول عدى بن زيد العبادى :

اسمع حديثًا كما يومًا تحدثَه ... عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

فيرده البصرى بقوله : الرواة متفقون على أن الرواية (كما يومًا تحدثُه) بالرفع . ولم يروه بالنصب إلا المفضل بن سلمة الضبى ، فإنه كان يرويه

---

(١٥٠) لمع الأدلة ٨٤ ، المزهر ١/ ١١٤ .

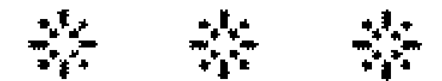
(١٥١) المزهر ١/ ١١٧ ، الاقتراح ط ١- ٣١.

بالنصب ، وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أعلم منه وأضبط[١٥٢].

ومن ثم فإن من الضروري بالنسبة للعلماء تبيان أسانيدهم ، وقد فصل ما عليهم من بعد ابن الأنباري ، حين أوجب[١٥٣].

أولاً : مطالبة كل من يعتمد نصًا لغويًا من اللغويين والنحاة بإثبات الإسناد.

ثانيًا : مطالبة كل من يعتمد منهم نصًا لغويًا بالتثبت من حملة النص.



النقد الداخلي للنصوص :

أدرك العلماء أن تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقدها ، ثم نقد النصوص نقدًا خارجيًا ، تفيد جميعًا كخطوات ضرورية في التعرف على أصالة النصوص ، ولكن الوقوف عندها فحسب لا يسلم إلى المعرفة الدقيقة بهذه الأصالة ، وتتسم النتائج التي تتوصل إليها هذه الخطوات بعدم الجزم نتيجة لعدم كفاية أساليب النقد والتمييز العلمية الموصلة إليها ، ومن ثم لم يكن بد عندهم من أن تتبع تلك الخطوات السابقة بخطوة أخيرة تكون متممة لها في أساليب التمحيص العلمية ، ومكملة لقواعد النقد والتحقيق ، ومحصلة للعلم الدقيق القاطع بقيمة النصوص في مجال البحث اللغوي . ولم تكن هذه الخطوة غير دراسة النصوص اللغوية ذاتها ، وتحليل المادة العلمية المستخلصة منها والمعبّرة عنها تحليلاً دقيقًا يهدف إلى التثبت من دقة تصويرها لخصائص بيئتها وعصرها ، ولو لم يلجأ العلماء إلى التحليل الداخلي للنصوص اللغوية لظلت الخطوات التي اتبعوها في نقدها وتمييزها والتحقق من أصالتها تنقص خطوة مهمة ، وحاسمة ، وهي مدى تمثيل هذه النصوص للمرحلة الزمنية التي تنتسب إليها ، ويستشهد بها في مجالي التقعيد والاحتجاج - عليها .

---

(١٥٢) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٦٥ - ٦٦ ، الانصاف في حل مسائل الخلاف ٣٤٤ .

(١٥٣) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ - ٤٧ .

وقد قدم التراث النحوى فى ميدان النقد الداخلى للنصوص اللغوية المقاييس الآتية :

أولاً - مدى شيوع الظواهر الصوتية التى تحملها النصوص ، فإنْ حَمَل النص ظواهر صوتية غير شائعة ، بل محصورة فى نطاق لهجة من اللهجات ، ثم حمل النص أيضًا بعض الظواهر التركيبية الغريبة ، وغير المطردة ، فإن النحاة يتوقفون عن الأخذ بهذه الخصائص التركيبية التى يمثلها النص .

ويصور ابن جنى هذا الموقف الثابت فى الفكر النحوى من قبله فيقول فى (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) : «هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جدًا وتكثر الأخرى جدًا ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا ؟ ألا تراك لا تقول : مررت بكِ ، ولا المال لكِ ، قياسًا على قول قضاعة : المال له ، ومررت بَه . ولا تقول : أكرمتكش ، ولا أكرمتكس ، قياسًا على لغة من قال : مررت بِكِشْ وعجبت مِنْكِسْ»(١٥٤) .

ثانيًا - مدى شيوع الظواهر التركيبية التى تحملها النصوص . ودراسة هذا المقياس تثير قدرًا كبيرًا من الإعجاب بالذكاء الذى اتسم به بعض النحاة والفطنة التي ميّزت جوانب من نتائج بحوثهم . فقد ذهب ابن أبى إسحاق إلى ضرورة إهمال ملاحظة الظواهر النادرة ، ومن ثم عدم اعتبار النصوص التي تحملها ، والاكتفاء بأن تكون الظواهر المطردة هى محور البحث النحوى(١٥٥) . ولكن ما لبث النحاة - بعد ابن أبى إسحاق - أن أدركوا أن إهمال النصوص التى تحمل ظواهر نادرة خطأ منهجى ، وأنه لابدّ من دراسة الظواهر النادرة أيضًا : بحكم كونها - مع ندرتها - لها خصائصها التى امتدت - عن طريق التطور اللغوى - عن اللغة ، أو امتدت اللغة عنها ، ومن ثم تفيد دراستها فى توضيح بعض ما يحيط بالظواهر العامة المطردة من خلاف فى تفسيرها .

---

(١٥٤) الخصائص ٢/ ١٠ .

(١٥٥) انظر : طبقات فحول الشعراء (ط المعارف) ١٥ وما بعدها .

وهذا الاختلاف بين ابن أبي إسحاق والأجيال التي تلته من العلماء ضروري؛ لأنه يمتد عن الظروف الموضوعية التي حكمت البحث النحوي، وحددت أبعاده : فعلى عهد ابن أبي إسحاق كان البحث في النحو لا يزال في مرحلته الباكرة ، وهذه المرحلة تتطلب قدرًا كبيرًا من التنظيم العملي ، وهذا التنظيم يستبعد - بالضرورة - بعض موضوعات المادة العلمية ، لا لأنها أقل أهمية من سواها ، وإنما لأن البحث فيها لا يستحق - في تلك المرحلة - عناء ما يبذل فيها من جهد ، ثم تغيرت الظروف ، واستقر - إلى مدى - نتائج العلم، ووضحت معالم البحث فيه . ومن ثم أمكن الرجوع إلى تلك الموضوعات التي استبعدت من قبل .

ولكن على الرغم من هذا الاختلاف في دراسة الظواهر النادرة ، فإن النحاة - في هذه المرحلة - يكادون يتفقون على موقف محدد من النصوص التي تحمل ظواهر تركيبية نادرة تتعارض مع ظواهر أخرى مطردة ، وهو ترجيح النصوص التي تحمل الظواهر المطردة بعد توثيقها .

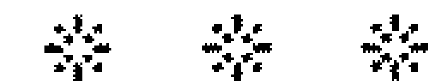
وقد تطور هذا المقياس - في المرحلة التالية - إلى «مدى التوافق بين النص والقياس » [(١٥٦)] - مع ملاحظة التغير الجذري في مفهوم القياس - فلو : كانت إحدي الروايتين موافقة للقياس والأخرى مخالفة له كانت الرواية الموافقة للقياس أرجح [(١٥٧)] . وهو تطور طبيعي ولكنه غير سليم ، أما أنه طبيعي فلأن محور هذا المقياس هو قياس ما في النص من ظواهر تركيبية إلى الظواهر التركيبية الشائعة والمطردة ، أي مقارنة النص بما يسلم إليه الاستقراء للظواهر اللغوية من نتائج ، وهو مفهوم القياس في هذه المرحلة ، ثم حين تطور مضمون القياس ،

---

(١٥٦) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٦٧ .

(١٥٧) المصدر السابق ، وانظر أيضًا : الاقتراح ط٢ - ٨٧ ، داعي الفلاح ١٥٨ أ-ب .

أصبح من الطبيعي أن تقاس إليه النصوص . ولكن هذا التطور في المقياس غير سليم ، شأنه في ذلك شأن التطور الذي أصاب القياس بأسره ، لأن نتائج القياس - بمفهومه الجديد المتطور - تمتد عن التصور المنطقي للغة ، ومحاولة طرد قواعدها ، ومن ثم فإنها ترفض الأخذ بنصوص ثابتة ، وظواهر مطردة لمجرد مخالفتها لما يسلم إليه المنطق القياسي من أحكام .



الفصل الثانى

المفهومُ الشكلِىّ للقياسْ

الفصل الثانى

المفهُومُ الشكلىَ للقياسْ

فى المرحلة التالية أخذ القياس مفهومًا مغايرًا للمفهوم السابق ، ولم يعد مجرد الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها ، وما يقتضيه ذلك من جمع النصوص اللغوية واستقراء مادتها . وإنما صار القياس يدل على العملية التى يتم فيها إلحاق بعض الظواهر أو النصوص ببعض . فأخذ طابعًا شكليًا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقى ، وكأنه امتد منه وتفرع عنه .

وهكذا أصبح العلماء يعرفون القياس بأنه «فى وضع اللسان ، بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشىء بالشىء مقايسة وقياسًا : قدَّرته ، ومنه المقياس : أى المقدار ، وقيس رمح : أى قدر رمح .

وهو فى عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشىء بالشىء بجامع .

وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياسًا فى الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، فتقول : اسم ، أسند الفعل إليه ، مقدمًا عليه ، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل . فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هى الإسناد ، والحكم هو الرفع»(١) .

فى هذا النص يحاول ابن الأنبارى تقديم تعريف دقيق للقياس ، يحدد مضمونه على هذه الصورة المنطقية بعد أن يفرغه من مفهومه الذى استقر له فى

---

(١) لمع الأدلة ٩٣ ، وانظر شرح ابن علان لهذا التعريف فى داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح - مخطوط - ١١٠ أ - ١١١ ب .

المرحلة الأولى ، ويحاول ابن الأنبارى - ممثلاً الاتجاهات الغالبة بين علماء هذه المرحلة جميعًا - أن يستغل فى تعريفه المدلول اللغوى ، وأن يجعل هذه العملية الشكلية التي تتم فى القياس امتدادًا طبيعيًا وذاتيًا للمدلول اللغوى ، وهى محاولة ساذجة ، لأنها تغفل التأثير العميق للمنطق والأصول معًا .

على أننا نجد من المحتم أن نسجل على هذا التعريف أمورًا ثلاثة :

الأول : هو ما أشرنا إليه من محاولة الربط بين المدلولين : اللغوى والاصطلاحى للفظ القياس ، فالقياس اللغوى مصدر قايس : بمعنى قدر ، والمقايسة اللغوية تعنى تقدير شيء بشيء فتتضمن بالضرورة ركنين هما : المقدر والمقدر عليه ، ولكن المدلول اللغوى يقف عند هذا الحد ، دون أن يشير إلى وجود شروط محددة يتم فيها وبها هذا التقدير . ولذلك فإن المدلول اللغوى للفظ يشير إلى وجود عملية شكلية يتم بها إلحاق شيء بشيء ، دون شروط تحكم هذا الإلحاق لتتم بها صورته .

والثانى : أن المفهوم الاصطلاحى - فى تصور علماء هذه المرحلة لم يغير كثيرًا من المدلول اللغوى ، إذ اعتمده ثم امتد عنه ، فهو - بدوره - عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل ، ولكن المفهوم الاصطلاحى أضاف إلى ذلك شيئًا جديدًا تمَّ به تحديد العلاقة التى تنظم هذه العملية الشكلية ، وهو ضرورة وجود (جامع) يجمع بين الركنين الأساسيين : المقيس والمقيس عليه ، وبتحقق وجود هذا الجامع ينتقل حكم المقيس عليه إلى المقيس ، أى حكم الأصل إلى ما يلحق به من فروع .

ولكن اشتراط وجود هذا الجامع لم يحدد - بصورة قاطعة - علاقة موضوعية بين ركنى القياس : المقيس عليه ، والمقيس ؛ إذ الأصالة والفرعية فى هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة ، وعدم ربطها بمقاييس تحدد أنماطها وتسجل أبعادها مكَّن الباحث أن يلحق ما يشاء بما يشاء ، معتبرًا ما يشاء من الظواهر أو النصوص أصلاً ، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعًا لذلك الأصل . وقد

أفسح ذلك المجال للاضطراب فى تحديد الظواهر ثم فى تقنينها ، ومن ثم انفتح الباب - عن سعة - للخلط فى الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها .

والثالث : أن هذه المحاولة - كما تحددها النقطتان السابقتان - تهدف إلى إضفاء الأصالة على هذا المفهوم الجديد للقياس ، إذ تكاد تجعله امتدادًا تلقائيًا وتطورًا طبيعيًا لمدلوله اللغوى ، وكأن هؤلاء العلماء يقولون : إن القياس بهذا المعنى ليس أمرًا جديدًا على الباحث النحوى ، إذ هو حقيقة معروفة تكشف عنها دلالات الألفاظ .

وهذه المحاولة - بما تسعى إليه من إضفاء صفة الأصالة ، وبما فعلته من الربط بين المدلولين : اللغوى والاصطلاحى - قد وقعت فى خطأين بارزين :

أولهما : أن تَلَمُّسَ الصلة بين هذين المعنيين قد أبعد النحاة عن مقتضيات الدقة العلمية ؛ إذ لو كان لفظ القياس قد أخذ هذا المدلول الجديد عليه فى البحث النحوى ، ذلك الذى استوحاه العلماء من الدلالة اللغوية ، لعرف به من قديم ، ولترك آثاره فى التفكير النحوى وفى البحث النحوى معًا ، وذلك غير صحيح ، فقد رأينا النحاة فى المرحلة السابقة لا يعرفون هذا المعنى ، ووجدنا البحث النحوى يبرأ ، أو يكاد ، من هذا المفهوم الشكلى ، الذى لا يعني بالنصوص بقدر ما يهتم بتحقق شروط المنطق الأرسطى وقضاياه .

والثانى : أن اعتبار المعنى اللغوى أساس المعنى الاصطلاحى ومنطلقًا له قد أفسد على النحاة بعض موضوعات البحث النحوى ، فتجاوزوها دون بحث موضوعى لها ، ومن ذلك أنهم لم يحاولوا تحليل المؤثرات الحقيقية فى المعنى الجديد للقياس ، وتقويم آثارها فيما أصابه من تطور . بعد أن وقعوا أسرى تصديق ما اختلقوه من وهم امتداد مدلوله عن المعنى اللغوى . ومن ثم ظلت أسباب هذا التطور ، ومصادره ، بعض النقاط الغامضة فى البحث النحوى ، ولا نكاد نجد مشاركة جادة فى الكشف عن هذه الأسباب والمصادر فيما بين أيدينا من تراث النحاة .

وعلى الرغم من هذين الخطأين ، فإن هذه المحاولة - بسعيها إلى إضفاء صفة الأصالة على هذا المضمون الجديد للقياس - تكشف عن وجود تيار مضاد له ؛ إذ من المؤكد أنه لو لم يكن هذا التيار موجوداً لما احتاج العلماء الداعون إلى هذا المدلول والآخذون به إلى الاحتجاج لعملهم ، والاستدلال لمنهجهم ، ثم إلي التعسف في لصقه بالقديم وإضافته إليه . وهذا ما يؤكده - عن غير قصد - ابن الأنبارى في كتابه : لمع الأدلة في أصول النحو ، في فصله الذى عقده لحل الشبه الواردة على القياس ، إذ ذكر عليه اعتراضات ثلاثة ، وجهها إليه بعض منكرى القياس من النحاة الذين لم يصرح بأسمائهم [٢] :

أحدها : أنه لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه . فإنه ليس حَمْلُ الاسمِ المبنىِّ لشبه الحرف على الحرف في البناءِ بأولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسمِ في الإعراب ، وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

والوجه الثاني من الاعتراضات : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئًا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة . فإن ما لم يسم فاعله - وإن أشبه الفاعل من وجه - فقد خالفه من وجه ، فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس ، فوجه المفارقة يوجب منع القياس .

والوجه الثالث من الاعتراضات : أنهم قالوا: لو كان القياس جائزًا لكان ذلك يؤدى إلى اختلاف الأحكام ؛ لأن الفرع قد يأخذ شبهًا من أصلين مختلفين ، إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم ، وذلك لا يجوز . فإن

---

(٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٠٠ - ١٠١ .

(أنْ) الخفيفة المصدرية تشبه (أنَّ) المشددة من وجه، وتشبه (مَا) المصدرية مِنْ وجه، و(أنَّ) المشددة معملةٌ و (ما) المصدرية غير معملة ، فلو حملنا (أنْ) المشددة في العمل . وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل ، لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد معملاً وغير معمل فى حال واحدة ، وذلك محال .

هذا النقد الموجه ضد القياس منهجًا للبحث اللغوى على وجه العموم ، والنحوى بصورة خاصة ، والذى يشكك فى كل ما يصدر عنه من نتائج ، ألا يكشف عن وجود تيار مضاد لهذا التطور أو التغير الجذرى فى مضمون القياس يهاجمه ، ويرفض أحكامه ؟؟ إن من المحقق عندنا أن هذا التغير فى مضمون القياس لم يتم فى سهولة ويسر ، بل من المؤكد أنه قد حدث صراع عظيم بين أنصار الاستقراء وأنصار هذا القياس الشكلى ، وليس تصورنا لهذا الصراع قائمًا على غير أساس موضوعى ، فنحن نلحظ بالاعتبار حقائق ثلاثًا ، تشير إلى حتمية هذا الصراع .

أولى هذه الحقائق ترتكز على ما يصحب كل تغير كيفى من صراع بين أطراف هذا التغير ، وهذه حقيقة مطردة فى الطبيعة والمجتمع والفكر جميعًا . والتغيرات الكيفية تختلف فى هذا عن التغيرات الكمية ، فإن أية إضافة كمية قد لا تغير من حقيقة العلاقات المحددة وإن زادت من حدتها . على حين إن التغير الكيفى وإن ارتكز فى طبيعته - غالبًا - على تزايد الإضافات الكمية فإنه يشكل انفجارًا فى القوى والعلاقات الناتجة عنها .

والتغير الذى أصاب مدلول القياس فى هذه المرحلة تغير كيفى ؛ إذ هو تغير جذرى ، لا اتصال له بالمرحلة السابقة إلا فى الاعتبار الزمنى . ولا يمكن أن يحدث هذا التغير الجذرى دون صراع بين القوى التى تساند كل طرف من أطرافه .

والحقيقة الثانية لا تقوم على أساس التصور العلمى للحقائق التاريخية وتحليلها فحسب ، وإنما تستند إلى بعض ما ذكرته النصوص المروية نفسها ،

وحسبنا أن نشير إلى النص السابق الذى نقلناه عن ابن الأنبارى ، والذى يؤكد بصورة لا تقبل الشك وجود طائفة من المنكرين للقياس فى مرحلة من المراحل التاريخية التى لم يحددها .

وقد يقال : إن نص ابن الأنبارى ليس قاطعًا ، بل إنه ليس مرجحًا لأنه قد صدره بقوله : «اعلم أن لمنكر القياس أن يقول» (٣) . وليس فى هذا ما يدلل على وجود هذا المنكر ؛ إذ يحتمل أن يكون من قبيل الفرض العقلي ؟ وهذا الاعتراض - على أهميته - يغفل بقية النص ، ومن المسلم به علميًا أننا إذا أردنا تفسير نص من النصوص وجب علينا أن نلحظ ما ينطق به النص كله ، لأنه قد يفسر بعضه بعضًا . وفي كلام ابن الأنبارى - عقب ذلك - ما يؤيد وجود هؤلاء المنكرين للقياس ، واعتراضهم عليه، وحسبنا أيضًا أن نشير إلى ما فى نصه الذى ذكرناه من قبل ، فهو يصدر الوجه الثالث من الاعتراضات الموجهة إلى القياس بقوله : «إنهم قالوا : لو كان القياس جائزًا لكان ذلك يؤدى إلى اختلاف الأحكام» (٤) . ألا يقطع ذلك بأن من النحاة من قال هذا الكلام ؟!

وثالث هذه الحقائق هو ما استنتجناه من قبل من محاولة هؤلاء العلماء - الآخذين بالقياس الشكلى - ربط المضمون الجديد بالمدلول اللغوى للفظ (القياس) . وكأنهم يستدلون على سلامة خصائص منهجهم الجديد بأنه ممتد عن التراث الموروث ، إذ تتضمنه اللغة ، وتكشف عنه بعض ألفاظها . ولا سبيل إلى تصور الدوافع التى حملتهم على استكراه المعانى وإغفال الحقائق الموضوعية - على هذا النحو - إلا إذا كانت القوى المضادة لهذا التغير قد اتهمته بعدم الأصالة ، ووصفت الآخذين به بالجهل بالتراث .

وهذه الحقيقة السابقة قد تلقى الضوء على طبيعة القوى التى اعترضت على هذا التغيير ، ووقفت فى إصرار عنيد ضده، وهى القوى المحافظة ، التى ورثت

---

(٣) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠٠ .

(٤) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠١ .

النحو مادة ومنهجًا معًا ، والتى اعتقدت أن ما يضاف إليه من جديد يجب أن يظل فى إطار من الأساليب الموروثة والحقائق المعروفة . وقد زادها تمسكًا بما ورثت - دون شك - أن وجدت بعض من اتصلوا بالثقافات المترجمة يحاولون أن يغيروا من المنهج الذى طال الأخذ به حتى استقر ، ويريدون تطبيق منهج جديد يعتمد على الإفادة الكلية من المنطق الأرسطى الشكلى : فى تصور اللغة ، وتحديد منهج دراستها .

ومن ثم لم يكن بدّ من أن يستند هؤلاء المحافظون - فى هجومهم على هذا المنهج الجديد - إلى دعامتين : الأولى اتهامه بعدم الأصالة ، والثانية كشف ما به من تناقض . وقد قابلهم أصحاب المنهج الجديد بما تفرضه المعارك الفكرية عادة من محاولة لإثبات الأصالة حتى لو دعت إلى التمحك ، ومحاولة لإثبات السلامة بكشف ما فى المنهج الموروث من أخطاء .

وليس بين أيدينا من الحقائق التاريخية المباشرة ما يحدد الفترة التى نشب فيها هذا الصراع، وشهدت عملية التحول فى منهج النحو من الاستقراء الخاطئ إلى القياس الأكثر إمعانًا فى الخطأ (٥) . على أن الظروف الموضوعية تحمل على الاعتقاد بأن هذا الاختلاف حول القياس بمفهوميه : القديم والجديد ، أو حول الاستقراء والقياس ، إنما كان فى القرن الثالث الهجرى وفى النصف الأخير منه بصفة خاصة ، وامتد حتى أوائل القرن الرابع ، أو أوائل عشرينياته على وجه التحديد (٦) . ومن ثم يمكن أن نعد هذه المرحلة مرحلة التحول ، على أن نلحظ أنه قد ظل للقديم الغلبة فى بدايتها ، بحكم استقراره الطويل أولاً ، ثم بما أحاط بالجديد من غموض ثانيًا . وأن الجديد ما لبث حتى انتزع النصر فى أواخرها، بعد أن استطاع علماؤه أن يمزقوا رداء القداسة عن القديم ، فكشفوا ما به من عيوب وأخطاء . وبعد أن تحوّل بعض أعلامه - فى اعتبار الدارسين - إلى جزء من التراث ، فاكتسبوا بعض ما له من قداسة .

---

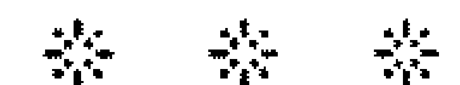
(٥) انظر : تقويم المناهج النحوية . وأيضًا : مناهج البحث عند النحاة العرب .

(٦) انظر : الباب التالى «بين التقعيد والتعليل» .

وهكذا انتهت مرحلة الانتقال التى شهدت هذا الصراع الحاد بين اتجاهين ومنهجين باستقرار المنهج الجديد فى البحث النحوى ، وهو المنهج القياسى ، الذى لا يتصل بالقديم إلا بلفظ القياس وحده، وأما ما سوى اللفظ الفارغ من كل مدلول فجديد .

ما معالم هذا المنهج ؟

إن قسمات هذا المنهج تتضح - بصورة تكاد تجسدها : كشفًا لمعالمها وتحديدًا لأبعادها - من دراسة أركان القياس الأربعة : المقيس ، والمقيس عليه، والجامع ، والحكم . (وهى ما سنحاوله بإيجاز فى الصفحات التالية) .



المقيس :

المقيس عند النحـاة أنواع شتى ، ولكنها على تنوعها تندرج جـميعًا تحت قـسمين رئيسيين ، لأنهـا إما نصوص تحمل على نصوص ، أو أحكام تحمل على أحكام . ومن ثم يمكن أن نقـسم القيـاس - بحسب نوع المـقيس - إلى قـياس النصوص ، وقياس الظواهر .

قياس النصوص :

قياس النصوص - فى جـملته - ضرورة تحتمهـا ظروف التطور الاجتماعى التى تتطلب مرونة فى استخدام المادة اللغـوية لملاحظة هذا التطور والتعبير عنه ، ومن صور هذه المرونة إلحاق الصيغ والمفردات غـير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة . ثم تنويع أشـكال الاشتقاق والأبنيـة مما لم تتنوع مـشتقاته ولم تـتعدد مبانيه . ولذلك فإن من الممكن أن نلحظ وجود بذور هذا النوع من الاشتقاق فى المرحلة السابقـة ، مرحلة الاستقراء ، وقد يظن أن وجـود هذه البذور ينقض ما سبق أن قررناه من أحكام خاصة بما أصاب مدلول القياس من تطور ، ولكن ذلك غير صحيح لأسباب كثـيرة ، أهمها - أولاً - أن هذا النوع من القياس يعد - فى جوهره - الأسلوب الطبيعى الذى تلجـأ إليه اللغة لزيادة حصيلتها تلبـية لحاجات المجـتمع المتـغيرة والنامـية ، ومن ثم فـإن الأخذ بهذا الأسلوب لا يتـضمن - بالضرورة - الأخذ بـالقياس منهجًا فى الـبحث اللغوى بأسره ، وإنمـا هو مجرد وسيلة مباشرة لزيادة الثروة اللغوية وتنميتها ، ثم إن الأخذ بهذا النوع - ثانيًا - لا يعنى الخروج على منهج الاستقراء ، ولا يتضمن رفضًا لما توصل إليه من نتائج ، بل على العكس من ذلك ، ليس فـيه خروج على قواعـد هذا المنهج ، إذ يدعو إلى الإفادة من نتائجه بالبناء عليها .

وقياس النصوص أمران :

أولهما : الصيغ والمفردات غير المنقولة . فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة ، وتعامل معاملة ما تلحق به، وبذلك تصبح جزءًا من النشاط اللغوى ، وقد فطن النحاة من قديم إلى ضرورة اتباع هذا الأسلوب لتنمية الحصيلة اللغوية، حتي تستطيع الوفاء باحتياجات المجتمع المتغيرة ، وكفاية أنماط النشاط المتزايد، المتنوعة ، لأبنائه . فالخليل وسيبويه يريان أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم» (٧)، وأبو الحسن الأخفش يجيز أن تبنى على ما بنت العرب (٨)، والمازنى يقول تعقيبًا على موقف الخليل وسيبويه «وهذا هو القياس ، ألا ترى أنك إذا سمعت : قام زيد ، أجزت أنت : ظَرُف خالد وحَمُق بشر ، وكان ما قسته عربيًا كالذى قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب ، أنت ولا غيرك ، اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضًا فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس» (٩). ويأخذ ابن جنى النص المنسوب إلى الخليل وسيبويه فيجعله عنوان باب مستقل فى كتابه الخصائص (١٠)، ويُصَدِّر الباب بكلمات المازنى ، ثم ينسب إلى أستاذه أبى على الفارسى إقراره والاعتداد به والاعتماد عليه، يقول : هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه ، والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقو مجد ، وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (١١)، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت : قام زيد أجزت : ظَرُف بشر ، وكَرُمَ خالد .

---

(٧) المنصف ١/ ١٨٠ ، وقد نسب النص إلى غيرهما فى : المزهر ١/ ١١٧ ، ١١٩ ، والاقتراح ط١ - ٤٣ .

(٨) المصدر السابق (المنصف ١/ ١٨٠) .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) الخصائص ١/ ٣٥٧.

(١١) السابق .

قال أبو على : (إذا قلت : طاب الخُشْكَنَانُ ، فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب)» [١٢] .

ويؤكد ابن الأنبارى هذا كله بقوله : «أجمعنا على أنه إذا قال العربى : كَتَبَ زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل مسمى تصح منه الكتابة ، سواء كان عربيًا أو عجميًا . نحو : زيد ، وعمرو ، وبشير ، وأردشير ، إلى ما لا يدخل تحت الحصر» [١٣] . ثم يعلل له فيقول : «والسر فى ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد فى النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفى ما نخص بما لا نخص ، وبقى كثير من المعانى لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك مناف لحكمة الوضع» [١٤] .

ثانيهما : الاشتقاقات غير المسموعة ، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة ، ربما لم تسمع كلها أو بعضها .

وقد اختلفت مواقف النحاة فى هذا النوع من القياس ، بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين :

الأول : متطور يقبل هذا النوع من التصرف معللاً له بأنه يثرى اللغة ، وعلى رأس هذا الاتجاه الأخفش - أبو الحسن على بن سليمان - فإنه يجيز أن تبنى «على أى مثال سألته ، إذا قلت له: ابن لى من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب ، ويقول : إنما سألتنى أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلى عليها صواب» [١٥] .

---

(١٢) الخصائص ١/ ٣٥٧ .
(١٣) لمع الأدلة ٩٨ .
(١٤) لمع الأدلة ٩٩ .
(١٥) التصريف للمازنى - ١/ ١٨٠ .

والثانى : يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات ، وأنه ليس لنا أن نبنى على ما نشاء ، بل نتوقف عند البناء على المحفوظ المنقول الذى أقرته اللغة واطرد فى أساليبها وتراكيبها . فهو اتجاه محافظ إذن ، يتحري الدقة فى استخدام المادة اللغوية المحفوظة والإفادة منها ، ولذلك لا عجب أن يجعل المازنى على رأس هذا الاتجاه الخليل بن أحمد وسيبويه ، وأن ينسب إليهما أنهما يريان أن «ما لم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له فى أمثلتهم معنى» [١٦]؟!

ولكن العجب حقًا أن أبا على الفارسى ثم ابن جنى يرجحان المذهب المنسوب إلى الخليل وسيبويه على الاتجاه المنسوب إلى الأخفش ، إذ يقرران أن : « القول فى هذا الخلاف ما ذهب إليه سيبويه . . والقياس ألاَّ يجوز إلا أن تبنى على أمثلة العرب ، لأن فى بنائك إياه إدخالاً له فى كلام العرب» [١٧].
ويعلل ابن جنى لما قرراه بقوله : «وليس لأحد أن يقول هلا جاء من الأمثلة ما لم يجئ؟ ، لأن هذا كان يكون بابًا غير مُدْرَك ، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجيء فلا يذكره إلا أن يكون امتناعهم منه لعلة؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم ، لا ما لم يجيء عنهم . ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء لكنت قد شرعت فى تفسير ما لم ينطق به عربى . وكان ذلك يكون تخليطًا وهوسًا ، لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق فى العدم» [١٨].

والواقع أن هذا التعليل من ابن جنى صادق إلى أبعد غايات الصدق ، ويصور منهجًا دقيقًا فى دراسة اللغة ، حين يعتمد وصف الموجود بالفعل ويتصده بالتحليل ، دون أن يتجاوزه إلى ما لا غناء فيه ، بل إلى ما يفسد اللغة ويحوثها من افتراض ما لا وجود له ؛ ولكن ابن جنى ذكر هذا المنهج فى غير

---

(١٦) السابق .

(١٧) المنصف ١/ ١٨٠ - ١٨١ .

(١٨) المنصف ١/ ١٨١ .

موضعه أولاً ، ثم لم يراعه في بحوثه ثانيًا ؛ أما أنه ذكره في غير موضعه فلأنه أراد به أن يكون اعتراضًا على محاولة أبي الحسن الأخفش ومن تبعه توسيع دائرة الإفادة من المواد المحفوظة، عن طريق تنويع اشتقاقاتها بما يتلاءم مع ما يقصد بها من مدلولات : مادية أو معنوية . وهو ما يقصده الأقدمون باصطلاح «البناء على ما نشاء». وهو أمر جوهري لحياة اللغة ، وسبيل لابد منه لتطويرها . ولا نجد - في الواقع - تعارضًا بين ضرورة التوقف عند الموجود في اللغة ، وبين تنمية ألفاظها بتنويع الاشتقاقات من موادها ، ما دام ذلك مرتبطًا بالحاجات الاجتماعية الملحة . فنص ابن جني يصلح اعتراضًا على التمارين غير العملية ، تلك التي شاعت قبيل مولده بصورة شغلت النحاة والصرفيين عن تقديم إضافة حقيقية إلى اللغة والبحث اللغوي ، مكتفين بهذا النوع من النشاط الذهني الذي يستنفد الجهود . - وهو في الحقيقة صدى للظروف الاجتماعية التي سادت تلك المرحلة - أكثر مما يصلح اعتراضًا على الاشتقاق اللغوي .

وأما أن ابن جني لم يراع في بحوثه ما اقترح الأخذ به من منهج ، فلأن المنهج الذي يطرد في هذه البحوث هو المنهج القياسي الشكلي ، دون أن نلحظ وجود منهج آخر ينازعه ، أو حتى يترك ظلالاً من التأثير فيه ولعل أبرز ما يوضح طبيعة المنهج الذي اتبعه ابن جني في دراسة اللغة ، أصواتًا وصيغًا وتراكيب ، كتبه الثلاثة : الخصائص ، والمنصف ، وسر الصناعة ، وهذه الكتب نفسها تنطق بشكلية التناول ، دون مراعاة للنصوص ، وحسبنا أن نشير إلى أن في الخصائص والمنصف صورًا عديدة من الاشتقاقات التي تدخل تحت باب الفرض. إذ لم تُسْمَعْ ولم تُنْقَلْ وإنما بنيت قياسًا على الأوزان المسموعة ، وأن نعرف أن ابن جني هو صاحب التقسيم المشهور للكلام إلى أربعة أقسام [١٩]:

مطرد في القياس والاستعمال .

وشاذ في القياس والاستعمال .

---

(١٩) الخصائص ١/٩٧ - ٩٩ .

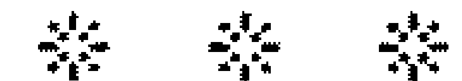
ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال .

ومطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس .

وأى مراعاة للموجود بالفعل مع هذين القسمين الأخيرين؟!

* * *

وقد رجح المجمع اللغوى الأخذ بالاتجاه الأول ، فى محاولته تنمية اللغة لملاحظة احتياجات مجتمعنا النامى ، فأصدر عدداً من القرارات التى أجاز فيها بعض صور هذا النوع من القياس[٢٠] . ولكننا نلحظ أن المجمع لا يجعل لقراراته صفة العموم ، إذ لا يطرد قراراته التى يصدرها وإنما يربطها بشكل مستمر بجزئيات الأحكام التى تتناولها ، دون تصد حاسم لمواجهة الأصول التى تبنى عليها هذه الأحكام .



قياس الظواهر أو الأحكام :

قياس الظواهر يعرف فى النحو بقياس الأحكام ، وتقاس فيه الأحكام على الأحكام . فهو قياس على القواعد لا على النصوص . وأنواع هذا القياس كثيرة . ومرد هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتى :

أ- قياس المعروف المُطَّرِد على المعروف المُطَّرِد .

ب- قياس المجهول على المعروف .

جـ- قياس المعروف على المشكوك فى ثبوته .

د - قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه .

---

(٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/ ٢٣ ، ٦/ ٧٥ - ٧٦ - ١٧٢ .

أ) قياس المعروف على المعروف :

كل من المقيس والمقيس عليه - فى هذا النوع من القياس - معروف وثابت ، ومن ثم فإن الهدف من هذا القياس ليس (الحكم) ، إذ أن هذا الحكم قد ثبت للمقيس والمقيس عليه على السواء . وإنما الهدف الذى يسعى النحاة إلى تحقيقه يمتد على جبهة عريضة ، تبدأ من محاولة طرد القواعد عن طريق ربطها بعضها ببعض ، وتنتهى بإجازة الأحكام وتأصيل القواعد .

ولذلك فإن هذا النوع من القياس شائع فى الكتب النحوية ، وأمثلته أكثر من أن تحصى ، ومن ذلك :

قياس الأسماء على الأفعال فى العمل .

وقياس الفعل المضارع على الأسماء فى الإعراب .

وقياس الأسماء على غيرها - من الحروف غالبًا ، والأفعال فى رأى - فى البناء .

وقياس جزم الأفعال على جرّ الأسماء .

وقياس تنوين المقابلة على تنوين العوض.

وقياس رفع النائب عن الفاعل على رفع الفاعل .

ب) قياس المجهول على المعروف :

وفى هذا النوع من القياس يكون المقيس عليه ثابتًا ومطردًا ، والمقيس لا يطرد ، بل ينحصر - غالبًا - فى نطاق لهجة من اللهجات . فيلحق المقيس غير المطرد بالثابت المطرد ، ويعطى حكمه ، وفى أحوال كثيرة يجعل النحاة المقيس فى هذا النوع متأخرًا فى درجة الحكم، فلا يتصرف تصرفه بالتقديم أو التأخير أو الحذف . وهذا النوع من القياس فى النحو كثير ، ولكنه يشيع فى (العمل) بصورة خاصة ، فإن النحاة يجعلون بعض الصيغ التى لا يطرد عملها فى اللغة الفصحى ، وأُثِرَ عَمَلُها فى بعض اللهجات ، عاملة فى اللغة الفصحى ، ويقيسونها على صيغ أُخرى مطردة العمل .

وسأضرب لذلك مثلاً واحدًا ، يكشف عن أبعاد هذا النوع من القياس .

فمن الثابت أنّ (ليس) إحدى الصيغ التى تدخل على الجملة الاسمية ، فتغير من دلالتها كما تؤثر فى علاقات صيغها . ومن المطرد أن (إنَّ) كذلك تدخل على الجملة الاسمية فتغير من دلالتها تغيرًا مضادًا لتغيير ليس ، وتغير علاقات صيغها تغييرًا مضادًا أيضًا . وقد لحظ النحاة فى بعض اللهجات القبلية أن (لا) تعمل وظيفيًا عمل (ليس) ، وفى لهجات أُخرى تعمل عمل (إن) ، وأرادوا أن يقننوا لهذه الظواهر اللهجية المتناقضة ، وأن يدرجوها ضمن أساليب اللغة الفصحى ، فلم يجدوا أمامهم غير أن يقيسوا (لا) مرة على (ليس) ، ومرة على (إنَّ) ، ثم وجدوا أن إلحاق (لا) بإحدى هاتين الصيغتين لا يطرد أيضًا ، فحكموا بانحطاطها عما ألحقت به وقيست عليه [٢١] .

جـ) قياس المعروف على المشكوك فيه :

يبدو لأول وهلة أن هذا النوع من القياس غريب ؛ إذ الأصل أن يكون المقيس عليه أقوى فى الحكم وآصل من المقيس ، حتى يعد أصلاً له ، ولكن علي الرغم من ذلك وجدنا فريقًا من النحاة يجيزون هذا النوع من القياس ، مستندين إلى أن «الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه» [٢٢] . ومن ذلك - عندهم - قياس عمل (إلا) النصب فى المستثنى ، على عمل (يا) فى النداء . «مع أن إعمال (يا) فى النداء مختلف فيه ، فمن النحاة من قال : العامل (يا) ، ومنهم من قال : فعلٌ مقدرٌ بعد (يا)» [٢٣] .

وقد رفض فريق آخر من النحويين هذا النوع من القياس ، ولكنهم لم يبنوا رفضهم له على مخالفة القياس جملة للواقع اللغوى ، ولا عن تجافيه عن المنهج

---

(٢١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٥ ، حاشية الشيخ يس - بهامشه، مغنى اللبيب ٢٣٧ - ٢٤٠ ، حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٣٣٧ ، حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٩٤ ، تحفة الغريب - مخطوط - غير مرقم ، رسالة فى لا التبرئة - ٣ أ .

(٢٢) لمع الأدلة ١٢٥ ، انظر أيضًا : داعى الفلاح ١٢٦ أ.

(٢٣) المصدران السابقان .

السليم فى البحث النحوى . وإنما لأنه «لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل» (٢٤) . ولأن هؤلاء النحاة الرافضين هذا النوع من القياس انطلقوا من نقطة بدء منطقية وليست لغوية ، سهل على ابن الأنبارى أن يخطئهم من حيث يبدءون ، إذ يجعل من الممكن أن يكون الفرع - فى الوقت نفسه - أصلاً ما دامت قد اختلفت جهتا الفرعية والأصالة ، يقول : «المسألة يجوز أن تكون فرعًا لشىء وأصلاً لشىء آخر . فإن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل ، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس) ، فلا أصل للات وفرع لليس . ولا تناقض فى ذلك ، وإنما يتم التناقض أن يكون فرعًا من الوجه الذى يكون أصلاً ، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض فى ذلك» (٢٥) .

د) قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه :

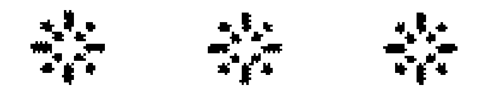
كل من المقيس والمقيس عليه فى هذا القياس ليس مُطَّرِدًا ، بل ليس ثابتًا ، إذ يتعارض مع الكثير الثابت ، ومع ذلك لا يجد النحاة حرجًا فى أن يلحقوا المقيس بالمقيس عليه فيه ، وأن يعطوه تبعًا لذلك حُكْمَه . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك النسب إلى قَتُوبة ، ورَكُوبة ، وحَلُوبة ، فإنه يقال فيها : قَتَبِىّ ، ورَكَبِىّ ، وحَلَبِىّ ، قياسًا على شَنُوءَة ؛ إذ يقال فيها : شَنَئِىّ . ومعنى ذلك أن فَعُولَةَ - فى هذه المواضع - نسبت على فَعَلِىّ ، وهذا نوع من القياس لا يطرد ، فإن حَرُورَة . وصَرُورَة ، وقَوُولَة ، لا يقال فيها : حَرَرِىّ وصَرَرِىّ وقَوَلِىّ ، فكان واجبًا ألا يكون النسب إلى فَعُولَة على فَعَلِى أصلاً فى القياس . ولكنه عد أصلاً - وهو غير ثابت - لما تصوره النحاة من جامع بين (فَعُولَة) و (فَعِيلَة) يسمح لهم

(٢٤) المصدران السابقان .

(٢٥) المصدران السابقان .

بإلحاق الأولى بالثانية [٢٦]، وذلك فى كلمة واحدة هى : شَنُوءَة ، فالمقيس عليه وهو شنوءة غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين حَنِيفَة ، أى (فَعِيلَة)[٢٧]. والمقيس مشكوك فى إلحاقه بالمقيس عليه ، ومع ذلك أجاز النحاة القياس فى هذا الموضوع ، مع إدراكهم لشذوذ القياس فيه ، وخروجه على الأصل منه.

وإذا كان المثال السابق صرفيًا فإن صاحبه من أكبر النحاة واللغويين العرب، ومنهجه يمثل فى عمومه منهج القياس الشكلى الذى اتبعه النحاة فى هذه المرحلة. ومع ذلك فإن فى النحو أمثلة عديدة لهذا النوع من القياس ومن ذلك قياس عمل (لات) عمل (إن) على (لا) العاملة عملها [٢٨]، فإن المقيس عليه - وهو (لا) العاملة عمل (إن) - ليس مقطوعًا به ، بل مشكوك فيه ، والمقيس أيضًا كذلك . ومع ذلك أباح النحاة إلحاق لات بلا ، دون أن يدركوا أنه يتناقض مع ما اعتبروه أصلاً للقياس ، من أصالة الحكم وثبوته فى المقيس عليه.



(٢٦) الخصائص ١/ ١١٥ .

(٢٧) الخصائص ١- ١١٥ - ١١٦ .

(٢٨) انظر : مغنى اللبيب ٣٥٤ ، حاشية الأمير على المغنى ١/ ٢٠٣ . حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٣٥٧ .

المقيس عليه :

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب سواء كان النقل بواسطة السماع أو الرواية ، وسواء كانت الرواية عن طريق المشافهة أو التدوين ،وكذلك القواعد النحوية التى وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص.

ثم إن المقيس عليه أحد أمور ثلاثة : لأنه إما أن يكون كثيرًا مطردًا ، أو قليلاً لا يطرد ، أو شاذًا .

(أ) الكثير:

الأصل فى المقيس عليه أن يكون كثيرًا مطردًا ، سواء كان نصًا أو قاعدة . فإذا كان نصًا ورد من النصوص ما يتفق معه ، وإذا كان قاعدة لم يكن فى القواعد ما يناقضها . وهذا هو تفسير ما نقله السيوطى عن ابن جنى فى الاطراد والشذوذ، حيث يقول : «جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطّرِدًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عن ذلك إلي غيره ، شاذًا» (٢٩).

ولكن السيوطى تبع ابن جنى فى خطأين :

أولهما : تقسيمه المقيس عليه إلى قسمين فحسب : المطرد والشاذ ، وإغفاله وجود قسم ثالث هو (القليل) . ولعل ابن جنى لم يرتكب من الخطأ القدر الذى وقع فيه السيوطى ، إذ أشار - فى غير موضع من خصائصه - إلى وجود هذا القسم الثالث ، وإن لم يذكره فى الأقسام (٣٠). على حين إن

---

(٢٩) المزهر ١/ ٢٢٧ ، الخصائص ١/ ٩٧.

(٣٠) انظر : الخصائص ١/ ٩٧ ، ٣٨٥ و ٢/ ٢١.

السيوطى لم يشر فى المزهر إلى وجود هذا القسم ، مع أنه نقل الكثير عن ابن جنى فيه [(٣١)] ، وحين فطن فى الاقتراح إلى بعض ما أشار إليه ابن جنى جعله من قبيل الشاذ [(٣٢)] .

والخطأ الثانى : هو عدم تحديد (الكَمّ) الذى إذا بلغته النصوص صارت كثيرة وإذا وصلت إليه عدت قليلة ، وإذا لم تتحقق فيه اعتبرت شاذة . وعدم تحديد (كَمّ) الاطراد والقلة والشذوذ أوقع ابن جنى ، والبحث النحوى بأسره ، فى أخطاء كثيرة ، وقد حاول ابن هشام أن يستدرك هذا النقص فى المنهج النحوى، ولكنه أسرف فى التقسيم والتجريد ، دون أن يضع - فى وضوح وحسم - حدودًا لأقسامه ،إذ يقول : «اعلم أنهم يستعملون (غالبًا) و (كثيرًا) و(نادرًا) و(قليلاً) و(مطردًا) . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل» [(٣٣)] . وهذا تحديد نظرى أولاً ، وغير دقيق ثانيًا ؛ أما أنه نظرى فلأنه لم يذكر (كَمًّا) واضحًا للقلة والكثرة وما دونهما وما فوقهما ، وأما أنه غير دقيق فلأنه يرى أن الغالب - مثلاً - يتخلف ، وأن الكثير دونه ، فإلى أى مدى يفترق الغالب عن الكثير؟ ثم إنه يرى أن القليل دون الكثير ، فما الحدود الفاصلة هنا ؟ وأن النادر أقل منه ، فكيف نصل إلى تحديد هذه القلة عن القلة؟!

ومن الواضح أننا لم نأخذ بتقسيمات ابن هشام ، إذ عددنا الأقسام ثلاثة فحسب ، وجعلنا المطرد والغالب والكثير قسمًا واحدًا ، والقليل قسمًا آخر ، والشاذ ثالث الثلاثة . ومحور التفرقة بين المطرد والقليل - عندنا - هو أن يرد من النصوص ما يتفق مع النص ، أو يرد من النصوص ما يختلف معه [(٣٤)] .

---

(٣١) المزهر ١/ ٢٢٦ - ٢٣٠ .

(٣٢) الاقتراح ط ٢٢ - ٢٣ .

(٣٣) المزهر ١/ ٢٣٤.

(٣٤) انظر : الخصائص ١/ ١١٦ . وراجع : مناهج البحث عند النحاة العرب ، للوقوف على رأينا مفصلاً .

وفيصل التفرقة بين القليل والشاذ هو مخالفة النص أو موافقته للمروى من النصوص والمحفوظ من الأحكام والقواعد جميعًا [٣٥].

ب- القليل :

ولكن الكثرة ليست شرطًا فى المقيس عليه ، إذ يجيز النحاة القياس على القليل [٣٦] . وقد عقد ابن جنى بابًا فى خصائصه أثبت فيه أن من الممكن القياس علي القليل ، كما فى النسب إلى : رَكُوبَة وحَلُوبَة ، فيقال : رَكَبِىّ وحَلَبِىّ ، قياسًا على شَنَئِىّ «وذلك أنهم أجروا (فَعُولَة) مجرى (فَعِيلَة) ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعلية ثُلاثى ، ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه . . . ومنها أن فى كل واحدة من فَعِيلَة وفَعُولَة تاء التأنيث ، ومنها اصطحاب (فَعُول) و(فَعِيل) على الموضع الواحد ، نحو : أَثِيم وأَثُوم ، ورَحِيم ورَحُوم ، ومَشِىّ ومَشُوّ ، ونَهِىّ عن الشىء ونَهُوّ ، فلما استمرت حال فَعِيلَة وفَعُولَة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا : حَنَفِىّ ، قياسًا ، قالوا : شَنَئِىّ - أيضا - قياسًا» [٣٧].

وواضح أن المقيس عليه هنا كلمة واحدة ، ولكنا اعتبرنا القياس فيها قياسًا علي القليل وليس قياسًا على الشاذ ، وذلك لأنه لم يرد ما يناقضها - وقد فطن إلى ذلك الأخفش وابن جنى جميعًا ؛ إذ قال الأخفش - أبو الحسن سعيد بن مسعدة : «إنما جاء هذا فى حرف واحد ، وهو جميع ما جاء» [٣٨] . يعنى أن القياس قد ورد مع أن المقيس عليه كلمة واحدة - وهى كلمة شنوءة - لأن هذه الكلمة هى كل ما ورد من نصوص . فلم يرد ما يخالفها . وقد عقب ابن جني علي كلمة أبى الحسن الأخفش بقوله : « وما ألطف هذا القول من أبى الحسن ، وتفسيره أن الذى جاء فى (فَعُولة) هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه

(٣٥) انظر : الخصائص ١/ ٩٧ .
(٣٦) داعى الفلاح - مخطوط - ١٠٥ب.
(٣٧) الخصائص ١/ ١١٥ .
(٣٨) الخصائص ١/ ١١٦ .

شيء ينقضه فإذن قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا ملام» (٣٩).

وعلى هذا فإن القياس على القليل يتضمن أن يكون المقيس عليه :

أولاً : لفظًا فردًا لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به. يقول السيوطي في تقرير موقف العلماء منه : «فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه ، إجماعًا» (٤٠).

ثانيًا : أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، قال السيوطي نقلاً عن ابن جني «والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته» (٤١). ويعلل ابن جني لهذا القبول - بعد أن يذكر نماذج لما تفرد به ابن أحمر - بقوله : «والقول في هذه الكلم المُقَدَّمِ ذكرُها وُجُوبُ قبولها ، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر فإما أن يكون شيئًا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه . . . وإما أن يكون شيئًا ارتجله ابن أحمر ؛ فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به » (٤٢).

وأما إذا كان في النصوص المروية أو المسموعة ما يخالف النص ، أو النصوص القليلة التي يراد القياس عليها ، فثمة خلاف بين العلماء في إجازة هذا النوع من القياس ، فثم من يقبله معللاً لمخالفته للكثير من النصوص ، ويقف قريبًا من هذا الرأي ابن جني (٤٣). ومن العلماء من يرفضه بدعوى «مخالفته للكثير» (٤٤).

---

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) الاقتراح ط١ - ٢٢ .

(٤١) الاقتراح ط٢ - ٢٣ .

(٤٢) الخصائص ٢/ ٢١ - ٢٢ .

(٤٣) انظر : الخصائص ١/ ٣٨٥ ، ٢/ ٢١ .

(٤٤) انظر : التنبيهات على أخطاء الرواة ، أصول النحو لابن السراج .

جـ - الشاذ :

الشاذ هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية ، ففارق «ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره» [٤٥]. ويختلف موقف العلماء من إباحة القياس على الشاذ وفقًا للضرورة أو الاختيار .

ففي الاختيار : لا يجيز النحاة القياس على الشاذ ، ويوجبون «اتباع السماع الوارد به فيه نفسه . لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما» [٤٦] يقول ابن السراج معللاً هذا الموقف : «ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرْضَى عربيتُه فلابد أن يكون قد حاول به مذهبًا ، أو نحا نحوًا من الوجوه ، أو استهواه أمر غَلَّطَه» [٤٧]- وموقف النحاة من الشاذ سماعًا ورواية موقف سليم ؛ إذ لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة ، فتضطرب قواعدها ، وتختلط أصولها .

ولكن النحاة يلحقون بالمنقول الشاذ نوعًا آخر يصفونه بالشذوذ وإن اطرد سماعه أو روايته ، وهو الشاذ في القياس دون النقل ، فلا يجيزون القياس على المنقول الذى لم يرد ما يخالفه إذا تعارض مع القياس . يقول ابن جني : «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلابد من اتباع السمع الوارد

---

(٤٥) في تعريف الشاذ آراء كثيرة ، ولكنا رجحنا الأخذ بهذا التعريف إذ يمكن أن تلتقي فيه كافة الاعتبارات النحوية ، وفي الوقت نفسه يستند إلى أساس عملي . انظر مثلاً: الخصائص ١/ ٩٧، شروح الشافية ١/ ٢٠ ، شرح شواهد الشافية ٣، الكناش للخوانكي ٧٥ - ٧٦ ، المسائل العسكريات لوحة ١٣٤ - ١٣٨ ، المصباح : ٤١٧ - ٤١٨ ، دراسات في العربية ٤٠ - ٤٥، وراجع رأينا مفصلاً في : مناهج البحث عند النحاة العرب .

(٤٦) الخصائص ١/ ١١٧ .

(٤٧) دراسات في العربية ٤٢ .

به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»[٤٨]. وهذا موقف شاذ من النحاة ، ولكنه ليس عجيبًا إذا فسرناه فى ضوء هذا القياس الشكلى ، الذى يمكن أن تلحق فيه الظواهر بعضها ببعض دون اتصال موضوعى بينها ، بل لمجرد اعتبار ذهنى فيها . وما ينتج عن هذا الإلحاق من طرد قواعده ، وإن تجافت عن المنقول ، وتناقضت وإياه مسموعًا ومرويًا .

ويصل النحاة من هذا إلى أن القياس على الشاذ - مطلقًا - ممنوع فى الاختيار . فهل يباح - فى الضرورة - القياس عليه ؟ إن تحديد موقف النحاة من هذا السؤال يتطلب أولاً تحديد معنى الضرورة .

ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [٤٩]، وهو ما يفهم أيضًا من كلام الخليل بن أحمد ، إذ قال : «الشعراء أُمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا ، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم ، من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ ، وتعقيده ، وقصر ممدوده ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته» [٥٠].

وذهب سيبويه ، وتبعه ابن مالك ، إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، مستدلاً بأن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له [٥١].

وبناء على هذا الخلاف يكون وصل (أل) بالمضارع من قبيل الضرورة الشعرية عند الجمهور ، على حين لا يكون من قبيل الضرورة عند سيبويه وابن مالك، بل يكون عندهما من قبيل القليل الجائز فى الاختيار ، وبه صرح ابن مالك فى شرح التسهيل ، فى تعليقه على قول أبى الخَرق الطَّهوى [٥٢]:

---

(٤٨) الخصائص ١/ ٩٩.

(٤٩) فيض نشر الانشراح ٩٣ - ٩٤ ، داعى الفلاح ١٤٠أ.

(٥٠) زهر الآداب ٣/ ٦٥١.

(٥١) داعى الفلاح ١٤٢أ، و انظر : الضرائر ٦ ، كتاب سيبويه ١/ ٣٣٤ . ٣٤٤.

(٥٢) شرح التسهيل - مخطوط - ص ٧٢ ، ونقله صاحب الضرائر ٣٠١ .

أتانى كلام الثعلبى ابن ديسق ... ففى أى هذا - ويله - يتترع

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

فهلا تمناها إذا الحرب لاقح ... وذو النبوان قبره يتصدع

ويأتك حيا دارم وهما معًا ... ويأتك ألف من طهية أقرع

فيستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليتقصع

ونحن أخذنا الفارس الخير منكم ... فظل واعيا ذو الفقار يكرع

ونحن أخذنا - قد علمتم - أسيركم ... يسارًا فنخذى من يسار ونتقع

إذ يقول : « وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالشعر ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع ، وما من يرى للخل والمتقصع . وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار» (٥٣).

ويرفض موقفَ ابن مالك أبو حيان الأندلسى ، معللاً هذا الموقف صراحة بسوء الفهم ، فإن ابن مالك«لم يفهم معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء . . . فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر خاصة دون الكلام ،و لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا يوجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره» (٥٤).

---

(٥٣) شرح التسهيل - مخطوط - : ٧٢ . وانظر أيضًا : تسهيل الفوائد (قسم غير مرقم) .

(٥٤) التذييل والتكميل فى شرح التسهيل مخطوط ، وانظر أيضًا : ارتشاف الضرب ورقة ٣٨٢ وما بعدها ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٤ - مطبوع خطأ ٢٢٢ .

كذلك يرفض موقفَ ابن مالك الشاطبيُّ أيضًا ، ويحمل على ابن مالك فى مواضع من كتابيه : أصول العربية ، وشرح الألفية [٥٥] . ويعدد ما فى هذا الموقف من أخطاء أهمها [٥٦] .

أولاً : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع ، وعلى إهماله فى النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه .

ثانيًا : أن الضرورة - عند النحاة - ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . . . وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال فى شيء يزيد تلك الضرورة .

ثالثًا : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم فى هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا فى موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟» .

والضرائر سماعية ، ولا يسوغ للمولد من الشعراء إحداث شيء منها، ولهذا خطأ الزمخشرى فى المفصل وابن هشام فى المغنى [٥٧] أبا نواس فى قوله [٥٨] :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها　　　حصباء در على أرض من الذهب

---

(٥٥) الضرائر ٦ .

(٥٦) شرح الألفية (غير مرقم) .

(٥٧) انظر : المفصل ط كريستيانة ، مغنى اللبيب ٢/ ٣٨٠ .

(٥٨) ديوان أبى نواس : ٢١٠ .

«لكونه استعمل صغرى وكبرى نكرتين» ، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفًا ، وإنما يجوز التنكير في (فُعْلَى) التي لا أفعل لها نحو : حُبْلَى . وعلى هذا الاعتبار فإن هذا البيت ليس من قبيل الضرورة الشعرية ، وإنما هو من قبيل الخطأ ؛ لأن الضرائر - كما تقرر - تتوقف على المنقول»(٥٩) .

وإذا كان لا يجوز عند النحاة استحداث الضرائر ، فهل يجوز القياس عليها؟ . . يروى ابن جنى أنه سأل أستاذه أبا على الفارسى عن «هذا ، فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا»(٦٠) . ويعقب ابن جنى على كلام أستاذه فيقول : «وإذا كان كذلك . فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك»(٦١) .

ولعل الحسن والقبح فى الضرائر إنما يعود إلى مدى قرب الضرورة من الأصل المطرد أو بعدها عنه . ولذلك فإن النحاة يرون أن الضرائر قسمان ، حسنة وقبيحة(٦٢) .

فالضرائر الحسنة ما لا تستهجن ولا تستوحش منها النفس ، كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور ، وتسكين عين فَعْلَة فى الجمع بالألف والتاء حيث يجب الاتباع ، نحو :

علّ صروف الدهر أو دولاتها ... يدلننا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زَفْراتها

---

(٥٩) الضرائر ١٠ ، وانظر رأى الفارسى مفصلاً فى الضرائر فى : المسائل العكسريات - مصور - ١٣٤ .

(٦٠) الخصائص ١/ ٣٢٣ .

(٦١) الخصائص ١/ ٣٢٤ .

(٦٢) الاقتراح : المسألة السابعة من مسائل المقدمة ، ط ٢-١١ ، انظر أيضًا الضرائر ٢٠ - ٢١ ، داعى الفلاح - مخطوط - ٣٩ب - ٤٠ أ ، فيض نشر الانشراح مخطوط ٩٤ - ٩٥ .

والقبيحة أو المستقبحة ما تستقبح وتستهجن ، وتستوحش منها النفس وإن كانت جائزة[٦٣]، لبعدها بالكلمة عن الأصل بعدًا بَيِنًا ، وذلك كالأسماء المعدولة عن وضعها الأصلى بما يدخل عليها من تغيير بالزيادة أو بالنقص ، كقول الشاعر :

أصابهم (الحما) وهم عواف وكن عليهم تعسًا لهنَّه

أراد : الحمام ، وقول الآخر :

أُريد صلاحها وتريد قتلى و (شتا) بين قتلى والصلاح

أى : شتان . وقوله :

وإنى حوثما يثنى الهوى بصرى وحوثما سلكوا أرنوا (فأنظور)

يريد : فأنظر . وقول الحطيئة :

فيها الرماح وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج (سلاَّم)

أراد سليمان عليه السلام . فغير الصيغة إلى صيغة أُخرى موهمة .

والنحاة يرون أن الضرائر (رخصة) ، أى يجوز للشاعر أن يستخدمها ويجوز له ألا يلجأ إليها[٦٤]. ولكن النحاة - بوجه عام - يفضلون عدم استعمال الضرائر، وقد بنوا على موقفهم هذا أصلين مهمين :

أولهما : أن ما لا يؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها . وقد فرَّع ابن النحاس فى التعليقة فروعًا كثيرة على هذه القاعدة[٦٥].

---

(٦٣) المصادر السابقة ، وانظر المزيد من الأمثلة فى كتاب سيبويه ١/ ٩ - ١٣ ، ارتشاف الضرب - مخطوط - ٣٨١ - ٣٩١، المسائل العسكرية - مصور - ١٣٤ - ١٣٥ .

(٦٤) الاقتراح ط ٢ - ١١ ، داعى الفلاح - مخطوط - ٣٩ ب وانظر التعليقة لابن النحاس مصور رقم ١٤٣ .

(٦٥) الضرائر ١٩ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦ .

والثاني : أن ما جاز للضرورة يقدر بقدرها ، ومن ثم لا يجيز النحاة التوسع فيها(٦٦).

ولكن ابن الطيب ينقل فى شرحه للاقتراح أن للأندلسيين موقفًا مغايرًا ، إذ يرون أن استخدام الضرورة «فيه تفصيل ، حاصله أن صرف الممنوع قد يكون واجبًا ، كصرف عنيزة فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت : لك الويلات إنك مرجلى

وحسنًا كصرف نعمان من قول الآخر :

أعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لنا إنّ ذكره.

وقبيحًا كصرف أفعل التفضيل . . .

وجائزًا مستوى الطرفين فى غير هذه المواضع»(٦٧).

وواضح من تعريف الضرورة أولاً ، ثم من الأمثلة الواردة لها ثانيًا ، أنها تتوقف على الشعر ؛ إذ هو الذى يباح فيه القياس على الضرورات المحفوظة . فهل معنى ذلك رفض القول بمبدأ الضرورة فى النثر ، فلا يجوز فيه ما جاز فى الشعر من القياس على الشاذ؟

إن موقف النحاة يختلف عن موقف اللغويين ، كما أن موقف متأخرى النحاة يختلف عن موقف المتقدمين منهم .

ذلك أن بين اللغويين من مارس الحياة الأدبية وهؤلاء يرون أن من المحتم تقسيم النثر إلى قسمين : نثر عادى لا حاجة فيه إلى التحسين اللفظى ، ونثر فنى يتطلب كثيرًا من العناية بالألفاظ ورصفها وتنسيقها ، وألحقوا النثر الفني بالشعر فى جواز استخدام الضرورات فيه ؛ إذ هو - كالشعر - عمل فنى يتطلب قدرًا من العناية بالتحسين فى الصورة اللفظية ، ومن ثم يجوز له ما جاز فى الشعر من ضرورات .

(٦٦) الضرائر ١٨ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٥ .
(٦٧) فيض نشر الانشراح - مخطوط - ٩٥ .

وفى كتاب الحريرى «درة الغواص فى أوهام الخواص» كثير من هذه الضرورات التى انتقلت من الشعر إلى النثر ، ومما نقله عن الأساليب الشائعة فنيًا قولهم[٦٨] : « قد حَدُثَ أمر - فى ضمون الدال من حدث ، مقايسة على ضمها فى قولهم : أخذه ما حَدُثَ وما قَدُمَ - فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون فى المقايسة المعتزلة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة (حَدَث) على وزن (فَعَل) بفتح العين ، كما أنشدنى بعض أدباء خراسان لأبى الفتح البستى :

جزعت من أمر فظيع قد حَدَث   أبو تميم هو شيخ لا حدث

قد حبس الأصلع فى بيت الحدث

وإنما ضُمَّت الدال من حَدَث حين قرن بقَدُم لأجل المجاورة والمحافظة على الموازنة . فإذا أفردت لفظة حدث زال السبب الذى أوجب ضم دالها فى الازدواج ، فوجب أن ترد إلى أصل حركتها ، وأولية صيغتها » .

وقد تتبع الحريرى فى غير موضع من كتابه ورود هذا النوع من الضرائر ، وانتهى إلى أن «ذلك مطرد من الازدواج ، فإن العرب قد نطقت بعدة ألفاظ غيّرت مبانيها لأجل الازدواج وأعادتها إلى أُصولها عند الانفراد.

فقالوا : الغَدَايَا والعَشَايَا ، إذا قرنوا بينهما ، فإن أفردوا (الغدايا) ردوها إلى أصلها ، فقالوا : الغَدَوَات .

وقالوا : هَنَأَنِى الشىءُ ومَرَأَنِى ، فإن أفردوا (مرأنى) قالوا : أمْرَأَنِى .

وقالوا : فعلت به ما سَاءَهُ ونَاءَه ، فإن أفردوا قالوا : أنَاءَه .

وقالوا أيضًا : هو رِجْسٌ نِجْسٌ - بكسر النون - فإن أفردوا لفظة (نجس) ردوها إلى أصلها فقالوا : نَجِس ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [٦٩].

---

(٦٨) درة الغواص فى أوهام الخواص ٤٥ - ٤٦ .

(٦٩) درة الغواص فى أوهام الخواص ٤٦ .

الجامع :

لا يلحق المقيس بالمقيس عليه إلا إذا كانت بينهما صلة من نوع محدد . أى بشرط أن تتوفر فيهما مجموعة من الصفات تُكَوِّنُ ما يمكن أن يعد جامعًا بين طرفى القياس : المقيس والمقيس عليه.

والجامع بين الطرفين أحد ثلاثة : العلة ، والشبه ، والطرد . واستخدام هذه الاصطلاحات غير دقيق فى البحث النحوى ؛ إذ يطلق عليها جميعها حينًا لفظ : العلة ، وآنًا اصطلاح : الشبه . وذلك النوع من التوسع فى استخدام الاصطلاح يعود إلى ما بينها كلها من بعض التشابه ، ولكنه يغفل وجود فوارق دقيقة بينها ،ومن ثم نفضل - مراعاة لهذه الفوارق - استخدام هذه الاصطلاحات الدقيقة فى شرح الجامع وتحديد صوره.

١- العلة :

العلّة أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهى السبب الذى تحقق فى المقيس عليه فأوجب له حكمًا ،وتحقق فى المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه.

والعلة أنواع ثلاثة : العلة التعليمية ، والعلة القياسية ، والعلة الجدلية النظرية.

«فأما التعليمية فهى التى يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا ، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب . عرفنا اسم الفاعل فقلنا : ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل . . . فمن هذا النوع من العلل قولنا : إن زيدًا قائم ، إن قيل : بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا : بإنَّ ، لأنها تنصب

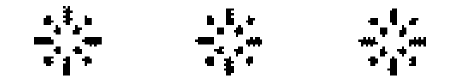
الاسم وترفع الخبر : لأنا كذلك علمناه ونعلمه . . . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال - لمن قال : نصبت زيدًا بإنّ ، فى قوله : إن زيدًا قائم - : ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به فى باب (إنَّ) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة فى الحال ؟ . . . ولأى شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب زيدًا عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ، لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان . . . وكل شيء اعتل به المسئول جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل فى الجدل والنظر»[٧٤] .

وقياس (العلة) معمول به بالإجماع[٧٥] ، وإن وقع خلاف بين العلماء فى شروط العلة[٧٦] .وقد استدل العلماء على صحة العلة بشيئين : التأثير ، وشهادة الأصول [٧٧] .

والواقع أن العلة قديمة فى البحث النحوى ، ولكنها تطورت بعد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطى ، فتغيرت حدودها وأبعادها ومناهجها ، ونرجو أن يتضح ذلك فى الباب الذى سنعقده للمنهج النحوى بين التقعيد والتعليل.



---

(٧٤) الإيضاح فى علل النحو ٦٤ - ٦٥ .
(٧٥) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠٥ .
(٧٦) لمع الأدلة فى أصول النحو ١١٢ - ١١٣ .
(٧٧) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٠٦ .

٢- الشبه :

الشبه معمول به - جامعًا بين المقيس والمقيس عليه - عند أكثر العلماء[٧٨] . ومعنى كون الشبه جامعًا بين طرفي القياس الأساسيين وجود وجه شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ويرى بعض العلماء أن اصطلاح (العلة) يتضمن الشبه أيضًا؛ لأنه التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علّة في الحكم . و هذا غير صحيح ؛ إذ أن للعلة شروطًا لا تتوفر في الشبه ، ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه ، وليس العكس

وحرصنا على تحقيق هذه التفرقة بين العلة والشبه مرده إلى ما لحظناه من خلط بين الاصطلاحين ، مع أن بينهما فرقًا في درجة «الشبه» الموجودة بين الطرفين ، وقد أوضح العلماء هذا الفرق في أنه إن كان الشبه ناتجًا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علّة . وإن لم يكن كذلك كان شبهًا .

ومثال قياس الشبه ما ذكره البصريون من أن إعراب المضارع لمشابهته الاسم المعرب لفظًا ومعنى واستعمالاً :

أما في اللفظ : فلموازنته له في الحركات والسكنات ، كضَارِب ويَضْرِب ، ومُدَحْرِج ويُدَحْرِج .

وأما في المعنى : فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص. كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص ، فيختص بالحال أو الاستقبال.

---

(٧٨) لمع الأدلة ١٠٥ .

وأما في الاستعمال : فلوقوع كل منهما صفة لنكرة ، ولدخول لام الابتداء، عليهما ، نحو : جاءني رجل ضَارِبٌ أو يَضْرِب ، وإن زيدًا لَضَارِبٌ أو لَيَضْرِب[٧٩] .

فالشبه الذي بين المضارع والاسم المعرب في اللفظ هو : جريانه على الاسم المعرب في الحركات والسكنات ، والشبه بينهما في المعنى هو الاختصاص بعد الشياع ، والشبه بينهما في الاستعمال هو دخول لام الابتداء ، ووقوعه وصفًا لنكرة - «وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل - الذي هو الاسم - إنما هي إزالة اللبس . . . وليس هذا المعنى موجودًا في الفعل المضارع، وهذا هو الفرق بين قياس العلة وقياس الشبه»[٨٠] .

❋ ❋ ❋

٢- الطرد :

وهو معتد به عند كثير من العلماء[٨١] .

ومعنى كون الطرد جامعًا بين الطرفين : الفرع والأصل ، أو المقيس والمقيس عليه أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة ، أو حسب تعبير ابن الأنباري - الذي أخذه من بَعْدُ السيوطي[٨٢]- هو «وجود الحكم مع فقدان الإخالة في العلة»[٨٣] .

وكون الطرد - وحده - جامعًا مذهب قوم من العلماء رأوا أن اطراد وجود الحكم في الطرفين دليل كاف على الجمع بينهما ، مستدلين على صحة ما رأوه بأمور[٨٤] :

---

(٧٩) انظر الانصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، الإغراب ٣١ ، المحصول في شرح المفصول ١٤٦ - ١٤٩ .

(٨٠) لمع الأدلة ١٠٩ .

(٨١) لمع الأدلة ١٠٥ ، الاقتراح ط٢ - ٦٢ - ٦٣ .

(٨٢) الاقتراح - ط١ - ٦٠ .

(٨٣) لمع الأدلة ١١٠ .

(٨٤) انظر : لمع الأدلة ١١١، الاقتراح ط ٢ - ٦٣ .

أولها : أن الدليل على صحة العلة إطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود فى الطرد .

ثانيها : أن عجز المعترض عليها دليل على صحتها .

ثالثها : أن الطرد نوع من القياس فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه .

ورفض كثير من العلماء حجية الطرد ، ومنعوا أن يكون - وحده - جامعًا بين طرفى القياس ، واستدلوا على ذلك بأمرين(٨٥) :

أولهما : أن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ؛ إذ فى النحو كثير من الأحكام التى اطردت دون أن يكون لاطرادها جامع من علة أو شبه ، ومن ذلك مثلاً بناء (ليس) باعتبارها فعلاً ، وإعراب ما لا ينصرف وهو اسم . ألا ترى أنك لو عللت بناء ليس بعدم التصرف لاطرد البناء فى كل فعل غير متصرف ،وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب فى كل اسم غير منصرف ، بل نعلم يقينًا أن (ليس) إنما بنى لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل فى الأسماء الإعراب .

وثانيهما : أن الاعتداد بالطرد - وحده - يسلم إلي القول بالدور ؛ إذ لو قيل : ما الدليل على صحة ما ادعيته ؟ لأجاب : أنا أدعى أن هذه - أى دعواى - علة فى محل آخر ، فإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة فى محل آخر / فيقول : دعواى أنها علة فى مسألتنا ، فدعواه دليل على صحة دعواه .

وإذا قيل له : وما الدليل على أنها علة فى الموضعين جميعًا ؟ فيقول : وجود الحكم معها فى كل موضع دليل على أنها علة ، فإذا قيل له : فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها فى المحل الذى هو فيه ، فيقول : كونها علة ، فإذا قيل له : فما الدليل على كونها

---

(٨٥) انظر : لمع الأدلة ١١٠ ، الاقتراح ط٢ - ٦٢ .

علة ؟ فيقول : وجود الحكم معها فى كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام دورا[٨٦] .

وقد رد ابن الأنبارى أدلة المحتجين بالطرد جامعًا :

فخطأ دليلهم الأول بأنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ، ثم ادعوا بأنه هنا هو العلة نفسها ، وليس من ضرورة أن يكون الدليل على صحة العلة هو العلة نفسها .

وخطأ دليلهم الثانى بأن العكس صحيح أيضًا ، وهو أن العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة بها دليل على فسادها .

وخطأ دليلهم الثالث بأنه فاسد ولا دليل فيه، إذ تمسك بالطرد فى اثبات الطرد[٨٧] .

---

(٨٦) لمع الأدلة ١١٠ - ١١١ .

(٨٧) لمع الأدلة ١١١ - ١١٢ .

الحكم :

إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه ، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن - بالضرورة - انتفاء ضد هذا الحكم ، ومن هنا فإن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم - عند النحاة - أول الأمر إلى مجموعتين : أحكام واجبة ، وأخرى ممنوعة .

ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه ، لأن صور الإلحاق تتعدد - كما رأينا من قبل في الجامع - ومن ثم تتعدد بتعددها الأحكام الناتجة عن القياس .

وهكذا لم يعد الحكم ينقسم إلى واجب وممتنع فحسب ، وإنما صار أقساماً ستة تختلف باختلاف الجامع بين الطرفين ، وهذه الأقسام هي[88] :

١) واجب ، كرفع الفاعل ، وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز .

٢) ممنوع ، كأضداد ما ذكر في الواجب .

٣) حسن ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ، ومثاله قول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول : لا غائب مالي ولا حرم

قال أبو حيان : « ولا أعلم خلافاً في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكر صاحب كتاب « الإعراب » عن بعض النحويين أنه لايكون في الكلام الفصيح وإنما يجئ مع كان لأنها أم الباب ، والذي نص عليه الجماعة أنه لا

(٨٨) انظر : الاقتراح ظ٢ - ١٠ - ١١ ، داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح - مخطوط - ١٣٦أ - ١٣٨أ .

يختص بها بل سائر الأفعال فى ذلك مثلها ، قال : والرفع مسموع ،و نص بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم »[٨٩].

٤) قبيح ، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع . كقول الشاعر :

يا أقــرعُ بن حــابس يـا أقــرعُ إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ[٩٠]

٥) خلاف الأولى ، ومثاله تقديم المفعول فى نحو : ضرب غلامه زيدٌ ، «لأن الأولى وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه »[٩١].

٦) جائز على السواء ، ومثاله حذف المبتدأ أو الخبر ، أو إثباته ، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

ومن الواضح أن النحاة قد تأثروا فى هذه التقسيمات المختلفة للحكم النحوى بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهى ، وهو مظهر من مظاهر الخلط المنهجى فى البحث النحوى ، وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل فى كتابينا : «مناهج البحث عند النحاة العرب» ، و«تقويم الفكر النحوى». فلا داعى لتناوله من جديد .

---

(٨٩) داعى الفلاح ٣٧أ ،

(٩٠) السابق .

(٩١) المصدر نفسه ٣٧ أ - ب.

الفصل الثالث

أبعاد التغيّر في مفهوم القِياس ونَتائجه

الفصل الثالث

أبعاد التغيّر في مفهوم القياس ونتائجه

ترك هذا التغير في مفهوم القياس الذى عرضناه في الصفحات السابقة تأثيراً بالغ العمق في تحديد مصادر المادة اللغوية ، وأساليب نقدها، فقد أضاف إليها كما حذف منها ، فتغيرت بذلك صورتها إلى أبعد حدود التغيّر وأقصاه .

أضاف إلى مصادر المادة مصادر ثلاثة جديدة ، هى : القياس ، والاستحسان ، والاستصحاب .

١- أما القياس ، فكما رأينا في تحليل أركانه لا يحتاج إلى أكثر من وجه شبه بين طرفين ، ومن ثم فإن النحاة كانوا بواسطته يستطيعون إلحاق ما يشاءون من النصوص بالمادة اللغوية الموروثة ، اعتماداً على ما يجدونه من شبه بين هذه النصوص وبين الموروث من المادة اللغوية . فإذا أعجزهم وجود شبه ما راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضاً ، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التمحك والتكلف. وحاولوا تبرير ذلك بأنه ضرورة لإثراء اللغة ، وتنمية قدراتها في مواجهة الحاجات المتغيرة والمتجددة للمجتمع .

وقد كان فتح باب القياس على هذا النحو يحمل - بالضرورة - أخطاراً شتى على اللغة ، بما ينمى فيها من الشذوذ بالقياس عليه ؛ إذ أن صور الإلحاق تتعدد ، ومع تعددها تختلف وجهات نظر الباحثين ، ومع اختلاف وجهات نظرهم تضطرب الأحكام حتى لتتناقض . وهو ما نجد له أمثلة كثيرة في القواعد النحوية ، وقد أدركه بعض النحاة فحاولوا وضع حدود ضابطة لتعارض الأقيسة ، عن طريق الترجيح بين الأقيسة . ولكن هذا الحل كان - بدوره - مصدراً جديداً للاضطراب ، وسبباً مباشراً للتناقض . وهو ما نرجو أن نشير إليه بعد قليل .

٢- وأما الاستحسان فقد اختلف فى تعريفه ، كما اختلف فى قيمته وحجيته فى البحث النحوى ، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه ما يستحسنه الإنسان من غير دليل . ومن ثم رفض هؤلاء العلماء حجيته بناء على أنه مبنى على التحكم؛ لأنه مرتبط بالذوق الشخصى المجرد من كل شرط موضوعى[(١)] .

ولكن هذا التعريف - عند الجمهور - لا يعتد به ولا يعول عليه ، وهم يعرفون الاستحسان بأنه « ترك قياس الأصول لدليل، أو هو تخصيص العلة»[(٢)] . ومن ثم فإن الاستحسان - فى ضوء هذا التحديد - ليس صادرًا عن تحكم شخصى ، ولا يقوم على أساس من المصادرات المذهبية ، وإنما يمتد عن الإدراك العلمى الذى يعى وجود ظروف خاصة تحد من شمول حكم القياس الأصلى .

٣- وأما الاستصحاب «فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[(٣)] .

واستصحاب حال الأصل - بناء على هذا - فى الأسماء يكون بالإعراب ، حتى يوجد فيها ما يوجب البناء .

واستصحاب حال الأصل فى الأفعال هو البناء حتى يوجد فيها ما يوجب الإعراب .

مثال التمسك باستصحاب الحال فى الاسم المتمكن أن تقول : الأصل فى الأسماء الإعراب ، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه ، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، فكان باقيًا على أصله فى الإعراب .

---

(١) انظر : الاقتراح ط١ - ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٤ .
(٢) الاقتراح ط١ - ٨١ ، لمع الأدلة ١٣٣ - ١٣٤ .
(٣) الإغراب فى جدل الإعراب ٤٦ .

ومثال التمسك باستصحاب الحال فى الفعل أن تقول فى فعل الأمر : الأصل فى الأفعال البناء ، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم . وهذا الفعل لم يشابه الاسم ، فكان باقيًا على أصله فى البناء[4].

والواقع أن الاستحسان بمفهومه الذى قبله الجمهور نوع من القياس غير المستكمل للشروط ، وأن الاستصحاب نوع من مراعاة النص فى مقابلة ما طرده النحاة من قاعدة ، وإن بدا على عكس ذلك نوعًا من مراعاة القاعدة ذاتها . وعلى ذلك فإن هذه المصادر تنحل إلى مصدرين فحسب ، هما : القياس والنقل، ويعد القياس هو المصدر الجديد الذى أضافه النحاة لمصادر المادة اللغوية ، وهو مصدر بالغ الأهمية فى النحو العربى . ولا تعود أهمية هذا المصدر إلى سلامة أحكامه ، ودقة نتائجه ، وإنما تمتد هذه الأهمية عما تركه من آثار فى التراث النحوى : قواعده وتعليلاته ، وما وراء قواعده وتعليلاته من أصول حكمت تفكير النحاة.

* * *

وكما أضاف النحاة بعض المصادر الجديدة للمادة اللغوية ، حذفوا بعض مصادر المادة التي اعتمدت من قبل ، ولعل ذلك يتضح من دراسة موقف العلماء من المصدرين اللذين كان اعتماد النحويين واللغويين عليهما فى المرحلة السابقة، وهما : السماع والرواية.

أما السماع فقد رفضوا اعتباره مصدرًا من مصادر المادة اللغوية ، ومعنى رفضهم السماع رفضهم استمرار بقائه مصدرًا من مصادر المادة . لا رفضهم المسموعات السابقة . لأن تلك المسموعات أصبحت جزءًا من المرويات[5].

وكان رفض النحاة السماع شاملاً البداة والحضريين جميعًا ، وقد عللوا ذلك بانتشار الأخطاء اللغوية بين القبائل البدوية كما انتشرت من قبل بين سكان

---

(٤) نظر المصدر السابق ص ٦٣ - ٦٤ ، لمع الأدلة ١٤١ - ١٤٢ ، الاقتراح ط ١ - ٧٦.

(٥) انظر : الفصل الأول من هذا البحث .

الحواضر ، فعلة ترك الأخذ عن أهل الحضر « ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل »[٦] . وهذه العلة قد انتقلت أيضًا إلى أهل الوبر ، يقول ابن جني : « وكذلك أيضًا لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا ، لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا »[٧] .

وكان الرفض الكامل للسماع ، وعدم اعتباره مصدراً من مصادر المادة اللغوية موقف النحاة جميعًا فى هذه المرحلة ، لا يشذ منهم إلا الزمخشرى فى كشافه ، فقد استثنى من الرفض أئمة اللغة ورواتها ، ورأى أنهم من الفصاحة بحيث يعتد بكلامهم ويسمع منهم ، يقول السيوطى : « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية ، وفى الكشاف ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد بأبيات لأبى تمام الطائى حبيب بن أوس »[٨] ، وعلل له بقوله :

« وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره فى اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »[٩] . كذلك استشهد فى غير موضع من كتابه بغير أبى تمام من المحدثين : كالبحترى[١٠] وابن الرومى[١١] وأبى الطيب المتنبى[١٢] ، بل استشهد بشىء من شعره أيضًا[١٣] . وقد

(٦) الخصائص ٢/٥ .　(٧) المصدر السابق .

(٨) انظر : الاقتراح ط٢ - ٢٦ ، خزانة الأدب ١/٤ ، مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ٨ ، ١١ ، ٣٩ . وكلها نقلت عن الكشاف ، انظر مثلاً ١/ ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٥ ، ٩٩ .

(٩) الكشاف ١/ ٤٣ وقد نقله السيوطى بتغيير يسير فى الاقتراح ط٢ - ٢٦ - ٢٧ .

(١٠) انظر : مشاهد الانصاف ١١ .

(١١) انظر : مشاهد الانصاف ٢٨ .

(١٢) انظر : مشاهد الانصاف ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٦ .

(١٣) انظر : مشاهد الإنصاف ١١ ، ١٢ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ .

فسّر بعض الدارسين هذا الموقف من الزمخشرى بأنه قد تأثر بموقف سابق لأبى على الفارسى حين احتج ببيت لأبى تمام أيضًا مجاملة لسيف الدولة(١٤)، وهو قوله(١٥):

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

وذلك غير صحيح ؛ فإن أبا على الفارسى إنما ذكر هذا البيت فى الإيضاح على سبيل التمثيل ، وليس من باب الاحتجاج(١٦) . ونحسب أن موقف الزمخشرى امتداد تلقائى لاتجاهه الكلامى الذى يحترم العقل ويقدره ، ويجعله حكمًا فيما يتناول من قضايا الدين واللغة والحياة جميعًا . والعقل لا يسيغ قبول مرويات بعض العلماء ورفض ما تنتجه قرائحهم ، ويرى فيه قبولاً لبعض تفكيرهم ورفضًا لجانب آخر منه ، فهو من قبيل التناقض الذى يأبى الوقوعَ فيه إنسانٌ يحكم عقله ، ولعل تأثر الزمخشرى بهذا الاتجاه الكلامى هو الذى حد من تقبل النحاة لهذا الاتجاه . على الرغم من اعتمادهم - فى بعض الأحيان - على أبيات لمحدثين من الشعراء(١٧) .

وقد تجاوز النحاة رفض المسموع إلى رفض بعض المروى ، لمعارضته لما أسلمت إليه أقيستهم ، وهكذا «كان قوم من النحاة . . . يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة فى العربية ، وينسبونهم إلى اللحن»(١٨) . وذلك لأن أئمة القراء كما يذكر أبو عمرو الدانى « لا تعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة ، والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر والأصح

---

(١٤) انظر : وفيات الأعيان ١/ ٣٦٢ ، دراسات فى العربية ٣٦ - ٣٧ .

(١٥) ديوان أبى تمام ٣/ ٦٧ .

(١٦) انظر : شرح الخطيب التبريزى لديوان أبى تمام ٣/ ٦٧ ، الإيضاح مخطوط - ٣٤ ، شرح شواهد الإيضاح لابن عبد الجبار مخطوط ، أبو على الفارسى ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(١٧) انظر مثلاً : مغنى اللبيب ٦١٢ ، حاشية الأمير على المغنى ١/ ١٩٤ .

(١٨) الاقتراح ط ١- ١٤ ، وقد حكى الفارسى قريبًا من ذلك فى المسائل العسكريات - مصور - لوحة ١٣٣ .

فى النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يَرُدُّهَا قياسُ عربية ، ولا فُشُوّ لُغَة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[19].

وقد رفض المفسرون هذا الموقف من النحاة ، واتهموهم بالتناقض ، إذ يجوزون إثبات اللغة بشعر مجهول ثم يمنعون إثباتها بالقرآن ولا يحتجون بقراءاته المروية «وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن ، فإذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن على صحتها كان أولى»[20].

وكما أسلم أخذ النحاة بالقياس الشكلى ، ورغبتهم فى طرد الأحكام ، إلى رفض بعض المروى ، كشف لهم عن الحاجة الملحة إلى النصوص لتؤيد الأحكام التى انتهوا إليها والأقيسة التى قالوا بها ، ومن ثم اضطروا إلى البحث فى المرويات علّهم يستخلصون منها مادة لغوية جديدة ، وهكذا لم يجدوا بدّاً من تجاوز ما تقرر من قبل من أساليب لتناول المرويات ، فى محاولة لتغتيق هذه المرويات عساها ترفدهم ببعض ما يحتاجون إليه من أسانيد . وكان أبرز ما توصلوا إليه – فى هذا المجال - الاحتجاج بالقراءات الشاذة ، وبالحديث.

أولاً : الاحتجاج بالقراءات الشاذة :

لا يكاد يوجد خلاف بين علماء هذه المرحلة فى صحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية : متواترة أو صحيحة ، يقول ابن خالويه فى مقدمة كتابه «الحجة فى قراءات الأئمة السبعة» : «إنى تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ . فرأيت كلاً منهم قد ذهب فى إعراب ما انفرد به من حرفه

---

(19) النشر فى القراءات العشر ١/ ١٠ .

(20) تفسير الفخر الرازى ٣/ ١٩٣ .

مذهبًا من مذاهب العربية لا يُدْفَع ، وقصد من القياس وجهًا لا يُمْنَع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية ، غيرَ مُؤْثِر للاختيار على واجب الآثار»[21] .

ولكن النحاة لم يتقفوا عند الاحتجاج بالقراءات غير الشاذة ، بل اضطروا إلى أن يستشهدوا بالقراءات الشاذة أيضًا ، ولعل أكبر من احتج لهذا التطور فى الاستشهاد بالقراءات القرآنية ابن جنى ، الذى يقول فى كتابه (المحتسب) : «ولعله (يريد الشاذ) أو كثيرًا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه . نعم . وربما كان فيه ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه ، وترسو به قدم إعرابه ، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وماظه عليه ، وزاده إليه . كأبى الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذ ، وأبى بكر محمد بن الحسن بن مغسم ، وغيرهما ممن أوى إلى رواية استغواها ، وانحنى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها» .

«ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع فى أهل الأمصار على قراءتهم ، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم . لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا ، وأنه ضارب فى صحة الرواية بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مرى أن العدول عنه إنما هو غضن منه أو تهمة له ، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ ، والله تعالى يقول : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ وهذا حكم عام فى المعانى والألفاظ ، وآخذه هو الآخذ به ، فكيف يسوغ – مع ذلك – أن نرفضه ونجتنبه؟! »[22] .

ويقول أيضًا :

---

(٢١) الحجة فى قراءات الأئمة السبعة (مخطوط) ورقة ١ .

(٢٢) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – المخطوط – ٣ – ٤ ، المطبوع ١/٣٢- ٣٣.

« فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه ، ونتابع مَنْ يَتَّبِع كُلَّ جائزٍ روايةً ودرايةً ، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا ، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله ، وأراد منا العمل بموجبه ، وأنه حبيب إليه ، ومرضى من القول لديه»(٢٣).

ويقول ابن علان : « وقد أطلق الناس من علماء العربية على الاحتجاج للقواعد العربية بالقراءات الشاذة ، الخارجة عن الجادة في العربية . ولا يضر في فصاحتها مخالفتها لجادة الاستعمال إذا لم تخالف قياسًا نحويًا»(٢٤).

ولعل ابن مالك أكثر النحاة - في هذه المرحلة - استشهادًا بالشاذ من القراءات ، وإن نظرة عجلى إلى كتابه : شرح التسهيل ، لتكشف عن اعتماد كبير على شواذ القراءات في معظم ما ذكر من قواعد(٢٥) . وعلى الرغم من تتبع أبي حيان لابن مالك في مواضع كثيرة من هذا الكتاب ، وبخاصة في استشهاده بالحديث - كما سنذكر بعد قليل - فإنه لم يأخذ عليه الاستشهاد بالقراءات الشاذة(٢٦)، مما يكشف عن استقرار الاحتجاج بها ، وهو ما يؤيده ما ذكره السيوطي في مواضع من كتابيه : «الاقتراح في علم أصول النحو» ، و«الاتقان في علوم القرآن» . إذ يقول : «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة»(٢٧)، ويقول : « وما ذكرته عن الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اخْتُلِفَ في الاحتجاج بها في الفقه»(٢٨).

---

(٢٣) المحتسب ٥ من المخطوط ، والمطبوع ١/ ٣٢ - ٣٣.

(٢٤) داعي الفلاح (مخطوط) ١٥أ.

(٢٥) انظر مثلاً صفحات ٦ ، ١٠ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٦٤ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٢ .

(٢٦) انظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل - مخطوط .

(٢٧) انظر : الاقتراح ط١ - ١٤ - ١٥ .

(٢٨) المصدر السابق ، وانظر أيضًا : الإتقان في علوم القرآن ١/ ٧٥ وما بعدها .

ومن أمثلة الاحتجاج بالقراءات الشاذة في القواعد النحوية :

١- جعل ضمير الفصل مبتدأ ، ورفع ما بعده على الخبرية ، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾[٢٩] وهي قراءة أبي زيد[٣٠] .

٢- جواز زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى ، استنادًا إلى قوله تعالى : ﴿فذانيك برهانان من ربك﴾[٣١] وهي قراءة ابن كثير[٣٢] .

٣- جواز مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله بصيغة أفعل ، استنادًا إلى قوله تعالى : ﴿سيعلمون غدًا من الكذاب الأشَرّ﴾[٣٣] وهي قراءة أبي قلابة[٣٤] .

٤- جواز نيابة بعض حروف الجر عن بعض ، كنيابة على بدلاً من الباء في قوله تعالى : ﴿حقيق بألا أقول على الله إلا الحق﴾[٣٥] وهي قراءة ابن مسعود[٣٦] .

٥- جواز كسر شين (عشرة) وإسكانها ، استنادًا إلى قوله تعالى : ﴿فانفجرت منه اثنتا عَشِرَةَ عينًا﴾ ، وقوله : ﴿أحد عَشْر﴾[٣٧] والأولى : قراءة يحيى وإبراهيم وعمرو بن ميمون[٣٨]، والأعمش[٣٩] . والثانية قراءة يزيد بن

---

(٢٩) شرح التسهيل ٢٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ .

(٣٠) مختصر في شواذ القرآن ١٣٦ .

(٣١) شرح التسهيل - مخطوط - ٢٩ .

(٣٢) شواذ القراءة واختلاف المصاحف - مخطوط - ٢٥٧ .

(٣٣) شرح التسهيل - مخطوط - ١٣٤ .

(٣٤) شواذ القراءة واختلاف المصاحف - مخطوط - ٣١٨ .

(٣٥) شرح التسهيل ١٦٤ - ١٦٥ .

(٣٦) شواذ القراءة ٣٩٨ ، المختصر في شواذ القرآن ٤٥ .

(٣٧) شرح التسهيل ١٣٤ .

(٣٨) شواذ القراءة ٣٧ .

(٣٩) المختصر في شواذ القرآن ٦ .

القعقاع[٤٠]، وعلى[٤١].

٦- جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، استنادًا إلى قراءة ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[٤٢].

٧- جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، استنادًا إلى قراءة : ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ﴾[٤٣]. وهي قراءة حمزة والنخعى وقتادة والأعمش[٤٤].

وقد حاول الأستاذ سعيد الأفغاني أن يدعم هذا الاتجاه الذى يحتج بكل القراءات القرآنية ، بما فيها القراءات الشاذة منطلقًا من نقطة بدء تختلف إلي أبعدغايات الاختلاف عن النقطة التى بدأ منها النحاة فى احتجاجهم بهذه القراءات، إذ يبدأ من مسلمة عنده بأن «القياس يتضاءل عن السماع»[٤٥] لينتهى منها إلى أن «قراءات القرآن جميعها حجة فى العربية ، متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المجتمع بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكامًا»[٤٦]، فى حين إن النحاة إنما يبدءون من ضرورة البحث عن مصدر جديد للمادة اللغوية، بهدف إلى تأييد ما تسلم إليه الأقيسة النحوية . فهم يرتكزون على قاعدة غير التى انطلق منها الأستاذ الأفغانى ، وهى «التدليل على صحة القياس ونتائجه» وليس «أفضلية السماع على القياس» كما ذهب .

❊ ❊ ❊

(٤٠) المختصر فى شواذ القرآن ٦٢ ، شرح التسهيل ١٣٤ .

(٤١) شواذ القراءة واختلاف المصاحف ١٧١ .

(٤٢) الإتقان ١/٧٧، الاقتراح ط١ - ١٥ وما بعدها .

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) الإنصاف ٢٧٢ - ٢٧٩ ، البيان فى غريب إعراب القرآن ، ١/١٥٢ - ١٥٣ .

(٤٥) انظر فى أصول النحو ٣٦.

(٤٦) فى أصول النحو ٤٠ .

ثانيًا : الاحتجاج بالحديث :

لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس ، فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به ، لم يشذ منهم أحد . أما في هذه المرحلة ، وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية، فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث ، يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه. في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرًا جديدًا يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص . وتوسط فريق ثالث ، فرأى أن من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض . وهكذا نشأ الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي ، ويمكن أن نميز في هذه الاختلافات اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول :

يرفض أصحاب هذا الاتجاه الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به . ونحن نجد في هذا الاتجاه العام مدرستين للنحاة : مدرسة النحاة المتقدمين الذين وقفوا من الحديث موقفًا سلبيًا ، فامتنعوا من الاحتجاج به ، دون أن يحاولوا تعليل هذا الامتناع أو تفسير مضمونه . وهل يعني رفض حجية الحديث أو عدم الحاجة إلى الأحاديث . وعلى رأس هؤلاء المتقدمين أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر، والخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفرّاء ، والمبرد ، والمازني ، وعلي ابن المبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضرير(٤٧).

والمدرسة الثانية تضم بعض النحاة المتأخرين ، وعلى رأسهم أبو الحسن ابن الصائغ المتوفى سنة ٦٨٠هـ ، وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

وهذه المدرسة لا تقف هذا الموقف السلبي الذي وقفه المتقدمون من النحاة ، بل ترفض صراحةً الاحتجاجَ بالحديث ، وتعلل لهذا الرفض ، فابن الضائع يعلل عدم حجية الحديث عنده بأن «الأحاديث لم تنقل كما سمعت من

---

(٤٧) انظر : خزانة الأدب ١/ ٥ .

النبي ﷺ ، وإنما رويت بالمعنى»(٤٨) . يقول في شرح الجمل : «تجويز الرواية بالمعني هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولَى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنه أفصح العرب»(٤٩) .

وقد تبعه أبو حيان في رفض الاحتجاج بالحديث ، وأخذ على ابن مالك احتجاجه به ، ورد عليه هذا الاحتجاج في مواضع كثيرة من شرحه على شرح التسهيل ، يقول : «قد لهج هذا المصنِّفُ في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، وإنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ . وذلك أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وقد وقع اللحن كثيرًا فيما روى من الحديث ، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون»(٥٠)، ويقول في موضع آخر : « إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث . . . وجاء هذا الرجل - يعني ابن مالك - متأخرًا في أواخر قرن سبعمائة ، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه ، وينبه الناس على ما أهملوه ، ولله در القائل : لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها»(٥١) .

ويفصل في موضع ثالث ما أجمله من أسباب رفضه حجية الحديث ويرده إلى سببين نقلهما من بعد السيوطي والبغدادي وابن علان(٥٢) .

(٤٨) شرح الجمل الكبيرة له - مخطوط - غير مرقم وانظر الخزانة ١/ ٥ ، وفي الاقتراح ط١ - ١٨ ابن الصانع وهو تحريف من الناسخ لم يصحح في الطبع .

(٤٩) شرح الجمل الكبيرة - مخطوط - بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ نحو .

(٥٠) تمهيد القواعد ٥/ ١٧١ .

(٥١) تمهيد القواعد ٣/ ٧١ .

(٥٢) انظر : الاقتراح ط ٢ - ١٧ - ١٨ ، الخزانة ١/ ٥-٦ ، داعي الفلاح ١٥٨أ وما بعدها .

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فتجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ ، لم تقل بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روى من قوله : (زوجتكها بما معك من القرآن) و(ملكتكها بما معك) ، و(خذها بما معك) وغير ذلك من الألفاظ الواردة فى هذه القصة ، فنعلم يقينًا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها ، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة ، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى ، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًا ، لا سيما فى الأحاديث الطوال . وقد قال سفيان الثورى : إن قلت لكم أنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقونى ، إنما هو المعنى . ومن نظر فى الحديث أوفى نظر علمَ - علمَ اليقين - أنهم يروون بالمعنى .

الأمر الثانى :

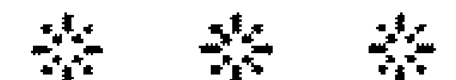
أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روى من الحديث ، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم - قطعًا من غير شك - أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس ، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب ، وأشهرها وأجزلها . وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز ، وتعليم الله ذلك له من غير معلم » .

وقد تبع ابن الصائغ وأبا حيان جلال الدين السيوطى ، الذى اكتفى بتلخيص ما ذكراه من أدلة لرفض حجية الحديث[٥٣] ، ولكنه لم يحسن النقل عن ابن الصائغ فذكر أنه قال: « قال ابن خروف : يستشهد بالحديث كثيرًا ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن ، وإن كان يرى أن مَنْ قبله أغفل

---

(٥٣) الاقتراح ط٢ - ١٦ - ١٩ .

شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[54]. فجعل ابن خروف من المنكرين حجية الحديث ، الذين يأخذون على ابن مالك الاحتجاج به ، هذا غير صحيح، فإن ابن خروف ممن يحتجون بالحديث[55]، فكيف يأخذ على ابن مالك الاحتجاج به ؟ وسر هذا الخطأ الفادح الذى وقع فيه السيوطى أنه أسقط حرفًا من نص ابن الصائغ فأساء الفهم والحكم جميعًا ، إذ صحة النص هى «قال - أى ابن الصائغ - وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا»[56]. وعلى هذا فإن ما قرره النص من حكم على هذا الاستشهاد ليس صادرًا من ابن خروف وإنما يعود إلى ابن الصائغ .



الاتجاه الثانى :

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى صحة الاحتجاج بأحاديث النبى ﷺ فى النحو ، وليس غريبًا أن يكون على رأس هذا الفريق من المجيزين ابن مالك والرضى : محمد بن الحسن ، فإن اتجاه ابن مالك فى التيسير واضح ، ولعله اتجه إلى الأحاديث لتشهد له فى بعض ما قرر من أحكام[57]، وأما الرضى فمنهجه فى القياس ثم فى التعليل معروف ، وقد فرض عليه منهجه أن يلجأ إلى الحديث النبوى علّه يرجح ما انتهى إليه من أحكام ، لتسلم له الأقيسة والتعليلات .

وقد تبع هذين الشيخين من الأعلام كثير ، منهم ابن خروف ، وابن هشام، والبدر الدماميني ، وناظر الجيش : محب الدين بن يوسف الحلبى

---

(54) الاقتراح ط ٢ - ١٨ .

(55) شرح الجمل الكبيرة - لابن الصائغ .

(56) السابق ، وانظر أيضًا : الخزانة ١/ ٥ ، ٦ ، وقد تبع السيوطى فى خطئه ابن علان ، انظر كذلك : داعى الفلاح ٦٣ أ - ب.

(57) انظر : شرح التسهيل ١٨ ، شرح الكافية الشافية ١٣٨ .

والخطيب البغدادى[٥٨] . وقد حاول ابن الصائغ أن يفسّر بعض جوانب هذا الاتجاه بأن الاستشهاد بالحديث نحو من التبرك بالمروى[٥٩] . وقد كان من الممكن أن يصلح هذا التفسير لو أن الأحاديث المستشهد بها لم تكن الشواهد الوحيدة فى موضوعها . أما وهى عند ابن مالك وابن هشام والرضى تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها فيها غيرها ، فإن مثل هذا التعليل يقصر عن تفسير هذا الاتجاه بأسره، ويعد من قبيل الهرب عن التناول الموضوعى للقضية .

ولعل المجيزين للحديث من النحاة يستندون أولاً إلى ما حدث من أسلافهم من اللغويين من الاحتجاج بالحديث فى اللغة ، وهو الاصطلاح القديم الذى يعنى المعاجم . وإن نظرة واحدة إلى معاجم «التهذيب» و«الصحاح» و«المخصص» و«المجمل» و«مقاييس اللغة» و«الفائق» لتكفى للتأكد من أن «الأزهرى» و«الجوهرى» و«ابن سيده» و« ابن فارس» و«الزمخشرى» ممن يحتجون بالحديث ، فى الاستدلال على معانى الكلمات العربية ، وهو ما دفع السهيلى إلى أن يقول : «لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الصائغ فى شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطى»[٦٠] .

وهذا التعميم من السهيلى وإن كان صادقًا فإنه لا ينهض حجة فيما نحن بصدده ، إذ يفسر تفسيرين مختلفين ، فكما فسره السهيلى على حجية الحديث عند الساكتين عن معارضته والاحتجاج به من النحاة المتقدمين جعله أبو حيان دليلاً على عدم حجية الحديث عندهم ، يقول : «وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره - يعنى ابن مالك - على أن الواضعين

---

(٥٨) انظر : داعى الفلاح مخطوط ٥٦ ٦د أ وما بعدها ، تعليق الفرائد - مخطوط - ٢٠٨ ، تمهيد القواعد مخطوط ٥٠ / ١٧١ ، الخزانة ١/ ٥ .

(٥٩) الخزانة ١/ ٥ ، شرح الجمل الكبيرة له - مخطوط - القسم الأول غير مرقم .

(٦٠) انظر الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوى ١/ ١٩٩ . وقد أعيد نشره ضمن دراسات فى العربية وتاريخها ١٦٨ .

الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائى والفرّاء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم»[٦١] .

ويحتج المجيزون - ثانيًا - بأن تطرق احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم منه عدم صحة النقل ؛ ذلك أن الحديث قسمان :

١- قسم مدون . «وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلامَ أولئك المُبدِّلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به»[٦٢] . ومن الأخطاء الشائعة أن الحديث لم يدوّن إلا بعد عهد عمر بن عبد العزيز ؛ إذ من الحقائق التاريخية الثابتة أن الحديث كان يدوّن على عهد صحابة رسول الله ، فى النصف الأولى للقرن الأول من الهجرة ، ومن المؤكد أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يدوّن ما يسمع من رسول الله فى صحيفة سماها (الصادقة) [٦٣]وأن همام بن منبه كان يكتب ما يسمع من أحاديث الرسول التى يرويها أبو هريرة فى صحيفة سماها (الصحيحة)[٦٤] . ويعدها بعض الباحثين أقدم ما دوّن فى الحديث النبوى ، لأن أبا هريرة توفى سنة ٥٨هـ، ومن المؤكد - عنده - أنها قد دوّنت قبل وفاته[٦٥] .

---

(٦١) انظر : التذييل والتكميل - مخطوط - ٩١/٧ ، تمهيد القواعد - مخطوط - ٧١/٣ . الخزانة ٥/١ .

(٦٢) تعليق الفرائد - مخطوط - ١٠٨ وما بعدها ، ونقله فى الخزانة ١/ ٥ .

(٦٣) الطبقات الكبرى ط بيروت ٢/ ٣٧٣ .

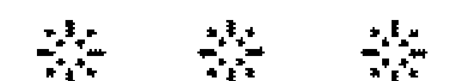
(٦٤) توجد نسخة من هذه الصحيفة بدار الكتب المصرية رقم ١٩٨١ حديث .

(٦٥) انظر : أقدم تدوين فى الحديث النبوى ٢٠ .

٢- وقسم غير مدوّن ، وتطرق احتمال الرواية بالمعنى - إلى هذا القسم - لا يلغى حجيـة الاستشهـاد به ، وذلك لأن «الأصل فى المروى أن يروى باللفظ الذى سمع من الرسول ﷺ ، والرواية بالمعنى - وإن جازت - فإنما تكون فى بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه . إذ لو جوزنا ذلك فى كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميـع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول ﷺ ، وهذا أمر لا يجوز توهمه ، فضلاً عن أن يعتقد وقوعه»(٦٦) .

وإذا كان صاحب التـعليل السـابق - وهو ناظر الجيش - قد اكـتفى بترجيح نسبة الأحـاديث إلى الرسول ، دون أن يقرر ذلك صراحة ، فإنهن الدمـامينى قد حدد فى وضـوح قاطع ذلك فى كتـابه : «تعليق الفرائد على تسـهيل الفوائد» إذ قال : «اليـقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنمـا المطلوب غَلَبَةُ الظَنِّ الذى هو مناط الأحكام الشـرعيـة ، وكذا مـا يتوقـف عليه من نقل مـفردات من الألفـاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كلّه كافٍ ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقولَ المحتجَّ به لم يُبَدَّلْ ؛ لأن الأصل عدم التـبديل ، لا سيما والتشديد فى الضبط والتحـرى فى نقل الأحاديث شائع بين النَقَلَةِ والمُـحَدِّثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بـالمعنى فإنما هو عـنده بمعنى التجويـز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضـه فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ، ويتشـددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمـعنى ، فـيـغلب على الظن - من هذا كله - أنهـا لم تبـدل . ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيلغى ، ولا يقدح فى صحة الاستدلال بها»(٦٧) .

وهكذا ينتـهى أصحاب هذا الاتجـاه إلى أن الأحاديث حـجة ، يسـتوى فى ذلك أن تروى هذه الأحاديث باللفظ أو بالمعنى ، فإن المروية بالمعنى إنما رواها عَرَبٌ خُلّص ، قبل تفشى الخطأ فى اللغة .



(٦٦) تمهيد القواعد - مخطوط - ٥/ ١٧١ .

(٦٧) تعليق الفرائد - مخطوط - ١٠٨ وما بعدها .

الاتجاه الثالث :

وقد حاول الشاطبي أن يسلك منهجًا وسطًا بين المذهبين السابقين ، فقسم الأحاديث إلى قسمين[68] :

القسم الأول : ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

القسم الثاني : عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية . وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو .

وبهذا الموقف عارض الشاطبي المانعين للاحتجاج بالحديث ، ورماهم بالتناقض لأنهم لا يستشهدون بحديث رسول الله ﷺ ، في حين «يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة »[69] .

كما عارض المجيزين مطلقًا دون تفرقة ، كابن مالك وابن خروف، لأن «ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه ، وبنى الكلام على الحديث مطلقًا . . . والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف »[70] .

وكان هذا التقسيم للأحاديث ، الذي قدمه الشاطبي ، الأساس الذي بني عليه المعاصرون موقفهم من حجية الحديث . فالسيد محمد الخضر حسين يأخذ بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسمًا ثالثًا . هو - في الواقع - تفصيل لما أجمل الشاطبي . يقول[71] .

---

(٦٨) شرح الألفية - غير مرقم - ونقله صاحب الخزانة ١/٦ .

(٦٩) تعليق الفرائد .

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) انظر : الاستشهاد بالحديث ، بحث منشور بمجلة المجمع اللغوي ٣/١٩٧ وما بعدها ، وبخاصة ٢٥٨ - ٢١٠ ، وقد أعيد نشر هذا البحث ضمن كتاب : دراسات في العربية ص١٦٦ - ١٨٠ ، وانظر بخاصة ١٧٧ - ١٧٨ .

«من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة والقواعد (وهي) ستة أنواع:

أولها - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، عليه الصلاة والسلام، كقوله: (حمي الوطيس)، وقوله: (مات حتف أنفه)، وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة)، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: (إرجعن مأزورات غير مأجورات)، وقوله: (إن الله لا يمل حتى تملوا).

ثانيها - ما يروى من الأقوال التي يُتَعَبَّدُ بها، أو أُمِرَ بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها..

خامسها - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

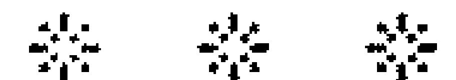
سادسها - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلى ابن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

والقسم الثالث الذى أضافه هو :

الحديث الذى يصح أن تختلف الأنظار فى الاستشهاد بألفاظه ، و هو الحديث الذى دوّن فى الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبيّنة آنفًا . وقد جعله على نوعين : حديث يرد لفظه على وجه واحد ، وحديث اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه . وقد رجح الأخذ بأحاديث النوع الأول ، كما رجح الأخذ بأحاديث النوع الثانى - أيضًا - إلا إذا كانت الرواية شاذة أو مطعونًا فى بعض رواتها .

وهذا الموقف هو ما يميل إليه الأستاذ الأفغانى[٧٢] والأستاذ طه الراوى[٧٣] . على الرغم مما يبدو من كلام الأستاذ الراوى من إجمال ، قد يلحقه بأصحاب الاتجاه الأول ، الذين يأخذون بالحديث جملة دون تفصيل .



نقد مصادر المادة :

كما كان القياس هو المصدر من الجديد الذى ابتكره النحاة للمادة اللغوية ، كما بينا فى الصفحات السابقة ، فإن صور النقد التى أضافوها إلى ما ورثوه تكاد تنحصر فى تناول هذا المصدر الجديد ، وتخليصه مما قد يُوَجَّهُ إليه من طعن ، ومما قد يُسْلِمُ إليه من تناقض . ومن ثم اشترط النحاة لسلامة عملية القياس الشكلية أن تخلص من اعتراضات سبعة :

الاعتراض الأول :

ما يصطلح على تسميته بفساد الاعتبار ، ومعنى فساد الاعتبار أن يكون القياس معارضًا للنص . والتعارض بين النص والقياس إنما ينبع - فى جوهره -

---

(٧٢) عرض الأستاذ سعيد الأفغانى لقضية الاستشهاد بالحديث ورأيه ضمن كتابه : فى أصول النحو ٤٤ - ٥٠ .

(٧٣) انظر رأيه أيضًا فى بحث : نظرة فى النحو - المنشور بمجلة المجمع العلمى العربى ١٤/ ٣٢٥ - ٣٢٧ .

من أن الأقيسة إنما تتم بواسطة عملية الإلحاق الشكلية التي تهدف - آخر الأمر - إلى طرد الأحكام دون مراعاة للنصوص ذاتها ، مما يسلم إلى احتمال مخالفة هذه النصوص لتلك الأحكام الصادرة عن القياس . وهذا هو السبب الذى حمل ابن جنى على تقسيم الأحكام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام : مُطَّرِدَة في السماع والقياس ، وشَاذَّة في السماع والقياس ، ومطردة سماعًا شاذة قياسًا ، ومطردة قياسًا شاذة سماعًا(٧٤) .

وقد مثل ابن الأنبارى للتعارض بين النص والقياس «بقول البصرى : الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل فى الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ، فوجب ألاَّ يجوز ، قياسًا على مد المقصور . فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس فى مقابلة النص عن العرب»(٧٥) .

الاعتراض الثانى :

ويصطلح عليه «بفساد الوضع» ، «وهو أن يعلق العلة ضد المقتضى ، مثل أن يقول الكوفى : إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان . فيقول له البصرى : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل ، وهذا المعني فى الأصل أبلغ منه في الفرع ، فإذا لم يجز مما كان فرعًا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلاً - وهو ملازم المحل - كان ذلك بطريق الأولى»(٧٦) .

الاعتراض الثالث :

ويصطلح عليه «بالقول بالموجب» ، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبًا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه - فى عموم الصور

---

(٧٤) انظر : الخصائص ١/ ٩٨ - ١

(٧٥) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٤ .

(٧٦) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٥ - ٥٦ ، وانظر : الإنصاف ٩٦ - ٩٩ .

- كان المستدل منقطعًا ، فإن توجه فى بعض الصور - مع عموم العلة - لم يعد منقطعًا .

الاعتراض الرابع :

ويصطلح عليه «بالمنع للعلة» .

والمنع للعلة يكون فى الأصل - أى فى المقيس عليه - كما يكون فى الفرع - أى فى المقيس . . .

فأما المنع فى الأصل فكقول البصرى : إنما ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوى ، فأشبه الابتداء فى الاسم المبتدأ ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

فيرد الكوفى هذا الأصل المقيس عليه ، ويمنع أن يكون الابتداء هو عامل الرفع فى المبتدأ .

ومثال المنع فى الفرع قول البصرى أيضًا : الدليل على أن فعل الأمر مبنى أن (دَرَاكِ ، ونَزَالِ - وتَرَاكِ) وما أشبه ذلك من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنى لما بنى ما قام مقامه .

فيرد الكوفى ذلك ، ويمنع أن يكون بناء أسماء الأفعال السابقة لقيامها مقام فعل الأمر ، وإنما لتضمنها لام الأمر »[(٧٧)].

الاعتراض الخامس :

«المطالبة بتصحيح العلة»[(٧٨)].

الاعتراض السادس :

هو ما يصطلح عليه «بالنقض» . ويعنى به النحاة وجود العلة وعدم وجود الحكم نحو قول بعض النحاة : إنما بنيت (حَذَامِ ، وقَطَامِ ، ورَقَاشِ) لاجتماع

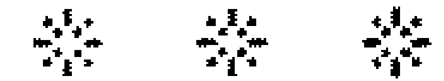
(٧٧) انظر : الإغراب ٥٧ - ٥٨ ، الإنصاف ١٥٨ .

(٧٨) انظر : الإغراب فى جدل الإعراب ٥٩ .

ثلاث علل ، وهي : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن : (حَاذِمَة) و (قَاطِمَة) و(رَاقِشَة) . فيعترض عليه بأنه ينتقض بنحو : أذربيجان ؛ إذ أن فيها أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبنى ، بل هو معرب غير منصرف[٧٩] .

وأما الاعتراض السابع :

– وهو آخر الاعتراضات – فهو «المعارضة» ، ويعني به النحويون أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة ، نحو قول الكوفيين فى إعمال أحد الفعلين فى التنازع : إنما كان إعمال الفعل الأول أولى من الثانى لأن الأول سابق على الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل ، فكان إعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به. فيرده البصريون بأنه مُعَارَضٌ بكون الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله نقض معنى ، فكان إعماله أولى[٨٠] .



والواقع أن الاعتراض الأول يعالج مشكلة التعارض بين النص والقياس على حين تعالج بقية الاعتراضات مشكلات الجامع فى القياس ، والشروط التي ينبغى أن تتوفّر فيه ليؤدى دوره فى الربط بين طرفى القياس : الأصل والفرع ، أو المقيس عليه والمقيس . ولعل تحليل ما وضعه العلماء من أساليب للتصدى لهذه الاعتراضات يكشف عن المدى الذى وصل إليه أخذهم بالقياس – كعملية شكلية – ويوضح مواقف لحل ما بين مصادر المادة اللغوية من تضارب.

ففى مجال التعارض بين النص والقياس قرروا أن «الجواب – عن النصوص المعارضة للأقيسة – أن تتكلم عليه بما هيأت من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضًا ليس كذلك »[٨١] . ومن ثم فإن حل التعارض بين النصوص وبين ما يسلم إليه الأخذ بالقياس من نتائج يتم عند النحاة باتباع خطوتين

(٧٩) انظر : الإغراب ٦٠ .

(٨٠) انظر : الإغراب ٦٢ .

(٨١) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٥ .

متكاملتين ، الأولى الاعتراض على النصوص ذاتها ، والثانية محاولة تفسيرها بما لا يتناقض مع الأقيسة ونتائجها . وهاتان الخطوتان معًا تهدفان إلى نتيجة محددة يتوخاها النحاة ويحرصون الحرص كله على تحقيقها ، وهي التسليم الكامل للقياس ونتائجه ، وعدم تعديل هذه النتائج حتى إذا تعارضت مع النصوص ، بل إن النصوص التي تستمد منها الأحكام ، وهي - في الأصل - المقدمات الأولى للأقيسة ، يتناولها بدورها القياس لا للاعتماد عليها وإنما للتأثير فيها ، ألا يكفي للدلالة على ذلك أن الأحكام التي تنطق بها هذه النصوص لم تثبت بالنصوص وإنما بالعلل[٨٢] .

وأما في صور الاعتراض على الجامع - وهو السبب الرئيسي في تعارض الأقيسة - فإن البحث النحوي يكشف عن سلوك لا يقل انحرافًا في أسبابه ولا خطرًا في نتائجه عن الموقف الذي اتبعه النحاة في حل التعارض بين النص والقياس . فقد أوجبوا أن يكون الهدف الذي يسعى العالم إليه هو رد الاعتراضات المختلفة ، دون التفات إلى ما قد تمثله من صواب النظر ، أو توضحه من خطأ في الجامع ، أو تدل عليه من نقد للقياس ولما يصدر عنه من حكم .

وهكذا يلجأ العالم إلى «تبيين عدم الضدية» في مقابلة الاعتراض بفساد الوضع ، أو يسلم له تلك الضدية ويبين أنه لا يقتضي ما ذكره المعترض من وجه آخر[٨٣] .

وإلى «تقدير العلة على وجه لا يمكّن المعترض من القول بالموجب» ، في رد الاعتراض بالموجب[٨٤] .

---

(٨٢) انظر : لمع الأدلة في أصول النحو ١٢١ ، ١٢٢ . الاقتراح في علم أصول النحو - ط ثانية - ٥١ .

(٨٣) الاقتراح ط ٢ - ٦٨ ، الإغراب في جدل الإعراب ٥٦ ، داعي الفلاح ١٦٣ أ.

(٨٤) الاقتراح ط ٢ - ٦٦ ، الإغراب في جدل الإعراب ٥٧ داعي الفلاح ١٥٩ ب.

وإلى «الاستدلال على وجود العلة فى الأصل والفرع بما يظهر فساد المنع»، فى رد الاعتراض بمنع العلة فى الأصل أو فى الفرع[٨٥].

وإلى «الاستدلال على صحة العلة بأحد أمرين : التأثير وشهادة الأصول أو بهما معًا»[٨٦].

وإلى « منع مسألة النقض إن كان يمكن منعها ، فإذا لم يستطع الباحث فعليه أن يدفع النقض باللفظ أو بمعنى فى اللفظ»[٨٧].

وإذا سلمت الأقيسة من تلك الاعتراضات ، ولكن تعارضت - بعد ذلك - الأحكام الناتجة عنها ، وجب أن يفاضل بين الأقيسة المتعارضة ، وأن يُرَجَّحَ منها ما وافق دليلاً آخر من نقل أو قياس[٨٨].

مثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة للنقل : الاعتراض على إعمال (أنْ) مع الحذف من غير عوض ، وهو مذهب الكوفيين الذين يستدلون بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأنْ أشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلدى

بفتح (أحضر) ؛ وذلك لأن الرواية أحضرُ بالرفع . فهى موافقة للقياس عند البصريين .

ومثال موافقة أحد القياسين أو الأقيسة لقياس آخر ترجيح مذهب البصريين أيضًا ، فى الخلاف الذى نشب بينهم وبين الكوفيين فى عمل (أنَّ) المشددة الرفع .

وتفصيل ذلك أن كلا من الفريقين يتفق على أن (أنَّ) تشبه الفعل من وجوه :

---

(٨٥) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٨ ، الاقتراح ط ٢ - ٦٨ ، داعى الفلاح ١٦٣ أ.

(٨٦) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٩ .

(٨٧) الاقتراح ط٢ - ٦٤ ، الإغراب فى جدل الإعراب ٦٠ - ٦١ .

(٨٨) لمع الأدلة فى أصول النحو ١٣٨ وما بعدها ، الاقتراح ط٢ - ٧٨ .

أحدها - أنها على ثلاثة أحرف ، كما أن الفعل على ثلاثة أحرف.

والثانى - أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح.

والثالث - أنها تلزم الاسم ، كما أن الفعل يلزم الاسم .

والرابع - أنها دخلتها نون الوقاية ، نحو : أننى ، كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو : أكرمنى .

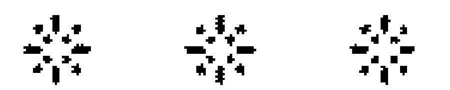
والخامس - أنها فى معنى الفعل لأنها بمعنى (أَكَّدْتُ) .

وكل من الفريقين يذهب إلى أن هذه الوجوه من الشبه بين (أنَّ) والفعل كافية لإلحاق أنَّ بالفعل ، فتعمل عمله فى النصب باتفاق . ولكن يختلفون فيما بعد ذلك ، وهو هل تعمل الرفع أو لا تعمل ؟

يذهب البصريون إلى أنها تعمل الرفع أيضًا ، فاسمها مشبه بالمفعول به عندهم ،وخبرها مشبه بالفاعل ؛ إذ هى شبيهة بالفعل ومقيسة عليه.

ويذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل النصب وحده ، ولا ترفع ؛ إذ هى فرع على الفعل فى العمل ، فضعفت عن درجته فيه ، ومن ثم عملت فى الاسم النصب ولم تقو على أن تعمل فى الخبر الرفع فبقى مرفوعًا بما كان يرتفع به قبل دخولها .

وقد رد البصريون ذلك بأنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ، فالقياس يقتضى أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم . «فإذا ذهبتم إلى أنها تعمل فى الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع مع قوة مشابهتها للفعل . . . ولا عامل يعمل فى الاسم النصب إلا ويعمل الرفع، فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز»(٨٩) .



---

(٨٩) انظر : لمع الأدلة ١٣٧ وما بعدها ،الإنصاف ١١٦ وما بعدها .

الباب الثانى

بَيْن التقعِيْد والَتعليل

الفصل الأول

التطوّر التاريخىّ

الفصل الأول

التطوّر التاريخيّ

هدف البحث النحوى منذ نشأته إلى التقعيد لظواهر اللغة ، مبتدئًا بالتقنين لأبرز الظواهر التى لفتت أنظار الباحثين فيه ، وهى ظاهرة «التصرف الإعرابى» ، ثم ما لبث أن امتدت محاولات التقنين لتشمل بقية الظواهر التركيبية التي أدركوها ، تلك التى ميّزت اللغة العربية وحددت بوضوح خصائصها[١] .

وكان التقعيد لظواهر اللغة يتوخى تحقيق الهدفين الأساسيين لنشأة الدراسات النحوية ، وهما : حفظ القرآن وصونه عن الخطأ ، ثم تيسير تعلم اللغة لمن يريد ذلك من الأعاجم الذين بسطت الدولة الإسلامية عليهم سلطانها[٢] . وقد كان هذا الاتصال العميق بين اللغة والقرآن سببًا مباشرًا فى أن تسم اللغة ببعض ما يتصف به القرآن من قداسة ، فتأثر الباحثون فى اللغة بنوع من الإحساس العميق باحترام اللغة ، يكاد يقرب من درجة القداسة ، وكذلك تأثر الدارسون للنحو بمسحة القداسة للغة وما فيها من ظواهر ، وما لها من خصائص ، ومن ثم أضحت عند أولئك وهؤلاء أجمل اللغات وأرفعها وأسماها ؛إذ هى اللغة التى وسعت القرآن ، وهو محور حياة المسلمين فى علاقاتهم المختلفة وصلاتهم المتعددة المتنوعة . وفى ظلال هذه النظرة إلى اللغة تناول الدارسون الأولون فى النحو ظواهرها وتراكيبها ، ووضعوا لها قواعدها وحددوا أحكامها ، وفى ظلال هذه النظرة انفتح أمام بحوثهم مجال جديد ،

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، الباب الأول .

(٢) انظر : تاريخ النحو العربى ص ٥٥ - ٥٦ .

أرادوا به تأكيد ما فى العربية من خصائص ، ودعم ما لها من امتياز ، فابتدءوا في الوقت الذى يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد ، ويجعلونها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف التى توخت اللغة - فى نظرهم - تحقيقها ، فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها . وهكذا نشأ التعليل فى النحو العربى.

كانت نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معًا ، دون تأثير خارجي غير عربى ، فقد كانت الظروف التى نشأ فيها وما هيّأته من استجابات عقدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسى فى نشأة التعليل النحوي ، وسببًا رئيسيًا من أسباب استمراره وامتداده أيضًا ، وهذه الفكرة هى ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها ،وما ينتج عن ذلك - ضرورة - من بعدها عن العبث واللّغو ، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط ، واتسامها - فى كل جوانبها ومستوياتها - بالحكمة ،ومن ثم فإن على الباحث الحكيم أن يبحث عن الحكمة فيما يلتمس من ظواهر اللغة، وألا يكتفى بالتقنين لهذه الظواهر فحسب ، ولعل نص الخليل بن أحمد يصور هذا الموقف من النحاة تصويرًا دقيقًا حين يقول : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجة اللائحة فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[٣] .

---

(٣) الإيضاح فى علل النحو ٦٦.

ويؤكد هذا المعنى نفســه فى مرحلة تالية ابن جني فيـقول : « وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قـوم منهم ، حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر ، على كثرتهـم ، وسعة بلادهم ، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم ، اتفاقًـا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون . ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجـر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفـه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجـمع ، والإضافة والنسب ، والتحقيـر ، وما يطول شرحه ، فهل يحسن بذى لب أن يعـتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ؟!»[٤] .

وعلى الرغم من أن نشأة التعليل النحوى كانت متـأخرة عن التقعيد ، وكان التعليل - فى بدايتها - يقـتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامـها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيـير أو التبديل ، فإنه قد مر بمرحلة طويلة من التطور ، انتهت به إلى التأثير المباشر فى القواعد ذاتها ، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عسـاه يكون مسوغًا لها أو للظواهر التي وراءها ، وقـد حملت مراحل التطور فى التعليل النحوى آثارًا واضـحة من الظروف التاريخية التى عاشهـا النحاة ، كما عكست بصـورة جليـة اتجاهاتهم الفـكرية . نكشفت بذلـك عن اتصال البـحث اللغـوى بالمجـتـمع ، وأكدت بصـورة حـاسمـةأن العلم ليس إلاوليـد الظروف الموضوعية التي يعـيش فيها ويتشكل من خلالها ، مهـما بدا هذا العلم مغرقًا فى العزلة عن تيارات المجتمع وأحداثه .

ويمكن أن نلمس فى هذا التطـور مراحل ثلاثة ، تتـميـز كل مرحلة منهـا بخصـائص محددة فى الـتعليل النحوى ، من حـيث دوافعه التـى أسلمت إليه ، وأهدافه التى قـصدها ، وخـصائصه التى سـار عليها . وسنـحاول أن نحلل كل مـرحلة من هذه المراحـل ، علنا نستطيـع تكوين صورة كليـة لدور التـعليل فى

(٤) الخصائص ١/ ٢٣٨ .

البحث النحوى ، مما يسهم فى كشف العلاقات التى حكمت صلاته بالتقعيد للظواهر اللغوية والأحكام النحوية جميعًا .

المرحلة الأولى :

وهى مرحلة « نشأة التعليل النحوى » ، ويمكن أن يعد أباها الشرعى عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى . وتنتهى هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدى أو الفرهودى ، الذى يمكن أن يطلق عليه - دون تجوز كبير - قمة التعليل فى النحو فى هذه المرحلة وخاتمته معًا ؛ إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد(٥) ، وما لم يسبق إليه(٦) .

والتعليل فى هذه المرحلة تعليل بسيط ، ويتصل اتصالاً مباشرًا بمدلوله اللغوى ، ذلك أن مادة (عَلَلَ) تفيد - على تعدد اشتقاقاتها - أمرين ، أولهما : التشاغل والتلهى . فتَعَلَّلَ بالأمر واعْتَلَّ تشاغل ، وبالمرأة تلهى ، وعَلَّلَهُ بطعام وغيره تعليلاً شغله به ، والتَّعِلَّة والعِلَّة والعُلالَة ما يُتَعَلَّلُ به(٧) . ومنه قول عبد المسيح بن عَسَلَةَ الشيبانى(٨) :

وسماع مُدْجِنَة تُعَلِّلُنَا ... حتى ننام تناوم العجم

أى تلهينا بصوتها . وقول معقل بن عامر الأسدى(٩) :

ذكرت تَعِلَّةَ الفتيان يومًا ... وإلحاق الملامة بالمليم

وقول سليمان بن عبد الملك(١٠) :

قرب وضوءك يا حصين فإنما ... هذى الحياة تَعِلَّةٌ ومتاع

(٥) طبقات النحويين واللغويين ٤٣ .

(٦) انباه الرواة ١/ ٣٤٣ .

(٧) القاموس المحيط ٤/ ٢٠ .

(٨) البيان والتبيين ١/ ٢٢٩ .

(٩) شرح ديوان الحماسة - للمرزوقى - ١/ ١٩٥ .

(١٠) البيان والتبيين ٣/ ١٧٦ .

وقول دكين الراجز ، أو أبو محمد الفقعسى ، أو منظور بن حبة الأسدى[11]:

وقد تَعَلَّلْتُ ذميل العنس بالسوط فى ديمومة كالترس

إذا عرج الليل بروج الشمس

وقول أعرابية[12]:

فلا تحمدونى فى الزيارة إننى أزوركم إلا أجد مُتَعَلَّلا

والمعنى الثانى الذى تدل عليه هذه المادة هو السبب ، ومنه : المُعَلِّل - على وزن مُحَدِّث - : دافع جابى الخراج بالعِلَل[13]. أى بما يتحل لذلك من أسباب . وفلان عليل ومعتل : مرض بسبب العلة ، وقد اعتل وهذه علته : أى سببه[14].

ولدلالة المادة على هذا المعنى الأخير اتخذ اشتقاق (العِلَّة) سبيله إلى الفكر الإسلامى ، إذ وجد المفكرون الإسلاميون أن من الطبيعى - وقد حث القرآن على النظر والعلم والمعرفة والتدبر[15] - أن يبحثوا عن أسباب الظواهر ، وألا يكتفوا بملاحظة أشكالها وصورها فحسب . وفى ذلك يقرر الجاحظ - كمفكر إسلامى - أنه «المكان اقتران المعانى واختلاف العلل قال رسول الله ﷺ لبعضهم : «أعقلها وتوكل» . وقال لبلال : «أنفق بلالا ولا تخش من ذى العرش إقلالاً» . فافهموا هذا التدبير ، وتعلموا هذه الحكم ، واعرفوا مداخلها ومخارجها ، ومفرقها ومجموعها ، فإن الله - عز وجل - لم يردد فى كتابه ذكر

---

(١١) البيان والتبيين ٣/ ٣٣٤ ، وانظر : الحيوان ٣/ ٧٤ ، ٣٦٣.

(١٢) البيان والتبيين ٣/ ٢٥٧ .

(١٣) القاموس المحيط ٤/ ٢١ .

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) استخدم القرآن مادة (نظر) ١٢٦ مرة ، ومادة (عرف) ٧١ مرة ، ومادة (علم) ٨٥٢ مرة . انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٧٠٥ - ٧٠٧ ، ٤٥٨ - ٤٥٩ ، ٤٦٩ - ٤٨١ .

الاعتبار ، والحث على التفكير ، والترغيب في النظر وفى التثبت والتعرف ، إلا وهو يريد أن تكونوا علماء من تلك الجهة ، حكماء من هذه التعبئة»(١٦) .

وقد تأثر التعليل النحوى فى هذه المرحلة إلى أبعد الحدود بمدلولَىْ المادة اللغوية ؛ فهو - أولاً - بحث عن الأسباب التى تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . ثم هو - ثانيًا - بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد ، أى أنه ليس عنصراً أساسيًا من عناصر البحث النحوى بقدر ما هو طرائف تمد النحاة بشيء من المتعة النفسية والذهنية معًا ، ومن ثم اتسم التعليل فى هذه المرحلة بسمات ثلاثة ، حددت إطارها ، ووضحت معالمه .

١- أولى هذه السمات «جزئية الموضوع والنظرة» . فالتعليل فى هذه المرحلة يتناول قضايا جزئية ، ومسائل فرعية . والنحاة فى تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التى يعللونها ، ولا ينظرون إلى غير الجزئية التى يسوغونها . وليس فيما بين أيدينا من تعليلات هذه المرحلة محاولة لتوسيع دائرة التعليل بحيث تضم ظواهر متعددة ، تسويغًا لها أو تنسيقًا بينها ومن ثم لم تنشأ نظريات فى هذه المرحلة من مراحل التعليم ؛ ذلك أن النظرية تعتمد فى جوهرها على النظرة الشاملة ، التى تضم القضايا المختلفة والمسائل المتعددة ، دون أن تقف أسيرة الفوارق الشكلية أو الحدود السطحية ، وهو ما لم يحدث من نحاة هذه المرحلة ، ويبدو أن السرّ فى ذلك هو أنهم وجهوا جل عنايتهم ومعظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية ، أما التعليل فلم يقصدوا إليه ، ومن ثم لم يتوسعوا فيه . ولذلك ظل مجرد تبريرات لبعض المسائل الجزئية . وهكذا لم يتناول التعليل إلا بعض الجزئيات فى النحو العربى ، ولم يسلك ما تناوله من جزئيات فى إطار كلى .

٢- ولعل ذلك كان السبب فى أتصاف التعليل بالخاصية الثانية من الخصائص التي تميزه فى هذه المرحلة ، وهى «التوافق مع القواعد» ، أى

---

(١٦) الحيوان ٢/ ١١٥ .

الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التى توصل إليها نحاة هذه المرحلة . فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا إليه من قواعد ، بل أكثر من ذلك ، فإن التعليل ليس إلا تبرير القواعد وإساغتها ، ثم شرحًا لبواعثها من ناحية ، ولأهدافها من ناحية أُخرى .

وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية ، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها . وكانت هذه المبررات - فى هذه المرحلة - إما أن تقتصر على ذكر المصدر الذى تنبنى عليه القاعدة النحوية ، أو تتجاوز ذلك فتحاول تقديم مسوغ عقلى لما تتناوله من قواعد أو ظواهر . وأيًا ما كان نوع المسوغ الذى يقدمه النحاة فى تعليلهم فإنه كان يقف عند هذا الحد من التسويغ لا يتجاوزه إلى التأثير فى القواعد ، بحيث نستطيع أن نقول إن الاحترام العميق للقاعدة النحوية كان طابع التعليل فى هذه المرحلة . وكانت التعليلات تهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها ، دون أن تتعارض معها بله أن تتناقض مع ما تفرضه من أحكام .

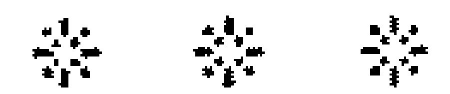
٣- وكما كان الاحترام للقواعد النحوية طابع هذه المرحلة ، فإن «الوقوف عند النصوص اللغوية» - مروية أو مبنية على المروية - كان ثالث الخصائص التى يتميز بها التعليل النحوى فى هذه المرحلة أيضًا . فالنحاة الذين يعللون لا يتناقضون مع النصوص اللغوية ، أيًا كان مصدر هذه النصوص ، بل يجعلون التعليل فى خدمتها : مجيزًا لها ، ومسوغًا لظواهرها ، ومبرر لخصائصها . ويستوى فى ذلك أن تكون هذه النصوص قد رويت عن العرب أو لم ترو عنهم ، بل افترضها النحويون على مثال ما روى عنهم . ويستوى فى المروى أيضًا أن يكون منسوبًا إلى اللغة الفصحى أو منتميًا إلى لهجة من اللهجات ؛ إذ لم يفرقوا - فى مجال التركيب وفى مجالات أُخرى فى البحث اللغوى أيضًا [١٧] -

---

(١٧) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٣٠٤ - ٣٠٦ ، وأيضًا بحثنا عن مفهوم اللغة عند العرب .

بين اللغة واللهجات ، واعتبروا الكل وحـدة واحدة ، تنتمى إلى مستوى موحد ، هو اللغة ، أو ما كان يصطلح عليه فى بعض الأحيان بالعربية[١٨] .

وقد أسلم وقوف النحـاة عند النصوص ثم احترامـهم للقواعد إلى أن يكون تأثير تعليلاتهم - كما أشرنا منذ قليل - محصوراً فى إطار التبرير الذهنى الخالص أو المرتكز علـى أساس من الملاحظة اللغـوية ، دون أن يتجـاوز ذلك القدر إلى التأثير فى القواعد نفسـهـا . ومن ثم فإننا نسجل على ما أثر من تعليلات عن هذه المرحلة أنهـا لم تؤثر فى القواعـد التى وضعهـا النحاة . وظل الهـدف الرئيسى للبحث النحوى هو التقعيد للظواهر اللغوية .



المرحلة الثانية :

وتبدأ هذه المرحلة بتـلاميذ الخليل بن أحمد ، وتنتـهى بالزَّجَّاج ، أى أنها تمتد حـتى أوائل القرن الرابع الهجرى . وبذلك تشمل قـرابة قرن ونصف قرن ، وهى مدة طويلة جدًا تركت آثارًا وضاحة فى منهج التعليل النحوى ، وخصائصه ، فتغيرت بعض مـلامحه التى عرفناه افى المرحلة السابقة . وكان هذا التغـير نتيجة طبيعـية للظروف التى عاشهـا المجتمع فى هذه المرحـلة . وهى ظروف كان لها تأثيرها العميق فى البحث النحوى ، وفى الحياة الفكرية بأسرها .

وأهم هذه الظروف ما نتج عن الثـورة العباسـية من انقلاب اجتـماعى ، إذ تغيرت مـوازين العلاقات فى المجتمع العـباسى إلى أبعد حدود التغـير وأقصاه . وإذا صح مـا نرجحـه من أن الدولة الأمـوية كـانت دولة إقطاعـية ، فـإن الدولة العباسـية بحكم القوى التى ساندتها ، قد تقدمت خطـوة ، بحيث أصبحت دولة القوى الجـديدة النامية التـى كانت تتطلع إلى الحكم ، ثم استـطاعت بالفعل أن تصل إليـه ، وأن تفرض نفسـها - بحكم التطـور التاريخى - عليـه . وإذا كانت

(١٨) انظر : تاريخ النحو العربى ٩٤ ، ٦٦ ، ١٠٥ .

الدولة الأموية قد خلقت نوعًا من التعصب للعرب وعليهم وذلك بموالاتها لهم ، ثم أكدت هذا التعصب بالتعصب لبعض قبائلهم[١٩] ، لتلهى بذلك الطبقات المحكومة الذليلة عما تعيش فيه من حرمان بنزعة جنسية مزيفة ، ونعرة طائفية فارغة . فإن الدولة العباسية قد غيرت - مضطرة - من هذه السياسة ؛ إذ أن القوى الجديدة التي تحكمت فيها وحددت سياستها لم تكن خالصة العروبة ، بل كانت عربية أعجمية معًا ، ومن ثم فإن المفكرين فى ظل هذا البناء السياسى الجديد لم يقعوا أسرى وهم خاطئ ، وأدركوا بذكاء وحدة القوى المستغلة ،و أيقنوا أنه لا فرق فيها بين عربى خالص النسب وأعجمى صريح العجمة . وتبينوا - بذلك - زيف تلك النزعات الطائفية أو الإقليمية أو الجنسية التى أشاعتها الدولة الأموية قاصدة من وراء ذلك إلى السيطرة على كل القوى ، والتحكم فى كل المؤثرات ، والتى أريد لها أن تنتشر فى عهد الدولة العباسية كذلك لتحقيق الأهداف نفسها . ولكن المثقفين كانوا على درجة من النضج والذكاء ما لبثت أن أبعدتهم عن الهدف المرسوم لهم ، واتخذوا - على العكس من ذلك - موقفًا رائعًا يكشف عن أصالة الدور الذى لعبته الثقافة والفكر فى عصر العباسيين فى مواجهة قوى الاستغلال المسيطرة ، فقد تبنوا قضايا الفكر ومشاكل الثقافة دون أن تصدهم عنها مواقف تعصب ضدها ، أو تضللهم فيها نعرات عداء لأصحابها .

ومن ثم فإنه فى الوقت الذى تأثر فيه بعض النحاة والمؤرخين فى العصر الأموى - وفى بداية العصر العباسى أيضًا - بنزعة التعصب للعرب أو عليهم كعبد الله بن أبى إسحاق وعيسى بن عمر من ناحية ، وأبى عمرو ابن العلاء من ناحية أخرى[٢٠] - فإننا لا نجد فى هذه المرحلة التاريخية التى نتحدث عنها تعصبًا ضد

---

(١٩) [illegible] العصبية العنصرية والقبلية إحدى السمات البارزة للدولة الأموية والمجتمع الأموى وكتب التاريخ والأدب مليئة بصور هذا التعصب . انظر مثلاً : الأغانى (بولاق) ١٨/ ٧٠ و ١٥/ ١١٦ ، والعقد الفريد ٥/ ٢٤١، تاريخ الطبرى ٥/ ٨٥ - ٩٠ .

(٢٠) تحليل موقف النحاة من الصراع الفكرى المتأثر بالاتجاهات العنصرية فى القرن الثانى الهجرى يحتاج إلى دراسة مستقلة ؛ إذ أن هذه المواقف تصور مختلف الاتجاهات الفكرية فى هذه المرحلة التاريخية .

العربية أو العروبة من النحاة غير العرب ، بل على العكس من ذلك نجد هؤلاء النحاة أكثر تعصبًا للعربية ، وأكثر مشاركة فى دعم ما لها من أصالة ، والكشف عما فيها من مناحى الجمال والقوة ، وعلى رأس هؤلاء : سيبويه ، والفراء ، والكسائى وغيرهم كثير .

وقد كان تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر فى فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة ، ومن ثم استقطب التعليل جهودًا كبيرة من العلماء فى هذه المرحلة ، وقد أعان على ذلك عامل آخر لا سبيل إلى الاغضاء عنه ، وهو أن التقعيد النحوى للظواهر اللغوية ، قد اكتمل أو كاد فى المرحلة السابقة ، وفى بداية هذه المرحلة ؛ إذ شمل التقعيد معظم الظواهر اللغوية ، ولم يدع فيها جوانب تحتاج إلى جهد كبير فى تأصيلها والتقعيد لها ، ومن ثم لم تعد الرغبة فى التقعيد مسيطرة على مشاعر النحويين ، ومحتكرة معظم ما يبذلونه من جهد وما يملكون من طاقة ، مما أتاح لهم أن يشغلوا بهذا الجانب الجديد من جوانب البحث النحوي ، وهو التعليل لما هو موجود فى اللغة وما هو مقنن فى القواعد معًا .

وقد كان هذا الفراغ النسبى من النحاة للتعليل هو السبب فى انتشار التعليل فى هذه المرحلة انتشارًا عميقًا فى البحث النحوى واللغوى ، حتى إن من الممكن أن نعد هذا الانتشار السمة الأساسية للتعليل فى هذه المرحلة ، وقد أنتج هذا الانتشار نتيجتين على درجة عظيمة من الأهمية .

النتيجة الأولى :

أن التعليل أصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوى ، فلا نكاد نجد جزئية من جزئياته دون تعليل ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الجزئيات ناتجة عن ملاحظة الظواهر اللغوية الموجودة ، أو مبنية على فرض يمتد - فى تصور النحاة - عن هذه الظواهر .

والنتيجة الثانية :

أنه قد نشأت محاولات لضم الظواهر الجزئية فى إطار كلى يشملها ويبررها فى الوقت نفسه ، ومن ثم وجدنا محاولة تفسير الحركة الإعرابية - ككل - إما تفسيرًا صوتيًا كما ذكر قطرب أو دلاليًا كما أشار سيبويه[(٢١)] . وجدنا هذه المحاولة جنبًا إلى جنب مع تفسير حركة الرفع وحدها أو حركة النصب وحدها . أى أن شمولية النظرة لم تلغ الجزئيات ، وإنما على العكس كانت امتدادًا عنها وتأكيدًا لها ، ومن ثم وجدت النظريات - وهى محاولات للتعليل كلية وشاملة - إلى جوار التعليلات الجزئية .

وسنكتفى بأن نضرب هنا مثلاً لتجاور التعليل الجزئى مع التعليل الكلى فى كتاب سيبويه ، يقول فى (باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) :

«وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تُصرف تَصرّف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرّف الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلته ، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها فى هذا الموضع ، فنصبت (درهمًا) لأنه ليس من نعتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحد بيِّنَ به العدد فعملت فيه كعمل الضارب فى زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدًا ، لأن ليس من صفة الضارب ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهى : أنَّ ولكنَّ وليْتَ ولَعَلَّ وكأنَّ»[(٢٢)] .

فى هذا النص يعلل سيبويه لعمل هذه الحروف عمل الأفعال ، وهذه قضية جزئية ، ولكن التعليل يرتكز على أساس الربط بين هذه الحروف وبين الأفعال ،

---

(٢١) انظر : الفصل الأول من الباب الأول من كتابنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.

(٢٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠ .

وسيبويه يقدّم هذا الربط ليصل منه إلى قضية كلية هى أصالة العمل فى الأفعال . وهذه القضية يمكن أن تعد تعليلاً كليًا ، لأنها تتناول جزئيات كثيرة ، وتشمل ظواهر متعددة ، ولكن بين هذه الجزئيات والظواهر صلة من نوع معين ، تمتد عن الربط الوظيفى بين هذه الجزئيات والظواهر جميعًا . وكان هذا الربط الوظيفى - الذى تلمس بوضوح أحدمظاهره فى هذا الموضع - هو السبب الذى نشأت عنه تلك النظريتان اللتان حاولتا تفسير تعاقب الحركات فى أواخر الكلمات ، وهما نظرية العامل ، ثم نظرية قطرب(٢٣) .

والتعليل السابق يشير إلى شىء بالغ الأهمية ، لا ينبغى أن يفوتنا ونحن نسجل سمات هذه المرحلة ، وهو أن التعليل ظل يقف عند القواعد النحوية والظواهر اللغوية ، محترمًا لها ، ومكتفيًا فى علاقته بها بتبريرها وإساغتها ، وهو ما يؤكده كذلك ما ينسب إلى الزّجّاج - خاتمة هذه المرحلة - من تعليلات . ومن ذلك مثلاً هذا التعليل الذى نسبه إليه ابن جنى عن السبب فى رفع الفاعل ونصب المفعول ، يقول : «إنما فعل ذلك للفرق بينهما . ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا ؟ قيل : الذى فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة. فَرُفِع الفاعلُ لقلته ، ونُصِبَ المفعولُ لكثرته ، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون»(٢٤) .

❊ ❊ ❊

ويقدم النحاة فى تعليلاتهم - جزئية كانت أو كلية - نماذج مختلفة للعلل، ولكن هذه النماذج - على اختلافها وتعددها - تكشف عن خطين أساسيين توضح كافة التعليلات المأثورة عن هذه المرحلة أنهما كانا - فى فكر النحاة- السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . ومن ثم اتخذوهما مبررًا

(٢٣) الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٨١ - ١٠٦ .

(٢٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦.

لهذه القواعد والظواهر ، بحيث لا نكاد تجد نموذجًا من نماذج التعليل إلا وينبنى على أحد هذين المؤثرين أو عليهما معًا .

١- المؤثر الأول هو ما يصطلحون عليه «بالتخفيف» أو «الخفة على اللسان» . والقاعدة التى تحكم ما يسنده النحاة إلى الخفة من تأثير هى أن «المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى - بقرينة حالية أو غيرها- لم يحتج إلى اللفظ المطابق»[٢٥] ويستلزم التخفيف حينئذ تخليص التركيب من الألفاظ التى تستفاد دلالاتها من الموقف اللغوى ، ومن ثم إذا وجدنا بعض هذه التراكيب فإن علينا أن نضع فى الاعتبار السبب الذى انتهى بها إلى ما هى عليه . وهكذا فَرَّعَ النحاةُ على هذه القاعدة عللاً كثيرة لحذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول ، بل وكل عامل جاز حذفه وكل أداة جاز حذفها[٢٦] .

ولم يقف تأثير التخفيف عند تعليل صور الحذف على اختلافها فحسب ، بل تجاوزها إلى تعليل صور الذكر أيضًا ، ثم إلى تعليل بعض الظواهر الصرفية والدلالية معًا[٢٧] . وهكذا أثر التخفيف - عند النحاة - فى حركات كل من الأسماء والأفعال والحروف . فهو السبب فى جر الأسماء وجزم الأفعال ثم فى بناء الحروف أيضًا على حركات لا تتغير .

وإذا كان التخفيف وراء هذه الظواهر المختلفة فى اللغة ، فإنه دعامة بعض النظريات العامة فى النحو ، ومن أبرز ما اعتمد على التخفيف من النظريات النحوية نظرية التفسير الصوتى لظاهرة التصرف الإعرابى ، فإن محورها يرتكز على أساس القول بأن الحركات فى أواخر الكلمات - أو ثبوتها فيها وعدم تغيرها- مرده إلى التخفيف على المتكلم والتيسير عليه ، بعدم إلزامه بحركة واحدة ، وإعطائه الحرية فى تنويع الحركات فى أواخر الكلمات[٢٨] .

---

(٢٥) المصدر السابق . (٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) انظر الصاحبى ١٥ .

(٢٨) انظر التفسير الصوتى لظاهرة التصرف الإعرابى ص ١٠١ وما بعدها من الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

وقد جعل النحاة كثرة الاستعمال سببًا من الأسباب الدالة على فهم التركيب اللغوى ، ومن ثم باعثًا على التخلص من بعض أجزائه ، وربطوا ذلك بقضية التخفيف ، باعتبار أن محاولة إلزام المتكلم بالوفاء بكل ما يتطلب التركيب اللغوى من صيغ لا يحتاج إليها الموقف يعد من قبيل الإلزام بالأشق ، على حين تميل اللغة إلى التخفيف والتيسير لا إلى المشقة والتعسير(٢٩) .

ووضع القضية على هذا النحو يتسم بالخطأ ؛ إذ أن هذا الموقف من النحاة يمتد بالضرورة عن نظريتهم فى تكوين الجملة ، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوى ، وتجريده من التأثر به . ومن ثم ألزموا فى نظريتهم وجود نظام معين للتركيب اللغوى ، فلما وجدوا اختلال هذا النظام وعدم تطابقه مع الواقع اللغوى ابتكروا ما اصطلحوا عليه بالخفة ليكون تعليلاً للخروج على ما رسموه من نظام . ولو أنهم ربطوا بين مكونات الجملة وبين الموقف اللغوى لما اضطربت نظريتهم هذا الاضطراب ، ولما احتاجوا إلى تعليل النظرية الخاطئة بافتراض خاطئ(٣٠) .

٢- وأما المؤثر الثانى فيصطلحون عليه «بالفرق» ، ويريدون به أن اللغة- لحكمتها - أرادت أن تُفَرِّقَ بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر . ومن أبرز الأساليب التى استخدمتها فى هذا المجال أسلوبان :

أولهما : تنويع الحركة ، ويهدف هذا التنويع - عند النحاة - إلى تحقيق التفرقة بين ظواهر مختلفة ، منها :

١) التفرقة بين الوظائف المختلفة للصيغ ، ومن ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول(٣١) .

---

(٢٩) انظر نماذج لكثرة الاستعمال فى : الأشباه والنظائر ٢٩٦/١ - ٣٠٠ ، شرح الجمل - مخطوط - جـ١ غير مرقم ، شرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٥/٢ ، ٢٤ - ٣٠ .

(٣٠) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٥ وما بعدها ، دلالة الألفاظ ٢٨ - ٣٠ ، الحذف والتقدير فى النحو العربى ٣٦٢ .

(٣١) الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، العباب فى شرح اللباب - غير مرقم .

٢) التفرقة بين مدلولات الصيغ ،ومن ذلك ضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة[(٣٢)] .

٣) التفرقة بين أنواع الصيغ .

أ- من حيث أصالة الكلمة فى العربية أو عدم أصالتها ،ومن ذلك بناء سيبويه على الكسر «فرقًا بين التركيب مع الأعجمى والتركيب مع العربى»[(٣٣)] .

ب- من حيث الإعراب والبناء . ومن ذلك تنوين التمكين فإنه يفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف[(٣٤)] .

جـ- من حيث التنكير والتعريف . ومن ذلك تنوين التنكير فإنه يفرق بين النكروة والمعرفة[(٣٥)] .

والأسلوب الثانى : نظام المقطع ، فإن هذا النظام يتغير - فى تصور النحاة - بواسطة زيادة بعض المقاطع أو حذفها للتفرقة بين عدد من الظواهر التي تُلْبِسُ بِدونها . ومن ذلك :

١) زيادة (أل) فى الكناية عن أعلام غير العاقل ، للتفرقةبينها وبين الكناية عن أعلام العقلاء[(٣٦)] .

٢) زيادة (تاء التأنيث) - التى تكون مع حركتها مقطعًا - فى : فَعُول ، بمعنى : مَفْعُول ، للتفرقة بينها وبين فَعُول ، بمعني : فَاعِل . وحذفها مع الأخيرة لتحقيق الهدف نفسه[(٣٧)] .

٣) زيادة (تاء التأنيث) فى : فَعِيل ، بمعني : مَفْعُول للتفرقة بينهوبين : فَعِيل ، بمعنى : فَاعِل . وحذف المقطع من الثانية لتحقيق التفرقة أيضًا[(٣٨)] .

---

(٣٢) المصدران السابقان ، وانظر أيضًا شرح الجمل لابن الصائغ ، شرح التسهيل ٣٨ - ٤٥ .

(٣٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨ .

(٣٤) السابق - وانظر أيضًا : تحفة الغريب - غير مرقم ، العباب فى شرح اللباب - غير مرقم .

(٣٥) المصادر السابقة .

(٣٦ - ٣٨) واضح أن هذه مجرد أمثلة لما يصيب المقطع من تغير كمى أو نوعى فى تصور النحاة =

المرحلة الثالثة :

تبدأ المـرحلة الثالثة من مـراحل التطور فى التعليل النحوى بعـد الزَّجَّاج، وعلى وجه التحـديد تبدأ بابن السراج : أبى بكر محمد بن السـرى المتوفى سـنة ٣١٦هـ. وفى هذه المرحلة الجديدة حدث تغير كبير فى منهج التعليل ، ومن ثم فى علاقـته بالقـواعد النحويـة . وقد حدث هذا التـغير نـتيجـة لتفاعـل عاملين أساسيين :

العامل الأول :

ما نتج عن الثورة العـباسية من تحول كبـير فى مجرى الثقافـة العربية ، وهو تحول يصح أن نطلق عليه دون تجوز ثورة ثقافـية ، فقد اتصل الفكر العربى بالفكر الإنسـانى على أوسع نطاق ممكن فـى هذه الفتـرة . وقد تم هذا الاتصـال بواسطة الترجمة إلى العربية ، وقد أتاح ذلك لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإنسانى ، في الهند وفارس واليونان ، وتمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بألوان جديدة من الفكر ، تركت آثارها فى منـاهج هذه الثقافة، وساعدت على تعدد هذه المناهج وتنوعها بما أذكت بين فروعها من خلاف .

ومن المحقق أن التـرجمة إلى العربية قد وجـدت فى العصر الأموى(٣٩) . بل إن فى بعض الروايات التـاريخية مـا يؤكد وجـود شىء من هذه الترجـمة فى عصر صدر الإسلام(٤٠) . ولكن هذه الترجمات لم تحدث تأثيرًا كبيرًا فى الحياة الفكرية فى العالم الإسـلامى بعامة ، وفى بحوث اللغـة والنحو بصفـة خاصة ، لأمرين :

= العرب ، والحقيقة أن نظام المقطع فى العربية الفصحى أكثر ثراء وتعقيدًا من أن تلم به إشارات النحاة على الـرغم من مساهمـتهم الكبيـرة فى دراسة الأصوات اللـغوية، وإدراكهم الصـحيح لاتصال المقطع بالظواهر الموقعية .

(٣٩) انظر : مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٤، طبـقات الأطباء ٢/ ١٣٥ ، طبقات الأمم ٧٥، الفهرست ٤٩٧ ، تاريخ ابن عساكر (التاريخ الكبير) ٥/١١٧ ، الأعلام ٢/٣٤٢ - ٣٤٣.

(٤٠) انظر : أخبـار العلمـاء بأخبـار الحكماء ٥١ ، طبـقات الأطـباء ١/ ١٢٠ ، وفـيات الأعيان ٢/ ٤-٦، الفهرست ٤٩٧، البيان والتبيين ١/ ٣٢٨.

أولهـــمـــا : أنها كـانت ترجمات مـحدودة إلى أبعد الغـايات ؛ إذ كانت محصورة - إلى حد كبير - فى بعض العلوم العملية[٤١] كالطب والهندسة .

وثانيهما : أن العلماء قد وقفوا من العلوم المترجمة - على وجه العموم - موقفًا صلبًـا ، إذ كانوا يشكون فيها ،ويحرصون على البعـد عنها وعدم الاتصال بها. وفى ذلك يقـول السيوطى ، نقـلاً عن ابن كثـير : إن «علوم الأوائل دخلت إلى بلاد المسلمين فى القرن الأول ، لما فـتحوا بلاد الأعاجم ، ولكنها لـم تكثر فيهم ولـم تنتشر ، لما كان السلف يمنعون من الخوض فيها »[٤٢] .

وفى العصر العبـاسى تغيرت هذه الظروف ، فقد انتشرت الترجـمة انتشارًا ضخمًا ،ولـم تعد ترجمات فـردية محدودة بعد أن تدخلت الدولة -بكل إمكانياتها المادية والأدبية - لتشجيع المترجـمين ، والإثابة على الترجمات . ومما لا شك فيـه أن موقف الدولة فى هذا المـجال لم يكن لوجه العـلم خالصًا ، وإنمـا كان يمليه هدف سياسى هو اسـتقطاب جهود المفكرين والمثقـفين فى معارك فكرية ، وقضايا ثـقافية . ومن ثم إبعـادهم عن المشاكل الاجتـماعية ، وبخاصـة مشكلة التـفـاوت الاجتـمـاعى . تلك المـشكلة التى أثارت بعض الفـئـات فى أطراف الدولة[٤٣] . والتى كان لها دائمًا سحرها بالنسبة لنفوس كثيرة رفضت - عقديًا - الأوضاع الاجـتماعـية الطبقـية وحاربتـها ، ولذلك فإن من المـمكن أن يقال إن الترجمة فى العصر العباسى كانت تـرجمة مُوَجَّهَة ؛ إذ كانت تخضع لما يصح أن يطلق عليـه بشىء من التـجـوز قليل بأنه تخطيط من جـانب الدولة فى اخـتيـار المترجمـات . وكان هذا التخطيط - الذى تلمح إليه الحقائق التـاريخية - يهدف

(٤١) انظر : البيان والتبيين ١/ ٣٢٨، البداية والنهاية ٩/ ٨٠ ، الفهرست ٤٩٧ ، طبقات الأمم ٧٥.

(٤٢) انظر : صون المنطق والكلام عن فنَّىْ المنطق والكلام ١٢ ، وقد نقله الدكتور النشار فى مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ٢ .

(٤٣) نلحظ أن معظم الثـورات السياسـية فى العصر العباسى وإن استـغلت المشاعـر العنصرية أو العقدية فإنها ارتكزت بصـورة واضحة على الظلم الاجتماعى الذى كان نتيجة السـياسة الطبقية للدولة فى عصر العباسيين .

إلى التركيز على تـرجمة العلوم الإنسانية التى تذكى أوار الخلاف بين المـثقفين ، وأبسط هذه الحقائق الدالة أن الدولة الـعباسية قد حـرصت على أن تكون ترجمة الفلسفة - لا الآداب - هى مـحور جهود المترجـمين ، منذ تأسيس الدولة ، أى من عهد السفّاح وأبى جعفر المنصور ، يقول صاعد : «فلما أدال الله تلك الدولة - يعنى الأموية - للهـاشمية وصـرف الملك إليهم ، ثابت الهمم عن غفـلتها ، وهبّت الفطن من سِنَتها ، فكان أول من عنى منهم بالعلوم الخليفـة الثانى : أبو جعفر المنصـور . . . فكان - رحمه الله تعالى - مع براعته فى الفـقه ، وتقدّمه في علم الفلسفة - وخاصة فى علم صناعة النجوم - كلفًا بها وبأهلها»(٤٤) ويؤكد هذه الحقـائق حرص الدولة على أن يكون المنطق اليـونانى أول العلوم الفلسفـية التى تترجم إلى العربية . فقد كـان «أول من اشتهر به فى هذه الدولة عبد الله بن المـقفـع ، الخطيب الفـارسى كاتب أبى جـعـفر الـمنصور، فـإنه ترجم كـتب أرسطاطـاليس المنطقـيـة الثـلاثة التى فى صـورة المنطق ، وهى : كـتـاب (قاطاغورياس) ، وكـتاب (بارى أرمنياس) : وكتـاب (أنولوطيقا)(٤٥) » ، كـمـا ترجم «كذلك المـدخل إلى كتاب المنطق ، المـعروف بالإيساغوجى لفـرفريوس الصورى»(٤٦) . ويعقب صاعد على هذه الحقائق بما يؤكد أنه كان ثمة عدد من المحاولات لترجـمة المنطق قبل ابن المقفع، فيـقول : «وذكرأنه لم يترجم منه - أى من المنطق - إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط»(٤٧) . وهو ما يؤيده مـا انتهى إليـه الدكتور الـنشار من أن هذه الكتب لم تكن ترجـمات وإنمـا هى ملخـصات لشروح سبقت ترجمتها(٤٨) .

(٤٤) طبقات الأمم ٧٥.
(٤٥) طبقات الأمم ٧٧ .
(٤٦) المصدر السابق .
(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) يرى بول كراوس أن هذه الكتب التى نسب إلى ابن المقفع ترجمتها هى فى الحقيقة من ترجمة ابنه محمد ، على حين يرى الدكتور على سامى النشار أن هذه الكتب لم يترجمها محمد وإنما لخصها عن شروح سابقة .

انظر : التراث اليونانى فى الحضـارة الإسلاميـة ١٠١ - ١٢٠ ، مناهج البحث عـند مفكرى الإسلام ٦ -٧.

ومع ازدياد الترجمة ، وانتشارها ، وتشجيع الدولة بإمكانياتها المادية والأدبية على الأخذ منها ، والاتصال بها ، خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية ، الملمين بالثقافة اليونانية على وجه الخصوص ، المحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي على نحو أخص . وقد قوبلت هذه الأجيال من العلماء بمقاومة شديدة من المفكرين ذوى الثقافة العربية الخالصة ، «وظلت دائمًا طائفة من أهل السنّة المتشددين تنظر فى شىء من الشك وعدم الثقة والاطمئنان إلى هؤلاء الذين قيل فى أحدهم :

فارقت علم الشافعى ومالك ... وشرعت فى الإسلام رأى دقلس

وكلما ازدادت شوكة أهل السنّة المتشددين كان عدم الثقة لدى البيئات الدينية فى شرقى الإسلام بإزاء الاشتغال بعلوم الأوائل أشد وأعنف»(٤٩) . ولذلك نجد فى نقد الاشتغال والمشتغلين بهذه العلوم مثل هذه العبارات : «غير أنها - أى علوم الفلسفة والمنطق - مع قلة فائدتها تسرق الدين ، وتنتج كل ما نعوذ بالله منه»(٥٠) . و«لو أن هذا المعجب بنفسه، الزارى على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر ، لأحياه الله بنور الهدى ، وثلج اليقين .ولكنه طال عليه أن ينظر فى علم الكتاب ، وفى أخبار الرسول ﷺ وصحابته ، وفى علوم العرب ولغاتها وآدابها، فنصب لذلك وعاداه ،وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولأمثاله المُسَلِّمون، وقل فيه المتناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ،واسم يهول بلا جسم»(٥١) .

ولكن هؤلاء العلماء المتشددين لم يلبثوا حتى وجدوا أن من الضرورى الوقوف على هذه الثقافات ، حتى يتمكنوا من أن يبنوا رفضهم لها على أسس علمية مقنعة وليس ابتداء من مشاعر عاطفية لا سبيل معها إلى الإقناع ، ومن ثم

---

(٤٩) التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ١٢٤ - ١٢٥ .

(٥٠) الصاحبى ٤٣ .

(٥١) أدب الكاتب ٣ .

وجدت هذه العلوم سبيلها إلى العلوم العربية الخالصة ، كما اتخذت طريقها فى العلوم الإسلامية ، وفيما يتصل بالعقيدة وأصولها وأسس أحكامها بصفة خاصة.

وهكذا ظلت الترجمة فترة طويلة قبل أن تحدث تأثيرها فى مناهج العلوم المختلفة ،ومن الممكن لذلك أن نعد القرن الذى صحب الدولة العباسية فى عصرها الأول ، والذى يمتد حتى منتصف القرن الثالث الهجرى عصر الترجمة . كما يمكن أن يعتبر النصف الثانى من هذا القرن الفترة التى تمكنت فيها الترجمة من التسلل إلى «مناهج» العلوم الإسلامية والعربية . أما قبل ذلك فقد ظلت هذه العلوم بعيدة منهجيًا عن التأثر بالمترجمات ، وبالمنطق اليونانى بصفة خاصة . وعدم تأثر مناهج هذه العلوم بالمنطق الأرسطى لا ينفى بالضرورة تأثير المنطق كلية ، إذ من الواضح أن المنطق قد أحدث بالفعل بعض الآثار فى بعض الجزئيات التى عولجت قبل هذه الفترة، وبعض المسائل التى أثيرت تأثرًا به(٥٢) .

لم يكد يأتى القرن الرابع الهجرى - إذن - حتى كان المنطق الأرسطى قد استطاع أن يحوز تقدمًا كبيرًا فى الفكر الإسلامي ، والعربى ، بما أحدث من آثار فى مناهج العلوم الإسلامية والعربية أيضًا . وإن كانت الدراسات اللغوية كغيرها من العلوم العربية الطابع والإسلامية النشأة - قد ظل فيها اتجاه يرفض هذا التأثير ويهاجمه ، ولكن على الرغم من رفضه له ومهاجمته إياه كان يستخدم أسلوبه فى الحجاج والمناقشة. وهذا وحده دليل لا يقبل الشك على نجاح المنطق والفلسفة فى التأثير فى الحياة الفكرية حتى عند المعارضين لها من المفكرين الإسلاميين .

وأما ثانى العاملين المؤثرين فى التعليل فى هذه المرحلة فهو التطور الطبعى للتعليل ذاته ؛ فإن التعليل قد تطور من التناول الجزئى لبعض الجزئيات فى المرحلة الأولى ، إلى محاولات للنظر الكلى ثم محاولات دائمة لتسويغ كل جزئيات البحث النحوى فى المرحلة الثانية ، ولكنه ظل - مع ذلك - ملتزمًا

---

(٥٢) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل انظر كتابنا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تقويم الفكر النحوى .

بالوقوف عند مرحلة التبرير لما تفرضه الظواهر اللغوية ، والتسويغ لما تقرره القواعد النحوية ، دون أن يتجاوز هذا القدر إلى التأثير فى تلك الظواهر أو القواعد. أما فى هذه المرحلة الثالثة فقد كان من الطبيعى أن ينتقل التعليل إلى مرحلة جديدة ، لا تصبح وظيفته فيها تبرير ما يوجد فحسب ، وإنما تمتد لتشمل أيضًا إيجاد ما ينبغى أن يتسق مع العلل . وهكذا لا يظل - كما كان - مقيدًا باللغة وظواهرها وملتزمًا بالنحو وقواعده، وإنما ينطلق من أسر هذه القيود فيتصور ما يشاء من ظواهر، ثم يبنى عليها مايريد من قواعد . وبهذا تنقلب العلاقة بين التعليل والتقعيد . فبعد أن كان التقعيد هو الهدف والتعليل ليس إلا تبريرًا لأحكامه المقررة وظواهره المعتبرة ، أصبح تلمس العلل هدفًا رئيسيًا فى البحث النحوى . وبمقتضاه يمكن أن تُعَدَّل القواعد لتتفق مع التعليلات وتتسق مع تصوراتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معًا .

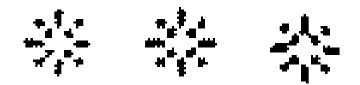
لذلك كله كان منطقيًا أن يهدف التعليل فى هذه المرحلة الجديدة منه إلى تحقيق أمرين :

أولهما : الربط بين الأحكام والعلل ، وبناء الأحكام علي العلل ،وجعل العلل سببًا فى اطراد الأحكام واتساق الظواهر ، ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمرًا ضروريًا للباحث النحوى ، وسابقًا فى الوقت نفسه على القواعد والظواهر ، بمقتضى كون العلة محورًا للظواهر والقواعد جميعًا .

والثانى : التنسيق بين العلل النحوية ، ومحاولة إلباسها جميعًا ثوبًا من الاتساق بين جزئياتها ، بحيث تتلاقى ولا تتضارب ، وتتكامل ولا تتناقض .

وكانت محاولة تحقيق هذين الهدفين سببًا فى حدوث تغيرات أساسية فى التعليل النحوى فى هذه المرحلة .

ترى ما أبعاد هذه التغيرات ؟ وما موقف النحاة منها ؟



إن التغيرات الجذرية التى حدثت للتعليل النحوى قد شملت مجالاته ومنهجه جميعًا.

أما التغيرات التى حدثت فى مجالات التعليل فأبرز ما فيها اتساع ميدان البحث فيه ، بنشأة نوعين جديدين منه ، أولهما: ما اصطلح عليه النحاة بالعلل القياسية ، وثانيهما ما اصطلحوا عليه بالعلل الجدلية .

« فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال : نصبت زيدًا بإنّ ، فى قوله: إن زيدًا قائم . ولم وجب أن تنصب إنَّ الاسم ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : أنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفعل لفظًا . فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله . نحو : ضرب أخاك محمد ، وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية فكل ما يعتل به فى باب (إن) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة فى الحال ؟ أم المتراخية أم المنقضية بلا مهملة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأى شىء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب زيدًا عمرو ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأى علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ . . . وكل شىء اعتل به المسئول جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل فى الجدل والنظر»[٥٣] .

وأما التغيرات الأساسية فى منهج التعليل النحوى فيمكن أن تلحظ من مقارنة هذين النوعين الجديدين من التعليل بما كان فى المرحلتين السابقتين من تعليلات . فالتعليل فى تلك المرحلتين ظل - كما ذكرنا من قبل - محترمًا للظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، أى ظل كما يحب النحاة أن يصفوه متسمًا

---

(٥٣) الإيضاح فى علل النحو ٦٤ - ٦٥ .

بالتعليمية[٥٤] . أى يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها ، مثال ذلك : «قولنا : إن زيداً قائم . إن قيل : بم نصبتم زيدًا؟ قلنا : بإنّ ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، وكذلك قام زيد ، إن قيل : لم رفعتم زيدًا؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب»[٥٥] . وتحليل هذا النمط من التعليل ، ومقارنته بما جد منه فى مرحلتنا هذه ، يكشف بوضوح مدى ما أصاب منهج التعليل من تغير .

فالعلة التعليمية - فى جوهرها - تفسير للواقع اللغوى ، فهى تابعة له ، وهى - لذلك - لا تنتج شيئًا جديدًا يتناقض معه ، وهى بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية ، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية ، أى بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها فى جمل وأساليب ، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوى ، بله اعتباره أساسًا واجب المراعاة والاحترام .

أما العلة القياسية فدورها يختلف ؛ لأنها لا تصف الأمر الواقع ولا تكتفى بإدراك الوظائف النحوية ، وإنما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق لحظ ما بينها من صلات . وهى فى سبيل هذا الربط بين شتات الظواهر تعتسف أحيانًا فيما تفترض من أسس تجمعها فى إطار واحد . ولذلك فإنها لا تقف - دائمًا - عند الأمر الواقع ، تلحظه وتبرره، وإنما تتجاوز هذه المرحلة إلى افتراض علل أثرت فى ظواهر الواقع اللغوى ، ثم تمضى مع عللها التي تفترضها إلى مدى أبعد ، فتجعل لها تأثيرًا لا سبيل إلى تخلفه ، وهكذا تبدأ العلل القياسية بتعليل الموجود ، ثم تنتهى فى محاولتها التدليل على صحة ما قدمته من تعليلات بالخروج عليه والتناقض معه .

---

(٥٤) انظر : المصدر السابق ، أيضًا الاقتراح ط ٢ - ٥٦ .

(٥٥) الإيضاح ٦٤ .

وأما العلة الجدلية فأمرها مختلف أيضًا ؛ إذ لا تصف الظواهر اللغوية ، ولا تلحظ الوظيفة النحوية - كما تفعل العلل التعليمية - ولا تحاول الربط بين شتات الظواهر ، فتبدأ من الموجود بالفعل- كما حاولت العلل القياسية أن تحقق - وإنما تبدأ بعد ذلك ، تبدأ بالتعليل لكل هذه العلل . فهى تنطلق من الفرض وليس من الواقع ، وتهدف إلى تأييده عن طريق التدبير العقلى المنطقى .

وثمة فوارق أخرى بين أنواع العلل السابقة ، أهمها الدوافع التى حدت بالنحاة إلى الأخذ بها ، ويمكن تركيز هذه الدوافع فى كلمات :

فالعلة التعليمية نتيجة الرغبة فى تبسيط القواعد النحوية .

والعلة القياسية انبثقت عن رغبة النحاة فى طرد الأحكام .

أما العلة الجدلية فقد نبعت من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعًا .

كل هذه الفروق بين العلل التى نشأت فى هذه المرحلة ، وبين العلل التى نتجت عن المرحلتين السابقتين تشير إلى اختلاف عميق فى منهج التعليل الذى أنتج كل نوع منها ؛ فالعلل التى نشأت فى هذه المرحلة الأخيرة تتسم بسمة واضحة ، هى عدم التقيد بالموجود بالفعل فى الظواهر اللغوية . على حين كانت العلل التى خلفتها المرحلتان السابقتان تتميز باحترام الموجود فى اللغة والمقنن فى القواعد . فالعلل فى هذه المرحلة الجديدة لا تتبع الواقع، بل - على العكس من ذلك - تتبعها الأحكام . ولعل نص السيوطى نقلاً عن صاحب المستوفى يمثل فى جلاء لا ريب فيه هذا التغير فى المنهج حين يقول : «إذا استقريت أُصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ، وأما ما ذهب إليه غَفَلَةُ العَوَامّ من أن علل النحو تكون واهية ومُتَمَحّلَةً ، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هى تابعة للوجود

لا الوجود تابعًا لها ، فبمعزل عن الحق»[٥٦] . ويدعم هذا التغيير فى منهج العلة ما قرره النحاة من شروط فيها . ولعله لا يفوتنا أن نسجل فى هذا المجال أن الشرط الوحيد الذى اتفق العلماء على ضرورة اتصاف العلة به هو كونها موجبة للحكم فى المقيس عليه[٥٧] ، ونحسب أن هذا الحكم - وحده - كاف فى الدلالة على تصور النحاة لتأثير العلل ، سابقة على القواعد ، ومؤثرة فيها معًا .

❊ ❊ ❊

---

(٥٦) انظر : الاقتراح - ط أولى - ٤٥ ، ط ثانية ٤٦ .

(٥٧) انظر : الاقتراح - ط أولى - ٥١ ، ط ثانية ٥٢ - ٥٣ .

الفصل الثانى

مَواقِف النّحاة

الفصل الثانى
مواقف النحاة

كان إسراف النحاة فى التعليل على نحو ما أوضحنا فى الفصل السابق ، وضخامة الدور الذى أصبحت العلل تقوم به فى البحث النحوى - وقد صارت محور القواعد بعد أن كانت على هامشها - كان كل ذلك سببًا فى وجود اتجاهين متناقضين فى التفكير النحوى .

وأول هذين الاتجاهين يتضح فيه وجود تيار مضاد لما أصاب التعليل النحوى من تطور ، وينفر أصحاب هذا الاتجاه من التأثر بالنظريات الفلسفية والقواعد المنطقية ، ويرون أن هذا النمط من التأثر قد أفسد البحث النحوى ؛ إذ أضاع عليهم «صفاء اللذة التى يجدونها فى دقائق لغتهم ، وكم نفر أساتذة اللغة المتشددون من عبارات أتى بها مترجمو الكتب الأجنبية»[1] . ولم يقتصر نفورهم على الكلمات وحدها ، بل امتد إلى الاتجاه بأسره ، وقد بنوا هذا الموقف على دعامتين :

الأولى : أن هذا التطور الذى حدث للتعاليل لا يتسم بالأصالة ، إذ هو بعيد البعد كله عن خصائص التعليل فى المرحلتين السابقتين ، فى منهجه وغايته جميعًا . فقد كانت غاية التعليل من قبل التدليل على ما تتصف به اللغة من حكمة ، والبرهنة على ما فى أساليبها من خصائص ممتازة . وكان منهجه - لذلك - يقف عند نصوص اللغة وقواعدها ، إذ يلتزم بالوارد فى اللغة من أساليب، والمحفوظ فيها من قواعدم . أما فى هذه المرحلة فإن غاية التعليل

---

(١) تاريخ الفلسفة فى الإسلام - لدى بور - ٤١ .

تختلف ، لأنه مجرد طرف من أطراف القياس النحوى ، فهو لا يهدف إلى بيان ما فى اللغة من حكمة ، وما تتميز به من اتساق ، وما تمتاز به من شرف . وإنما هو مجرد أساس تنبنى عليه القواعد والأحكام . وكما تختلف غاية التعليل يختلف منهجه ، لأنه فى هذه المرحلة الجديدة منه لا يرتبط بالنصوص المحفوظة والقواعد المطردة . وإنما ينطلق من التصور المنطقى للغة ، ويبدأ من القياس - عملية شكلية لا تتوقف عند الخصائص اللغوية - وهذا التصور المنطقى وهذا البدء بالقياس الشكلى الأرسطى أصبح منطلقًا ذاتيًا للباحث النحوى ، بحيث كان له أن يبدأ من نقطة البدء الخاصة به فى الإلحاق ، ويعتبرها أساسًا لكل ما يتلوها من أحكام . مما فتح المجال فسيحًا للاختلاف فى (الأصل والفرع) فى القضايا النحوية ، ومن ثم لتعدد الأحكام وتضاربها .

والثانية : ما تتصف به هذه العلل من ضعف . ومرد هذا الضعف إلي أن هذه العلل ليست أسبابًا حقيقية كما أراد النحاة أن يجعلوها . ومن ثم فإنه ليس لها تأثير حقيقى ، فلما أسند النحاة إليها هذا التأثير حين جعلوها محور القواعد لم تتسق عللهم مع الظواهر التي يعللون لها والقواعد التى يسببونها ، ولذلك فإنه «مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ، من قولنا : قام زيد ، لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت العرب ، ثبت ذلك بالإستقراء من الكلام المتواتر»[٢] «والفروق بين العلل الأول والعلل الثوانى أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر . والعلل الثوانى هى المستغني عنها فى ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أُمّة حكيمة»[٣].

---

(٢) الرد على النحاة ١٥١ .

(٣) الرد على النحاة ١٥٢ .

ويصل هذا الضعف فى أحيان كثيرة إلى درجة التناقض ، مما يقطع بفساد العلة . وقد ذكر ابن مضاء مثلاً لهذا النوع من التعليلات ما يذكره النحاة من أن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حُرِك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضَرَبْنَ ويَضْرِبْنَ . وفى الوقت نفسه عللوا السكون قبل النون بقولهم لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد . وهكذا جعلوا سكون الحرف الذى قبل النون من أجل حركة النون ، وجعلوا حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، وعقب على هذا الدور فى التعليل بقوله : «وهذا بيِّن الفساد»(٤) .

وقد حاول ابن جنى تحليل أسباب الاختلاف والتناقض فى التعليل النحوى فانتهى إلى سببين وراء كل ما بين التعليلات من تضارب : «أحدهما : الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما . والآخر : الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان»(٥) .

وقد مَثَّلَ ابن جنى للسبب الأول برفع المبتدأ ، فإنه متفق عليه ولكن اختلفت العلة فيه : فأما البصريون فيرفعونه بالابتداء ، وهو عامل معنوى . بينما يرفع الكوفيون إما بالجزء الثانى الذى هو مرادفه عندهم ، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه(٦) .

ومَثَّلَ للسبب الثانى بإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال ، وترك بنى تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل «فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها فى الرفع والنصب مجراها إذ اجتمع الشبهان بها . وكأن بنى تميم لما رأوها حرفًا داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل

---

(٤) الرد على النحاة ١٥٩ - ١٦٠ ، والمثل مأخوذ من كلام ابن جنى فى الخصائص ١/ ١٨٣ .

(٥) الخصائص ١/ ١٦٦ .

(٦) المصدر السابق ، وانظر أيضًا : همع الهوامع ١/ ١٩٥ ، الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣ ، شرح المفصل ١/ ٨٤ ، الانصاف ٣٢ وشرح الفصول الخمسين - مخطوط - ١٩٤ - ١٩٥ ، الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٣ .

واحد من جزءيها كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد . أجروها مجرى هل»[7] .

وهذا المثال الأخير لا يصبح موضحًا للسبب الثانى الذى ذكره ابن جني إلا إذا فصلنا هذا السبب ، بحيث يتضمن بالضرورة شطرين ، أولهما : اتفاق النطق واختلاف العلة والحكم . وثانيهما : اختلاف النطق والعلة والحكم جميعًا ، ذلك أن (ما) ليست من قبيل «الشيء الواحد الذى اختلف حكمه» فقد اختلف نطقها داخل التركيب اللغوى بين الحجازيين والتميميين ، ومن ثم اختلف حكمها والتعليل لها .

وبهذا يتضح أن ما ظنه ابن جني سببين لاختلاف التعليل ينحل إلى ثلاثة أسباب فى الحقيقة :

الأول : اختلاف التعليل فى المتفق على نطقه وحكمه .

والثانى : اختلاف التعليل فى المتفق على نطقه والمختلف فى حكمه .

والثالث : اختلاف التعليل فى المختلف فى نطقه وحكمه معًا .

ولكن . . هل هذه الثلاثة أسباب للتضارب فى التعليل والتناقض بين العلل أو مجرد صور لهذا التضارب والتناقض . نحسب أن من الجلى أن اعتبار هذه الثلاثة أسبابًا من قبيل الخطأ فى فهم السبب . لأنها أشكال تكشف عن وقوع التضارب فى العلل وتؤكد الاختلاف بينها . ولكنها لا تحدد الأساس الذى امتدت عنه والركيزة التي قامت عليها . ولذلك فإنها - بدورها - تحتاج إلى أسباب . و لا سبيل إلى فهم هذه الأسباب إلا بتحليل العلل التى قدمها البحث النحوى فى ضوء ما قدمته الدراسات اللغوية المعاصرة من مناهج . ولو فعلنا ذلك لأدركنا بوضوح أن التضارب فى التعليلات مرده إلى أن العلل التى قدمها النحاة علل غائية أرادوا بها أن تكون عللاً صورية[8] . أى هدفوا من ذكرها إلى توضيح أثرها

---

(٧) الخصائص ١/ ١٦٧ .

(٨) فى التفرقة بين العلة الغائية والعلة الصورية انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٣ ، أثر العلم فى المجتمع ١١ .

فى الظواهر التى ساقوها لتأييدها . وهو نوع من الخطأ المنهجى الذى وقع فيه الباحثون العرب فى هذه المرحلة . لأن التعليلات الغائية تفتح الباب للتصورات الذهنية التى لا تنبنى على ركائز يقينية[٩] .

❊ ❊ ❊

وأما الاتجاه الثانى فيقبل ما حدث للتعليل من تطور ، ويتحمس له ، ويدافع عنه ، ويتصدى أصحابه لمهاجميه يفندون اعتراضاتهم ، ويردون مآخذهم، وهم يبنون قبولهم للتعليل وحماسهم له ودفاعهم عنه على ركيزتين اثنتين :

الأولى : دعواهم أصالة العلل النحوية ؛ فهم يزعمون أن التعليل مأخوذ أصلاً عن الأعراب ، وعن بعض إيضاحاتهم الساذجة . وقد عقد ابن جنى فى خصائصه بابًا فى أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها . وقد صدره بقوله : « اعلم أن هذا موضع فى تثبيته وتمكينه منفعةٌ ظاهرةٌ وللنفس به مسكةٌ وعصمةٌ ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب ، من أنها أرادت كذا لكذا ، وفعلت كذا لكذا . وهو أحزم لها وأجمل بها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها»[١٠] .

ويستغل أصحاب هذا الاتجاه عددًا من الحوادث المروية ليسبغوا على التعليل الأصالة ، بدعوى امتداده عنها وتطوره منها . ومن ذلك ما حكاه الأصمعى عن أبى عمرو أنه قال : «سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب: جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابى؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة »[١١]، وما حكاه أبو على الفارسى مرفوعًا إلى المبرد أنه قال : «سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ : (ولا الليل سابقُ النهارَ) . فقلت له : ما

---

(٩) لقد فصلنا هذا الموضع فى كتابينا : مناهج البحث عند النحاة العرب ، تقويم الفكر النحوى.

(١٠) الخصائص ١/ ٢٣٧.

(١١) الخصائص ١/ ٢٤٩.

تريد ؟ قال : أردت سابقٌ النهارَ . فقلت له : فهلا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن »[١٢] وغير هذين المثلين كثير[١٣] .

والواقع أن النحاة قد أخطأهم التوفيق لأسباب كثيرة حين استشهدوا بهذه الأحداث على صحة ما حدث للتعليل من تطور ، وأصالة ما استحدثه المنطق فيه من قواعد .

وأول أسباب هذا الخطأ أن هذه الأحداث قد تنهض مبررًا للتعليل فى بعض مراحله السابقة ، ولكنها لا تقوى على إساغة خصائصه فى هذه المرحلة الجديدة .

والسبب الثانى أن التعليل فى تلك الحوادث يتسم بالتلقائية والعفوية ؛ إذ يصدر دون دراسة موضوعية ومن غير بحث علمى . أما التعليل فى هذه المرحلة فهو ثمرة النظر المنطقى لظواهر اللغة . ومن ثم فإن بينهما فارقًا عظيمًا فى المستوى الفكرى الذى يمثله كل منهما ، والمنهج العلمى الذى يصدر عنه .

وثالث هذه الأسباب أن التعليل فى الحوادث المذكورة لا يمثل إتجاهًا منتشرًا فى اللغة ولا موقفًا متبعًا بين من ينسب إليه من أصحابها . وإنما هى أحداث جزئية أولاً ، وفردية ثانيًا ، ثم إنها فوق هاتين السمتين تلتمس التعليل فى غير موطنه وتبتغيه من غير مظانه ؛ إذ تسنده إلى مجهولين لا تعرف ثقافتهم ، ولا تدرك حقيقتهم . بل إن فى الحوادث المروية ما يشير إلى أن بعضهم لم يكن ممن يحظى بمستوى فكرى قادر على التجريد والتقعيد ، ليستطيع به النظر والتحليل ، وليدرك بواسطته الحقائق ويقف على الأسباب . ومن المسلم به «أن البحث فى اللغة والتصدى لاستخراج قواعدها بحث علمى يتطلب منهجًا سليمًا ، والمسلم به أن الوصول إلى المنهج السليم درجة لا يتمتع بها إلا الصفوة من العلماء هم الذين يسمون الباحثين ولا شك أن الأعرابى الأمى الذى لم يذق نعمة

---

(١٢) الخصائص ١/ ١٢٥ ، ٢٤٩ .

(١٣) انظر مثلاً : الاقتراح ط٢ - ٥٨ .

التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد ، وإن صح أن يكون فيصلاً في صحة النطق»(١٤) .

والركيزة الثانية التي يعتمد عليها دعاة التعليل هي ضرورة العلل ، وتمتد هذه الضرورة - عندهم - عما أسلم إليه التطور في القياس من اشتراط وجود جامع بين طرفيه : المقيس والمقيس عليه ؛ إذ العلة - بوجه عام - هي الجامع. ولا سبيل عند النحاة إلى إلغاء القياس النحوي؛ إذ هو محور التقعيد. ومن ثم لا مجال عندهم لتجاهل العلل ؛ لأنها محور القياس . وبهذا يكون التعليل ضرورة فرضها المنهج المتبع في البحث النحوي .

وليست العلل - في تصور النحاة - ضرورة فحسب ، إذ هي تتسم بالحتمية ، فلا سبيل إلى تجاهلها إلا بتجاهل الحقائق التي تفرض نفسها على كل باحث رضي أو كره؛ ذلك أن العلل فوق تأثرها بالنظرة المنطقية للقياس ، قد تأثرت في فكر النحويين بالنظرة الفلسفية الميتافيزيقية للظواهر اللغوية والقواعد النحوية . هذه النظرة التي تتناول الظواهر اللغوية وقواعدها على نحو ماتعالج به الظواهر الكونية ، في أنها - جميعًا - نتائج لابد لها من مقدمات تسلم إليها ، وتمهد - بالضرورة - لها . والعلل في هذه المرحلة الجديدة عند الآخذين بها هي هذه المقدمات التي لابد منها . إذ هي التي تنبثق عنها الظواهر والقواعد . أو بتعبير آخر : هي الأسباب الخلفية فيما نرى من ظواهر لغوية وقواعد نحوية . ولذلك فإنها سابقة على الظواهر والقواعد جميعًا ، وليست تابعة لها . ومن ثم فإن الواقع اللغوي بأسره تابع لهذه العلل ، وليس متبوعًا بها . كما صرح بذلك صاحب المستوفي فيما نقله جلال الدين السيوطي(١٥) .

وقد حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يفندوا ما وجه إلى العلل النحوية من ضعف، وما وصف به بعضها من تضارب . فلجأوا - أولاً - إلى وضع شروط للعلة، لعلها تخفف من الاختلاف الكثير فيها. وأبرز ما ذكر في هذا المجال شرطان:

---

(١٤) منهج النحاة العرب ١٦ .

(١٥) انظر : الاقتراح (ط١) ٤٥ ، (ط٢) ٤٦ ، وأيضًا : داعي الفلاح ١٢٦ب - ١٢٧أ.

الأول : كون الطرد شرطًا فى العلة :

ويعنون بذلك أن يوجد الحكم - وجوبًا - عند وجود العلة ، بحيث يطرد وجود الحكم فى كل موضع تتحقق فيه العلة . مثال ذلك : رفع ما أسند إليه الفعل فى كل موضع لوجود علة الإسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم فى كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله(١٦) .

وكون الطرد شرطًا فى العلة مذهب كثير من العلماء . والذين يرون أن العلة القاصرة - أى التى لم تتعد إلى غير معلولها - لا يصح اعتبارها ، ومن ثم لا يجوز الأخذ بها . وذلك لأن العلة النحوية - عندهم - كالعلة العقلية ، ولا خلاف فى أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص . فكذلك العلة النحوية(١٧) . ومن هؤلاء العلماء ابن جنى الذى عقد فى خصائصه بابًا فى «أن العلة إذا لم تتعد لم تصح»(١٨) .

وذهب فريق من النحاة إلى أن الطرد ليس بشرط فى العلة ، لجواز أن يدخلها التخصيص ، وذلك لأن العلة عندهم «دليل على الحكم بجعل جاعل ، فصارت بمنزلة الاسم العام . وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان فى معناه ، ومثال تخصيص العلة أن يقال : إنما بُنِيَتْ (قَطَامِ) و(حَزَامِ) و(سَكَابِ) لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف ، وهى : التعريف ، والتأنيث ، والعدل عن (قَاطِمَة) و(حَازِمَة) و(سَاكِبَة) . فهذه العلة غير مطردة ، وذلك لأنه قد توجد ثلاث علل وأكثر ولا يجب البناء ، ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع ذلك فليس بمبنى»(١٩) .

---

(١٦) انظر : لمع الادلة ١١٢ .

(١٧) المصدر السابق ، وانظر أيضًا : الاقتراح (ط١) ٥١ - ٥٢ ، داعى الفلاح ١٥٢ب .

(١٨) انظر : الخصائص ١/ ١٦٩ - ١٧٢ .

(١٩) لمع الأدلة ١١٣ .

ويرى هذا الفريق أن العلة النحوية تختلف عن العلة العقلية؛ إذ العلة العقلية موجبة للحكم ، وهذه أمارة عليه ، ومن ثم لا يجوز - عند هؤلاء - أن تقاس إحدى العلتين على الأخرى[٢٠] .

وقد رد ابن الأنبارى هذا الاتجاه ، وفند ما قدمه أصحابه من أدلة على جواز العلة القاصرة[٢١] :

فرد كون العلة مجرد دليل على الحكم بأن «العلة النحوية، وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها إلا أنها لما وضعت موجبة - كما أن العلة العقلية موجبة - أجريت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية» .

ورد - ثانيًا - كون العلة بمنزلة اسم العموم من وجوه ثلاثة :

الوجه الأول : «أنا لا نسلم دخول التخصيص على العلة ؛ لأن اللفظ العام هو المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ، فإذا دخل التخصيص على اللفظ العام فقد خرج عن كونه عامًا متجردًا ، ولا يكون عمومًا مخصوصًا بل يكون عامًا فى الشيء الذى هو متناول له».

والوجه الثانى : « أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة ، فإذا خص فى بعض ما تناوله لم يبطل صحته ؛ فإنه لم يخرج عن كونه موضوعًا للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة لأن دليل صحتها على الحكم بها وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير دالة على الحكم عدم دليل صحتها، فبطل كونها علة » .

وأما الوجه الثالث : «فإن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم،وقصده أنه شيء مؤثر فى نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز

---

(٢٠) لمع الأدلة ١١٣ - ١١٤ .

(٢١) انظر : لمع الأدلة ١١٤ - ١١٥ .

تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها » .

والثانى : كون العكس شرطًا فى العلة :

بمعنى أن يعدم الحكم عند عدم العلة ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظًا وتقديرًا ، وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظًا وتقديرًا .

وكون العكس شرطًا فى العلة مذهب الجمهور ، ويستدل بما سبق الاستدلال به فى اشتراط الطرد فى العلة النحوية ، من شبهها بالعلة العقلية ؛ إذ العكس شرط فى العلة العقلية فكذلك ما كان يشبهها .

وكما وقع خلاف فى اشتراط الطرد فى العلة وقع الخلاف فى اشتراط العكس أيضًا . واستدل العلماء الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط العكس بأن العلة مشبهة بالدليل العقلى ، والدليل العقلى يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم الحكم .

وكما رفض ابن الأنبارى موقف هؤلاء النحاة حين أجازوا العلة القاصرة رفض موقفهم من عدم اشتراط العكس فى العلة . «لأن الدليل لو تصور عدمه لعدم المدلول . . . وإذا كان ذلك شرطًا فى الدليل العقلى فكذلك ها هنا»(٢٢) .

❊ ❊ ❊

وهكذا كان وضع شروط العلة سببًا فى الاختلاف فى التعليل وليس حاسمًا له ، وعاملاً للتضارب فيه وليس حكمًا ينهيه ومحجة تقضى عليه . ومن ثم اضطر النحاة إلى التماس وسيلة أخرى تسوغ ما فى العلل من تضارب، وتبرر ما بينها من تناقض ، وتدعم ما بها من ضعف . فلجأوا إلى التفرقة بين ما سموه بالعلل الموجبة والعلل المجوزة أو الأسباب .

---

(٢٢) انظر : لمع الأدلة ١٥٥ - ١١٧ ، ونقله السيوطى فى الاقتراح (ط١) ٥١ - ٥٢ .

فالعلة «مبناها على الإيجاب بها ، كنصب الفضلة أو ما شابه فى اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفعل ، وجر المضاف إليه ، وغير ذلك . فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها ، غير مقتصر بها على تجويزها . . . وضرب آخر يسمى علة وإنما هو - فى الحقيقة - سبب يُجَوِّزُ ولا يوجب»[٢٣] . «فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجبًا يسمى علة ، وما كان مجوزًا يسمى سببًا»[٢٤] . فما كان موجبًا للحكم يسمى علَّة «لأن ذلك شأنها أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع ، وما كان مُجَوِزًا يسمى سببًا ؛ لأن المُسَبَّبَ قد يتخلف عن السبب ، لفقد سبب عند تعدد الأسباب ، أو لوجود مانع»[٢٥] .

كيف يمكن أن يسمى علة مع تَخَلُّف المعلول ؟ أو سببًا حقيقيًا ولا مُسَبَّبَ له ؟ إن النحاة لا يفطنون - فى غمرة دفاعهم عن العلل - إلى شذوذ الفكرة والمصطلح الدال عليها معًا . وحسبوا أن اصطناع هذه التفرقة كاف لتخليصهم مما يحسون به من اضطراب فى التعليل حين تتخلف العلل ، وهكذا ما لبثوا أن بنوا - على هذا الأساس الواهى - السبب فى تخلف العلل وقصور الأسباب . فمثلاً أسباب الإمالة علل جواز لا علل وجوب ، «ألا ترى أنه ليس فى الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها ، وأن كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها - أى الأسباب - فيه . فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب»[٢٦] . وكذلك وقوع النكرة بعد المعرفة «التى يتم الكلام بها ، وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذ مخيرًا فى جعلك تلك النكرة إن شئت حالاً ، وإن شئت بدلاً ، فتقول على هذا : مررت بزيد رجلٍ صالحٍ - على البدل - وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلاً صالحًا - على الحال - أفلا

(٢٣) الخصائص ١/ ١٦٤ .

(٢٤) الاقتراح (ط٢) ٥٠ .

(٢٥) شرح الاقتراح ، لابن علان - المسمى داعى الفلاح ١٤١ أ-ب . وانظر أيضًا ١٥٧ ب - ١٥٨أ .

(٢٦) الخصائص ١/ ١٦٤ .

ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين ، لا علة لوجوبه »(٢٧) . بل إن ابن جنى لا يجعل هذه التفرقة سببًا لاختلاف الحكم فى هذين الموضعين فحسب ، وإنما يبنى عليها كل ما يراه من اختلاف فى الأحكام ، ويجعل «كل ما جاز لك فيه الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد»(٢٨) .

وهذا الموقف من النحاة أولاً مسرفٌ فى الخطأ ؛ لأنه ينبنى على تصور غير سليم للعلة ، حين يجعلها تفترق عن السبب فى شىء لا دليل على صحته ، بل تنهض كثير من الأدلة على نقيضه ؛ إذ لا يمكن أن يعد الشىء سببًا فى آخر إلا إذا كان مؤثرًا فيه على سبيل الإيجاد . بحيث إذا تحقق فقد وجب أن يستلزم وجود ما يتسبب عنه ، وأما ما زعمه ابن جنى من تعدد الأسباب فغير صحيح ، وغير صحيح أيضًا ما بناه عليه من نتائج . لأن تعدد الأسباب يستلزم بالضرورة وجود النتيجة مع كل سبب منها ، وليس نفى النتيجة مع جميعها . وما نقرره بالنسبة للسبب يتقرر بالنسبة للعلة أيضًا إذ استخلاص العلة يتطلب إدراك الظروف المحيطة بالمعلول ، وتحليل هذه الظروف لمعرفة الظواهر العرضية والأسباب الحقيقية . ولا سبيل إلى اعتبار مجموعة الظروف قبل التحليل علة لما فى ذلك من الخلط . ومن ثم فإن الحكم على ظاهرة منها بأنها معلولة لشىء يتضمن بالضرورة اعترافًا بالاطراد فى علاقتهما طبقًا للنتائج الموضوعية التى كشف عنها تحليلهما . وبهذا يتضح أن تصور النحاة للعلة والسبب - وليس مجرد التفرقة في الاصطلاح فحسب - تصور خاطئ ، لأنه لا يقوم على أساس علمى .

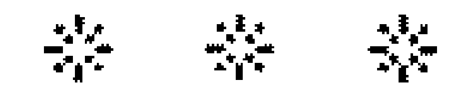
ثم إن هذا الموقف من النحاة مضلِّلٌ ثانيًا ؛ لأنه أسند إلى هذا الأساس الخاطئ نتائج بالغة الخطر ، فقد تصور أصحابه أنه السبب فيما بين العلل من

---

(٢٧) الخصائص ١/ ١٦٥ .

(٢٨) المصدر السابق .

تضارب ، ومن ثم بنوا عليه - كما رأينا - ما بين الأحكام النحوية من خلاف .
والموقف - بهذا الشكل - لا يتسم بسوء الفهم فحسب ، بل يتصف بسوء التقدير والتضليل معًا . فقد اكتفى النحاة بترديد مثل هذا الكلام غير العلمي ، موصدين الباب على أنفسهم دون التفكير الموضوعي في هذه العلل ودورها ، وأسباب الاختلاف فيها ، والتناقض في بعض الأحيان بينها .



الفصل الثالث

أبعادُ التغيّر في التعليل ونَتائجُه

الفصل الثالث

أبعَادُ التغيّر فى التعليل وَنتائجُه

إن الدراسة الموضوعية للعلل النحوية ، ولأسباب الاختلاف فيها، ومظاهر هذا الاختلاف ، لابُدّ أن تضع فى الاعتبار مجالات ثلاثة فى العلة النحوية ، تركت آثارها فى الصورة الكلية لقضية التعليل ، كما شكلت بمفاهيمها الأبعاد الحقيقية لما فيه من تفاصيل.

وهذه المجالات الثلاثة هى :

أولاً : نوع العلة .

ثانيًا : مسلك العلة .

ثالثًا : سلامة العلة .

أولاً - نوع العلة :

للعلة بحسب نوعها تقسيمات عديدة ، يسهم تحليلها فى توضيح أشكال العلل النحوية ومقوماتها .

فى **التقسيم الأول** تنحل العلة إلى أحد أقسام ثلاثة : علة أولى أو «تعليمية»، وعلة ثانية أو «قياسية»، وعلة ثالثة أو «جدلية». أى علة تقف عند الواقع اللغوى لا تتجاوزه . وعلة تبدأ من الواقع فتتجاوزه فى محاولتها طرد الأحكام ، وعلة تبدأ من العلل لتدلل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقتها بالاتساق[1] .

---

(١) انظر ص ١٩٠ وما بعدها من هذه الدراسة ، وأيضًا فى علل النحو ٦٤ ٦٥ .

وواضح تمامًا أن العلة الأولى - التى يمكن وصفها بقليل من التجوز غير المخل بأنها (تصف) الظواهر - لا مجال لاختلاف فيها ، ولا سبيل إلى التضارب بين جزئياتها إلا إذا تضاربت ظواهر النصوص التى تبدأ منها وترتكز عليها . ومن ثم فإن الاختلاف فيها ليس ناتجًا عنها ، وإنما يمتد بالضرورة عند عدم اتساق الظواهر التي تحاول وصفها . ويعود عدم الإتساق فى الظواهر فى أكثر الأحيان إلى الخلط فى مستويات الأداء اللغوى والتحليل العلمى بين مستوى اللغة ومستوى اللهجات ، واعتبار الكل يمثل اللغة الفصحى . بحيث لم يستطع النحاة أن يفهموا اللغة إلا على أنها مجموعة اللهجات القبلية . ولذلك فإن ما بين العلل الأول من خلاف يتصف بالقلة أولاً ، وبامتداده عن التصور الخاطئ للغة ثانيًا . ومن ثم فإنه لا يمثل ركيزة كبيرة يقوم عليها الاختلاف فى التعليل .

أما العلتان - الثانية والثالثة - أو القياسية والجدلية . فإنهما قد أسهمتا إلى حد كبير فى الاختلاف فى التعليل النحوى . ودعمتاه بما أضفتا عليه من أسباب تمتد فى معظمها إلى النظر العقلى ، والأساس المنطقى ، دون اعتبار للواقع اللغوى .

وفى **التقسيم الثانى** تنحل العلة إلى أحد قسمين ؛ لأنها إما أن تكون علة «بسيطة» . وإما أن تكون علة «مركبة»(٢) . وانقسام العلة إلى هذين القسمين هو موقف جمهور النحاة ، الذين يرون أن العلة لا تخلو من أن تكون واحدة منهما . لأنها إما أن تكون واحدًا أو أمورًا متعددة مركبة . فإذا كانت أمرًا واحدًا كانت بسيطة ، وإذا تعددت - بحيث إذا أسقط أحد أطرافها فسد التعليل - كانت مركبة . ويمثلون للعلة البسيطة بالتعليل بالاشتغال ، والجوار ، والمشابهة ونحوها . وللعلة المركبة بقلب واو ميزان ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ؛ إذ العلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة، بل مجموع الأمرين معًا .

---

(٢) الاقتراح (ط٢) ٥٢ ، داعى الفلاح ١٣٨ ب - ١٤٠أ.

hanyalkazzaz

وقد ذكر ابن النحاس فى التعليقة ما يشبه أن يكون رأيًا مستقلاً [٣]، - وهو فى الحقيقة منقول عن ابن جنى - [٤] وهو القول بوجود قسم ثالث إلى جوار هذين القسمين وهو «العلة الموصوفة» ، التى يكون التعليل فيها ليس بسيطًا؛ لأن الأمر الذى يعلل به يضاف إليه وصف . وليس مركبًا ؛ لأن الوصف الزائد لو سقط لم يقدح فيه . وقد مثل لهذا النوع من العلة بنقده كلام ابن عصفور فى علة حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم. فقد جعل ابن عصفور العلة فى هذا الموضع مُرَكَّبةً من مجموع أمرين هما : كثرة الاستعمال فحسب ، فجعله ابن النحاس من قبيل العلة الموصوفة . وفسّره السيوطى بأن التقاء الساكنين وصف فى العلة . وبنى عليه حكمًا بأنه «قد يزاد فى العلة صفة لضرب من الاحتياط ، بحيث لو أسقط لم يقدح فيها »[٥] فتابع أبا جعفر بن النحاسفى قوله بوجود قسم ثالث .وهو قول واضح البطلان ، لأنه ما دامت الصيغة «لو أسقطت لم يقدح فيها » فإن وجودها لا معنى له . ويصبح التعليل حينئذ من قبيل العلة البسيطة إذا كان أمرًا واحدًا كما فى المثال السابق أو المركبة إذا كانت متعددة ، كما فى بعض أمثلة ابن جنى[٦] .

وتحليل المأثور من العلل النحوية فى ضوء هذا التقسيم يوضح أن كلاً من العلل البسيطة والمركبة كان له دوره فى الاختلاف بين العلل ، بيد أن دور العلل البسيطة أوضح فى هذا المجال ؛ إذ معظم الخلافات فى التعليلات يعود إلى أن هذه التعليلات غير تعليمية أولاً ، وبسيطة ثانيًا ، وبذلك تمثل وجهة نظر قائليها أكثر مما تمثل تحليلاً للظواهر التى تتناولها ، ومن ثم كان طبيعيًا ما لحظناه من أن كثيرًا من هذه العلل البسيطة علل قياسية . على حين أن العلل المركبة لم يحدث كثيرًا من التضارب فيما بينها إلا إذا كانت عللاً جدلية .

---

(٣) المصدران السابقان ، وانظر أيضا تعليقة ابن النحاس - مصور بمعهد المخطوطات ١٤٣ .
(٤) الخصائص ١/ ١٩٤ .
(٥) الاقتراح (ط٢) ٥٢ ، داعى الفلاح ١٤٠ أ.
(٦) انظر : الخصائص ١/ ١٩٤ .

وإذا كان التقسيمان الأولان يتناولان بالتحليل مضمون العلة ، فإن التقسيم الثالث يتناولها من حيث الإطار الخارجي لها ، أى من حيث الصور التي استعملت فيها والأشكال التى سيقت بها . وقد ذكر الدينورى أنها «واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعًا ، وهى : عِلَّةُ سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فَرْقٍ ، وعلة تَوْكِيد، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حَمْلٍ على المعنى ، وعلة مُشَاكَلَة، وعلة مُعَادَلَة ، وعلة قُرْبٍ ومُجَاوَرَة ، وعلة وُجُوب ، وعلة جواز ، وعلة تَغْلِيب، وعلة اخْتِصَار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حَال ، وعلة أصل ، وعلة تَحْلِيلٍ ، وعلة إِشْعَار ، وعلة تَضَاد ، وعلة أَوْلَى»[(٧)] .

وقد مثل لهذه الأنواع وشرحها التاج ابن مكتوم فى تذكرته فقال[(٨)] :

١) علة سماع ، مثل قولهم : امرأة ثَدْياء ، ولا يقال : رجل أثدى ، ليس لذلك علة سوى السماع .

٢) علة تشبيه ، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ،وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف .

٣) علة استغناء ، كاستغنائهم بترك عن (ودع) .

٤) علة استثقال ، كاستثقالهم الواو فى : يعد ، لوقوعها بين ياء وكسرة .

٥) علة فرق ، وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

٦) علة توكيد ، مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة فى فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧) علة تعويض ، مثل تعويضهم الميم فى (اللَّهُمَّ) (بدلاً) من حرف النداء .

---

(٧) الاقتراح (ط٢) ٤٨ .

(٨) الاقتراح (ط٢) ٤٨ - ٤٩ . انظر أيضًا داعى الفلاح ١٣٠ أ - ١٣٣ب .

٨) علة نظير ، مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا فى الجزم ، حملا على الجر إذا هو نظيره .

٩) علة نقيض ، مثل نصبهم النكرة بلا ، حملا على نقيضها (إنْ).

١٠) علة حمل على المعنى ، مثل : (فمن جاءه موعظة من ربه) ذَكَّر فعل الموعظة وهى مؤنثة ، حملا لها على المعنى وهى الوعظ .

١١) علة مشاكلة : مثل (سلاسلاً وأغلالاً) .

١٢) علة معادلة ، مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث السالم .

١٣) علة مجاورة ، مثل الجر بالمجاورة فى قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٍ ، وضم لام (الله) فى : (الحمدُ لُله) لمجاورتها الدال .

١٤) علة وجوب ، وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

١٥) علة جواز ، وذلك مثل ما ذكروه فى تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل ، لا لوجوبها .

١٦) علة تغليب ، مثل (وكانت من القانتين) .

١٧) علة اختصار ، مثل : باب الترخيم ، و(لم يك) .

١٨) علة تخفيف ، كالإدغام .

١٩) علة أصل ، كاستَحْوَذَ ،ويُؤَكْرِمُ ، وصرف ما لا ينصرف .

٢٠) علة أولى ، كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

٢١) علة دلالة حال ، كقول المستهل : الهلالُ . أى : هذا الهلال ، فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢) علة إشعار ، كقولهم فى جمع موسى : موسَون - بفتح ما قبل الواو - إشعارًا بأن المحذوف ألف .

٢٣) علة تَضَادّ ، مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تلغ ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤) قال ابن مكتوم : وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها ، وفكرت فيها أيامًا فلم يظهر لي فيه شيء . وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ[٩] : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين ، كابن الخشاب البغدادي – حاكيًا لها عن السلف – في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها ، لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها ، لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى .

ثانيًا - مسلك العلة :

يعني هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته . ودراسة مسالك العلة – بهذا المضمون – توقفنا على الظروف التي أوحت إلى النحاة القول بهذه الأنواع المختلفة من العلل . ومن ثم فإن مقارنة هذه الطرق المختلفة للتعليل بما وضعه النحاة من شروط في العلة يكشف عن سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل والتضارب فيها .

وتنتج العلة عند النجاة من أحد المسالك الآتية [١٠] :

١- الإجماع ، بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا ، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر ، وفي المنقوص الاستثقال .

٢- النص ، بأن ينص العربي على العلة . وصور هذا النص كثيرة ، منها ما سبق أن ذكرناه من سماع أبي عمرو بن العلاء أعرابيًا يقول : فُلاَنٌ لَغُوبٌ ، جَاءَتْه

(٩) في الطبعة الأولى من الاقتراح ابن الصبع ، وصحته ما أثبتناه : شمس الدين ابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن علي ، الحنفي النحوي ولد سنة عشر وسبعمائة ومات سنة ست وسبعين وسبعمائة . انظر : غاية النهاية ٣١١١/٢/٦٦٣ - ١٦٤ ، بغية الوعاة ٦٥ ، شذرات الذهب ٢٤٨/٦ ، الاقتراح (ط١) ٤٧ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤٩٩/٣ - ٥٠٠ .

(١٠) انظر : الاقتراح (ط٢) ٥٨ -٦٣ ، داعي الفلاح ١٤٦ب - ١٥٠أ .

كتابي فاحتقرها . فقال له : أتقول : جاءته كتابي؟! قال : نعم أليس بصحيفة [١١] . ويعلق السيوطي على هذا النص بقوله : هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة ، واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره [١٢] . ومن قبله يقول ابن جني : «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدربوا ، وقاسوا ، وتصرفوا ، أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غفلاً ، يعلل هذا الموضع بهذه العلة ،ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته» [١٣] .

٣- الإيماء ، أي الإشارة إلى العلة بما يفيدها مع عدم التصريح بها . ومنها ما روى من أن قومًا من العرب أتوا النبي ﷺ ، فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنو غَيّان ، فقال : بل أنتم بنو رشدان [١٤] . ويعقب ابن جني على ذلك بقوله : «فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان - عليه السلام - لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان ، وهذا واضح » [١٥] .

٤- السَّبْر والتقسيم ، بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه ، وللباحث أن يستخدم في هذا الاختبار أحد طريقين [١٦] :

الأول : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعًا فيبطل بذلك قوله ، مثال ذلك أن يقول : لو جاز دخول اللام في خبر (لكنَّ) لم يخل : إما أن يكون لام التأكيد ، أو لام القسم . بطل أن يكون لام التأكيد ؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى ، وهو التأكيد،

---

(١١) انظر : الخصائص ١/ ٢٤٩، الاقتراح (ط٢) ٥٨ .

(١٢) الاقتراح (ط٢) ٥٨ .

(١٣) الخصائص ١/ ٢٤٩ .

(١٤) انظر المصدر السابق ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ لسان العرب ٤/ ١٥٧ و ١٩/ ٣٨٠ .

(١٥) الخصائص ١/ ٢٥٠ - ٢٥١ .

(١٦) انظر : الاقتراح (ط٢) ٦٠ ، داعي الفلاح ٤٨ب - ٥١أ .

ولكنّ ليست بذلك . وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأنها إنما حسنت مع (إنّ) لأن (إنّ) تقع في جواب القسم كالكلام ، ولكنّ ليست كذلك . وإذا بطل أن تكون لام التأكيد ولام القسم بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها .

والثاني : أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذى يتعلق الحكم به من جهة ، فيصح قوله . مثال ذلك أن يقول : لا يخلو نصب المستثنى في الواجب - نحو : قام القوم إلا زيداً - إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) ، أو (بإلا) لأنها بمعنى : أستثنى ، أو لأنها مركبة من (إنْ) المخففة و(لا) ، أو لأن التقدير فيه : إلا أن زيداً لم يقم .

الثاني باطل بنحو : قام القوم غيرَ زيد ، فإن نصب غير لو كان بإلا لصار التقدير إلا غير زيد ، وهو يفسد المعنى - وبأنه لو كان العامل (إلا) بمعنى أستثنى لوجب النصب في النفي كما يجب في الإيجاب ، لأنها فيه أيضاً بمعنى أستثنى ، ولجاز الرفع بتقدير أمتنع لاستوائهما في حسن التقدير .

والثالث باطل بأن (إنْ) المخففة لا تعمل ، وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عمن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر .

والرابع باطل بأن (أنّ) لا تعمل مقدرة .

وإذا بطل الثلاث ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا .

٥- المناسبة ، وتسمى الإخالة أيضاً ، لأن بها يُخَال - أي يُظَنّ - أن الوصف علة . ويلحق فيها بالأصل الفرعُ بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل ، ومن ذلك حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد ، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه[١٧] .

٦- الشبه ، وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبهغير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل . ومن ذلك ما قيل في علة إعراب الفعل المضارع

(١٧) انظر : الاقتراح (ط٢) ٦١، وأيضاً : الإظهار ٣١ ، داعي الفلاح ١٥١أ - ١٥٢أ.

بأنه يشبه الاسم مشابهة تامة ، لفظًا ومعنى واستعمالاً ؛ إذ يتخصص بعد شياعه، وتدخل عليه لام الابتداء ، ويجرى على الاسم فى حركاته وسكناته، ومن ثم كان معربًا كالاسم[١٨] .

وقد فصل ابن الأنبارى هذا المسلك من مسالك العلة حين شرح هذا النمط الخاص منه بقوله[١٩] :

يقوم يصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال. كما أنك تقول : رجل ، فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : الرجل اختص برجل بعينه . فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه شابه الاسم ، والاسم معرب ، فكذلك ما شابهه .

وتدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم فتقول : إن زيدًا ليقوم ، كما تقول : إن زيدًا لقائم . وقائم معرب ، فكذلك ما قام مقامه .

وأشبه الأسماء المشتركة ، والأسماء المشتركة معربة ، فكذلك ما أشبهها .

وهو يجرى على حركة الاسم وسكونه ، فإن : يَضْرِب ، على وزن : ضارب ، وكما أن ضاربًا معرب فكذلك ما أشبهه .

« والعلة الجامعة ين الفرع والأصل فى القياس الأول هى الاختصاص بعد الشياع، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الثانى هى دخول لام الابتداء عليه ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى القياس الثالث الاشتراك ، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل فى انقياس الرابع جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه . وليس شىء من هذه العلل فى هذه الأقيسة العلة التي

---

(١٨) انظر : فى علة إعراب الفعل المضارع : الإنصاف ٣١٧ - ٣١٨ ، كتاب سيبويه ١/ ٤٠٩ ، المفصل ٧/ ١٢ ، الصبان على الأشمونى ٣/ ٢٧٧ .

(١٩) انظر : لمع الأدلة ١٠٨ .

وجب لها الإعراب فى الأصل ، لأن العلة التي وجب لها الإعراب فى الأصل - الذى هو الاسم - إنما هى إزالة اللبس»[٢٠] .

٧- الطّرْد ، وهو وجود الحكم فى جميع المواضع مع فقدان المناسبة فى العلة ، وقد رأى بعض العلماء أن اطراد وجود الحكم مع تعدد مواضعه كاف فى اعتبار الاطراد وحده علة للحكم . ورفض ذلك كثير من العلماء الذين رأوا أن اطراد الحكم لا يكفى لأن يكون علة . وأنه لابد من المناسبة . وقد سبق أن أوضحنا موقف كل من الفريقين حين تناولنا الجامع فى القياس[٢١] .

٨- إلغاء الفارق ، وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل إلا فيما لا يؤثر .

❊ ❊ ❊

هذه هى المقومات التى انبنت عليها العلل النحوية ، وتحليل التعليلات الموجودة فيما بين أيدينا من كتب النحاة يكشف عن دقة بالغة فى ما قدمه السيوطى من حصر لمسالك التحليل التفصيلى فى البحث النحوى - ولا نكاد نجد تعليلاً واحدًا يختلف طريقه عن هذه الطرق الثمانية ، أو يتخذ له مسلكًا مباينًا لها .

وقد كان وجود هذه المسالك المتعددة التى تنتهى بالعلل سببًا آخر من أسباب الاختلاف فى التعليلات النحوية . لأن هذه المسالك كلها ليست فى مستوى واحد من حيث دقتها ووفاؤها بما وضعه النحاة أنفسهم للعلة من شروط :

ذلك أن كلا من «الإجماع» و«النص» و«الإيماء» لا يصلح مصدرًا من مصادر التعليل وإن أسهم بالفعل فيما ورد من علل ؛ أما الإيماء «فلأنه إشارة نَصِّيَّةٌ لا تصريح معها ، وإذا كان النص لا يصلح فعدم صلاحية الإيماء أولى .

(٢٠) لمع الأدلة ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢١) انظر الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة .

وأما «النص» فلأنه يعتمد - كما سبق أن ذكرنا - (٢٢)على فكرة أسماء التعليل، وامتداده عن جذور قديمة . وهي فكرة - كما أوضحنا من قبل - بينة الخطأ ، لأسباب عديدة من أهمها أن التعليل موقف علمي يعتمد على التحليل وليس لأصحاب اللغة والناطقين بها قيمة في هذا المجال ، وأخذ اللغة عنهم لا يعني بالضرورة قبول التعليل منهم ، لأنهم يحكمون فيه مشاعرهم وإدراكاتهم . ومشاعرهم أحاسيس عاطفية ، وإدراكاتهم سطحية . ولا سبيل إلى أن يتابع العالم مثل هذا الاتجاه إلا بإلغاء المبادئ الأساسية للموقف العلمي ، وأولها الموضوعية الكاملة والتجرد من الآراء السابقة والمشاعر الخاصة ، وثانيها الاستيعاب الدقيق لجميع جزئيات الموضوع العلمي واستقراء كل ماله من تفاصيل.

وأما «الإجماع» فإن المقصود به أحد أمرين : أصحاب اللغة الناطقون بها وعلماء اللغة الدارسون لها . وإجماع أصحاب اللغة مأخوذ به في النصوص ، أي في المادة اللغوية ، ولكن لا سبيل إلى الأخذ به في التحليل لأن التحليل كما ذكرنا في الفترة السابقة موقف علمي ، وإجماع أصحاب اللغة على شيء منه ليس متصورًا من ناحية ، ثم هو على فرض وجوده يصبح مجرد نص على علة . و يعامل معاملة العلل المنصوص عليها ، رفضًا لها ، وعدم اعتبار لنتائجها . وينبغي ألا يفوتنا أن نسجل هنا أن العلة التي ذكرها السيوطي مثلاً للعلل الناتجة عن الإجماع ، وهي تقدير الحركات في المقصور بسبب التعذر ، وفي المنقوص بسبب الاستثقال (٢٣)، لا يتصور صدورها عن أهل اللغة وأصحابها . وإنما يمكن أن تصدر عن علمائها الدارسين لها .

وإجماع الدارسين على كون شيء ما علة لا يتصور - عند النحاة - إلا «إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنهم لا

---

(٢٢) انظر الفصل السابق ص ١٩٨ وما بعدها .

(٢٣) انظر : الاقتراح (ط٢) ٥٨.

يجتمعون على الخطأ . كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : (أمتى لا تجتمع على ضلالة) . وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجه ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره»[٢٤] ، وهذه الشروط لم تتحقق فى البحث النحوي ، فإن موقف العلماء من النصوص يختلف ويتعدد ، وأخذهم بالمقيس عليها يتفاوت . ومن ثم فإن الأسس التى وضعت للإجماع على التعليل لا تسلم إلى وجود الإجماع به لأنه لا وجود لها فى الواقع . بل تنتهى - على العكس من ذلك - بتعدد العلل واختلافها .

والأمر كذلك فى مصادر ثلاثة أخرى ، هى : «الشبه» و«المناسبة» و«إلغاء الفارق» ؛ فإن هذه المسالك الثلاثة لا تنبنى على أى أساس موضوعى يصلح بناء التعليل عليه واستخلاص العلل منه ، وإنما ترتكز جميعها على الفروض التي لا دليل عليها. ومن ثم فإنها أقرب إلى المصادرة منها إلى التقرير المبني على دعائم من التحليل والدرس . ومن الطبيعى ما دامت لا تمتد عن التحليل العلمى أن تتضارب فيما بينها ، وأن يصل التضارب فى بعض الأحايين إلى حدود التناقض أو يشارفها . فإن استخلاص وجه شبه بين أمرين ليس مشكلا ، وتوهم مناسبة بين ظاهرتين لا يحتاج إلى كبير جهد ، والزعم بأن الخلاف بين طرفين لا يؤثر يظل مجرد دعوى يمكن لكل من يشاء ترديدها . لكن لا يملك أن يقسر أحداً على تصديقها . فإذا انفتح الباب للغرض فى هذه الصور ليكون محور التعليل فلا سبيل إلى نفى الاختلاف فيه ، وسلب التضارب عنه ، وإضفاء الاتساق عليه .

وكل من هذه المصادر الستة أو المسالك الستة على حسب تعبير السيوطى[٢٥] . فضلاً عما يتصف به من عدم الدقة يتسم بالقصور عما وضعه النحاة من شروط لصحة التعليل النحوى . وهذا القصور سبب آخر من أسباب الاختلاف بين العلل ، وأبرز هذه الشروط اطرادها وسلامتها من النقض[٢٦] . وهذان الشرطان لا يتوفران فى تلك المسالك الستة بأسرها .

(٢٤) الخصائص ١/ ١٨٩ - ١٩٠ .   (٢٥) الاقتراح (ط٢) ٥٨ .
(٢٦) انظر : لمع الأدلة ١١٢ ، الاقتراح (ط٢) ٦٢ - ٦٤ .

بقى بعد هذا مسلكان من مسالك التعليل النحوى يبدو كل منهما صالحًا لأن ينتج التعليل آخر الأمر ، وهما : «الطرد» و«السَّبْر والتقسيم» . فهل يصلحان أسسًا لبناء العلة وطرقًا تنتجها؟

إن كلاً من الطرد والسبر والتقسيم ليس أساسًا لتعليل ولكنه أحد الوسائل المختلفة للاستدلال على صحته ، فالطرد وحده أحد الظواهر التى تؤيد صحة الفرض ، ولكنه لا يمكن أن يكون الدليل الوحيد على سلامته ، فإن اطراد رفع الفاعل والمبتدأ مثلاً لا يعنى بالضرورة أن الإسناد هو علة الرفع . فإن ذلك ينتقض بنصب اسم (إنَّ) واسم (لا) النافية للجنس أو بنائها ثم بجر المجرور بحرف جر زائد فإنها جميعًا مسند إليها ومع ذلك ليست مرفوعة . بل ينتقض أيضًا بحالات الرفع فى الاتباع فإن رفعه لتبعيته الشكلية للمرفوع دون نظر إلى فكرة الإسناد .

والأمر قريب من هذا فى السبر والتقسيم أيضًا ؛ فإن السبر والتقسيم - بطريقيه اللذين ذكرهما النحاة - أحد الأساليب التى تستعمل للتأكد من صحة الفرض الموضوع للعلة ، وهو وسيلة لا يمكن فصلها فى مجالها عن الطرد ، فإذا كان الطرد يؤيد الفرض فإن السبر والتقسيم يختبر مدى سلامة هذا التأييد . ولذلك فإن أُسلوب السبر والتقسيم لا يمكن أن يعتبر مصدرًا مستقلاً من مصادر التعليل ، كما لا يمكن فى الوقت نفسه أن يكون الأسلوب الوحيد الذى يبرهن على صحته ويدلل على سلامته ؛ إذ من الممكن أن تشوش الظواهر العرضية فيه على الحقائق الأساسية إذا لم تلحظ بدقة بقية الشروط الموضوعية .

معنى هذا أن كلا من الطرد والسبر والتقسيم لا يمكن أن يكون مصدرًا مستقلاً من مصادر التعليل النحوى ومن ثم فإن اعتبارهما مصدرين له تشوبه كثير من الأخطاء الموضوعية . وتنتج عنه بالضرورة تناقضات شتى تسم نتائجه ، ولذلك لا نجد غرابة فى أن يكون استعمال كل من هذين الأسلوبين مسلكًا للتعليل سببًا من أسباب الاختلاف فيه ، والتضارب بين جزئياته .

وإذن فإن المسالك التى اتخذها التعليل النحوى التفصيلى والطرق التي ثمرته وانتهت إليه كانت سببًا من أسباب الاختلاف فيه ؛ إذ كانت تتضمن بالضرورة فروقًا جوهرية لا يستطاع إهمالها ، كما كانت نتائجها من وجهة نظر النحاة أنفسهم غير مستوفية للشروط التى يجب أن تتوافر فى العلل .

ثالثا - سلامة العلة :

اشترط النحاة لسلامة العلة عددًا من الشروط ، من بينها ما يمكن أن نسميها بالشروط السلبية ، ويصطلح عليها فى كتب أُصول النحو بالقوادح فى العلة . وهى أُمور[٢٧] :

١ - النَّقْض ، وهو وجود العلة ولا حكم .

واشتراط سلامة العلة من النقض مذهب جمهور النحاة الذين يشترطون الطرد فى العلة ، بحيث إذا تخلف الحكم معها لم تصح . مثال النقض فى العلة البسيطة رد قول من زعم بأن الإسناد هو علة الرفع فى الابتداء والفاعل بوجود الإسناد فى اسم (إنَّ) واسم (لا) النافية للجنس ولا رفع . ومثال النقض فى العلة المركبة رد قول من قال إنه إنما بنيت (حَزَامِ) و(قَطَامِ) و(رَقَاشِ) لاجتماع ثلاث علل ، وهى : التعريف ، والتأنيث ، والعدل . لأنها تنتقض بنحو : أذربيجان ؛ إذ تجتمع فيه ثلاث علل بل أكثر ومع ذلك فإنه لا يبنى بل يعرب إعراب ما لا ينصرف .

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تخصيص العلة ، ومن ثم لا يشترطون سلامتها من النقض[٢٨] .

والجواب عن النقض عند الجمهور لا يكون برفض العلة ، بل بابتكار سبب لتخلف الحكم بأن «نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص ، أو ندفع النقض باللفظ ، أو بمعنى فى اللفظ»[٢٩] .

---

(٢٧) انظر : الاقتراح (ط١) ٦١ وما بعدها ، داعى الفلاح ١٥٤ب - ١٦٢ب .

(٢٨) المصدران السابقان .

(٢٩) داعى الفلاح ١٥٥ب، الاقتراح (ط٢) ٦٤ .

٢- تَخَلُّف العكس ، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة[٣٠] . وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

واشتراط سلامة العلة من تخلف العكس مذهب جمهور النحاة ؛ إذ أنهم يشترطون العكس فى العلة ، ويرى بعض النحاة أنه لا يشترط العكس فى العلة ، ومن ثم يجيزون تخلفه .

٣- عدم التأثير ، وصورته أن يكون الوصف لا مناسبة فيه . ومثاله أن يقال : إن واو (أوَاوِل) إنما قلبت همزة «لما اكتنفت الألف واوان ، وقربت الثانية منهما من الطرف ، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل ، تنبيهًا على غيره من المغيرات فى معناه ، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة ، وكانت الكلمة جمعًا . . . فأبدلت الواو همزة ، فصار : أوائل . فجميع ما أوردته محتاج إليه إلا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جمعًا ، فإنك لو لم تذكره لم يخل ذلك بالعلة ، ألا ترى أنك لو بنيت من (قُلْتُ) و(بِعْتُ) واحدًا على فواعل، كـ : عوارض ، أو أفاعل ، من : أوّل ، أو : يوم ، أو : ويح ، كـ : أباتر ، لهمزت كما تهمز فى الجمع ، فذكرك الجمع فى أثناء الحديث إنما زدت به الحال أنسًا ، من حيث كان الجمع فى غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء . . . فذكرته هنا تأكيدًا لا وجوبًا »[٣١] .

وقد اختلف موقف النحاة من الوصف غير المؤثر ، ذلك الذى يطلق عليه: «الوصف الحشو» . فقد رأى بعضهم أنه لا يجوز ذكر وصف فى العلة لا إخالة فيه أى لا تأثير له ، وعلى ذلك يكون ذكر مثل هذا الوصف قادحًا فى العلة ، على حين أجاز بعضهم زيادة وصف لا مناسبة فيه لضرب من الاحتياط . فيكون اشتمال العلة على وصف بهذا الشرط غير قادح فيها .

---

(٣٠) داعى الفلاح ١٥٦ب.
(٣١) الخصائص ١/ ١٩٤.

كذلك اختلف موقف النحاة أيضًا من الوصف الذى يزاد لدفع النقض فى العلة ، هل يعد من قبيل الحشو كما مال إليه ابن الأنبارى فيمتنع ذكره فى العلة ويكون وجوده قادحًا فيها[٣٢] ، أو لا يعتبر حشواً كما ذهب إليه آخرون «لأن الأوصاف فى العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن فيها احترازاً . فكما لا يكون ما له تأثير حشواً فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً »[٣٣].

٤- القول بالموجَب ، وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبًا للعلة مع استبقاء الخلاف .

ومثاله ما قيل فى الاستدلال على جواز تقدم الحال على عاملها الفعل المتصرف بأن تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت فى غير الحال فكذلك فى الحال .

فيقال : « أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندى إذا كان ذو الحال مضمراً »[٣٤].

وجوب القول بالموجب أن يقدر العلة على وجه لا يمكن معه القول بالموجب . أو بأن يجعله من قبيل القول بموجب العلة فى بعض الصور مع عموم العلة فى جميعها فلا يكون قولاً بموجبها[٣٥].

٥- فساد الاعتبار ، وهو الاستدلال بالقياس فى مقابلة النص .

ومثاله أن يقول البَصْرِىّ : « الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل فى الاسم الصرفُ ، فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل»[٣٦] . فيعترض عليه بأنه استدلال فى مقابلة النص وهو لا يجوز .

---

(٣٢) لمع الأدلة ١٢٥ - ١٢٦ .
(٣٣) الاقتراح (ط٢) ٦٥
(٣٤) الاقتراح (ط٢) ٦٦ .
(٣٥) داعي الفلاح ١٥٩ أ-ب .
(٣٦) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٤ .

والجواب عن فساد الاعتبار لا يكون - عند النحاة - بالرجوع إلى النصوص المعترض بها . وإنما يكون بالطعن فى النصوص المنقولة . وله طريقان : الطعن فى الإسناد ، والطعن فى المتن ، ولكل منهما وجوه تفنن النحاة فى ابتكارها لرد النصوص المعارضة لما وضعوه من علل وما بنوه عليها من أقيسة وما انتهت إليه من أحكام[٣٧] .

٦- فساد الوضع ، وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى .

ومثاله أن يقول الكوفى : «إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان . فيقول له البصرى : قد علقت على العلة ضد المقتضى ؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها وهذا المعنى فى الأصل أبلغ منه فى الفرع .

والجواب عن فساد الوضع يكون بأن يبين عدم الضدية ، أو يسلم للمعترض ما ذكره ويبين أنه يقتضى ما ذكره أيضًا من وجه آخر[٣٨] .

٧- المنع للعلة . ويكون فى الأصل والفرع ، أى فى المقيس عليه والمقيس .

والجواب عن منعن العلة أن يدل على وجودها فى الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع .

٨- العجز عن التدليل على صحة العلة . وذلك عند المطالبة بتصحيحها . وسبيل البرهنة على صحة العلة يكون بأمرين : التأثير ، وشهادة الأصول .

٩- المعارضة ، وهى أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة . فعلى المستدل أن يرد ما اعتل به المعارض ، وذهب بعض النحاة إلى أنه ليس عليه أن يرد علته ضرورة ؛ لأن الاعتراض بعلة مبتدأة تصد لمنصب الاستدلال ، وهى رتبة المسئول وليست رتبة السائل .

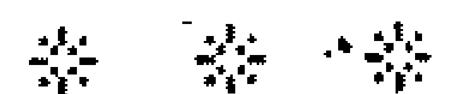
---

(٣٧) داعى الفلاح ١٦٠أ - ١٦١أ ، الإغراب فى جدل الإعراب ٥٥ .

(٣٨) الإغراب فى جدل الإعراب ٥٦ ، الاقتراح (ط٢) ٦٨ .

هذه أهم القوادح فى العلة كما جمعها صاحب الاقتراح من شتات الأقوال المنثورة فى كتب علماء أصول النحو . ونحسب أن عرض هذه القوادح وحده يكفى لينتهى بنا إلى نتيجتين تؤكدان ما سبق أن ذكرنا ، غير مرة ، من فساد التعليل منهجًا : أولى هاتين النتيجتين أن من المحتم فى ظل هذه الشروط السلبية أن يحدث خلاف بين العلل وتضارب فى جزئياتها ؛ لأن هذه الشروط - أولاً - لا تتضافر وإنما تتناقض ، ومن ثم فإن من الطبعى أن تتناقض نتائجها وتضطرب ، ثم إن كل شرط من هذه الشروط - ثانيًا - كان محور خلاف بين النحاة ، منهم من يأخذ به ويرتكز عليه فى بناء علله ، ومنهم من يرفض الأخذ به ويذهب إلى نقيضه . ومن المحتم - لهذين السببين مجتمعين - أن يتسم التعليل بالاختلاف ويتصف فى كثير من أحواله بالتناقض .

والنتيجة الثانية أن دراسة النحاة للشروط التى يجب توافرها فى العلل لم تكن تهدف - كما قد يظن لأول وهلة - إلى إضفاء الاتساق بين العلل المختلفة بوضع مقياس ثابت لها لتقاس جميعها إليه ، وتقارن على اختلافها به ، وإنما كان الهدف الذى سعى إليه النحاة - على العكس من ذلك - تبيان أساليب الدفاع عن العلل مهما بدت متخلفة عن الشروط الموضوعة ومجافية للقوالب الصحيحة، أو بتعبير آخر أكثر وضوحًا : تصحيح العلل النحوية وإن كانت ظاهرة الفساد . ألا يكفى للدلالة على ذلك أن يكون موقف الباحث النحوى من اتصاف علته بالتناقض أو تخلف العكس - كما يحدده النحاة أنفسهم - ليس طرح العلة لعدم صلاحيتها ، وإنما تأكيد العلة ومحاولة ابتكار سبب ما لتخلفها أو تخلف حكمها ، ثم ألا يدعم هذا كله ما نراه من أن هذا الموقف لا يقتصر على النقض أو تخلف العكس وحدهما ، وإنما يمتد ليشمل الشروط السلبية كلها ، بل الشروط الإيجابية معها ؛ إذ الهدف من ذكر الشروط ، كما يحدده (الجواب) على الاعتراض بفقد أحدها ، هو اختراع توجيه تصح معه العلة . وليس نبذ العلة أصلاً لعدم استكمالها شروط صحتها .



الباب الثالث

نصوصُ اللغة بيْن الرفض وَالالتزام

الفصل الأول

التطوّر التاريخيّ

الفصل الأول
التطوّر التاريخيّ

سندرس هنا «موقف النحــاة من النصوص» ، وهو موضوع سـبقت الإشارة إليه ضمنًا فى الموضوعات التى عـولجت من قبل ، وبخاصة حين تناولنابالتحليل موقف النحاة مـن الاستقراء والقيــاس ، وتحديد خصائص ما أصــاب التعليل من تطور غيَّـر الهدف المحدد للبـحث النحوى من صب الظواهر اللغوية فى قـواعد كلية تحيط بها ، إلى بناء القـواعد على العلل التى تصدر عنها . ولكننا - بالرغم من ذلك - نخص هذا المـوضوع ببـحث مسـتقل ، لسبـبن يؤكـدان ، إلى حد بعيد، أهمية التناول المباشر له .

وأول هذين السـببين أن ثمة فـارقًا عظيمًـا بين تناول الجزئيـات ، والرصد المباشر لظاهرة منهجية ، فإن تناول الجزئيات مبعثرة لا يقدم صورة ذهنية محددة المعــالم واضحة القســمات للإطار الكلى الذى يشد هــذه الجزئيات بعضــها إلى بعض . ويظل البحث على الرغم من التناول الجـزئى التفصيلى فى حــاجة دائمة ومستمرة إلى النظرة الشاملة التى تـتعدى الجزئيات ، وتتجاوزها ، دون أن تهمل خصائــصها أو تنفى دلالاتها ، وتشـتد هذه الحاجة وتقـوى وتصبح أكثر إلــحاحًا وضـرورة إذا كــان البـحث يهـدف إلى الكشف عن الإطارات العــامـة للأصــول النحوية، ويقصد إلى تحليل ما لها من خصائص والتماس ما وراءها من مؤثرات.

وأما السبب الثانى فهو أنه على الرغم مما لهذا الموضوع من حيوية وما فى دراسـته من أهمــية ، فـإنه لم يسبق وضــع القضــايا التى تحدد مـعالمـه وضعًــا صحيــحًا، ولم تدرس دراسة دقيقة ، بل وضــعت مبعثرة فى أكـثر من موضع ، وتناولت مجـزأة من غير نظام . فلم يفطـن الباحثون فـيها أو الدارسـون لها إلى

ترابطها واتصالها ودلالتها . وإذا كان هذا الموقف ضرورة تنتجها ظروف البحث العلمى فى عصور خلت . فإنه فى الدراسات المعاصرة يعد استسلامًا تلقائيًا للأخطاء الموروثة ، ويصبح - بما يقدمه من أفكار شائعة - مصدر اضطراب حقيقى فى البحوث اللغوية بعامة ، وفى البحث النحوى على نحو خاص . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نراه فى بعض دراسات المعاصرين من ربط بين التأويل فى النحو والتأويل فى التفسير ، مع إهمال الأساس النظرى الذى انبنى عليه التأويل وامتد عنه ،وهو قضية الاستشهاد ، وما تستلزمه مقدمات هذه القضية - كما سنذكر بعد قليل - من التزام بكل النصوص التى تنسب إلى مرحلة تاريخية محددة ، ثم إغفال الحقائق الموضوعية التى تشعب إليها التأويل النحوى ، والغفلة عن امتدادها فى كثير من النصوص اللغوية ، واستقطابها لكثير من القضايا النحوية . ولهذا كله فإن معظم النتائج التى قدمتها الدراسات المعاصرة فى هذا المجال نتائج جزئية وخاطئة معًا ، ومرد جزئيتها وخطئها جميعًا إلى أنها تمتد عن تصور غير دقيق للقضايا النحوية ، وفهم غير سليم لأقوال النحاة ، ونظرة غير منهجية تفتقر إلى الشمول ، والأصل فى البحث النحوى تحديد مستوى معين من مستويات الأداء اللغوى وبناء القواعد عليه باستخلاص ما يحكمه من خصائص كلية ، ثم الالتزام بهذه القواعد المعبِّرة عن تلك الخصائص وبما تفرضه من أحكام . فهل تم ذلك فى النحو العربى ؟ . . إن محاولة الوقوف على الصورة التفصيلية لمواقف النحويين فى هذا المجال محاولة بالغة العسر شديدة التعقيد ، إن لم تكن بادية الاستحالة متعذرة التحقيق ؛ لأنها تتطلب استيعابًا للتراث النحوي كله ، ووقوفًا يتصف بالأناة أمام النصوص ، وتناولاً يتسم بالحذر للأفكار. وأعظم من هذه المحاولة تعقيدًا وأشد منها عسرًا محاولة تحليل هذه الصور والتفاصيل لإدراك الخطوط العامة المشتركة بينها ، ثم الأسس الرئيسية التي انبنت عليها ؛ لأنها تستلزم - إلى جوار ذلك الوقوف المتأنى أمام تراث النحاة وذلك التناول الحذر لاتجاهاته - اتصالاً بالعلوم الإسلامية المتنوعة فى الفكر العربى ، تلك العلوم التى أغناها الفكر الإنسانى ثم أخصبته هى من بعد .

ولعل هذه الصور المختلفة من الصعاب كانت من الأسباب التى حملت النحاة الأقدمين على الهرب من مواجهة القضية بأسرها ، ونأت بالباحثين المعاصرين عن التصدى لتحديد أبعادها واستيحاء دلالاتها ، والاكتفاء بإصدار الأحكام العامة التى لا تتضمن فى الحقيقة غير الملاحظات الشخصية المبنية على عدد محدود من القضايا الجزئية . ومن ثم فإنها - إن صدقت - فإن صدقها محدود بجوانب لا يتجاوزها بحيث يصبح طردها أحكامًا مطلقة نوعًا من الإسراف غير العلمى ؛ إذ يرتكز على الحدس والتخمين ، دون أن يستند إلى أى أساس موضوعى .

ونحن ندرك هذه الصعوبات التى تعترض درس هذا الموضوع ، وتكتنف مسالك البحث فيه ، ولذلك نطرح هنا أساسًا جديدًا لتناوله ، وليس القصد من محاولتنا هذه أن نقول الكلمة الأخيرة فيه ، وإنما حسبنا أن ننقلها من مجالات الدرس الجزئى بما يتصف به من تشتت ، إلى ميدان البحث العلمى بما يرفضه من شمولية النظرة ، وأن نتيح للباحثين - من بعد - موقفًا جديدًا ، يدركون فيه الأبعاد المباشرة للظاهرة ، ويلتمسون به الصور المختلفة لها ، والعناصر المؤثرة فيها .

والأساس الجديد الذى نرجو أن يكون منطلقًا لتحليل مواقف النحاة من النصوص ، وكشف خصائص هذه المواقف يبدأ من نقطة موضوعية هى تحديد النصوص المقبولة ومقابلتها بالنصوص التى لم تقبل . إذ من الواضح فى مجالات البحث النحوى أن النحاة العرب قبلوا نصوصًا كثيرة على نحو ما وردت، أى دون تحريف فيها أو تغيير لها ، ومن المؤكد أيضًا أن النحاة العرب قبلوا نصوصًا عديدة ولكن مع ادعاء دخول تغيير فيها يبدل من بعض ما يتسم به ظاهرها من خصائص ، ومن المعروف كذلك أن هؤلاء النحاة قد رفضوا نصوصًا كثيرة أيضًا ، فلم يبنوا عليها قواعدهم ، ولم يجيزوا الاحتجاج بها لغيرهم . فما السر الذى من أجله فرق النحاة هذه التفرقة الواضحة بين النصوص؟ .

إن السبب فى قبول النصوص فى مجالى الاحتجاج والاستشهاد لم يحدد من قبل فى البحث النحوى ، ولكن - مع ذلك - واضح فى كل ما أثر عن

النحاة، فقد قبلوا ما قبلوه من النصوص اللغوية المسموعة والمروية لأن هذه النصوص تتفق مع ما يعتبرونه من قواعد ، وتتسق مع مقتضياتها ، وتطبق في صيغها وأساليبها وأحكامها . وهذا الموقف مطرد بين النحاة زمانيًا ومكانيًا معًا . فلا نكاد نجد في المأثور عن النحاة العرب - سواء في آثارهم أو في كتب المؤرخين لهم - ما يتناقض مع هذا المبدأ البسيط الواضح . وعلى امتداد تاريخ النحو العربي، ومع تنوع اتجاهاته وتعدد تجمعاته ، لا نجد غير ما يمكن اعتباره تطبيقًا لهذا المبدأ وتحقيقًا لمقتضاه .

وهذا الاتفاق الذى تشير إليه النصوص ولا تعارضه الأحداث ، لا يعني بالضرورة الاتفاق على النصوص ذاتها ؛ إذ أن ذلك الاتفاق الموجود يقتصر على المسلك العام والقاعدة المتبعة ، فهو اتفاق على الخطة ، أو بتعبير أكثر دقة : تشابه في المواقف ، دون أن يتعدى هذا القدر إلى الالتقاء في التفاصيل ، وهي - هنا - النصوص ذاتها ، بل على العكس من ذلك ؛ فإن اتفاق النحاة على موقف مشترك من النصوص يتضمن بالفعل اختلافًا في الصور التطبيقية لهذا الموقف ؛ لأن السبب في القبول وإن كان مشتركًا فإن الأسس التى يرتكز عليها هذا السبب تتعدد ، ذلك أن السبب في قبول النصوص هو مدى موافقتها للقواعد، ولكن القواعد ذاتها تختلف بين النحاة ، تبعًا لاختلافهم في أشياء كثيرة: ومن ذلك مدى أخذهم بالاستقراء أو القياس ، ومدي إقرارهم للتفرقة النوعية بين النصوص، ثم صورة العلاقة التى تربط - في تفكيرهم - بين القاعدة من ناحية والنصوص اللغوية والعلة السببية أو الغائية من ناحية أخرى .

* * *

وفي مقابل هذا الاتفاق ، أو لنقل هذا التشابه في مواقف النحويين إزاء النصوص التى تتفق مع قواعدهم وتنسجم مع أحكامهم وتتسق ظواهرها مع ما يقررونه من أصول . نجد صوراً متعددة ونماذج مختلفة في مسلكهم إزاء النصوص التى تخالف ما قرروه من أصول وقواعد وأحكام . وتتعدد مواقف النحاة

إزاء هذا النوع من النصوص يمكن أن يدرس بصورة موضوعية إذا تناول من خلال القضية الرئيسية التى تركت أبرز الأثر فى تحديد هذه المواقف وتنوعها ، وشكلت إلى أبعد مدى - آخر الأمر صورتها ، حتى ليمكن تقسيم هذه المواقف فى جملتها إلى اتجاهين يمثل كل منهما مرحلة زمنية معينة : مرحلة عصر الاستشهاد، ثم مرحلة ما بعد هذا العصر .

عصر الاستشهاد :

الاستشهاد ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية ، أى التى تنبنى عليها هذه القواعد . والاستشهاد - بهذا التحديد - بعض مدلول الاحتجاج ؛ فإن الاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعدم النحوية مطلقًا . وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصًا لغوية أو أصولاً نحوية . ولكن كثيرًا ما يستخدم هذان الاصطلاحان معًا فى التراث النحوى للدلالة على النصوص اللغوية التى كانت مصدر التقنين والتقعيد . وهذه المعانى المحددة للاستشهاد والاحتجاج توضح العلاقة بينهما وبين التمثيل ؛ فإن هذا الأخير يهدف إلى شرح القواعد النحوية بذكر أمثلة لغوية توضح هذه القواعد ، دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذى انبنت عليه واستحدثت منه تلك القواعد . ومعنى هذا - أولاً - أن الاستشهاد يختلف عن التمثيل ؛ لأن الاستشهاد مراعى فيه النصوص اللغوية التي بنيت عليها القواعد النحوية ، ومعنى هذا - ثانيًا - أن التمثيل يخالف الاحتجاج ؛ إذ يتضمن الاحتجاج ذكر أدلة القواعد على حين لا تقدم الأمثلة لها دليلاً ، ومعنى هذا - ثالثًا - أن التمثيل النحوى لا يقتصر على عصر من العصور ، ولا على مستوي من المستويات : إذ يمكن التمثيل فى كل عصر بنصوص هذا العصر ، كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه . على حين أن الاستشهاد والأدلة النصية في الاحتجاج ترتبط بفكرة زمنية محددة ، هى - وحدها - التى يرجع إلى نصوصها فى بناء القواعد النحوية ، أى أنها - دون غيرها - التى تكون نصوصها محور الارتكاز فى البحث النحوى ؛ إذ تصبح مصدر القواعد ومحك صحتها جميعًا .

والأساس الذى ترتكز عليه قضية الاستشهاد عند النحاة العرب هو فكرتهم عن اللغة ، تلك الفكرة التي عبّروا عنها باصطلاح «السليقة اللغوية» فقد كانت تلك الفكرة وراء تحديدهم للنصوص التى تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد ، كما كانت السبب في ما استلزمه هذا التحديد من إطار زمانى ومكانى معًا .

ويعنى النحاة «بالسليقة اللغوية» أن النشاط اللغوى فى الجنس العربى لا يعود إلى الدربة والمران ، وإنما يمتد عن الدم والجنس[1] ، وأن العرب الخلص الذين لم يتصلوا بغيرهم من الأمم ولم يخالطوا سواهم من الشعوب يتميزون لذلك بسلامة اللغة . ولذلك جعل النحاة العرب - واللغويون أيضًا - اللغة الفصحى سليقة لغوية عند كل عربى ، دون أن يفطنوا إلى تعدد مستويات التعبير اللغوى ، واختلافه بين مستويات الأداء العادية التي تفى باحتياجات الحياة الاجتماعية للقبيلة ، وبين مستوى آخر فوق هذا المستوى تتطلبه ظروف اجتماعية مختلفة ، ودوافع فنية مغايرة ، ويتطلب - لذلك - خصائص لغوية متميزة ، وبهذا المفهوم جعل النحويون كل ما ينسب إلى العرب من نشاط لغوي محتجًا به فى مجال التقعيد النحوى للغة الفصحى ،ومن ثم يجب مراعاته . ولهذا وجدنا النحاة واللغويين يلجأون فى استقراء الأساليب العربية إلى كل من يثقون ببعده عن التأثر الخارجى ، دون تحديد لمستوى أدائه اللغوى ، ومن غير تحليل لما يذكر من نصوص . ومن ثم انتشر فى السماع عن العرب الأخذ عن مجهولين ، وصبيان ، ومجانين أيضًا[2] . ولهذا السبب لم يجد السيد مرتضى الزبيدى حرجًا فى أن يتصور خلاص أهل (عكو) من الاتصال بالأجانب قد حفظ سليقتهم فضمن سلامة لغتهم[3] . وهو ما يؤكده ياقوت من قبل ، إذ يقرر - معبراً عن موقف اللغويين - : أن أهل (عكوتان) «باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى

---

(١) انظر : الخصائص ١/٣٥٧ . ٢/٢٥، وأيضًا . الحذف والتقدير في النحو العربى ٣٠١ وما بعدها .

(٢) انظر : المزهر ١/ ١٤٠ ، داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح - ورقة ٧٦ أ-ب.

(٣) انظر : تاج العروس ، مادة (عكو) .

اليوم ، لم تتغير سُنتهم ؛ بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحتهم ، وهم أهل قرار ، لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه »[٤].

وقد تطلب هذا التصور للغة تحديدًا للفترة الزمنية التي يتسم النشاط اللغوى فيها بالأصالة ، ويتميز العرب فيها بالسلامة ، وتتصف مأثوراتها من النصوص - لذلك - بصدورها عن السليقة اللغوية . ومن ثم نشأت عندهم فكرة «عصر الاستشهاد» ، أي قصر الاحتجاج على نصوص مرحلة زمنية معينة لا تتجاوزها ، وقد ربطوا بين هذه المرحلة وبين ظروف التحول أو الاستقرار الاجتماعى ، بحيث مدوا المرحلة إذا ضمنوا استقرار البيئة اجتماعيًا ولغويًا ، مع بعدها عن الاتصال بأجناس أخرى ولغات مغايرة ، وقصروها إذا لم تتوفر فيها هذه الشروط على الفترة التي يحددون توفرها فيها واتصافها بها ، ولذلك فإنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين النحاة فى فترة الاستشهاد ، فإن الاتجاه الشائع بينهم أنها تمتد قرابة ثلاثة قرون فى الحواضر ، على حين تصل إلى حوالى خمسة قرون في البوادى . من هذه الفترة قراب قرن ونصف قرن قبل الإسلام ، وبقية المدة تمتد في العصور الإسلامية حتي عهد بنى العباس . وفى تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية ، هى : سلامة نصوصها من الخطأ وبراءتها من اللحن ، وخلوصها من شوائب العجمة . يقول ابن جنى فى سر هذا التحديد الزمني ، في باب «ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر» : «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك لو فشا فى أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها . وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا ، وإن نحن آنسنا منه

(٤) انظر : معجم البلدان ، المادة نفسها ٦/ ٢٠٥ .

فصاحة فى كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه»[٥] .
وهكذا تصور ابن جني أن السلامة اللغوية مقصورة على فترة زمنية معينة ، وهى في تلك الفترة أمر محتم لا سبيل إلى نقضه أو الطعن فيه . وموقف ابن جني فى هذا ليس شاذًا ، ولا غريبًا ، إذ هو الحقيقة الأساسية فى الاستشهاد عند النحاة جميعًا ، من صرح منهم بذلك يوافقه ، ومن لم يصرح يشهد تناوله للنصوص بالتقائه معه أو اتباعه إياه .

وكما تطلب هذا التصور للغة تحديدًا زمنيًا فإنه احتاج إلى نوع من التحديد المكانى ، وفرض تحليل القبائل التي يسمع منها ، لمعرفة القبائل التي تتصف لغاتها بالسلامة ، وتتميز بالأصالة . وفى هذا المجال رفض النحاة الاحتجاج بالنصوص اللغوية الصادرة عن قبائل بعينها ؛ لوقوع هذه القبائل جغرافيًا حيث تتأثر بلغات مختلفة وأجناس مغايرة . ومن ثم قرر السيوطى فى بعض كتبه هذا الأصل المهم من الأصول النحوية ، وهو أنه «لم يأخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم حولهم؛ فإنه لم يأخذ لا من لخم ولا من جذام ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط. ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام - وأكثرهم نصارى يقرءون فى صلاتهم بغير العربية - ولا من تغلب ولا النمرم ؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية . ولا من بكر ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس . و لا من أزد عمان ؛ لمخالطتهم للهند والفُرس . ولا من أهل اليمن أصلاً ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم . ولا من بنى حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف ؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم . و لا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم »[٦] .

---

(٥) الخصائص ٢/٠ .

(٦) الاقتراح (ط٢) ١٩ - ٢٠ ، المزهر ١/٢١٢ .

وكمـا أثر هذا التصور للغـة في تحديد النصوص المـعتمدة تحـديدًا زمنيًا ومكانيًا ، فإنه قـد ترك ، بالضرورة ، أبعد الأثر فى مواقف النـحاة من النصوص المخالفة لما قرروه من قواعـد . بحيث يمكن أن نجد - بصورة عامة - خطوطًا عريضة تميز مواقف النحاة فى عصر الاستشهاد عن مواقفهم بعد هذا العصر .

موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد فى عصر الاستشهاد :

يعد كثير من المؤرخين إبراهيم بن هَرْمَةَ آخـر شعراء الحضر الذين يستشهد بشعرهم ويحتج به[٧] . ويرى كثير منهم أن هذا الموقف لا خلاف فيه[٨] . وقد توفى ابن هَرْمَـةَ فى منتصف القـرن الثانى الهـجرى[٩] . ومـعني هـذا أن النحـاة يجعلون المأثور من النصوص ، حتى هذا التاريخ ، مـعتمدًا فى مجالات الدرس اللغوى على تـعددها واختـلاف مستـوياتها ، وفى المقـدمة من هذه المـجالات البحوث التى تتناول ظواهر اللغة التركيبية بالتقعيد والتعليل جميعًا .

وهذه «الحقائق»! كلها تحتاج إلى إعادة النظر فيها ؛ لتبيان مدى ما فيها من دقة ، فـإن فيما يرويه بعض المـؤرخين ما يفـيد أنه لا يحتج ببعض شـعراء هذه المرحلة ، ومن بين هؤلاء صاحب الخزانـة الذى ينسب إلى أبى عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبى إسحاق والحسن البصرى وغـير هؤلاء موقفًا كهذا ، ويقرر أنهـم كانوا يرفضون شعر الفرزدق والكميت وذى الرمّة وأضرابهم ولا يحتجون به[١٠] .

ويستند فى هذا الذى قرره إلى دعامتين :

الأولـــى : مـا ترويه بعض الروايات من أن هؤلاء الأعـلام من النحـاة واللغـويين والرواة كـانوا يستـنكفون من قـراءة شـعر هؤلاء الـشعـراء ، ويأبون استنشاده، ويرفضون سماعـه ، ويمتنعون عن الاحتجاج به . ومن ذلك ما حكاه

---

(٧) المزهر ٢/ ٤٨٤ .

(٨) الأغانى ٤/ ٣٧٣ ، طبقات الشعراء ٢٠ .

(٩) خزانة الأدب ١/ ٣ .

(١٠) خزانة الأدب ١/ ٣ .

الأصمعي أنه جلس إلى أبي عمرو «عشر حجج فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي»[١١] ، وأنه كان يرى أن هؤلاء الشعراء الكبار « مُوَلَّدُون »[١٢] .

والثانية : أن أخبارًا كثيرة رويت عن أبيات لأولئك الشعراء ردها هؤلاء النحاة ، وخطأوها ، وحكموا بخروجها على القواعد النحوية . وكُتُب التاريخ والأدب واللغة تحكي الكثير مما كان بين الفرزدق وبين عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر[١٣] . وهذا يعني - عند البغدادي ومن معه - أن من العلماء من رفض حجية هؤلاء الشعراء ،وإلا لقبلوا ما قالوه وخرجوه بما يوافق قواعدهم ويتسق مع أحكامهم .

ولكن النظرة الدقيقة إلى هاتين الدعامتين - وإن سلمت بما ورد فيها من جزئيات - فإنها ترفض ما استكرهها هؤلاء النحاة عليه من دلالات ؛ فصحيح أن من النحاة والرواة واللغويين من يعد هؤلاء الشعراء الإسلاميين مُوَلَّدين ، وصحيح أيضًا أن منهم من كان يرفض سماع شعر هؤلاء ، بله تدوينه أو الاحتجاج به ، وصحيح كذلك أن من النحاة من خطأ بعض أبيات لهؤلاء الشعراء ونسب إليها اللحن . ولكن ذلك كله لا يعني أن هؤلاء العلماء قد رفضوا حجية النصوص الشعرية الصادرة عن هؤلاء الشعراء الكبار ، بل على العكس من ذلك، فإن هذه المواقف كلها أقرب إلى أن تفيد الاعتراف بمستوى الأداء اللغوي لهؤلاء الشعراء ، منها إلى أن تفيد إهمال هذا الشعر أو رفضه في مجال الاستشهاد .

ذلك أن رفض سماع ذلك الشعر المنسوب إلي أولئك الشعراء والميل إلى الشعر القديم - الذي ينسب إلى عصر ما قبل الإسلام وعصر صدر الإسلام - لا ينبع من موقف لغوي صرف ، وإنما يمتد عن ذوق فني خالص ؛ فكل هؤلاء

---

(١١) الخزانة ١/ ٣-٤ ، العمدة ١/ ٩٠ - ٩١ .

(١٢) المصدران السابقان .

(١٣) انظر مثلاً : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١٥ وما بعدها .

الرواة والعلماء - عدا ابن أبى إسحاق - ممن يعنون بالمرويات المحفوظة عن تلك العصور السابقة ، ومن الطبعى أن تترك هذه العناية أثرها فى تذوق النصوص المعاصرة لهم ؛ فإن المعاصرة حجاب كما ينقل صاحب الخزانة عن ابن رشيق[(١٤)] ، ونحسب أن الحاجز الصفيق فى هذا الحجاب ليس ما يتصوره كثير من المؤرخين ممتدًا عن ما قد يكون من قبيل التنافس العلمى ،وإنما هو - فى حقيقته - نتيجة لذلك الذوق الفنى الذى يتشكل من خلال المعايشة الطويلة للتراث ، بحيث لا يستسيغ ما يحدثه التغير الاجتماعى وما يصحبه من التطور الفكرى من اختلاف فى مضمون الشعر ، وتنوع فى أشكاله ، وثراء فيما يعالجه من موضوعات .

وفى ضوء هذا التفسير لموقف هؤلاء العلماء يتضح أن اصطلاح «المُوَلَّدِين» الذى أطلقوه على هذا الجيل من الشعراء المعاصرين لهم مقصور على الدلالة الفنية والخصائص الأدبية ، دون أن يتضمن بالضرورة بُعْدًا لغويًا .

وهذه التفرقة فى أبعاد الاصطلاح بين الجوانب الفنية والأدبية من ناحية ، وبين الجانب اللغوى من ناحية أُخرى ، تفرقة ضرورية ليتسق موقف النحاة هنا مع موقفهم الذى أُسيء فهمه وتفسيره ، وهو رفض بعض النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء ، لوقوع الخطأ فيها ولحاق اللحن بها ؛ فقد تصور بعض المؤرخين - كما أشرنا منذ قليل - أن هذا الموقف يكشف بالضرورة عن عدم حجية النصوص المنسوبة إلى أولئك الشعراء عند هؤلاء العلماء . وهو سوء فهم لمعنى الاحتجاج ، وخلط بين دلالته فى عصر الاستشهاد وبين مفهومه فيما تلاه من عصور .

ذلك أن الاحتجاج - بعد عصر الاستشهاد - يعني الالتزام الكامل بكل ما أثر عن هذا العصر ، ومراعاة كل النصوص المروية عن أبنائه فى مجال التقعيد النحوى بصورة خاصة، وميادين البحث اللغوى على وجه العموم ، ولكن ليس

---

(١٤) الخزانة ١/ ٣.

من سبيل أمام الباحث العلمي إلاأن يقرر أن مفهوم الاحتجاج في عصر الاستشهاد نفسه يختلف عن هذا المعنى ، ويفرض هذه التفرقة فرضًا لحظُ المواقف المختلفة لنحاة هذ العصر إزاء النصوص المعاصرة لهم ؛ فقد استشهدوا ببعضها ورفضوا بعضها ، ولا يمكن أن يُصَوَّر هذا الموقف - كما فعل بعض المؤرخين - على أنه يدل على عدم الاحتجاج بهؤلاء الشعراء ، وإلا أسلم ذلك إلى القول بوقوع النحاة فى تناقض إذ يحتجون ببعض شعرهم . ومن ثم فإن التفسير الذى يبرأ من تصور هذا التناقض هو أن حجية بعض النصوص المنسوبة إلى أحد الشعراء لا تسلم بالضرورة إلى الاحتجاج بكل النصوص المنسوبة إلى هذا الشاعر ، وأن رفض بعض نصوص مصدر معين لا يتضمن بالضرورة رفض كل النصوص التى تتفق معها فى المصدر . وبهذا يتضح أن الحجية عند هذا الفريق من العلماء إنما تعني ببساطة واضحة وقاطعة معًا اتساق النصوص مع القواعد ، وليس انتساب النصوص إلى عصر وانتماءها إلى قائل .

وقد ترك هذا الفهم لحجية النصوص أثره فى مواقف نحاة عصر الاستشهاد من النصوص المخالفة للقواعد ، بحيث نجد فى هذه المواقف اتجاهين(١٥) :

يذهب أصحاب الاتجاه الأول إلى رفض النصوص التى تخالف ما يضعونه من قواعد ويفرضونه من أحكام . ويبنى أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من الظواهر والنصوص جميعًا . أى أنهم يلحظون الظواهر التى تطرد فيما يستقرئونه من نصوص ، فيجعلونها هى القواعد ، ويرفضون ما يخالفها سواء أكانت ظواهر غريبة لا تشيع فى النصوص ، أم نصوصًا قليلة لا يؤيدها سائر المروي والمسموع ، ويردون هذه الظواهر والنصوص معًا إلى جهل أصحابها أو إلى خطئهم فى إدراك القواعد ، أو فى تطبيقها .

وأما الاتجاه الثانى فيذهب أصحابه فى الغالب إلى قبول كل النصوص المروية والمسموعة ، سواء أوافقت القواعد التى يقررونها أم لم توافقها ، أما

---

(١٥) انظر : تاريخ النحو العربى ٩٢ - ٩٣ ، وهذه الدراسة : الفصل الأول من الباب الأول.

النصوص المـوافقة للقواعـد فإنها عندهم مـصدر التقنين النحـوى ، ومن ثم فإن قبولهم لهـا لا يحتاج إلى توضيح ، وأما النـصوص المخالفة للقـواعد فإنهم فى قبولهم لها ، أو بتعبير أقرب إلى الدقـة ، فى إقرارهم لصحتها ، كانوا مدفوعين بظروف كثيرة ، من أهمها ما أحاط بالحيـاة الاجتماعية من علاقات عنصرية ،وما نشـأ عن هذه العـلاقات من آثار فكريـة ، وما نتج عن هذه الآثـار من التعـصب للعرب جنسًا ، ولشعرائهم وأدبائهم بصورة خـاصة ، وما انبثق عن هذا التعصب من نفى الجهل عنهم والخطأ منهم ، وما تبع ذلك من الاحتـجاج لصحة شعرهم وإقرار كل إنتاجهم ، دون تفـرقة بين ما يوافق المعروف من القواعـد وما يخالفه من نصوص ، وهذا أبو عمرو بن العـلاء يصرح بوضوح قاطع : « والله لو أخطأ الملوك لصوبنا أخطاءهم »(١٦) .

بهذا الموقف أضحى أصحاب هذا الاتجاه ملتزمـين منهجيًا بتصحيح كل ما يرد من نصوص عن مصدرى «الرواية» و« السماع» ، ولقد يظن أن هذا الالتزام قد حل مشكلة النصوص المخالفة للقواعد ، ولكن ذلك غير صحيح ؛ لأنه لا سبيل إلى الأخذ بكل النـصوص الواردة بالفعل عن هذين المـصدرين وإن التـزم النحاة بهذا الأخذ ؛ فـإن النصوص تنتمى إلى مـستويات متـعددة الخصائص ، متـباينة العلاقات ، ومن ثم مـختلفة القواعد مـتفاوتة الأحكام ، ولذلك فإنه مهـما كان الالتزام بالنصـوص ، ومهمـا كان من اتسـاع فى القواعد ، فـإنه لابد من وجود اختـلاف من نوع ما بين النصوص والقـواعد ، وهذا ما كان بالفـعل . ولهذا لم يجد أصحاب هذا الاتجـاه بُدًا من اتخاذ مسالك لا يتناقضون فيـها مع أنفسهم ، ولا تضطرب العلاقة فيها بين قواعـدهم التى قرروها والنصوص التى التزموا بها ، ولم تكن هذه المسالك - فى جملتها - غـير المحاولات الأولى لتأويل النصوص حتى تلتقى مع القواعد المتبعة ، وتفى بما تتطلبها من أحكام .

---

(١٦) انظر : مجالس أبى مسلم ١٣٢ - ١٣٣ .

موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد :

ومن الطبيعي أن تتأثر مواقف العلماء من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد بالاتجاهات السابقة في عصر الاستشهاد نفسه ، وقد كان أبرز تلك الاتجاهات ما ذهب إليه بعض النحاة من استخدام المحاولات الأولى من التأويل لتصحيح ما يخالف قواعدهم من نصوص ، وقد اتخذ علماء ما بعد عصر الاستشهاد هذا الموقف نقطة بدء ينطلقون منها ، ثم يدخلون عليها بعض التعديلات التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية الجديدة المحيطة بالبحث النحوى ، فتوسعوا في قبول النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد والتزموا بها في مجال الاحتجاج ، وخرجوا بذلك من الموقف الذى يهدف إلى «تصحيح» النصوص لتتلاءم مع القواعد ، إلى موقف جديد يعتبر هذه النصوص ذاتها روافد ينبغى استغلالها في استنباط الأحكام منها ، وبناء القواعد عليها . وفي الوقت نفسه رفض غالبيتهم ما يخالف القواعد التى يعترفون بها من نصوص لا تنسب إلي عصر الاستشهاد . على حين استثنى بعضهم أعلام اللغة والأدب ، فجعلوا النشاط اللغوى الفصيح لهؤلاء الأعلام حجة يجب اعتبارها في الدرس النحوى ، ثم منهم من اكتفى بتصحيحها لإقرارها ، ومنهم من تجاوز ذلك فاعتبرها أساساً يبنى عليه وأصلاً يستند إليه . ومن أبرز من اتخذ هذا الموقف الزمخشرى والرضى(١٧) ، والمازنى وثعلب(١٨) .

وهذا كله يعنى أن التعديل الذى حدث في مواقف النحاة كان ذا شقين :

أولهما : يتعلق بالنصوص المقبولة ، وهو قبول النحاة «كل» النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد ، وليس «بعض» نصوص ذلك العصر ، والتزامهم بها في مجال التقنين النحوى دون أن يقفوا عند مرحلة التصحيح لتتسق مع

---

(١٧) الاقتراح (ط٢) ٢٦ ، الكشاف ١/ ٣٣ ، ٤٣ ، شرح الرضى على الكافية ، البسط ، وانظر: الباب الأول الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(١٨) انظر : خزانة الأدب ١/ ٤ ، داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ورقة ٧٠ ب - ٧١أ .

القواعد . وبهذا لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف فى بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه ، بل يتفقون جميعًا فى اعتماد كل ما أثر عن ذلك العصر من نصوص ، والاعتراف بها أصلاً للقواعد ، ومصدراً لأحكام ، وأساسًا من أسس الاحتجاج .

وأما **الثانى** : فيتصل بالنصوص المرفوضة - وهى النصوص التي تتضمن ما يخالف القواعد ،والتى تنسب إلى ما بعد عصر الاستشهاد . ومواقف النحاة إزاء هذه النصوص - وإن تعددت - فإنها تشير فى عمومها بوضوح إلى حقيقة ملتزم بها فى البحث النحوى ، وهى أن المحور الحقيقى الذى يجمع كل النصوص المقبولة فى مجال الاحتجاج إنما «العصر» الذى تنتمى إليه هذه النصوص ، وليس «المستوى» الذى تمثله ، ولا ينقض هذه الحقيقة إلا موقف ثعلب والمازنى والزمخشرى والرضى ، ولكن تحليل هذا الموقف يؤكد أنها آراء فردية ، وجزئية، ثم إنها لم تكن ذات تأثير حقيقى فى البحث النحوى ؛ إذ ظلت محصورة فى إطار الفكر النظرى المجرد ، دون أن يكون لها دور فى التطبيق .

وقد نتج عن هذا التطور فى موقف النحاة أن امتدت محاولات التأويل البسيطة والجزئية التي أثرت عن المرحلة السابقة فتحولت إلى منهج متكامل فى تناول النصوص وتخريج ما يخالف القواعد منها . ومن ثم تغيرت تلك المحاولات كمًا وكيفًا معًا . أما فى الكمّ فلأنها لم تعد تتناول بعض النصوص الجزئية ، بل أصبحت تشمل كل النصوص المخالفة ، ثم لم تقف عند النصوص وحدها ، إذ امتدت إلى القواعد أيضًا . وقد اضطر النحويين إلى هذا النوع من التأويل أن وجدوا صوراً كثيرة من التعارض بين ما تفرضه القواعد من أحكام ، فلم يجدوا بدًا من حمل النصوص التى تكشف هذا التعارض علي غيرها ، ولم يكن أمامهم من سبيل للقول بهذا الحمل غير ابتكار ما يؤيده من قواعد . وهكذا .. إذا كانت الفوارق بين النصوص وخصائصها من ناحية وبين القواعد وما تقتضيه من أحكام من ناحية أخرى سببًا فى المحاولات الأولى من التأويل (وهى

تأويل النصوص) فإن تعدد القواعد ثم إدراك ما بينها فى بعض الأحيان من تضارب كان وراء امتداد التأويل إلى القواعد ذاتها . وأما التغير الكيفى الذى أصاب التأويل فلأنه لم يعد مجرد اجتهاد شخصى مرده إلى ذكاء الأفراد فى تلمس بعض العلاقات بين النصوص المخالفة والموافقة ، لحمل المخالفة على الموافقة ، وإنما أصبح له أساليبه العلمية المقننة ، المحددة لأشكاله وأهدافه جميعًا .

وهذا التطور الذى أصاب التأويل ، منهجًا وتطبيقًا معًا ، يرتبط أوثق الارتباط بالظروف الموضوعية التى صحبت تطور أساليب البحث النحوى ، وأعمق هذه الظروف أثرًا ما أصاب المنهج النحوى من تغير فى عصر الاستشهاد ، فقد كان المنهج الذى اتبعه العلماء فى ذلك العصر منهجًا يمكن اعتباره – إلى حد ما – استقرائيًا ، يستعرض النصوص ويرتكز عليها ، ثم يبنى قواعده ، حينًا على ما يطرد فيها من خصائص ، وأحيانًا كثيرة على ما يوجد فيها من ظواهر . ثم حدث تغير يكاد يكون جذريًا فى هذا المنهج ، باستخدامه أساليب القياس الشكلى بعد أن جفت ينابيع السماع وتجمدت مصادر الرواية ، وتحددت النصوص بالحصيلة الموروثة عن عصر الاستشهاد وحده . فوجد النحاة أنفسهم تجاه موقف جديد يفرض عليهم مواقف مغايرة مع ما يتعاملون معه من نصوص ، فقد توصلوا بأساليب القياس الشكلى إلى قواعد تتنافى مع الكثير من الصوص ، كما تتعارض مع بعض ما وضع من قبل من قواعد ، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة إلى نصوص تدعم قواعدهم وتؤيدها ، كأسلوب من أساليب الترجيح بين القواعد. وهكذا فإنه فى الوقت الذى كانت ظروف التغير المنهجى تتطلب توسعًا فى استقراء النصوص وجد النحاة أنفسهم فيموقف مضاد ؛ فقد حظروا كل محاولة لزيادة روافد المادة اللغوية ، ورفضوا كل وسيلة لتنمية مواردها ، وحكموا باستحالة بناء القواعد على غير أساس من النصوص المحدودة الموروثة . ومن ثم لم يكن معقولاً ، فى ظل هذه الظروف كلها ، أن ينقصوا من هذا المورد الوحيد للنصوص ، وكان ضروريًا أن يتقبلوا كل الحصيلة الواردة عنه ، بغض النظر

عن مدى ملاءمتها للقواعد واتساقها مع الأحكام ، أو خروجها على القواعد والأحكام معًا . إذ لو اتخذوا موقفًا آخر ، ورفضوا بعض نصوص ذلك العصر - وهو الموقف البديل لقبول كل نصوصه - لفقدوا موردًا مهمًا ، بل وحيدًا يلجأون إليه فى الاستدلال على صحة ما تسلمهم إليه الأقيسة من قواعد.

ومن هذا العرض لمواقف النحاة من النصوص تتضافر الحقائق كلها على تقرير أن التأويل كان الوسيلة التى لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها ، المنسوبة - فى الوقت نفسه - إلي عصر الاستشهاد . أما ما لا ينتسب إلي عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه ، وكان التعبير عن هذا الموقف - فى أكثر الأحيان - يتخذ اصطلاح « الشذوذ » .

وإذا كان للتأويل كل هذا الأثر فى البحث النحوى ، منهجًا وتطبيقًا ، فإنه يتحتم عرض مفهومه وتحديد دلالاته ، تمهيدًا لتحديد أسسه وأهدافه ، وتوضيح صوره وأشكاله جميعًا .

معنى التأويل النحوى :

التأويل النحوي يمتد مفهومه امتدادًا مباشرًا عن مدلوله اللغوى ، وفى اللغة «أوّلَ الكلام تأويلاً ، وتأوّله : دبّره وقدّره وفسّره»[19] ، «واشتقاق الكلمة من المآل، وهو العاقبة والمصير ، قال عَبَدَةُ بنُ الطبيب[20] :

وللأحبة أيام تذكّرها ... وللنوى قبل يوم البين تأويل

وقال الأعشى[21] :

على أنها كانت تأوّلُ حُبّها ... تأوّلَ رِبْعِيِّ السِّقابِ فأصحبا

(١٩) القاموس المحيط : ٣/ ٣٣١.

(٢٠) الصاحبى : ١٦٤ .

(٢١) ديوانه (ص) ٧.

يقول : إنَّ حبها كان صغيراً فى قلبه فآل إلى العظم ولم يزل ينبعث حتى أصحب»[٢٢] . ومعنى هذا أن التأويل يعنى تبيين النص بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقًا مع القواعد المتبعة . ومن هنا اتخذ التأويل النحوى مفهومه فى التراث النحوى ، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلي إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد .وصار - كظاهرة نحوية - يعنى صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد فى قوالب هذه القواعد ،و من ثم فإن التأويل «لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»[٢٣] كما يقول أبو حيّان ، أى يرجع ما يخالف الجادة إلى الجادة، أى ترجع النصوص التى لم تتوافر فيها شروط الصحة نحويًا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية ، وبذلك يتضح أن الجادة لا تعنى النصوص اللغوية ، ولا تدل على الشواهد المروية ، ولكنها تشير إلى قواعد النحو التى يلتزم بها النحاة.

من نقطة البداية هذه تتحدد - عند النحاة - أهداف التأويل فى البحث النحوى فى هدفين أساسيين :

أولهما : صحة القواعد .

وثانيهما : سلامة النصوص .

والتحليل الدقيق لهذين الهدفين ، فى ضوء أبعاد التأويل النحوى وأساليبه المختلفة - يحمل على الاعتقاد بأن الغاية الحقيقية التى توخاها النحاة ليست غير تصحيح القواعد ، بتسويغ ما يختلف معها من نصوص تنسب إلي عصر الاستشهاد ، وذلك بواسطة التأويل . وهذا الموقف فى اعتبار النحاة ضرورة يفرضها منهجهم فى قبول كل النصوص المأثورة عن ذلك العصر ، والتزامهم بها في تقنين القواعد ، ومراعاتهم لها فى طرد الأحكام .

---

(٢٢) اللسان ١٣/ ٣٥ ، الصاحبى : ١٦٤ .

(٢٣) انظر : الاقتراح (ط٢) ٣٩ ، المزهر ١/ ٣٥٨.

نصل من هذا كله إلى أن التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص ، وأن الالتزام بهذا المعنى يتضمن طرفين أو يمتد على جبهتين :

أولاً – الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد .

وثانيًا – تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير فى القواعد ذاتها ؛ إذ يفسرها ويصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها ، أو يضعف من قيمة هذه المعارضة ويلغى أثرها .

ولذلك يستخدم النحاة فى التأويل أساليب ثلاثة لتحقيق هاتين الغايتين :

الأسلوب الأول – ومضمونه ادعاء قصور النصوص كميًا عن الأخذ بها فى مجال التقعيد .

والأسلوب الثانى – ومفهومه وجود اختلاف نوعى بين النصوص يقصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها .

والأسلوب الثالث – يقتضى إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد .

ودراسة كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة يوضح إلى حد كبير أبعاد ظاهرة التأويل فى النحو العربى تطبيقًا ، وآثارها فى هذا النحو مادة ، وهو الجانب المكمل لتأثيرها فى منهج النحو فكرًا ووضوحها فى هذا المنهج فلسفة .

❊ ❊ ❊

الفصل الثانى

أساليبُ التأويل النحوى

«دراسة فى المفاهيم»

الفصل الثانى
أسَاليبُ التأويل النحوى
« دراسة فى المفاهيم »

الأسلوب الأول : دعوى القصور الكمى :

محور فكرة القصور الكمى عند النحاة يرتكز على أساس عدم كافية النصوص كميًا لاستخلاص القاعدة منها ، وبناء الأحكام عليها . ولا يجد النحاة تناقضًا بين رفض بناء القواعد على بعض النصوص ، وبين ما تقرر عندهم أصلاً من أُصول بحثهم وهو اعتماد النصوص كلها المنسوبة إلي عصر الاستشهاد ؛ فإنهم يتصورون أن الأخذ بكل النصوص المروية عن ذلك العصر فى مجال التقعيد حقيقة لا تقبل الشك ، ولكن من الضرورى أن يحدث نوع من تصنيف الظواهر فى هذه النصوص ؛ إذ من المستحيل أن تبنى القواعد على النصوص المأثورة عن ذلك العصر كلها - وهذا موقف طَبِعِى مع اختلاط مستويات النصوص وعدم انتمائها إلى مستوى واحد فى الأداء - ومن ثم كان من الضرورى عندهم أن يبنوا قواعدهم على بعض النصوص دون بعض ، وأن يقبلوا - فى الوقت نفسه - ذلك البعض الذى لم يبنوا عليه قواعدهم جزءًا من الحصيلة اللغوية ، التى ينبغى الحفاظ عليها ، ولكن لا يجوز البناء عليها ، أى يمتنع تنميتها . وقد تأكد هذا الموقف فى مرحلة تالية ، حين استمد النحاة قواعدهم من فكرة القياس الشكلى وبتطبيق قواعده ، فقد أخذوا من النصوص بما يوافق القواعد التى أسلمتهم إليها الأقيسة ، وأما بقية النصوص فقد التزموا بالمحافظة عليها جزءًا من التراث اللغوى، ولم يجيزوا مراعاتها فى الأقيسة والقواعد . وبذلك تأكد ذلك الأصل من أُصول التفكير النحوى فى موقف النحاة من هذا النوع من النصوص وهو «وجوب حفظها وعدم جواز القياس عليها» [1] .

---

(١) الخصائص ١/ ٩٩ ، ١١٧ ، الاقتراح (ط٢) ٧٨ - ٧٩ .

وقد عبّر النحاة عن هذه الفكرة باصطلاحات متعددة أهمها : القليل ، والنادر ، والشاذ ، وتقابل الاصطلاحات التي استخدموها للدلالة على صلاحيّة الكم للبناء عليه و هي : المُطَّرِد ، والشائع ، والغالب ، و الكثير . وقد كان تعدد الاصطلاحات الدالة على التصور الكمي أو الكثرة الكمية سببًا من أسباب إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطرابات ، بل لعله أهم هذه الأسباب جميعًا ؛ فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذه الفكرة . وكل ما فيه بضعة نصوص مبتسرة فضفاضة لا تقدم معيارًا سليمًا للكم قلة وكثرة ، مثال ذلك ما نقله السيوطي عن ابن هشام من نحو «اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطردًا . فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والنادر أقل من القليل »[٢] . ومثل هذا الكلام إن دل على نوع من الترتيب في علاقة كل مصطلح منه بالآخر فإنه لا يتضمن تحديدًا لهذه المصطلحات . كما لا يتضمنه أيضًا ذلك المثال الذى قصد به ابن هشام إلى توضيح هذه المصطلحات ، وهو أن العشرين «بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر»[٣] . فإن هذا المثال بدوره لا يوضح ، بل - على العكس - يحتاج إلى توضيح ؛ فقد سكت أولاً عن المطرد ، ولعله يكتفي بما ذكره أولاً من عدم تخلفه ، ثم إنه - ثانيًا - لم يضع حدًا أدنى وأقصى ، بل اعتمد على أمثلة تقريبية ،وهى أمثلة لا تصلح لوضع أسس علمية تتسم بالدقة لتقويم النصوص ، من حيث تضافرها على أداء ظواهر بعينها أو اختلافها عليها وتنافرها فيها . ولذلك فإن من الممكن قصور الاصطلاحات في بعض الحالات . ومن ذلك أن المثال السابق - الذى ذكره ابن هشام - جعل حد الكثرة قرابة سبعين في المائة ، وجعل حد القلة يعادل قرابة خمسة عشر في المائة ، دون أن يجعل لما بين هذين الاصطلاحين اصطلاحًا يدل على درجة الكم قبولاً أو رفضًا ، أى كفاية أو قصورًا .

---

(٢) المزهر ١/ ٢٣٤ ، وانظر أيضًا التكملة (مخطوط) ٨٣ ، ١٢١ .

(٣) المصدران السابقان .

والواقع أن هذه المحاولات المختلفة للفصل بين مضمون كل اصطلاح من هذه الاصطلاحات ومضمون غيره ، ثم تحديد علاقة كل واحد منها بصاحبه ، ظلت محصورة في دائرة الفكر النظري المجرد ؛ فإن الموجود بالفعل في التراث النحوي واللغوي ينتج عكس ذلك ، وهو تداخل هذه المصطلحات وتشابك علاقتها ، وبل ترادفها أحيانًا للدلالة على حالة واحدة ،ومن ذلك - مثلاً - ما روي من أن الأصمعي كان ينكر تأنيث لفظ زوج ويجعل من قبيل النادر قول عَبَدَة ابن الطبيب(٤) :

ولقد علمت بأن قصري حفرةٌ غبراء يحملني إليها شرجعُ
فبكي بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون إلي ثم تصدعوا

ويجعلها غيره من قبيل القليل ، لا النادر ، ويُخَرِّج عليه بيت الفرزدق(٥) :

وإن الذي يسعي ليفسد زوجتي كساعٍ إلي أسد الشري يستبيلها

وواضح من هذا المثل وجود تداخل بين معنيي الندرة والقلة .

ولكن التداخل ، أو التطابق ، لا يقتصر على هذا النحو الذي يختلف أطرافه بين القائلين به من النحاة ، بل يتجاوزه إلى العالم الواحد ، ومن ذلك مثلاً ما ذكره ابن يعيش من أن حذف صلة الموصول الاسمي شاذ في القياس والاستعمال جميعًا . ثم يعلل له بقوله : « أما قلته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى . . . إلخ»(٦) .

وواضح من هذا النص اتحاد دلالة القلة والشذوذ .

ورد الاحتجاج بالنصوص المخالفة للقواعد - بدعوى قصورها كمًا عن التأثير فيها - شائع في البحث النحوي ؛ إذ يمتد بين تجمعاته المختلفة ومدارسه

---

(٤) النوادر ٢٣، المزهر ١/ ٢١٤ .
(٥) المزهر ١/ ٢١٥ ، ديوان الفرزدق ٦٠٥ .
(٦) شرح المفصل ٣/ ١٥٣ .

المتعددة . فإن من أيسر الأساليب عند النحاة اللجوء إلى هذه الدعوى ليصلوا منها إلى قصر ما فى هذه النصوص من خصائص عليها ، وبذلك تسلم قواعدهم، فى تصورهم ، من المعارضة .

* * *

الأسلوب الثانى : دعوى الاختلاف النوعى :

محور هذا الأسلوب من أساليب التأويل في النحو العربى هو وجود فوارق نوعية بين النصوص وليست كمية خالصة كالأسلوب الأول . ولكن ما يقتضيه هذا الأسلوب من تفرقة لا ينهض على دعائم موضوعية تتسم بالاطراد ، وإنما يرتكز حينًا على ادعاءات ذاتية لا تتصف بالموضوعية . وحينًا آخر يعتمد على لحظ بعض الخصائص الموضوعية بصورة عارضة ، ومن ثم فأنها لا تتصف بالاطراد ولذلك فإنها لا تفيد غير المزيد من الاضطراب فى البحث النحوي والخلط فى تناول الظواهر اللغوية .

ذلك أن أهم أسباب التفرقة النوعية بين النصوص فى البحث النحوى أمران: **أولها** : الاختلاف فى درجة فصاحة النصوص . **والثانى** : الاختلاف فى الجنس الأدبى الذى ينتمى إليه النص . ودرس النحاة لكلا هذين السببين لا يتسم بالموضوعية . ونرجو أن يتضح ذلك من عرضنا لحصيلة ما ذكره النحاة فى كل من هذين السببين .

الاختلاف فى درجة الفصاحة :

يتصور النحاة أن ثمة فارقًا حاسمًا بين نوعين من النصوص : نوع يتصف بالفصاحة ،وآخر ينحط عنها ويفتقر إليها . ويرى النحاة أن السبب فى سلب الفصاحة عن بعض النصوص يرتد إلى واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون النص ضعيفًا ، ويعرفونه بأنه «ما انحط عن درجة الفصيح»(٧) . ولا يعنى هذا التعريف فى الحقيقة شيئًا غير اختلاف مستوى

---

(٧) المزهر ١ / ٢١٤ .

الضعيف والفصيح في الدرجة ، لكن ما أبعاد هذا الاختلاف بين الضعيف والنصيح ؟ وما المقاييس العلمية التي يقاس إليها هذا الاختلاف ؟ إنه لا يكاد يوجد في تراث النحويين في الإجابة على هذه الأسئلة سوى بعض الإجابات العامة الفضفاضة ، التي لا تتسم بالدقة . ومن ذلك ما نقله السيوطي من كون النص حوشيًا ، أو غريبًا ، أو شاردًا ، أو شاذًا ، أو نادرًا[8] . وهذه - بدورها - لا تحديد لها .

فإن الوحشي من الكلام «وَحْشِيُّهُ وغريبه»[9] « أي ما نفر في السمع» . «وعلى هذا إذا كانت اللفظة حسنة مستغربة لا يعلمها إلا العالم المبرز أو الأعرابي القح ، فهي وحشية»[10] .

والغرائب جمع غريبة ، والغريب من الكلام بمعنى الحوشي[11] .

والشاردة - أيضًا - بمعناها - وقد قابل صاحب القاموس بها الفصيح حيث قال : «مُعْرِبًا عن الفُصَحِ والشوارد»[12] .

والنوادر - أيضًا - من : ندر الشيء يندر ندورًا : سقط وشذ[13] .

وواضح أن هذا النمط من التناول وإن كان له دلالته التاريخية[14] فإن قيمته العلمية الموضوعية محدودة إلى أبعد الغايات . ذلك أنه يخلط بين القصور الكَمِّيّ والاختلاف النوعي ، ويجعل الاختلاف النوعي يعود في بعض صوره إلى القصور الكمي ،ومن ذلك كونه جعل من قبيل الاختلاف النوعي الاتصاف

---

(٨) انظر : المزهر ١/ ٢٣٣.

(٩) انظر : الصحاح للجوهري : القاموس للفيروزبادي ، المزهر للسيوطي ١/ ٢٣٣ .

(١٠) المزهر ١/ ٢٣٣ عن العمدة .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) مقدمة القاموس المحيط ١/ ٣.

(١٣) لسان العرب ٧/ ٥٢ .

(١٤) يستمد هذا التناول قيمته التاريخية من كون مفاهيمه قد أصبحت محور علم من أهم العلوم العربية ، وهو علم البيان .

بالشذوذ أو الشرود أو الندرة ، مع أن من الممكن - في نظر النحاة أنفسهم - أن تكون النصوص شاردة أو شاذة أو نادرة وأن تتصف بالفصاحة فى الوقت نفسه . ثم إن هذا التناول - فوق خلطه بين التصور الكمى والاختلاف النوعى - لم يقدم أساسًا موضوعيًا سليمًا لدعوى الاختلاف النوعى ذاتها .

والثانى : أن يكون النص مُنْكَرًا ، ويكتفى النحاة فى تحديد خصائص المنكر بأنه «أضعف من الضعيف وأقل استعمالاً» [(١٥)]. وكأن النحاة يقصدون إلى أن المنكر يتصف بالانحطاط عن الفصيح فى الاستعمال فضلاً عن انحطاطه عنه في الدرجة . وكأن هذا الفارق يكفى عندهم لتمييز النصوص التي يؤولها النحاة بدعوي كونها منكرة عن تلك التى يتناولها التأويل بدعوى القصور الكمى وحده . ولكن هذا كله - كما أشرنا منذ قليل - لا يقدم أساسًا صلبًا للبحث العلمى ، فإن الانحطاط فى درجة الفصاحة حكم لا يمتد عند النحاة عن أُسس محددة ولا يرتكز على حقائق ثابتة . وكذلك الأمر فى قلة الاستعمال أيضًا ، فإنها لا تعتمد على مقاييس موضوعية . ومن ثم يظل الأمر كله مجرد دعوى تطلق دون سند يفيد اليقين . وبذلك يضيف المنكر إلى الضعيف مجالاً جديدًا من مجالات الأحكام الذاتية فى البحث النحوى .

أما الثالث : فهو أن يكون النص متروكًا . وقد عرف النحاة المتروك من النصوص بأنه «ما كان قديمًا من اللغات ثم تُرِكَ واستُعْمِلَ غَيْرُهُ» [(١٦)]. وهذا النوع من النصوص يجب الأخذ به فى نظر النحاة [(١٧)]، ولهذا يجب تأويله إذا خالف القواعد ؛ لأنك إن «لم تأخذ بها دخل عليك الشك فى لغة من تستفصحه ، ولا تنكر شيئًا من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك ، وتسقط بكل اللغات ثقتك» [(١٨)]. وقد أخذ ابن جنى على بعض النحاة

---

(١٥) المزهر ١/ ٢١٤.

(١٦) المصدر السابق .

(١٧) الخصائص.

(١٨) الخصائص ٢/ ٢٧ - ٢٨.

إغفالهم التداخل بين اللغات فى تناولهم بعض الموضوعات ، والمتروك بعض صور هذا التداخل[١٩] كذلك علل بعض الظواهر اللغوية بدعوى الترك هذه ، ومن أهم ما ذكره فى هذا المجال تعليله ما يرد عن العربى مخالفًا لما عليه الجمهور ورده ذلك الاختلاف إلى كونه قد «وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها»[٢٠]. ويورد على سبيل الاستدلال لما ادعاه ما روى عن عمر بن الخطاب ، إذ قال : « كان الشعر علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب فى الأمصار راجعوا رواية الشعر ، فلم يئولوا إلى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره »[٢١]. وقول أبى عمرو بن العلاء : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير»[٢٢]. ولكن هذين النصين معًا لا يتنهيان إلى ما قرره ابن جنى حين قال : «لسنا نشك فى بُعْد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار ، فقد يمكن أن يقع شيد من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة »[٢٣]. وعلى الرغم من ذلك فإن النصوص الواردة عن السابقين من اللغويين تلتقى على حقيقتين :

أولاهما : وجود فوارق - صوتية وصرفية وتركيبية - بين العربية التى عرفها العرب قبل الإسلام وبعده ، تلك التى اتُّخذت أساسًا للبحث اللغوى والتقعيد النحوى ، وبين اللغات السابقة عليها فى كل العصور المظلمة التي لا

(١٩) الخصائص ١/ ٣٧٤ وما بعدها .

(٢٠) الخصائص ١/ ٣٨٦.

(٢١) المصدر السابق ، وانظر أيضًا المزهر ١/ ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢٢) المصدر نفسه والنص ببعض التغير الطفيف فى المزهر ١/ ٢٤٩.

(٢٣) الخصائص ١/ ٣٨٦ .

يعرف عنها تاريخ العرب كثيرًا . وإن قرر بعض الباحثين في كثير من التجوز أنها لغات عربية أيضًا(٢٤) .

والثانية : أنه على الرغم من اندثار تلك اللغات فإنها قد خلّفت في العربية المعروفة بعض الآثار في الصيغ والتراكيب . ولكن لا سبيل إلى القطع بصورة علمية بنوع هذه الآثار لافتقارنا إلى الوسائل التي تفيد التعرف على تلك اللغات وإدراك خصائصها صوتيًا وتركيبيًا .

الاختلاف في الجنس الأدبي :

السبب الثاني من أسباب الاختلاف النوعي بين النصوص هو الاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص ، وقد فرق النحاة بين جنسين أدبيين هما : الشعر والنثر ، وجعلوا محور التفرقة هو النظم ، أي وحدة الوزن والروي معًا ، ومن ثم أباحوا للناظم صورًا من التجوز لم يبيحوها للناثر ، ومن ثم إذا وجدوا في النصوص المنظوم ما يخرج بها في بعض الأحيان عن القواعد الملتزمة ردوا أسباب الاختلاف بينها وبين القواعد إلى طبيعتها ، وقطعوا أن هذه الطبيعة - بما تتطلبه من جهد خاص في الصياغة - اللفظية - كانت السبب المباشر في انفلات هذه النصوص من أسر القواعد .

وقضية الاختلاف بين الأجناس الأدبية من الناحية اللغوية ترتكز على أسس موضوعية ، ولكن النحاة لم يستطيعوا من أن يصلوا بهذه القضية إلى غايتها الصحيحة ؛ إذ قرروا أن ما يختلف فيه النظم عن النثر يعد من قبيل «الضرورة الشعرية» ، وذلك غير صحيح ، بل إنه يتناقض مع ما قرره هم أنفسهم من أن طبيعة الشعر تختلف في الأداء اللغوي عن طبيعة النثر ، وإذا كان الاختلاف بينهما يرتد إلى طبيعة كل منهما فإن من الخطأ البين أن نحكم على نتائج هذا الاختلاف «بالضرورة» .

---

(٢٤) انظر : الصاحبي ٢٢، الخصائص ٢/٢٨ .

التعبير بالضرورة إذن عن طبيعة الفوارق الموضوعية بين الشعر والنثر تعبير لا يتسم بالدقة علميًا ؛ إذ لا يلم بمضمون هذه الفوارق ولا يشير إليها ، بل على العكس من ذلك قد يوحى بتفسير هذه الفوارق تفسيرًا خاطئًا ، وذلك ما حدث بالفعل من بعض النحاة الذين تصوروا أن معنى الضرورة يرتبط بالقهر والاضطرار وأن ذلك يستلزم نفى الاختيار من الشاعر فى صياغته الشعرية . فلا يكون مضطرًا إلا إذا ألغيت إرادته إلغاء بحيث لا يكون أمامه مفر من التعبير «بالضرورة»[٢٥].

ولم يثر لفظ الضرورة هذا الخطأ فى تصور ظاهرة الاختلاف النوعى بين هذين الجنسين الأدبيين فى أذهان بعض النحويين فحسب ، بل ترك آثاره فى الوضع الكلى للظاهرة فى التقنين النحوى بأسره ؛ إذ تقرر نحويًا قصر ما سمى بالضرائر على المروى منها عن عصر الاستشهاد ، وهو ما اصطلح عليه النحويون بقولهم : «الضرورة رخصة» و«الضرائر سماعية»[٢٦]. ولا خلاف بين النحويين فى هذا الحكم الذى يمتد فى حقيقته عن تصور الضرائر على أنها شذوذ عن القواعد النحوية الملزمة ،ومن ثم يجب أن تظل محصورة فى أضيق نطاق ممكن ، ولا ينبغى أن تُنَمَّى بالبناء عليها . وقد سبق أن أوضحنا موقف النحاة بالتفصيل فى هذه القضية[٢٧] ، وهو موقف يتجلى فيه سوء الفهم الذى أسلم إلى الخطأ . ومرد ما فيه من خطأ إلى أن النحاة بعد أن أدركوا حقيقة موضوعية ثابتة - وهى الاختلاف بين الشعر والنثر - ضلوا عن فهمها على وجهها وإدراك طبيعتها ، على حقيقتها ، ففشلوا فى التقنين لها تقنينًا يعبّر عنها . فإن الاختلاف بين هذين

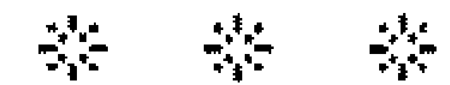
---

(٢٥) انظر الضرائر ٦ . ١ . ٣ ، داعى الفلاح ٤٢أ ، شرح التسهيل (مخطوط) جزء غير مرقم .

(٢٦) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٤، مغنى اللبيب ٢/ ٥٩٣ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٢٩٥، حاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٥١ ، الاقتراح (ط٢) ١١ ، داعى الفلاح ٣٩ب ، فيض نشر الانشراح ٩٥، ارتشاف الضرب ٣٨١ ، المسائل العسكريات ١٣٤ ، اللباب ٣٤٨ ، شرح الجمل ١٤٨ ، شرح حدود الفاكهى ٢٩ ، إصلاح الخلل ٧٣ ، المحصول ٧٩٦ ، شرح الفصول ٢٣٥ ، شرح التسهيل للمرادى - مخطوط ٧٢.

(٢٧) انظر : الفصل الثانى من الباب الأول من هذه الدراسة ، وأيضًا التأويل فى النحو العربى ، بحث منشور بمجلة التربية ، العدد الثانى .

الجنسين الأدبيين اختلاف يقوم على ركائز موضوعية فنيًا ، وأساليب التعبير الفنى تختلف فى كل جنس منها حتى أنه يمكن أن يقال إن الأساليب الفنية الشعرية لا تصلح للأساليب الفنية النثرية وأن العكس صحيح أيضًا ، فلا تصلح أساليب النثر للتعبير عن المفاهيم الشعرية ؛ ذلك أنه إذا كان القصد من استخدام الأساليب النثرية توصيل مفهوم معين إلى السامع أو القارئ ، فإن الشعر لا يهدف إلى تحقيق شيء من ذلك ، فالصور الشعرية ليست وسيلة ، بل يمكن أن يقال إنها غاية فى ذاتها (٢٨) ، إذ بدونها يفقد الشعر جزءًا جوهريًا من بنيته . وإذن فاللغة تختلف إلى حد كبير بين الشعر والنثر ، وما يتصوره النحاة العرب من أن الأساليب اللغوية التى تُقَعِّدُ للنثر يمكن أن تصلح مقاييس للشعر تصور واهم ؛ إذ للشعر لغته المعبّرة عن خصائصه ، ومن ثم فإن له قواعده التركيبية التى لا تخضع لغته لسواها ، والتى تتسم بالضرورة بسمتين : أولاهما الاتساق مع مضمونه ، والثانية الحرص على وجود لون من الإيقاع فيه ، وكلا الأمرين يستحيل قصره على مرحلة معينة لا يتجاوزها ؛ فإن المضمون الشعرى دائمًا يعكس الحياة الاجتماعية والفكرية وما يجد فيها ، والإيقاع بدوره يتغير ليصور معطيات الحياة الجديدة فى الفكر والواقع معًا .



الأسلوب الثالث: دعوى إعادة صياغة التركيب :

ثالث الأساليب التى لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص لا يقف عند قلة النصوص على نحو ما ذكر الأسلوب الأول ، ولا يقتصر على التفرقة النوعية كما فعل الأسلوب الثانى ، وإنما يتوهم أبعادًا فى النص الموجود لا وجود لها فيه ،

---

(٢٨) الواقع أن قضية الهدف من الشعر إحدى القضايا التى تثير خلافًا حادًا بين النقاد تبعًا لاختلاف مدارسهم النقدية ، ولكن لا خلاف بينهم جميعًا حول طبيعة لغة الشعر وتميزها من لغة النثر . انظر مثلاً : النقد الأدبى الحديث ٣٨٤ - ٣٨٧ ، قواعد النقد الأدبى ٣٩ - ٤٥ ، ما الأدب ٩ - ١٧ .

ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبي كل ما تحتاج إليه القواعد ، وتفي بكل ما تفرضه الأحكام . وبهذا الأسلوب تجاوز التأويل كل مدى موضوعي ، وانفلت من كل مقياس علمي ، وانطلق النحاة من خلاله يصححون كل ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معًا . ومن ثم فإن هذا الأسلوب - وهو أخطر أساليب التأويل النحوي وأبعدها أثرًا- يفتقد الأساس الموضوعي ونقطة البدء العلمية التي بدأ منها الأسلوبان الأخران . وإذا كان الخطأ في الأسلوبين السابقين واضحًا لأنهما لم يلتزما بقواعد محددة ومقاييس ثابتة تكشف عن كمية النصوص أو نوعيتها ، فإن الخطأ هنا أكثر وضوحًا وأعمق أثرًا لأنه يفتقد أيضًا الأساس العلمي الذي يبدأ منه حين يفترض - بادئ بدء - أن وراء النص الموجود تركيبًا آخر ، وأن هذا التركيب الذي ليس له وجود هو الأصل ، وهو محور التقعيد ، وبهذا يصل الخيال النحوي إلى إهمال الحقائق العلمية البديهية ، التي تجعل من تحليل الموجود بالفعل في النصوص هدف البحث اللغوي ، وأسلوبه في التقنين النحوي.

وأشكال هذا الأسلوب من أساليب التأويل تتنوع ؛ إذ منها: الحذف . والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف[٢٩] . ومنها أيضًا التقدير ، والاتساع ، والإضمار ، والاستتار ، والفصل والاعتراض ، والتعليق والإلغاء ، وغلبة الفروع على الأصول ، ورد الفروع إلى الأصول . وتحليل هذه الأشكال المختلفة يوضح إلى أبعد حد الأبعاد الحقيقية التي وصلت إليها ظاهرة التأويل في التراث النحوي . وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على المفاهيم النظرية التي انطلق منها النحاة لتطبيق هذه الأشكال ، تاركين دراسة صورها التطبيقية للفصل التالي .

أولاً - الحذف والتقدير :

دعوى الحذف مظهر من مظاهر التأويل ، وهي كغيرها من صور التأويل تنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تفي في

(٢٩) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام . والحذف يتم بافتراض أبعاد فى النص غير موجودة فيه ، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية ، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها .

ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المعمول على ما كان له من حكم إعرابى ، فإذا تغيّر الحكم الإعرابى بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو (الاتساع) ، ويقول : «الاتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المُتَوَسَّعَ فيه مُقَامَ المحذوف ، وتعربه بإعرابه ، وفى الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله فى الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم »(٣٠) .

ولكن كثيرًا من النحاة يستغنون عن هذه التفرقة التى ذكرها ابن السراج ؛ ويجعلون الحذف يشمل حالتى تغير المعمول وبقاءه علي ما كان له من وضع إعرابى ،ولعل فى كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف ؛ فإنه يعترف صراحة بأن « الاتساع ضرب من الحذف » ، وبناء على هذا يعنى الحذف إسقاط بعض الصيغ الموجودة فى النص ، سواء بقى التركيب بعد الحذف على ما كان له من إعراب ، أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابى الجديد .

والحذف - بهذا المفهوم له - يلتقى بالتقدير فى مواضع محددة ، ذلك أن التقدير فى التراث النحوى يقال فى حالات ثلاث : الأولى تقدير الحركة الإعرابية، والثانية تقدير الجملة وما فوقها ، والثالث تقدير بعض أجزائها . والحذف والتقدير يتفقان فى الحالتين الأخيرتين ، ويختلفان فى بعض جزئيات الأولي - إذ أن تقدير الحركة الإعرابية يمتد من المفردات إلى الجمل ، ومن المعربات إلي المبنيات . ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافًا واضحًا فى

(٣٠) الأشباه والنظائر ١/ ١٣ .

المضمون وإن اتفقا فى بعض المسائل ؛ إذ التقدير يصدق على حالات لا حذف فيها . بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل ، وسبكها من جديد ، بهدف تصحيح الحركة الإعرابية .

وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن من الميسور أن ننظر إليهما معًا على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسقة التأثير ، وترتكز هذه النظرة أساسًا على التلازم الضرورى بين الحذف والتقدير ؛ فإن الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له فى اللفظ ، كما أن التقدير - فى مجاله الرئيسى - ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب فى نظر النحاة . وبهذا المفهوم نفسه يضم الحذف والتقدير ما يعرف بالتعليق ؛ فإنه فى تصور النحاة ليس إلا حذف الحركة الإعرابية لفظًا من آخر المعمول . وبهذا المفهوم نفسه أيضًا يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الإضمار والاستتار؛ إذ أن فى كل منهما تقدير ما لا وجود له فى ظاهر النص اللغوى .

وبهذا نصل إلى أن ظاهرة (الحذف والتقدير) تشير فى البحث النحوى إلى أسلوب محدد من أساليب التأويل ، يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، ويبنى هذا الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب .

ثانيا - الزيادة :

فى مقابل دعوى الحذف والتقدير ابتكر النحاة أسلوبًا ثانيًا مكملاً هو ما يصطلحون عليه بالزيادة . وهذا الأسلوب ينطلق من المنطلق الذى ابتدأ منه الحذف والتقدير ، وهو دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ، ولكنه مع ذلك ينبنى على ركائز تختلف - تطبيقًا - عن ركائزالحذف ، وأهم هذه الركائز أن النص اللغوى يشمل بالفعل صيغًا زائدة من الناحية التركيبية ،وإن لم ينطبق عليها وصف الزيادة دائمًا من حيث أداؤها للمعانى .

ثالثا - التحريف :

اصطلاح (التحريف) فى التراث النحوى يدل على معنى غير ما يفهم منه إذا استخدم مع كلمة «التصحيف» ؛ فإن اصطلاح : (التحريف والتصحيف) يُقْصَدُ به

ما يحدث فى النصوص اللغوية من أخطاء نتيجة لعدم ضبط رواتها وكتّابها وما يحدث عن الكتابة بالذات من إيهام[٣١] . واصطلاح (التحريف والتصحيف) بهذا المعنى شائع فى التراث العربى كله ، لأنه يتصل بالنصوص ، وهى محور دراساته بأسرها .

أما اصطلاح (التحريف) فمقصور على البحث النحوى ؛ لأنه لا يتصل بالنصوص وإنما يرتبط بالتحليل اللغوى لها ، وبما يحدث فى صيغها وتراكيبها من تغيرات صوتية وصرفية بصفة خاصة ، ولذلك فإنه يدل على هذه التغيرات التى تحدث فى الصيغ والتراكيب عند إعادة تقليبها أو تركيبها ، كما يتضمن - في الوقت نفسه - النظام أو النظم التى تحكم هذه التغيرات ، والذى يتوصل إليه من تحليل مفردات التراكيب[٣٢] .

ومن الأمثلة التى توضح هذا المعنى المقصود بالاصطلاح ، أن النحاة يجعلونه المختص بتحليل العلاقة التى بين (بل) و (بن) . وبين (ثم) و(فم) . وبين (سو) أفعل و(سف) أفعل و(سوف أفعل) . وبين (رُبَّ) ثقيلة ، ومخففة فى نحو قول أبى كبير الهذلى [٣٣] :

أَزُهَيْرُ إِنْ يَشِبِ القَذَالُ فَإِنه ... رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

والأساليب الثلاثة السابقة هى أهم الطرق التى لجأ إليها النحاة العرب لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى .

رابعًا - التقديم والتأخير والفصل :

التقديم والتأخير والفصل أهم الدعاوي يلجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، وهذه الدعاوي ترتكز على تصور خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل ، وما تكشف عنه هذه الخصائص من

(٣١) الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة .

(٣٢) انظر : الخصائص ٢/ ٤٣٦ - ٤٤١ .

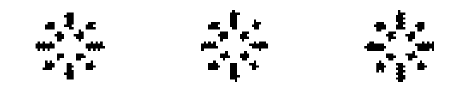
(٣٣) انظر : ديوان الهذليين ٢/ ٨٩.

نظم محددة فى العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالى جميعًا ، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها فى النحو . وإنما يبدأ من العكس ، أى من القواعد وما تفرضه من النظام بين أجزاء التركيب .

ودعاوى التقديم والتأخير والفصل قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة المادة بغية تأويلها ، وقد تكون مشتبكة أو متصلة بأسلوب أو أكثر من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى ، تبعًا لنوع مخالفة النصوص ذاتها لقواعد الترتيب وحدها ، أو لها ولغيرها من القواعد المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابى أيضًا .

خامسًا - الحمل على المعنى :

هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق . وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص ، ويعتمد فى ذلك على بعض القواعد التى تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها فى مجال التطبيق ، وقد تركت هذه القواعد آثارًا عميقة الغور فى التراث النحوى ، ومن ثم قرر ابن جنى أن هذا الأسلوب يدل على «غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعة ، والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا »(٣٤).



من هذا العرض الموجز تتأكد حقيقتان واضحتان :

الحقيقة الأولى : أن التأويل بواسطة الأشكال المختلفة لدعوى إعادة صياغة التركيب يقابل القواعد النحوية الموضوعة لتقنين الظواهر اللغوية ، فإن أساليب

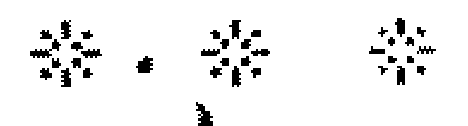
---

(٣٤) الخصائص ٢/ ٤١١ .

«الحذف والتقدير» و«الزيادة» و«التحريف» تتناول النصوص التي تخرج على ما وضع لظاهرة التصرف الإعرابي من قواعد ، وبصفة خاصة ما تفرضه نظرية العامل من أحكام . أما أساليب «التقديم» و«التأخير» و«الفصل والاعتراض» و«غلبة الفروع على الأصول» فإنها تنصب على النصوص التي تتجافى عن القواعد النحوية الموضوعية لظاهرة الترتيب . أما «رد الفروع إلى الأصول» و«الحمل على المعنى» فهما أهم الوسائل التي استخدمها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق .

والحقيقة الثانية : أن هذه الأشكال المختلفة تقطع بصورة حاسمة بأن النحاة كانوا لا يبدءون - في محاولتهم تبرير الاختلاف بين القواعد والنصوص تسويغًا للقواعد ذاتها - من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع ، ومن ثم لم يتناولوا الواقع كما هو ، وإنما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد له . وقد كانت نقطة البدء الخيالية هذه سببًا في انفلات أشكال التأويل النحوي من كل قيد ، بل في وقوعها في التناقض . فمن الممكن أن يتصور نقصان النص كما يمكن أن تتصور زيادته . ومن الممكن أن يدعى فيه التقدم وأن يدعى فيه التأخر ، فليس ثمة أساس موضوعي يحكم هذه الظواهر ويحدد وسائل تطبيقها . ولعل في وقوفنا على الصور التطبيقية لها ما يكشف عن مدى الفوضى التي أسلمت إليها مواقف النحاة من النصوص .

هذا هو موضوع الفصل التالي .



الفصل الثالث
أساليبُ التأويل النحوى
«دراسة فى الأشكال التطبيقية»

سنتناول فى هذا الفصل تحديد المدى الفعلى لتأثير تلك المفاهيم النظرية ، وذلك بتحليل ما تركته تلك المفاهيم فى التراث النحوى من آثار تعد تطبيقًا لها .

أولاً - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى :

أبرز الوسائل التى لجأ إليها النحاة لتأويل هذا النوع من النصوص (المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى) ثلاث وسائل ، هى :

الأولى : الحذف والتقدير .

الثانية : الزيادة .

الثالثة : التحريف .

وسنخص كل وسيلة من هذه الوسائل بالتحليل فيما يأتى من صفحات :

الحذف والتقدير :

تمتد ظاهرة الحذف والتقدير - بمفهومها الذى توصلنا إليه[1] - فى النحو العربى على جبهة واسعة ، تبدأ من تقدير «الحركة الإعرابية» إلى أن تصل إلى تقدير «الجملة» و«التركيب» و«الكلام» ، وتضم فيما بين ذلك «أجزاء الجملة» ، سواء أُسْنِدَ إليها أو كانت تكملة لهما ، وبذلك يمكن تصنيف المستويات التي تتناولها الظاهرة على النحو الآتى :

---

(١) انظر ص٢٨١ - ٢٨٣ من هذه الدراسة .

أ - الحركة الإعرابية .

ب - أجزاء الجملة .

جـ - الجملة والتركيب والكلام .

(أ) الحركة الإعرابية :

تقدر الحركة الإعرابية فى مواضع متعددة فى النحو العربى ، منها ما يطرد ومنها ما لا يطرد ، كما أن منها ما تقدر جميع الحركات فيه وما تقدر بعض الحركات فحسب . وأهم المواضع التى يطرد تقدير الحركات فيها ما يأتى :

أولاً - الجمل التى لها محل من الإعراب « إذ يحل محلها المفرد »[٢]، والأصل فى المفرد أن تظهر الحركة الإعرابية فى آخره .

وهذه الجمل هى :

١) الجملة الواقعة خبراً ، وتقدر فيها حركة الرفع فى بابى المبتدأ وإن ، وحركة النصب فى بابى كان وظن .

٢) الجملة الواقعة حالاً ، وتقدر فيها حركة النصب ، نحو : ﴿وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ و ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ .

٣) الجملة الواقعة مفعولاً ، وتقدر فيها حركة النصب إن لم تنب عن الفاعل[٣] نحو : علمت أن محمداً قائم .

٤) الجملة الواقعة مضافاً إليها ، وتقدر فيها حركة الجر ، نحو : ﴿وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ .

---

(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ١٠٦ » وانظر معانى القرآن للفراء ، الجزء الأول . ومن الممكن أن يكون للجملة محل إعرابى وألا يحل محلها المفرد ، وذلك إذا كانت تابعة لجملة لها محل من الإعراب ، ويقع ذلك فى بابى عطف النسق والبدل خاصة ، وهو ما سيشير إليه ابن هشام فى الجملة السابعة .

(٣) تختص هذه النيابة بالقول وبابه ، نحو : (ثم يقال : هذا الذى كنتم به تكذبون).

٥) الجملة الواقعة جوابًا لشرط جازم وهى مُصَدَّرَةٌ بالفاء أو إذا ، وتقدر فيها حركة الجزم ، نحو : ﴿ من يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ ﴾ و ﴿وإن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ .

٦) الجملة التابعة لمفرد . وتقدر فيها حركة الرفع ، فى نحو : ﴿من قبل أن يأتى يوم لا ريب فيه﴾ ، وحركة النصب فى نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ، وحركة الجر فى نحو : ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾ .

٧) الجملة التابعة لجملة لها محل قبلها ، وتقدر فيها حركة الرفع فى نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه ، وحركة الجر فى نحو : ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ .

وقد أضاف ابن هشام إلى المواضع السابقة موضعين آخرين هما[٤] :

٨) الجملة المستثناة ، نحو : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ * إِلاَّ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ﴾ . وقد أسند إلى ابن خروف القول بأن (من) مبتدأ ، و(يعذبه الله) خبر، وأن الجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، واستأنس بقول الفرّاء فى قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ إن (قليل) مبتدأ حذف خبره، أى : لم يشربوا ، والجملة فى محل نصب على الاستثناء[٥].

٩) الجملة المسند إليها ، نحو : تَسْمَعَ بالمعيدى خير من أن تراه ، على اعتبار أن تسمع قائمًا مقام السماع .

ثانيًا – المصدر المؤول ، وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه لإعرابى ، فتقدر فيه حركة الرفع فى نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، وحركة النصب فى نحو : أرفض أن يستهتر المسلم بالصيام ، وحركة الجر فى نحو : فى أن تؤدى واجبك رضا الله عليك .

---

(٤) مغنى اللبيب ٢ / ٤٢٧ .

(٥) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ١٠٦ .

ثالثًا – الأسماء المقصورة ، وتقدر فيها الحركات الإعرابية الثلاث : الرفع والنصب والجر .

رابعًا – الأسماء المنقوصة ، ويطرد تقدير الحركة فيها فى حالتى الرفع والجر .

خامسًا – الأسماء المبنية[٦] . وتقدر الحركات الإعرابية فى جميع تلك الأنواع من الأسماء ، فلا يظهر منها شىء ، ومن ثم فإن وضع الكلمة منها فى التركيب لا يتغير صوتيًا من حالة إعرابية إلى أخرى ، وإنما يتغير فى تقدير النحاة الذين يقررون أنه وإن بدا فى الظاهر أنه لا يتغير فإن محله واجب التغير . ومن هذه الأسماء ما يطرد تقدير الحركات الثلاث فيها محلاً ، كما أن منها ما يتحتم تقدير بعض هذه الحركات دون بعض ، ومن ذلك ما ركب مزجيًا من الظروف والأحوال كما أن منها ما يبنى فى بعض الأحوال ويعرب فى غيرها ، كاسم لا النافية للجنس .

سادسًا – الفعل المضارع المبنى ، ويطرد عند النحاة تقدير الحركات الثلاث فيه ، سواء بنى على السكون أو على الفتح .

سابعًا – الفعل المضارع المعتل ، ويطرد تقدير حركتى الرفع والنصب فى المعتل بالألف منه ، على حين لا يطرد التقدير فى المعتل بالواو أو بالياء إلا فى حركة واحدة هى حركة الرفع فحسب .

ثامنًا – فى التعليق .

وتحليل تقدير الحركة فى المواضع السابقة يكشف عن أن الأسباب الرئيسية لهذا التقدير تلتقى حول محور واحد ، هو القواعد الكلية التى لا تستند إلى أسس موضوعية ؛ فقد اضطر النحاة فى سبيل تحقيق غايتهم من تعميم الأحكام لتتسم بالاطراد إلى إغفال كثير من الحقائق الموضوعية والتمسك بأوهام التأويل ، بل

---

(٦) انظر تفصيل هذه الأسماء فى كتابنا : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٧٩ – ٨١ .

واعتباره الأصل الذى يجب أن يراعى فى التقعيد والتعليل جميعًا . ومن أوضح القواعد الكلية التى أسلمت إلى تقدير الحركة الإعرابية - كما تشير إلى ذلك المواضع السابقة - حتمية وجود الحركة الإعرابية فى الكلمات المعربة فعلاً أو أصلاً ، بحيث إذا لم تكن الحركة ظاهرة وجب تقديرها . وهذه القضية أو القاعدة بعض ما تركته نظرية العامل فى البحث النحوى من آثار ؛ إذ أن تقدير الحركة هو النتيجة الضرورية للطرف الثالث من أطراف العمل النحوى ، و هو وجود الحركة الدالة على العمل فى آخر المعمول لفظًا أو تقديرًا(٧) .

(ب) أجزاء الجملة :

تتعدد مواضع حذف أجزاء الجملة وتقديرها عند النحاة ، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا يتصل به الحذف والتقدير فى بعض جزئياته . والأبواب التى يَطَّرِدُ حذف بعض أجزاء الجملة فيها هى : المبتدأ والخبر ، والأفعال الداخلة عليهما، والمفاعيل ، والإضافة ، والموصول ، والقسم ، والشرط ، والعطف ، والعائد . ففى كل باب من هذه الأبواب يطرد حذف بعض أجزاء الجملة فى مواضع منه ، حتى ليكون الحذف فى مواضع بعينها أصلاً فيها (٨) .

وتحليل الأجزاء المحذوفة من الجمل فى هذه الأبواب يكشف عن حقائق مهمة فى البحث النحوى .

أولاها تتصل بما يدعى النحاة حذفه من أجزاء الجملة، وأبرز ما يتأكد فى هذا المجال أن دعوى الحذف تشمل أقسام الكلمة الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، وأنها تتناول الاسم والفعل فى مواقعهما الإعرابية المختلفة ، كما أنه يشمل الحروف على تنوعها .

والثانية تتصل بالقواعد الكلية التى تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف . وفى هذا المجال نجد تأثيرًا عميق المدى لقاعدتين أو نظريتين :

---

(٧) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ٩٠ .

(٨) انظر حذف أجزاء الجملة فى : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٤٨ وما بعدها.

النظرية الأولى : مفهوم العمل النحوى الذى يقتضى بالضرورة وجود أطراف ثلاثة فيه . أولها العامل ، وثانيها المعمول ، وثالثها الحركة الإعرابية رمز تأثير العامل فى المعمول ، فإذا لم يوجد فى الجملة بعض هذه الأطراف تحتم - عند النحاة - تقدير ما لا وجود له منها ، ومن ثم إذا وجد النحاة عاملاً وليس له معمول قدروا له معموله، وإذا اجتمع عاملان وليس فى الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عامله .

والنظرية الثانية : مضمون فكرة النحاة عن نظام الجملة ، هذا المضمون الذى يرتكز أساسًا على وجود الإسناد الذى لا يكون إلا بين اثنين : مسند ومسند إليه ، سواء كان المسند حدثًا أو علاقة ما يشير إليها الظرف والجار والمجرور ، ويدل عليها - عند النحاة - مُتَعَلَّقُهُمَا . وسواء كان المسند إليه اسم . ذات أو اسم معنى ، صريحًا أو مؤولاً .

وقد أثرت هذه الفكرة فى جزئيات كثيرة فى هذا النوع من الحذف ، حين وجد النحاة تراكيب عديدة تفيد فائدة يحسن السكوت عليها - وهى غاية الجملة عندهم - ولكن لا يتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين ، فلجأوا إلى تقدير المسند أو المسند إليه فى هذا النوع من التراكيب .

(جـ) الجملة والكلام والتركيب :

اصطلاح التركيب هنا يعنى أكثر من جملة واحدة ، سواء أكان الزائد عن الجملة جزءًا من جملة أُخرى أم جملة كاملة ، بشرط ألا يكون التركيب شاملاً الكلام كله . أى بحيث يكون مذكورًا فى التركيب بعض أجزائه .

وأما اصطلاح الكلام فنطلقه - فى هذا الموضع - على تقدير حذف كل جزئيات التعبير اللغوى ، سواء أكان جملةً واحدةً أم عددًا من الجمل ، بحيث لا يبقى من التعبير - عند النحاة - شيء ملفوظ .

الجملة :

يرى النحاة أن حذف الجملة مطرد فى مواضع محددة ، تناولوها بالتفصيل فى أبواب[٩] :

القسم : حيث تحذف جملة القسم حينًا وجملة الجواب حينًا آخر .

والشرط : إذا تحذف جملة الشرط وحدها أو مع الأداة فى مواضع، وجملة الجواب وحدها فى مواضع ، كما تحذف الجملتان معًا فى مواضع .

والعطف : إذا يحذف المعطوف عليه وحده ، أو مع الأداة ، كما يحذف المعطوف وحده أو مع الأداة أيضًا .

والصلة : ولا خلاف بين النحاة فى حذف متعلق الظرف المكانى والجار والمجرور الواقع صلة وجوبًا ، ويصطلحون عليه بشبه الجملة .
وأما حذف الصلة إذا كانت جملة فمن النحاة من قال به فى مواضع،وخرج عليه عددًا من الأبيات[١٠] .

والحال : إذ يحذف العامل فيه وحده أو مع صاحبه ، ولكلٍّ مواضعُ يطرد فيها .

والمفعول به : إذ يحذف العامل فيه إما وجوبًا وإما جوازًا ، ولكلٍّ مواضع يرد فيها .

والمصادر : إذ ينصب النحاة بعضها على تقدير ناصب محذوف ، وجوبًا أو جوازًا ، ولكلٍّ مواضع .

والظروف: إذ يتناول الحذف العامل فيها ، ولكن ليس لحذفه مواضع يطرد فيها وإنما يرتبط الحذف بدلالة القرينة عليه .

والظروف والجار والمجرور : إذ يحذف متعلقهما جوازًا حينًا ووجوبًا حينًا آخر ، ولكلٍّ مواضعُ يطرد فيها .

---

(٩) انظر مواضع حذف الجملة بالتفصيل فى الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١١ وما بعدها .

(١٠) انظر : التصريح على التوضيح ١/١٤١ ، مغنى اللبيب ٢/٦٢٥ .

الكلام :

يرى النحاة أن حذف الكلام بأسره - بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة ، وبحيث يشمل فى بعض الأحيان أكثر من جملة - يقع باطراد فى مواضع خمسة[11] :

١- بعد حروف الجواب ، نحو :

قالوا : أخفت ؟ فقلت : إن وخيفتى   ما إن تزال منوطة برجائى .

٢- بعد نعم وبئس ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِّعْمَ الْعَبْدُ ﴾ .

٣- بعد حروف النداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ .

"وإنما كان هذا الموضع من قبيل حذف الكلام بجملته لأن المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدرًا ، فأصل (يا زيد) : أدعو زيدًا، ثم حذفت أدعو لزومًا لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه ، فجزءا الجملة - وهما الفعل والفاعل - محذوفان ، فإذا حذف المنادى أيضًا كان الكلام بجملته محذوفًا"[12] .

٤- بعد إن الشرطية ، نحو قول رؤبة :

قالت بنات العم: يا سلمى وإن   كان فقيرًا معدمًا ؟ قالت: وإن

٥- فى تركيب شبيه بتركيب الأمثال مقصود به تأكيد النفى نحو : افعل هذا إما لا ، أى : إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

التركيب :

حذف التركيب - بمفهومه الذى سبق - ليس له مواضع يطرد فيها ، ولكن خرج عليه النحاة عددًا من الشواهد ، منها قول عبيد بن الأبرص :

---

(١١) انظر : مغنى اللبيب ٢/٦٤٨ - ٦٤٩ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٣٥٩ وما بعدها ، حاشية الأمير على المغنى ٢/ ١٧٥، شرح المفصل ٨/ ٥ وما بعدها .

(١٢) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٣٦٠ .

إن يــكــن طــبــك الــدلال فــلــو ... في ســالف الدهر والسنين الخــوالي

أي : إن كان عــادتك الدلال فلو كــان هذا فيــما مــضى لاحتــملناه منك، فحذفت جملة الشرط وجملة الجواب[١٣].

وجعل النحاة منــه قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَــوْتَىٰ﴾ وتقدير الآية عندهم : فضربوه ، فحــيى ، فقلنا . . الآية فالمحذوف ثلاث جمل[١٤].

وقوله تعالى أيضًا : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ والتقدير عندهــم : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه ، فأتاه ، فقال له : يا يوسف[١٥].

ومنه كذلك قــوله سبــحانه : ﴿ فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾ ، والتقدير : فأبلغاهم الرسالة . فكذبوهما ، فدمرناهم .

وتحليل هذه النماذج التي ذكرها النحاة لحذف التركيب اللغوي يكشف عن حقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن النحــاة يخلطون بين الحذف والتفسير ، ويجعلون تفسير النص جــزءًا لا يتجزأ من النص نفسه ، ويحتمــون لذلك مراعاته في تقنين القواعد وتطبيق أحكامها .

وبشيء من التأمل يســير يلحظ أنه ليس هناك من الناحيــة اللغوية التركيــبية حَذْفٌ ، سواء في الآيات الــكريمة التي استشهــد بها النحاة أو في بيت عــبيد بن الأبرص . ولكن النحــاة لا يقــفــون عند المــوجــود في النص اللغــوي ، وإنمــا يستقرئون ما وراء النص ، ويجعلون لما لا وجــود له تأثيرًا فيه ، يستمد ما له من قوة من (فهم) النصوص و(تفــسيرها) ، واعتبار هذا الفهم بمــا يقدمه من كلمات

---

(١٣) مغني اللبيب ٢/ ٦٤٩.

(١٤) المصدر السابق ، وانظر حاشية الأمير على المغني ٢/ ١٧٦.

(١٥) المصدر السابق ، وانظر أيضًا حاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٣٦١.

للشرح، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزءًا من النص يجب أن يوضع فى الاعتبار حين التقعيد ، وهكذا لم يعد النص فى تصور النحاة هو المنطوق أو المكتوب ، بل ما يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب . فإذا أضفنا إلى هذا أن الاختلاف فى الفهم بين النحاة كان ضرورة يفرضها تنوع ثقافات النحويين ، وتعدد مستويات التفكير بينهم ، بل تباين أمزجتهم أيضًا ، إذا أضفنا هذا كله أصبحنا أمام احتمالات فى النص الواحد من الكثرة والاختلاف والتناقض بحيث لا سبيل إلى حصرها فى البحث النحوى ، ويصبح كل ما يستطاع فعله هو إدراك المؤثرات المختلفة التى لعل أهمها وأبعدها أثرًا إغفال الخصائص اللغوية فى التركيب ، والتناول الذاتى له .

وهذه الحقائق كلها تتأكد أيضًا من تحليل المواضع المختلفة التي يطرد فيها، - فى زعم النحاة - حذف الجملة ، فليس فى : القسم ، والشرط ، والعطف ، والصلة ، وغيرها من المواضع التى يطرد الحذف فيها حَذْفٌ ما ، ومرد هذه الدعوى العريضة إلى ما ذكرناه منذ قليل من إغفال ملاحظة الخصائص اللغوية وإهمال تحليل التراكيب تحليلاً وصفيًا فى ضوء الموقف اللغوى ، وما نتج عن ذلك من خلط بين النص وبين ما يمكن أن يفهم منه ويستفاد .

كذلك يؤكد هذه الحقائق بصورة لا تقبل شكًا لحظ المواضع التى يطرد فيها حذف الكلام بأسره ، فإن دعوى الحذف فى الموضع الأول والأخير منها تستمد من تفسير الموقف اللغوى ، ولا ينبغى أن يوضع التفسير غير المنطوق فى الاعتبار النحوى ؛ لأن غاية النحو ليست مراعاة المواقف النفسية بل كل ما يمكن درسه فى هذا المجال فى البحث النحوى هو لحظ أثر هذه المواقف على الأساليب اللغوية من الناحية التركيبية . وكذلك ليس ثمة حذف فى النقاط الثلاث الباقية؛ إذ الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير، وما حمل النحاة على ادعاء الحذف والتقدير فيها إلا ما تقتضيه نظرية العامل من ضرورة وجود الأطراف الثلاثة فى الكلام المفيد .

وهذه الحقائق كلها - التى يكشف عنها ويؤكدها التناول الدقيق لمواضع الحذف والتقدير المختلفة ، ومستوياته المتعددة - تشير إلى تأثر فكرة الحذف والتقدير عند النحاة العرب بالفلسفة اليونانية على وجه العموم ، وبالتقسيم المنطقى للأشياء والعلاقات - بصورة خاصة - إلى أبعد غايات التأثر وأقصاه ، ويبرز مظاهر هذا التأثر تقسيمهم المحذوف إلى لازم وجائز ، ويعنون بالحذف اللازم أنه لا يجوز ذكر المحذوف فيه وإن كان يتحتم فى الوقت نفسه تقديره لسلامة القواعد النحوية ، ويريدون بالحذف الجائز صلاحية التركيب اللغوى نحويًا فى حالة ذكره وعدم ذكره معًا .

وهذا التقسيم فى جوهره يرتكز على أسس منطقية كلامية لا لغوية نحوية ؛ فإن الأساس الحقيقى له هو التقسيم المنطقى للأشياء والعلاقات إلى موجود ومعدوم ، ثم تقسيم كل منهما إلى لازم وجائز ، لازم الوجود أو واجب الوجود لا يجوز عليه العدم ، ولازم العدم أو واجب العدم لا يصح له وجود ، وجائز الوجود جائز العدم معًا ، يصح وجوده كما يصح عدمه . وقد أخذ المتكلمون أو الكلاميون هذا التقسيم الفلسفى فقصروا واجب الوجود على الله وحده ، وإذن فكل ما عداه يعود إلى القسمين الآخرين ، فإما أن يكون جائز الوجود جائز العدم، وإما أن يكون واجب العدم مستحيل الوجود ، وهذا - بعينه - هو المعنى الذى ينهمه النحاة من اللازم والجائز فى الحذف ، أو بتعبير أكثر دقة : فى المحذوف .

وتتضح - بعد هذا العرض الموجز لظاهرة الحذف والتقدير من خلال أبعادها وأسبابها - حقيقتان مهمتان :

الحقيقة الأولى : أن التقسيم الذى وضعه النحاة للحذف ، أو فى الحقيقة استعاروه من علم الكلام ، ليس لغويًا ولا نحويًا ؛ لأن وظيفة النحو هى تحليل التراكيب والعناية بتحديد المواقع المختلفة للكلمات فى الجمل ، وتسجيل العلاقات الداخلية بينها . وإذن فالمنهج الذى يجب اتباعه فى البحث النحوى

يجب أن يكون منهجًا لغويًا مستمدًا من خصائص اللغة ذاتها ، وغاياته لحظ الحقائق التركيبية كما تتضح من أشكال الكلمات ووظائفها ، ومهمة الباحث النحوى إذن هى تسجيل ما تسلم إليه ملاحظاته فى هذا المجال ، يسجلها كما هى دون أية محاولة لإسباغ صفة ما عليها ، وبصرف النظر عن مدى اتساقها أو تناقضها مع المذاهب الفلسفية أو المناهج المنطقية أو الآراء الكلامية .

والحقيقة الثانية : أن الواقع اللغوى ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها ، فإنه فى الحالات التى يتحتم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف ؛ إذ أنه ما دام لم يرد ، ولا يجوز أن يرد ، فإن فى تقديره عبثًا باللغة وإهدارًا لمقوماتها ، وإغفالاً لخصائصها ، ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية ، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل هذه الأخطاء ، ولعله كان يصلح البحث النحوى إلى حد ما أن تعدل القواعد بحيث تُوَضِّح قوانينُها كل ما يتصل بالواقع اللغوى من ظواهر .

***

والأمر كذلك فى حالات جواز الحذف والذكر أيضًا ؛ فإن ذلك الجواز الذى قال به النحاة لا يعود إلى أن فى الواقع اللغوى الذى تنطق به النصوص ما يؤيد وجوده وعدمه ، وما يقتضى حذفه وذكره ، بل تعتمد فكرة الجواز نحويًا على أنه «لا يستحيل وجوده» وهذه الاستحالة فى أساسها تمتد عن النظرة المنطقية البعيدة عن الواقع اللغوى ، بدليل أنه فى حالات كثيرة يقرر النحاة أنه يجوز حذفه ويجوز تذكره . . . ويتبعون ذلك الحكم بقولهم : وإن لم يؤيده السماع ، أو : ولو لم يرد ما يؤيده[١٦] أو : لا يكاد يسمع من العرب ، وكثيرًا ما يستعمله أبو على الفارسى[١٧] . أو : أجازوه على قبح ، وهى العبارة الشائعة عند ابن السراج[١٨] ، أو : ردىء جدًا ، وهى عبارة المبرد[١٩] .

(١٦) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢٤٤ .
(١٧) انظر : المصدر السابق ، وأيضًا : التصريح ١/ ١٤٦٠ .
(١٨) المصدر نفسه . (١٩) المصدر نفسه .

الزيادة :

لم تكن دعوى الحذف والتقدير الأسلوب الوحيد الذى لجأ إليه النحاة لعلاج ما أحسوا به من قصور القواعد النحوية المنظمة لظاهرة التصرف الإعرابى عن الواقع اللغوى ، فقد لجأوا إلى عدد من الأساليب لتحقيق الهدف نفسه ، ومن أهمها دعوى وجود زيادات فى الصيغ والتراكيب ، ودعوى الزيادة هذه هى الجانب المكمل لدعوى الحذف ؛ فإنها تبدأ - بدورها - من الصورة الذهنية للنص وليس من النص نفسه ، ومن ثم فإنها تجرده من خصائصه وتغفل مقوماته ، وإذا كانت الصورة الذهنية الممتدة عن ما تستلزمه القواعد قد أسلمت من قبل إلى تقدير وجود صيغ لا وجود لها بالفعل لتكمل أطراف العمل النحوى ، وأركان الجملة العربية ، فإنها قد فرضت هنا إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة فى الواقع وإلغاء ما لها تأثير . وعلى هذا النحو تكون الزيادة مكملة للحذف ؛ إذ فى الحذف يُزْعَم سقوط بعض المعمولات فى الغالب ، وفى الزيادة يُدَّعى حَذْفُ بعض العوامل حتى لا يضطر النحوى إلى تقدير معمولاتها .

والزيادة فى التراث اللغوى اصطلاح يمتد من البحث الصرفى إلى الدرس النحوى ، ويشمل بذلك الصيغ والمفردات والتراكيب جميعًا .

أما الزيادة فى الصيغ والمفردات فإنها تعنى عند الصرفيين «إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع فى اللغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد»[٢٠] .

والزيادة بهذا المعنى عند الصرفيين تقتصر على بعض الأسماء والأفعال ولا تدخل الحروف ؛ «لأن الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك فى الحروف»[٢١] . وهى مقصورة أيضًا على عدد معين من الحروف لا يزاد سواها ،

---

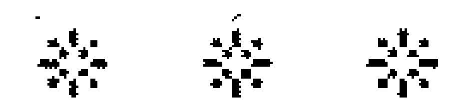
(٢٠) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢١) شرح المفصل ٩/ ١٤١ .

يجمعها قولهم : «اليوم تنساه» ، أو : «وأتاه سليمان» كما يقول الزمخشرى أو : «سألتمونيها»[٢٢] . وقد نظمها المازنى فى قوله[٢٣] :

هَوِيتُ السَّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَمَا كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السَّمَانَا

ثم إن الزيادة فى الصيغ قد تكون تعويضًا عن بعض الحروف المحذوفة وقد تكون لغير تعويض[٢٤] .



والزياة فى التراكيب اللغوية محور خلاف كبير بين النحاة ، فى معناها ودلالتها ، ثم فى وقوعها معًا .

فمن النحاة من يرى أن معنى الزيادة «دخول حرف (أى صيغة مزيدة) كخروجه من غير إحداث معنى»[٢٥] . ويفسره اللّيلى بأن «معنى كون الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلى ، وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلى لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى ألبتة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى» [٢٦] . ومن الواضح أن هذا الرأى يستوحى ما ذكره سيبويه فى قوله تعالى : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ من أن ما هنا «لغو فى أنها لم تُحْدِثْ إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن يجىء من العمل ، وهو تأكيد الكلام »[٢٧] . وما صرح به

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) المصدر نفسه وأيضًا : الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٧ ، وانظر مواضع زيادة كل حرف من هذه الحروف تفصيلاً فى ابن يعيش ٩/ ١٤٤ وما بعدها .

(٢٤) المصدران السابقان ، وانظر : سرّ الصناعة ١/ ١٢١ ، ٢٧٣ ، ٢٠٩ ، المنصف (باب ما تجعله زائدًا من حروف الزيادة) : ١/ ٩٨ وما بعدها .

(٢٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٢٦) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٠ .

(٢٧) هذا ما ذكره ابن يعيش ٨/ ١٢٩ ، ونص سيبويه ١/ ٩٢ : «إذا جاء لأنه ليس لما معنى سوى ما كان قبل أن تجىء به إلا التوكيد» .

ابن جنى من أن معنى الزيادة «أنها إنما جيء بها توكيدًا للكلام ، ولم تحدث معنى»[28].

وبهذا تكون الزيادة عند هذا الفريق زيادة فى اللفظ فقط ؛ إذ أن لها تأثيرها فى المعنى ، وإن كان هذا التأثير مجرد دعم المعنى وتقويته وليس استحداث معنى جديد لا وجود له .

ويرى آخرون - منهم أبو حيان الأندلسى - أن معنى الزيادة «أنه حرف (أى صيغة مزيدة) يصل به كلامه وليس بركن فى الجملة ولا فى استقلال المعنى»[29]. وبذلك أضاف إلى عدم استحداث معنىً عَدَمَ التأثير فى اللفظ ، وكأنه يرى أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معًا . وهذا التعريف يلحظ ما نُقِلَ عن ابن السراج من أن «حق المُلْغَى عندى أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلْغَى من الجميع ويكُون دخوله كخروجه»[30]. وبناء على هذا الرأى فإن حروف الجر مثلاً لا تزاد مطلقًا ؛ لأنها لا تنفك عن التأثير فيما يليها من أسماء ، وهو رأى ابن السراج فعلاً[31].

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر الزيادة على نحو يجمع فيه بين هذه الآراء المختلفة ، فذكر أنها ، وما تتضمنه من إلغاء تأثير الزائد ، على ثلاثة أوجه[32]: إلغاء فى المعنى فقط ، وإلغاء فى الإعمال فقط ، وإلغاء فيهما جميعًا.

« فالإلغاء فى المعنى نحو حروف الجر ، نحو : ما زيد بقائم ، وما جاءنى من أحدٍ .

---

(28) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٠ .

(29) الأشباه والنظائر ١/٢٢٩.

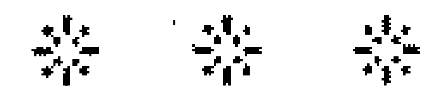
(30) شرح المفصل ٨/ ١٣٧ .

(31) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢ .

(32) ابن يعيش ٨/ ١٣٧ .

وأما ما ألغى فى العمل فنحو : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، ومـا - كان - أحسن زيدًا .

وأما الإلغاء فى المعنى واللفظ فنحو (ما) و(لا) و(إن) » .



وتهدف الزيادة فى التـراكيب اللغوية كـما يفهم من النصـوص المنقولة عن سيبويه والفرّاء وابن السراج إلى تأكيد المعنى[٣٣] ، أى تقويته ، بناء على القاعدة التي استوحاها من كلامهم ثم بلورها بعـد ذلك ابن جنى من أن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى[٣٤] .

ورأى آخرون من النحاة أن الهدف من زيادة بعـض الصيغ فى التركيب ليس تقوية المعنى وتأكيده ، وإنما طلب فصاحة الألفاظ ، أى إضفاء نوع من الاتساق بين صيغ التركـيب ؛ «إذ ربما لم يتمكّنْ دون الزيادة للنظم والسـجع وغيرها من الأمور اللفظية ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتّى له وصَلُحَ»[٣٥] . فكأن الزيادة فى اعتبار هذا الفريق من النحاة نوع من الضرورة .

وقـد حاول الرضى أن يجمع بين الاتجاهين السابقـين ، فرأى أن فـائدة الزيادة ليست معنوية خالصة ، ولا لفظيـة مجردة ، وإنما «فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب إما معنوية وإما لفظية .

فالمعنوية تأكيد المعنى ، كما فى (مِنْ) الاستغراقية ، و (الباء) فى خبر ليس وما .

---

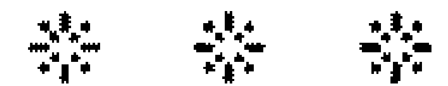
(٣٣) الأشـباه والنظائر ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ وانظر أيضًا مـغنى اللبـيب ١/ ١٠٦ ، ٣٢٢. حاشـية الدسوقى على المغنى ١/٤٧ .

(٣٤) الخصائص ٣/ ٣٦٤ .

(٣٥) الأشباه والنظائر ١/٢٢٩ .

وأما اللفظية فهى تزيين اللفظ ، وكـونه بزيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببـها مهيأً لاستـقامة وزن الشعر ، أو حسن السـجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية » [٣٦].

كذلك رأى الرضى أن من الحروف الزائدة ما يفـيد هاتين الفائدتين معًا ،و منها ما ينفرد بإفادة إحداهما [٣٧].



وقد ترك هذا الاختـلاف فى مفهوم الزيادة فى التركيب وفـائدتها صداه فى الاصطلاحات المسـتعـملة للدلالة عليهـا ، فمن النحاة من قـبل اصطلاحات : (الزيادة) و(اللغو) و(الإلغـاء) ، مفسرًا لهـا على أنها لا تعنى دخول الكلام لغـير معنى ألْبَتَّةَ ، وإنما لتفيد معنى غير مستحدث دون تأثير فى اللفظ .

ورفض آخرون هذه الاصطلاحات ورأوا أنه يلزمـها إفادة ذلك المعنى الذى يتحرزون منه ، وفَضَّلُوا أن يستخدموا لذلك اصطلاحات أُخرى مثل: (الصِّلَة)؛ لأنه يوصل بها مـا قبلها من الكلام ، و(التـوكيد) لأن الصـيغ الزائدة فى الغالب تدخل الكلام لتحقيقه وإفادته[٣٨].

ومن الجلى أن هذا الاختلاف فى الاصطلاحات يعـود إلى مراعاة ما للصيغ من تأثير ، فالنحويون الذين رفضوا اعـتبار الأثر المعنوى للألفاظ الزائدة ما دامت لا تؤثر من حـيث العـمل يسـتـخدمـون عـادة اصطلاحـات «الزيادة» و«اللغـو» و«الإلغاء»، وهم فى عمـومهم البصريون . والذين راعوا الأثـر المعنوى للألفاظ الزائدة استـخدمـوا من الاصطلاحات مـا يشير إلى ذلك الأثر ، مـثل : «الصِّلَة» وهؤلاء هم الكوفيون [٣٩].

---

(٣٦) المصدر السابق .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٣٩) انظر : شرح المفصل ٨/ ١٢٨ .

كذلك ترك ذلك الاختلاف فى مدلول الزيادة وفائدتها وما يُعَبَّر به عنها تأثيرًا فى تصور النحاة لوقوعها فى التراكيب اللغوية ، فالذين فسَّروا الزيادة على أنها دخول حرف كخروجه من غير إحداث معنى أنكروا وقوع الزيادة فى التراكيب؛ «لأنه إذْ ذاك يكون كالعبث ، والتنزيل منزه عن ذلك»[٤٠] . وقد رد عليهم ابن يعيش وتبعه السيوطى بأنه «ليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه فى اللغة أو لما ذكروه من المعنى ، فإن كان الأول فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يحصى ، وإن كان الثانى فليس كما ظنوه ، لأن قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى ألبتَّة ، بل لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح»[٤١] .

والواقع أن هذا الخلاف شكلى ، لأن من الحقائق التى تسلم إليها دراسة القواعد النحوية أن القول بالزيادة موجود بالفعل فى النحو ، وأن وجوده يتنوع بين القول به فى الأمثلة وتخريج الشواهد . وبين اطراد القول به فى مواضع بعينها . والشواهد التى قيل بزيادة بعض الصيغ فيها أكثر من أن تحصى ، وأما المواضع التى تطرد دعوى الزيادة فيها فهى صيغ محددة ، عاملة ، يلغى النحاة عملها بدعوى زيادته ، وهذه الصيغ هى :

الباء :

تزاد الباء مع كل من : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، وخبر (ليس) ، وخبر (ما) الحجازية ، وشواهد زيادة الباء فى هذه المواضع[٤٢] .

فى المبتدأ : قول الشاعر وهو : أشعر الرقبان الأسدى الجاهلى[٤٣] :

بحسبك فى القوم أن يعلموا ... بأنك فيهم غنى مضر

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المصدر نفسه ، وانظر أيضًا : الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٤٢) ابن يعيش ٨/ ٢٣- ٢٥ ، ١٣٨ - ١٣٩ .

(٤٣) نوادر أبى زيد ٧٣ .

في الخبر : قوله تعالى : ﴿والَّذين كسبُوا السَّيِّئات جزاءُ سيِّئة بمثلها﴾ ، المعنى عند الأخفش : جزاء سيئة مثلها ، بدليل قوله تعالى : ﴿وجزاء سيئة سيئةٌ مثلُها﴾ . قال ابن جنى : «وهذا مذهب حسن ، واستدلال صحيح ، إلا أن الآية قد تحتمل - مع صحة هذا القول - تأويلين آخرين»[٤٤] .

في الفاعل : قوله تعالى : ﴿ وكَفَىٰ باللَّهِ شَهيداً﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ﴾ ، وقول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد[٤٥]

في المفعول : قوله تعالى : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيْديكُمْ إلى التَّهْلُكَة ﴾ إذ الفعل متعد بنفسه ، بدليل قوله سبحانه : ﴿وألْقَىٰ في الأرْضِ رواسي﴾ ، وقوله : ﴿وألْقَيْنا فيها رواسي ﴾ . وقول أبى ذؤيب الهذلى[٤٦] :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

فالباء فيه زائدة ، إذ معناه «شربن ماء البحر ، هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف»[٤٧] .

وزيادة الباء مع المفعول كثيرة ، حتى صرح ابن جنى بأن «فيه معظم زيادة الباء»[٤٨] .

في خبر «ليس» : قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا بِهَا بكَافِرين﴾ ، وقوله : ﴿ ألَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ ألَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ .

---

(٤٤) ينظر في تفصيل هذين الوجهين : سر الصناعة ١/ ١٥٤ - ١٥٧ .

(٤٥) مغنى اللبيب ١/ ، حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ١٥٧ ، ويجوز فى بعض الوجوه أن تكون الباء زائدة على المفعول .

(٤٦) هذه هى رواية العين ، وفى البيت روايات أخرى منها : «ثم تصعدت» «متى لجج سود» ، ورواية الديوان (١/ ٥١) :

تروت بماء البحر ثم تنصبت ... على حبشيات لهن نئيج

(٤٧) سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٢ .

(٤٨) سر الصناعة ١/ ١٥٣ .

فى خبر «ما» الحجازية : قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ ﴿ وما هم عنها بغائبين﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

وذكر ابن جني أنها قد تزاد - أيضًا - فى خبر لكنّ ، لشبهه بالفعل واستشهد بقول الشاعر[49] :

ولكنَّ أجْراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر

منْ :

شروط زيادتها ثلاثة ، هى - كما نقل ابن يعيش عن سيبويه[50] - :

أولاً : أن تكون مع النكرة .

ثانيًا : أن تكون عامة .

ثالثًا : أن تكون فى غير الموجب .

وبهذه الشروط لا يجوز زيادة من فى الموجب ، وقد علل ابن يعيش لذلك بأن «استغراق الجنس فى الواجب محال ؛ إذ لا يتصور مجئ جميع الناس ، ويتصور ذلك فى طرف النفى »[51] .

وقد أجاز الأخفش زيادتها فى الموجب ، فيجوز عنده أن يقال : جاءنى من رجل . وقد احتج بقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ والمراد : ما أمسكن عليكم . وقوله تعالى : ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ، والمعنى يكفر سيئاتكم[52] .

---

(٤٩) سر الصناعة ١/١٥٧ .

(٥٠) انظر : شرح المفصل ٨/١٣ ، ١٣٧ .

(٥١) ابن يعيش ٨/١٣ .

(٥٢) المصدر السابق .

إنْ[53] :

تزاد غالبًا بعد (ما) النافية . وزيادتها على ضربين : مؤكدة ، وكافة[53] .

ومثال زيادتها قولهم : ما إِنْ رأيته ، والمراد ما رأيته . فـ (إنْ) في هذا الموضع «لَغْوٌ لم يحدث دخولها شيئًا لم يكن من قبل»[54] .

ومن شواهد زيادتها قول دريد بن الصِّمَّة[55] :

ما إنْ رأيت ولا سمعت به　　　كاليوم طالى أينق جرب

وقول الكميت بن زيد ، وقيل فروة بن مسيك[56] :

فما إِنْ طبنا جبن ولكن　　　منايانا ودولة آخرينا

وقول النابغة الذبياني[54] :

ما إِنْ أتيت بشيء أنت تكرهه　　　إذن فلا رفعت سوطى إلىّ يدى

وقد قلت إن في هذه الشواهد (ما) النافية . ومن ثم فإنها في لهجة تميم زائدة لأنهم لا يعملون (ما) وفي لهجة الحجاز زائدة وكافة لما عن العمل[58] .

وقد ذهب الفراء إلى أن زيادة (إن) على (ما) تفيد المبالغة في المعنى ، وذلك بناء على مذهبه من جواز تعدد أدوات النفي ودخول بعضها على بعض وإفادتها جميعًا معنى النفي ، مستدلاً بقول النابغة الذبياني[59] :

---

(53) انظر : شرح المفصل ٨/ ١٢٩ ، المغنى ٢٥ - ٢٦ ، الدسوقي على المغنى ١/ ٣١ ، الأمير على المغنى ١/ ٢٣ - ٢٤ .

(54) ابن يعيش ٨/ ١٢٩ .

(55) شعراء النصرانية ٢/ ٧٦٦ ، شرح شواهد الإيضاح ٩٢ب .

(56) انظر : كتاب سيبويه ١/ ٤٧٥ ، إعراب القرآن ١/ ١٣٩ .

(57) الدسوقي على المغنى ١/ ٣١ ، ديوان النابغة (ض) ٢٣ .

(58) مغنى اللبيب١/ ٢٥ ، انظر : ١٨٢ من هذه الدراسة ومصادرها .

(59) شرح المفصل ٨/ ١٣٠ ، ورواية الديوان (ض) ١٧ (لاما) وهي توافق ما في شرح شواهد الإيضاح ٢٤ب .

إلا الأوارى لا إنْ مـــا أبينهـــا والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

فقد جمع بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد ، وهى (لا) و(إن) و(ما) .

وجمهور النحويين يرفض مذهب الفراء ، ويرى أن بقاء معنى النفى فى الأدوات المتعددة يعكس المعنى إلى الإيجاب[٦٠] .

وقد ذكر ابن هشام أنها تزداد أيضًا فى مواضع أُخرى هى[٦١] :

١) بعد (ما) الموصولة الاسمية ، نحو قول الشاعر :

يرجى المـــرء مـــا إنْ لا يراه وتعـــرض دون أدناه الخطوب

٢) بعد (ما) المصدرية ، نحو قول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إنْ رأيته على السن خيرًا لا يزال يزيد

٣) بعد (ألا) الاستفتاحية ، نحول قوله :

ألا إن سرى ليلى فبت كئيبًا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

٤) قبل (مَدَّةِ الإنكار) «وهى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكر»[٦٢] . ويشهد لزيادتها قبلها ما سمعه سيبويه من رجل قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ ، إذ قال : أأنا أنيه «منكرًا أن يكون رأيه على ذلك»[٦٣] .

أنْ :

تزاد (أنْ) فى مواضع[٦٤] :

(٦٠) شرح المفصل ٨/ ١٣٠ .
(٦١) المغنى ١/ ٢٥ .
(٦٢) الدسوقى على المغنى ١/ ٣٢ .
(٦٣) المغنى ١/ ٢٥ .
(٦٤) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٣٠ ، التصريح ٢/ ٢٣٢ ، المغنى ١/ ٣٣ - ٩٤ ، الدسوقى على المغنى ١/ ٤٥، الأمير على المغنى ١/ ، تحفة القريب - مخطوط - غير مرقم - شرح الفصول الخمسين ٢١٢ ، الجنى الدانى - غير مرقم .

١) بعد لَمّا التوقيتية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾ فأن زائدة للتأكيد ، بدليل قوله سبحانه : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ .

٢) في القسم ، نحو : أما والله أنْ لو فعلت لفعلت ، فأن هنا زائدة ، ومنه قول باغث اليشكري :

فأقسم أنْ لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

٣) بين الجار والمجرور ، كقول باغث اليشكري أيضًا :

ويومًا توافينا بوجه مقسم ... كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

بجر ظبية بالكاف وأن زائدة . وقول الآخر :

أما والله أنْ لو كنت حرًا ... وما بالحُرِّ أنت ولا العتيق

٤) بعد إذا ، كقول الشاعر :

فأمهله حتى إذا أنْ كأنه ... معاطي يد في لجة الماء غامر

❊ ❊ ❊

ما :

تزاد (ما) لإفادة التأكيد ، ثم إنها قد تكون كافة ، وقد تكون غير كافة(٦٥) .

وما الزائدة للتأكيد ، الكافة ، تدخل على أقسام الكلمة الثلاثة : الحرف ، والاسم ، والفعل(٦٦) .

---

(٦٥) شرح المفصل ٨/ ١٣١ ، مغني اللبيب ١/ ٣٠٦، حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٤١٦ ، حاشية الأمير ٢/ ٧ - ٨ .
(٦٦) المصادر السابقة .

وحين يتـدخل ما هذه على الحرف فـإما أن تمنعه عن العـمل الذى كان له قبل دخولها وتدخل على ما كان يدخل عليه قبل الكف بها دون عمل لأيهما فيه، وإما أن تكفه لتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف .

مثال النوع الأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾ ، وقول سويد بن كراع العكلى :

تحلل وعـالج ذات نـفسك وانظرن   أبا جـعـل لَعَلَّمَـا أنـت حـالم

ومثـال النوع الثانى قـوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ، وقوله : ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ ، وقوله : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[٦٧] .

وتطرد زيادة (ما) هذه مع أفـعال ثلاثة هى (قَلَّ) و(كَـثُرَ) و(طَالَ) ولا تدخلن حينئذ إلا على جملة فـعلية صـرح بفعلها . ومن ثم فـإنها تحـقق هدفًا محدداً عند النحاة ، وهو صلاحيـة الفعل لأن يليه ما لم يكن يليه بدونها ، ومنه نحو : قلما سرت ، وقلما تقدم ، وقول الشاعر[٦٨] :

قلـمـا يـبـرح الـلبـيـب إلى مـا   يورث المـجـد داعـيًا أو مـجـيـبـا

فلم يكن الفـعل قـبل دخول (مـا) يلى الفعـل ؛ إذ حق كل فعل أن يليـه الاسـم[٦٩] . فلما دخلت عليه ما كـفته عن اقتضائه الفاعل وألحـقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تهئ (رب) للدخول على الفعل[٧٠] .

وزيادة (ما) هذه على الاسم نحو قول المرار الفقعسى :

أعـلاقـة أم الوليـد بعـدمـا   أفنان رأسك كـالـثغـام المـخلس

---

(٦٧) المغنى ١/ ٣٠٦ ، حاشية الدسوقى ١/ ٤١٩ .

(٦٨) شرح شواهد المغنى ٢٤٤ .

(٦٩) ابن يعيش ٨/ ١٣٢ .

(٧٠) شرح المفصل ١٨/ ١٣٢ .

وقول كثيّر عزة :

بينـمــا نحــن بالبــــلاكث فــالقــ ــــاع ســراعًــا والعــيس تهـوي هويا

فقد كـفت (ما) هنا كلاً من (بعـد) و(بين) عن الإضافة إلى ما بعـدها وقد كان «حقهما أن يضافا إلى ما بعـدهما من الأسماء ويجراه ، وحين دخلت عليهما (ما) كفتهما عن ذلك ووقع بعدهما الجملة الابتدائية»(٧١).

وأما (ما) الزائدة المؤكدة غير الكافـة ، فإنها تكون تعويضًا عن محذوف ، وتكون لغير تعويض ، أى خالصة للتوكيد .

مثـال استعمـالها للتعـويض قولهم : أمَّا أنت منطلقًـا انطلقت ، ومنه قول الشاعر :

أبا خــــراشـــة أمـــا أنت ذا نفـــر فــإن قـــومى لم تأكـلهم الضــــبع

وشواهد استعمالها خالصة للتوكيد كثيرة فى التنزيل والشعر وسائر الكلام ، ومن ذلك قولهم : غـضبت من غـير ما جُرْمٍ ،وجـئت لأمرٍ مـا ، وأينما تجلس أجلس، ومتى ما تقـم أقم . وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ ، وقوله : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ ، وقوله : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٧٢).

لا :

تزاد (لا) للتأكيـد فيلغى ما لها من تأثير إعـرابى ،وتقع زيادتها فى مواضـع كثيـرة ،ولا يشترط فى أى منها إلا أن تكون فى مـوضع لا لبس فيه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ فـ (لا) زائدة مؤكدة ، والمعنى ليعلم . وقوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾

---

(٧١) السابق ، المغنى ١/ ٣١١.

(٧٢) المصدران السابقان وانظر أيضًا حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٤٢٢ - ٤٢٤ ، كتاب سيبويه ١/ ٣٢٢، إعراب القرآن ١/ ١٣٧ - ١٣٨ .

والتقدير : ما منعك أن تسجد . إذ أن (لا) زائدة - وقول ساعدة بن جُوَيَّة الهُذَلي[73] .

أفعنك لا برق كأن وميضه غاب تسنمه ضرام مثقب

أي : أمنك برق[74] . يريد : « فمن ناحيتك أيتها المرأة هذا البرق الذي يشبه ضوؤه ضوء غاب »[75] .

وأنشد أبو عبيدة[76] للأحوص[77] :

وتلحينني في اللهو ألا أحبه وللهو داع دائب غير غافل

«أي : في اللهو أن أحبه ، و(لا) زائدة»[78] .

وقد زعم الجاحظ أن زيادة (لا) شاذة ، وقد رد عليه صاحب إعراب القرآن بقوله : « وحمل ابن بحر زيادة (لا) على الشذوذ جهل منه بقواعد العربية ، وليس كل من يعرف شيئًا من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ، وليس كون (لا) زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعنًا من الملحدة على كلام الله ؛ لأن كلام الله منزل على لسانهم ، فما كان متعارفًا في لسانهم لا يمكن الطعن به على كتاب الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا ، و كيف يكون زيادة (لا) شاذة وقد جاء ذلك عنهم وشاع»[79] ؟!

---

(٧٣) هذه رواية اللسان ٢٠/ ٣٥٤ ، إعراب القرآن ١/ ١٣٥، وفي الديوان ١/ ١٧٢ «أفمنك ... تشيمه» .

(٧٤) لسان العرب ٢٠/ ٣٥٤ .

(٧٥) إعراب القرآن ١/ ٢٣٥ .

(٧٦) إعراب القرآن ١/ ١٣٥ .

(٧٧) الأمالي الشجرية .

(٧٨) إعراب القرآن ١/ ١٣٥ .

(٧٩) المصدر نفسه .

والواقع أن زيادة لا ليست كثيرة فحسب ، بل مطردة أيضًا عند جمهور النحاة مع القسم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ و﴿ فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾[٨٠] .

إذن :

من النحاة من يرى زيادة (إذن) مع إلغائها عن العمل مطلقًا ، أخذًا ببعض اللهجات العربية ، قال صاحب التصريح : « وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الكثيرون حملاً على ظن ، لأنها مثلها فى جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزءيها »[٨١] .

ومن النحاة من يرى أن إلغاء (إذن) لا يكون إلا حيث لم تستوف شروط عملها ، وذلك يطرد فى مواضع ثلاثة عند جمهور النحاة :

١- أن تقع حشوًا ، أى ألا تتصدر الجواب ، ومنه قول كثيِّر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

٢- ألا يليها مضارع مستقبل ، سواء لم يقع بعدها مضارع مطلقًا ، أو كان ما بعدها مضارعًا غير مستقبل .

٣- ألا يكون المضارع التالى لها متصلاً بها .

وقد أجاز بعض النحاة عملها مع الفصل بفواصل معينة ، ومن ثم حكم بأصالتها فى تلك المواضع[٨٢] .

---

(٨٠) انظر : شرح المفصل ٨/ ١٣٦ ، كتاب سيبويه ١/ ١٩٤ ، إعراب القرآن ١٣١ ، اللسان ٢٠/ ٣٥٣ .

(٨١) التصريح ٢/ ٢٣٥ .

(٨٢) انظر : التصريح ٢/ ٢٣٤ وما بعدها ، همع الهوامع ٢/ ٦ - ٧ ، الدرر اللوامع ٢/ ٥ - ٦ ، المغنى ١/ ٣١ ، الدسوقى على المغنى ١/ ٢٥ ، تحفة الغريب .

كانَ :

تزاد (كان) فى الكلام لإفادة التـأكيد ، وقد حدد السـيرافى زيادتها بأن «لا يكون لهـا اسم ولا خـبـر ، ولا هى لوقـوع شيء مـذكـور ، ولكنهـا دالة علي الزمان»[٨٣] . ولكن دلالتها على الزمان لا تلزم ، فهى فى بعض المواضع لا تدل عليه ، ولذلك جعلها جمهور النحاة على ضربين[٨٤] .

الأول : أن تلغى عن العمل مع بقاء معنـاها ، أى مع دلالتها على الزمان ويطرد ذلك فى أفعل التعـجب حيث تزاد (كان) بين (ما) والفـعل ، نحو : ما - كان - أحسن زيداً[٨٥] .

والثانى : أن تلغى عن العمل والمعنى جميعًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن - كَانَ - فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ، وقول الفرزدق[٨٦] :

فكيف إذا مـررت بدار قـوم وجـيـران لنا - كـانوا - كـرام

وهى لا تزاد أوَّلاً ، وإنما تزاد حشواً[٨٧]، ويطرد ذلك فى موضعين[٨٨] :

١) بين معمولى إنَّ ، نحو : إنَّ من أفضلهم - كان - زيدًا .

٢) بين الجار و المجرور نحو :

جـيـاد بنى أبى بكر تسـامى على - كـان - المسـومةِ العرابِ

وواضح من الأمثلة والشواهد السابقـة أن كان تزاد بلفظ المـاضى ، حتى اشترط بعض النحاة ذلك ومنع زيادتها بغـيره ، ولكن من النحاة من أجاز زيادتها

---

(٨٣) شرح كتاب سيبويه ونقله صاحب شرح المفصل ٧/ ٩٩.

(٨٤) شرح المفصل ٧/ ١٠٠.

(٨٥) ابن يعيش ٨/ ١٥٠.

(٨٦) الصاحبى ١٣٢ ، ديوان الفرزدق ٨٣٥ ، والبيت غير منسوب فى اللسان ١٧ / ٢٤٩.

(٨٧) لسان العرب ١٧/ ٢٥٠.

(٨٨) انظر : ابن يعيش ٧/ ٩٩ وما بعدها .

بلفظ المضارع فى موضع واحد ، وذلك بين المبتدأ والخبر ، مستندًا إلى قول الشاعر :

أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهب شمألٌ بليل

❊ ❊ ❊

أفعال القلوب :

يحكم النحويون بزيادة أفعال القلوب إذا ألغيت ، ويمنعون حينئذ ما لها من تأثير لفظي أو محلي فى التركيب ، وهى تلغى إذا لم تتصدر التركيب الذى تدخل عليه ، طبقًا للقاعدة التى تقول : « إنه كلما تباعد الفعل عن المصدر ضعف عمله »(٨٩) .

ولعدم تصدر أفعال القلوب صورتان(٩٠) :

الأولى : أن تتوسط بين جزئى الجملة الداخلة عليها ، نحو : زيد - ظننت - قائم ، ومنه قول منازل بن ربيعة المنقرى :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز - خلت - اللؤم والخور

والثانية : أن تتأخر عن الجملة بأسرها ، نحو : زيد قائم - ظننت ، ومنه قول أبى سيدة الدبيرى :

هما سيدانا - يزعمان - وإنما يسودانا إن أيسرت غنمانهما

ويرى النحاة أن إلغاءها فى الحالة الثانية أقوى منه فى الأولى ، بناء على القاعدة السابقة ، على حين أن إلغاءها فى الحالة الأولى أضعف من إعمالها ، وقيل : الإعمال والإلغاء فى هذه الحالة سواء(٩١) .

وإلغاء أفعال القلوب عند جمهور النحويين جائز لا واجب ، ومن ثم فإن ما يتبعه من الحكم بزيادة هذا النوع من الأفعال لا يأخذ حكم الوجوب . ولكن

---

(٨٩) شرح المفصل ٧/ ٨٥ .

(٩٠) انظر : همع الهوامع ١/ ١٥٥ ، شرح الفصول الخمسين ١٠٣ .

(٩١) انظر : أوضح المسالك ١/ ٢٩٧ ، التصريح ١/ ٢٥٤ .

الدنوشرى فَصَّل فى هذا الحكم ، ورأى أن الإلغاء يكون واجبًا ويكون جائزًا ويكون ممتنعًا :

فيجب الإلغاء إذ دخل على الاسم لام الابتداء نحو : لزيد قائم ظننت ، ولزيد - ظننت - قائم .

ويجب الإعمال - أى يمتنع الإلغاء - إذا نفى الفعل القلبى نحو : زيدًا قائمًا لم أظنّ .

ويجوز كل من الإعمال والإلغاء فى غير الموضع الذى يجب فيه أحدهما(٩٢) .

وهذا التفصيل يسلم ضرورةً إلى أن الحكم بزيادة أفعال القلوب قد يكون واجبًا ، وذلك حيث يجب الإلغاء .

ويعطى النحويون مصدر (ظن) - من حيث الإلغاء - حكم الفعل . فيجيزون إلغاءه حيث يلغى(٩٣) .

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر معنى زيادة أفعال القلوب ، فرأى أن زيادتها تفيد معني الشك ؛ إذ تكون حينئذ بمثابة ظرف للجملة «كأنك قلت زيد منطلق فى ظنى»(٩٤) . وليس من شك فى أن إفادة الشك إنما ترتبط بأفعال القلوب التى تحتمل هذا المعنى ، كـ : (جعل) و (حجا) و (عَدّ) و(زعم) و(ظن) و(حسب) و(خال) . وأما الأفعال التى تفيد معنى اليقين فإنها تزاد لا للشك ، وإنما لتفيد اليقين ، فهى آنئذ نوع من التأكيد ؛ لأنها - كما يقرر النحاة - بمثابة ظرف للجملة . ويؤيده ما ذكره ابن يعيش نفسه من أنه إذا ألغيت هذه الأفعال «كان الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر»(٩٥) .

---

(٩٢) حاشية العليمى على التصريح ١/ ٢٥٣ .

(٩٣) انظر : ابن يعيش ٧/ ٨٦ .

(٩٤) شرح المفصل ٧/ ٨٦ .

(٩٥) ابن يعيش ٧/ ٨٥ .

التحريف :

هذا هو الأسلوب الثالث من أساليب تخريج النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ، ومضمون دعوى التحريف الربط بين عدد من الأدوات أو الصيغ التي يوجد بينها نوع الاتفاق وشيء من الاختلاف في الناحيتين الصوتية والتركيبية . وغاية هذه الدعوى كما تتضح من دراسة شتات الأقوال النحوية هي رد الفوارق الصوتية إلى أصل متفق عليه . ومن ثم تفسير الخلافات التركيبية على أنها ضرورة تتفرع عن ذلك الأصل المتفق عليه ، والذي يلحظ في هذه الدعوى بأسرها أن النحاة يُغْفِلُون عن عمد دور الفروق الدلالية ، ولا يقفون عند معاني الأدوات التي يلحقونها بأخرى قد تختلف معها معنى ، وبذلك يصل إلغاؤهم لخصائص التركيب إلى أبعد الغايات بإهمالهم معالمه الصوتية والدلالية والتركيبية جميعًا .

وأبرز الأبواب النحوية التي قيل فيها بالتحريف باب (إنَّ) وأخواتها ، فقد أراد النحاة أن يوفقوا بين (إنَّ) المكسورة المشددة وبين (إنْ) الساكنة ، و(لكنَّ) المشددة و (لَكِنْ) الساكنة ، و (كَأَنَّ) وكَأَنْ .

❊ ❊ ❊

إنَّ وإنْ :

يرى النحاة أنهما شيء واحد . فإنَّ (إنَّ) الثقيلة المؤكدة تخفف فتسكن ، وحين تسكن تفقد اختصاصها بالأسماء ، وتدخل على الأفعال نحو قوله تعالى : ﴿وإن كُنتُم مِّن قَبْلِه لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ ، و﴿إن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ﴾ و﴿ وإن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ، ﴿ وإن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ومنه قول عاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام[٩٦] :

بالله ربك إنْ قتلت لمسلما   وجبت عليك عقوبة المتعمد

(٩٦) شرح المفصل ٨/ ٧٢، وانظر الكثير من الشواهد القرآنية في : إعراب القرآن ٢/ ٧٥٠ ، كتاب سيبويه ١/ ٤٧٤ .

وحيث فقدت (إنْ) المخففة اختصاصها فقد فقدت بالضرورة سبب إعمالها ، بناء على الأصل العام الذى يقرر أن عمل الحروف يمتد عن اختصاصها بما تعمل فيه[97] . ولكن النحاة - مع ذلك - يجيزون أن تعمل «استصحابًا للأصل»[98] . ثم إنّ سيبويه ذكر أنه «سمع من العرب وقرّاء أهل المدينة ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ يُجْرونَهَا على أصلها . ويشبهونها بفعل حذف بعض حروفه وبقى عمله نحو : لم يك زيد منطلقًا »[99] .

معنى هذا كله أن النحاة يرون أنَّ (إنَّ) الثقيلة هى بعينها (إنْ) الخفيفة وأنّ ما حدث هو بعض التصرف الصوتي الذى نتج عنه ضعف عمل الصيغة المخففة ، أى بعض التأثير التركيبى . وقد مضي النحاة فى هذه الدعوى إلى غايتها ، وجعل جمهورهم معنى (إنَّ) و (إنْ) واحدًا . ثم أراد أن يفرق بين (إنْ) هذه المخففة التى تفيد فى زعمه التوكيد و(إنْ) النافية فأدخل اللام بعد المؤكدة لتفرق بينها وبين النافية ، «وإذا أعملت لم تلزمها اللام ، لأن الغرض من اللام الفصل بين إنْ النافية وبين التى للإيجاب ، وبالإعمال يحصل الفرق»[100] . ولكن من النحويين من فطن إلى أن المعنى يتفق فى (إنْ) الساكنة على اختلاف مواقعها ؛ لأن (إنْ) المخففة تفيد ما تفيده (إنْ) الساكنة أصلاً من النفى ، حتى ولو كانت هناك اللام . وقد نسب ابن يعيش هذا الرأى إلى الكوفيين لم يستثن منهم أحدًا[101] . ألا يعكس هذا كله حقيقة الخلاف ، وأنه نتاج الخلط فى دراسة الصيغ ، وعدم لحظ ما بينها من فوارق صوتية ودلالية وتركيبية ؟ ؛ فإن (إنْ) هذه التى يدعى النحاة أن أصلها (إنَّ) لا تختص بالأسماء بل تدخل أيضًا على الأفعال ، ثم إنها لا تعمل إلا فى رأى ضعيف . وهي فوق هذا تفيد النفى

---

(٩٧) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، شرح الفصول الخمسين ٩٤ .

(٩٨) التصريح ١/ ٢٣٠ .

(٩٩) ابن يعيش ٨/ ٧٢ .

(١٠٠) المصدر السابق ، وانظر أيضًا : إعراب القرآن ٢/ ٧٥١ و ما بعدها .

(١٠١) المصدر نفسه .

وليس التوكيد . وفى هذه الحقائق كلها ما يؤكد أن الربط بينها وبين (إنَّ) الثقيلة، المؤكدة ، العاملة، بدعوى التخفيف أو التحريف ، انحراف عن التناول الموضوعى للظواهر ، وإغفال لخصائص الصيغ والتراكيب .

أنَّ وأنْ :

وموقف النحاة من (أنَّ) المشددة المفتوحة الهمزة و(أنْ) الساكنة شبيهة بموقفهم من إنَّ وإنْ ، فـ (أنَّ) المشددة المفتوحة تفيد التوكيد وتختص بالجملة الاسمية ، وتعمل فيها . و(أنْ) الساكنة لا تختص بل تدخل على الأسماء والأفعال جميعًا . ومن دخولها على الأفعال قول الله تعالى : ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ ، وقوله : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وقول الشاعر :

علموا أنْ يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

ثم إنها لا تعمل عملاً ظاهرًا مطلقًا . ومع هذا كله يصر النحاة على أن هذه هى تلك ، وأن الجملة بعدها خبر لمبتدأ محذوف هو ضمير الشأن ، كل ذلك لتسلم لهم دعوى تحريف (أنْ) عن (أنَّ)[٢٠١] .

لكنَّ ولكنْ :

وشبيه بهذا الذى سبق موقف النحاة من (لكنَّ) المشددة العاملة و(لكنْ) الساكنة المهملة . فالنحاة يرون أن الثانية مخففة عن الأولى ، وأنه ليس من فارق بينهما إلا فى الأصوات وفى الوظيفة النحوية . ثم إن من بينهم من يرى أن الفارق يمتد ليشمل معنى كل منهما أيضًا ؛ فإن (لكنَّ) المشددة العاملة تفيد

---

(٢٠١) انظر : التصريح ١/ ٢٣١ ، ابن يعيش٨/ ٧٣، المغنى ١/ ٣٠، حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٤١، حاشية الأمير على المغنى٢/ ٢٨ .

الاستدراك ، على حين تستعمل (لكنْ) الساكنة حرف عطف بمعنى بل ، أى للإضراب[١٠٣].

معنى هذا أن من النحاة من يرى أن الاختلاف بين الأداتين كامل ؛ إذ يشمل الأصوات والدلالة والوظيفة النحوية جميعًا . ولكن ذلك لم يسلم إلى ما كان ينبغى أن ينتهى إليه البحث ، وهو عدم الربط بين الصيغتين ، وإنما على العكس من ذلك ، يرى النحاة أن من الحقائق البديهية القول بتحريف إحدى الصيغتين عن الأخرى .

كَأَنَّ وكَأَنْ :

ما قيل فى : (إنَّ) و (أنَّ) و (لكنَّ) والصيغ التى يزعم النحاة اتصالها بها بتخفيفها عنها . يمكن أن يقال عن (كَأَنَّ) المشددة العاملة التي تفيد التشبيه المؤكد ، و(كَأَنْ) المخففة التى لا تحتمل تأكيدًا . فقد أقر النحاة بوجود الفارق الصوتى ، والفارق الدلالى ، والفارق التركيبى حيث تلغى هذه الصيغة الساكنة غير المؤكدة فى بعض المواضع كقول الفرزدق[١٠٤] :

فلو كنت ضبيًّا عرفت قرابتى ولكن زنجىٌّ عظيم المشافر

وقول باغث بن صريم اليشكرى :

ويوما توافينا بوجه مقسم كَأَنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَلَم

وعلى الرغم من هذه الفوارق جميعًا يقرر النحاة أن (كأنْ) الساكنة ، غير العاملة أحيانًا ، التى تفيد التأكيد ، مخففة عن (كأنَّ) المشددة ، العاملة ، التى تفيد التأكيد . وأن ما حدث نوع من التحريف مرده إلى التخفيف .

* * *

(١٠٣) انظر : شرح المفصل ٨/ ٨٠.

(١٠٤) شرح التصريح ١/ ٢٣٤.

ثانيا - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب :

لجأ النحاة إلى عدد من الأساليب لتأويل النصوص التى تختلف مع مقتضيات الأحكام التى وضعوها لتحديد العلاقة بين الصيغ داخل التركيب اللغوى من حيث مراعاة الرتبة بينها ، وأهم هذه الأساليب ثلاثة :

الأول : التقديم والتأخير .

الثاني : الفصل والإعتراض .

الثالث : غلبة الفروع على الأصول .

وقد تركت هذه الأساليب الثلاثة آثارًا عميقة فى التراث النحوي ، كما صارت جزءًا بارزًا من الأصول النحوية ، مما يحتم الوقوف عند كل مسلك منها لتحليله واستيحاء دلالاته ، ثم ربطه بمنهج النحاة فى التأويل بأسره .

التقديم والتأخير :

دعوى التقديم والتأخير فى صيغ التركيب اللغوى أكثر الأساليب شيوعًا وانتشارًا فى البحث النحوى ، وتهدف هذه الدعوى إلى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتخريج ما يختلف معها تخريجًا ينفى عنها التناقض ويبعد عنها نصوصها الاضطراب . ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر فى نظر النحاة ، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة هائلة فى جزئيات البحث اللغوى بعامة ، والنحوى على وجه الخصوص ، ويؤكد ذلك امتدادها وتناولها لكل المؤثرات المختلفة فى الترتيب بين الصيغ ؛ إذ تشمل النصوص التى يحتم الترتيب بينها التأثير فى مضمونها ، أو الترابط بين صيغها، أو عمل الصيغ فيما يليها . وسنكتفى بأن نقدم أمثلة ثلاثة لهذا النوع من التأويل يقابل كل مثال منها أصلاً من هذه الأصول ، عله يكشف عن ارتكازها كلها على الدعوى وارتباطها بأسرها بالغرض .

١ – من المواضع التي يحتم النحاة صدارة الصيغة فيها وترتيب ما بعدها التركيب الشرطي ؛ وذلك لأن أداة الشرط مؤثرة في مضمون الجملة بعدها ، وبناء على هذا الأصل يوجب النحويون أن تتصدر أدوات الشرط الجمل التي تدخل عليها ، فلا يجوز عندهم أن يجعل ما قبلها عاملاً فيها ، كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها(١٠٥). ولكن ورد من النصوص ما يخالف هذه القاعدة، ومن ذلك قول زهير بن مسعود(١٠٦) :

فلم أرقه إنْ ينج منها وإن يمت ... فطعنة لا غس ولا بمتغمر

وقول رؤبة (١٠٧) :

يا حكم الوارث عن عبد الملك ... أوديت إنْ لم تحب حبو المعتنك

بل كثيراً ما يقال : أقوم إن قمت .

وقد اضطر النحاة إزاء هذه النصوص إلى اللجوء إلى التأويل ، وادعوا أن زهيراً أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وأن رؤبة أراد : إن لم تحب أوديت ، وأن المتكلم أيضًا إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط . ولكن هذا التأويل لا يكفي لتخليص القاعدة من التناقض ، ومن ثم لم يجد النحاة بدًا من ادعاء جديد يدعم هذا التأويل ، وقد تكفل بذلك ابن جني في قوله : «قولك : أقوم – في أقوم إن قمتَ – ليس جوابًا للشرط ، ولكنه دال على الجواب ، أي : إن قمتَ قمتُ ، ودلت أقوم على قمت ، ومثله : أنت ظالم إن فعلت ، أي : إن فعلت ظلمت ، فحذفت ظلمت ودل قولك أنت ظالم عليه»(١٠٨). واستند في دعواه هذه إلى ما أجازه سيبويه من نحو : زيداً إذا يأتيني أضرب ، وخرجه على أنه قد نصب زيدًا بأضرب ، ونوي تقديمه ، كأن قال : زيدًا أضرب إذا

---

(١٠٥) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩، الإنصاف ٢/٦٣ – ٣٦٧.

(١٠٦) انظر : النوادر ٧٠ ، اللسان مادة : غس ٨/٣٣، تهذيب الألفاظ ١٤٣ .

(١٠٧) البيت ملفق من بيتين فعجز الصدر : ميزات أحلب وجود منك ، وصدر العجز : فربما نجيث من تلك الدوك . انظر : مجموعة أشعار العرب : ٣/١١٨ .

(١٠٨) الخصائص ٢/٣٨٨ ، وقارن بالإنصاف ٣٦٦ .

يأتينى ، ثم عقب عليه بقوله : « ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابًا لإذا وقد وقع موقعه أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه»[109].

٢- ومن المواضع التى يتحتم الترتيب بينها طبقًا لمقتضيات العمل النحوى فيها (كان) ومدخولها ، مرفوعًا وغير مرفوع ، وقد أوجب النحاة تأخر خبر كان عن اسمها إذا كان الخبر جملة فعلية ، نحو : كان زيد يقوم ، ولكن بعض النحاة مستندين إلى عدد من الشواهد أجازوا : كان يقوم زيد ، على تقدير : كان زيد يقوم ، فيكون من قبيل تقديم الخبر على الاسم ، وقد اعترض جمهور النحاة بأن «كان إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها مبتدأ وخبراً ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل ، فكيف ذلك ؟»[110] وقد أجاب ابن جنى عن هذا التساؤل بقوله : « لا يمتنع أن يعتقد مع كان فى قولنا : كان يقوم زيد ، أن زيدًا مرتفع بكان ، وأن يقوم مقدم عن موضعه ، فإذا حذفت كان زال الاتساع وتأخر الخبر الذى هو يقوم فصار بعد زيد »[111].

٣- ومن المواضع التى يتم الترتيب فيها بناء على ما بين صيغها من ترابط ، الصفة والموصوف ، فقد حتم النحاة تقديم الموصوف على صفته ، ومع ذلك وردت شواهد كثيرة تتقدم فيها الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها ، ومن ذلك قول الشاعر :

فقد والشك بين لى عناء ... بوشك فراقهم صرد يصيح

فقد قدم قوله : بوشك فراقهم ، وهو متعلق الصفة (يصيح) على الموصوف (صرد) « وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح . . . وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها»[112].

---

(١٠٩) الخصائص ١/ ٣٠٩.

(١١٠) الخصائص ١/ ٢٧٣.

(١١١) الخصائص ١/ ٢٧٤.

(١١٢) الخصائص ٢/ ٢٩١.

دعوى الفصل والاعتراض :

هذا هو الأسلوب الثانى من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، ويعنى النحاة بالفصل والاعتراض وجود صيغة أو أكثر بين جزئى التركيب اللغوى أو أجزائه التى يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها ، وهذه الصيغة أو الصيغ تعترض الترتيب وتفصل بين أجزائه لهدف محدد عند النحاة هو «إفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا»[(١١٣)] . أى بغية التأثير فى مضمون التركيب بتأكيد معناه ، وهو ما عبّر عنه ابن هشام بالتقوية والتسديد ، أو قصدًا إلى صقل ألفاظه وتحسينها بإيجاد نوع من التناسق بينها كما فهم الدسوقى . . وهذا هو الأصل العام الذى تناولته بالتفصيل قواعد علم المعانى .

ولفظ (الفصل) مستخدم بكثرة فى التراث النحوى ، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده ، أو كشف عن علاقته باصطلاح (الاعتراض) . ولكن تتبع صور الاستخدام المختلفة لهذا اللفظ تشير إلى هذا المضمون ، وتلمح إلى الأبعاد ؛ وتحدد هذه العلاقة . فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم فى البحث النحوى فى حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئى الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية ، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزئى الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى .

وأمثلة هذا النوع كثيرة ، تمتد بين قواعد الترتيب الثلاثة التى تنظم العلاقة بين الصيغ :

١ – من ذلك فيما يتعلق بالتأثير فى المضمون قول الشاعر :

فقد – والشك – بين لى عناء ... بوشك فراقهم صرد يصيح

فقد فصل بين حرف التحقيق (قد) وبين مدخوله وهو الفعل (بين) بأجنبى .

---

(١١٣) مغنى اللبيب ٢/ ٢٨٦ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٥٨ .

٢- ومن ذلك فيما يتعلق بقواعد العمل[١١٤] الفصل بين الجار والمجرور فى قول الشاعر :

لو كنت فى خلقاء أو رأس شاهق   وليس إلى - منها - النزول سبيل

فقد فصل بين حرف الجر وهو (إلى) وبين مجروره وهو (النزول) بأجنبى.

والفصل بين الفعل وفاعله فى قول الشاعر[١١٥] :

معاوى لم ترع الأمانة - فارعها   وكن حافظًا لله والدين - شاكر

فقد فصل بين الفعل (ترع) وفاعله (شاكر) بأجنبيات كثيرة .

والفصل بين كان أو أخواتها وبين معمولاتها فى شعر أنشده ابن الأعرابى[١١٦] :

فأصبحت بعد خط بهجتها   كأن - قفرًا رسومها - قلما

فقد فصل بين أصبحت وخبرها (قفرًا) بأجنبى . كذلك فصل (كأنّ) واسمها بأجنبين هما (قفرًا) و(رسومها) .

٣- ومن ذلك فيما يتعلق بقاعدة الترابط بين الصيغ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كما فى قول الفرزدق[١١٧] :

فلما للصلاة دعا المنادى   نهضت وكنت منها فى غرور

فإن (لما) اسم بمعنى حين ، مضافة إلى جملة (دعا المنادى) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور .

والفصل بين العاطف والمعطوف كما فى قول الأعشى[١١٨] :

---

(١١٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٩٥.

(١١٥) الخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٤.

(١١٦) الخصائص ١/ ٣٣٠ ، ص/٣٩٣ واللسان مادة (خطط) ٩/ ١٥٧ .

(١١٧) الخصائص ٢/ ٣٩٠ ديوان الفرزدق .

(١١٨) الخصائص ٢/ ٣٩٥، ديوان الأعشى .

يومًا تراها كمثل أربية العصـــب ويومًا أديمها نغلا

فقد فصل بين العاطف وهو (الواو) وبين المعطوف وهو (أديمها) بالظرف (يومًا) .

❊ ❊ ❊

وبهذا التحديد لمضمون (الفصل) ولأمثلته تتحدد علاقته باصطلاح (الاعتراض) الذى يستخدم بكثرة فى التأويل النحوى ، ويقصد به النحاة أن يكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التى يجب تعاقبها ليس جزءًا ، واحدًا أو متعددًا ، وإنما جملة كاملة . ومعنى هذا أن الفارق بين الفصل والاعتراض واضح ؛ إذ فى الفصل قد نجد الفاصل أو الفواصل لها محلها الإعرابى . أما في الاعتراض فإن الجملة كلها لا محل لها من الإعراب (١١٩) :

ويطرد وجود الجملة المعترضة فى مواضع تناولها بالتحديد عدد من العلماء وجمعها ابن هشام فى سبعة عشر موضعًا ، أبرزها المواضع الآتية (١٢٠) :

١ - بين الفعل ومعموله :

مرفوعًا كما فى نحو (١٢١) :

شجاك - أظن - ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ونحو قول الدارمى (١٢٢) :

وقد أدركتنى - والحوادث جمة - أسنةُ قوم لا ضعاف ولا عزل

ومنه قول قيس بن زهير (١٢٣) :

ألم يأتيك - والأنباء تنمى - بما لاقت لبون بنى زياد

---

(١١٩) انظر : الصاحبى ٢٠٩.

(١٢٠) انظر : مغنى اللبيب ٢/ ٣٨٧ - ٣٩٤.

(١٢١) المغنى ٢/ ٣٨٧، شرح شواهد المغنى ٢٧٣.

(١٢٢) المغنى ٢/ ٣٨٧، الخصائص ١/ ١٣٣، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/ ٥٨ .

(١٢٣) المغنى ٢/ ٣٨٧، شرح شواهد المغنى٤١٣ .

ومنصوبًا كما فى قول أبى النجم العجلى [(١٢٤)] :

وبدلت - والدهر ذو تبدل - هيفا دبوراً بالصبا والشمأل

ومجروراً كقول الأعشى [(١٢٥)] :

فإن يمس عندى الهم والشيب والعشا فقد بن منى - والسلام تغلق -
بأشجع أخاذ على الدهر حكمه فمن أى ما تأتى الحوادث أفرق

أراد «بنّ منى بأشجع ، و(السلام تغلق) اعتراض» [(١٢٦)] .

٢- بين المبتدأ وخبره :

حالاً كما فى نحو قول معن بن أوس [(١٢٧)] :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادب لا يمللنه ونوائح

ومنه الفصل بجملة الاختصاص نحو قول النبى ﷺ : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث) ، وقول هند بنت عتبة [(١٢٨)] :

نحن - بنات طارق - نمشى على النمارق

أو أصلاً كمنا فى نحو قول محمد بن بشير الخارجى :

لعلك - والموعود حق لقاؤه - بدا لك فى تلك القلوص بداء

---

(١٢٤) المغنى٢/٣٨٧، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٥٩، شرح شواهد المغنى ٢٧٣.

(١٢٥) الصاحبى ٢٠٩ ، ديوان الأعشى ١١٦ .

(١٢٦) الصاحبى ٢١٠.

(١٢٧) شرح شواهد المغنى ٢٧٣.

(١٢٨) المغنى ٢/٣٨٨ ، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٥٩، حاشية الأمير على المغنى ٢/٤٩.
وقد ذكر السيوطى فى شرح شواهد المغنى (٢٧٤) أن هذا الرجز ينسب أيضًا لهند بنت طارق الإيادية ، قالته فى حرب الفرس . ويؤيده أن الرجز غير منسوب فى الطبقات الكبرى (ط بيروت) ٢/ ٤٠.

وقول الحماسى :

إن الثمانين – وبلغتها – قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

وقول كثير :

إني – ونهيامي بعزة بعد ما تخليت مما بيننا وتخلت –
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت

٣- بين الشرط وجوابه :

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ – وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ – قَالُوا : إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا – وَلَن تَفْعَلُوا – فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ .

وقول الشماح :

لولا ابن عفان – والسلطان مرتقب- أوردت فجاً من اللحباء جلمودى

٤- بين القسم وجوابه :

ومنه قول النابغة الذبيانى :

لعمرى – وما عمرى على بهين- لقد نطقت بطلاً على الأقارع

٥- بين حرف النفى ومدخوله :

ومنه قول ابن هرمة :

ولا – أراها – تزال ظالمة تحدث لى نكبة وتنكؤها

٦- بين حرف التنفيس والفعل[129] :

ومنه قول زهير بن أبى سلمى :

وما أدرى وسوف – إخال – أدرى أقوم آل حصن أم نساء

(١٢٩) شرح شواهد المغنى ٤٨.

٧- بين قد والفعل[١٣٠] :

كما فى قول أخى يزيد بن عبد الله البجلى :

أخالد قـد - والله - أوطأت عـشوة وما قائل المعروف فينا بعنف[١٣١]

٨- بين الموصـوف وصفته ، نحو قـوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ﴾ .

٩- بين المضاف والمضاف إليه ، ومنه قولهم : هذا غلام - والله - زيد .

❊ ❊ ❊

وكثيرًا مـا يلجأ النحاة إلى القول بالتقـديم والتأخير والفصل جمـيعًا ، وقد ورد ذلك على نحو مـسرف فى شعر الفـرزدق ، ومن أبياته التي يخرجهـا النحاة مـصـححـين لهـا باللجـوء إلى القـول بهـذا التـأويل المـزدوج قـوله فى بعض نقائضه[١٣٢] :

ملـوك يبـــتنون - تـوارثوهـا - سـرادقـهـا المـقـاول والقـبـابا

وقوله فى بعض مدائحه :

ومـا مـثله فى النـاس إلا مـملكًا أبو أمـه حى أبـوه يقـاربه[١٣٣]

وقوله أيضًا :

على حـالة لو أن فى البـحـر حاتمًـا على جوده ما جاد بالماء حاتم[١٣٤]

---

(١٣٠) مغنى اللبيب ٢/٣٩٣، حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٦٥ ، حاشية الأمير على المغنى ٢/٥٣ .

(١٣١) ذكر السيوطى فى عجز البيت رواية أخرى هى : وما العاشق المسكين فينا بسارق . انظر : شرح شواهد المغنى ١٦٧ .

(١٣٢) النقائض ٤٥١ ، والخصائص ٢/٤٠١ .

(١٣٣) ديوانه ١٠٨ ، الخصائص ١/١٤٦، ٢/٢٩٣ .

(١٣٤) ديوانه ٨٤٢، العمدة ١/٢٦٠ .

و : نفلق هامًا لم تنله أكفنا بأسيافنا هام الملوك القماقم [١٣٥]

❊ ❊ ❊

ولم يصحح النحاة أبيات الفرزدق وحده ؛ إذ ثمة أبيات كثيرة تنسب إلى غيره قال النحويون بصحتها على هذا النحو أيضًا، ومن ذلك قول الكميت [١٣٦] :

كذلك تلك وكالناظرات صواحبها ما يرى المسحل

وقول الآخر [١٣٧] :

كأن برذون - أبا عصام - زيد حمار دق باللجام

وقول ذى الرمّة [١٣٨] :

كأن أصوات - من إيغالهن بنا - أواخر الميس أصوات الفراريج

وقول أبى حية النميرى [١٣٩] :

كما خُطَّ الكتاب بكف - يومًا - يهودىٍّ يقارب أو يزيل

وقول الطِّرِمَّاحِ بنِ حكيم [١٤٠] :

يطفن بحوزى المراتع لم يرع بواديه من قرع القسى الكنائن

---

(١٣٥) ديوانه ، العمدة ١/ ٢٦٠.

(١٣٦) الأمالي الشجرية ١/ ١٩١، الخصائص ٢/ ٤٠٤.

(١٣٧) هذا البيت من الرجز غير منسوب ، انظر : العينى ٣/ ٤٨٠.

(١٣٨) ديوانه ٧٦ ، خزانة الأدب ١/ ١١٩، وانظر أيضًا كتاب سيبويه ١/ ٩٢.

(١٣٩) العينى ٣/ ٤٧٠، اللسان مادة : عجم .

(١٤٠) ديوانه ١٦٩ ، العينى ٣/ ٤٦٤، اللسان مادة « حوز» والبيت بروايات مختلفة فى المصادر المذكورة .

ولعل أشهر من كثر في شعره هذا النوع من الأساليب من بعد أبو الطيب المتنبي ، وقد نقل ابن جني بعض أبياته مستشهداً بها في هذا النمط من التأويل[141] :

وقد اعترف النحاة بأن هذا النوع من التأويل المزدوج قبيح ، ولكنهم مع ذلك صححوه ، بل تجاوزوا هذا القدر حين جعلوه دليلاً على تمكن الشاعر من اللغة وقدرته على التصرف فيها !! . . « فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات - على قبحها وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الفرس الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو إن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته»[142] .

وليس تقرير ابن جني في هذا النص ، ان هذا النوع من التأويل من قبيل الضرورة القبيحة بدال على أنه يعامله بالفعل معاملة الضرائر ، ولا يجيز بالابتكار فيها ولا القياس عليها ، إذ أنه في موضع آخر يقرر عكس ذلك فيقول :

«لما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين ، جاز لصاحب هذا العلم - الذى جمع شعاعه ، وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله ، وخلج شطآنه ، وبعج أحضانه ، وزم شوارده ، وأفاء فوارده - ان يرى فيه نحواً مما رأوا ، ويحذو على أمثلتهم التى حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لا سيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل »[143] .

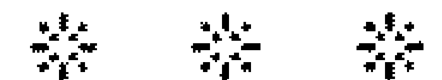
---

(١٤١) الخصائص .

(١٤٢) الخصائص ٢/ ٣٩٢.

(١٤٣) الخصائص ١/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف من النحاة قد ترك بعض التأثير فى القيم الجمالية لعلوم البلاغة العربية ، حتى ذهب بعض علمائها إلي أن الاضطراب فى الترتيب وما يحمل عليه من القول بالتقديم والتأخير والفصل ما دام جائزًا عند النحاة ، ولا ينفي صحة النصوص ، فإنه يجب اعتباره مقياسًا من مقاييس الجمال الفني في البلاغة . وقد أشار إلى هؤلاء ابن رشيق بقوله : «رأيت من علماء بلدنا من لا يحكم للشاعر بالتقدم ، ولا يقضي له بالعلم ، إلا أن يكون فى شعره التقديم والتأخير »(١٤٤) ، ثم يقول فى نقد أصحاب هذا الاتجاه: ومن الشعراء « من يقدم ويؤخر ، إما لضرورة وزن أو قافية - وهو أعذر - وإما ليدل على أنه يعلم تصريف الكلام ويقدر على تعقيده ، وهذا هو العيُّ بعينه »(١٤٥) .



غلبة الفروع على الأصول :

دعوى غلبة الفروع على الأصول هى الأسلوب الثالث من أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب بين الصيغ ، ومضمون هذا الأسلوب أن القاعدة النحوية المقررة أصلاً من أصول البحث النحوى قد قوبلت بعدد من النصوص المخالفة لهذه القاعدة كبير ، بحيث يسمح باعتبار هذه النصوص أصلاً وتلك القاعدة فرعًا ، وبحيث لا يحتاج النحاة إلى تعليل خروج النصوص عن القواعد لأنها حينئذ في اعتبارهم بوجه من الوجوه ، هى الأصل والقاعدة . ومعنى هذا كله أن التأويل فى هذا الأسلوب لم يقف عند تخريج النصوص - كالأسلوبين السابقين - وإنما تجاوز النصوص إلى القواعد ذاتها ، فغيّر فيها وبدل بصورة سلبت الأصالة عن القاعدة ، وأسبغتها على ما يخالفها من نصوص .

---

(١٤٤) العمدة ١/ ٢٦١.

(١٤٥) العمدة ١/ ٢٦٠.

وسنكتفى بأن نقدم من هذا النوع من أساليب التأويل بمثلاً واحداً يكشف عن مدى تغلغله في التراث النحوى وأصالته في الأصول النحوية . ذلك أن في القواعد التى انتهى إليها النحاة فى ترتيب الفاعل والمفعول به ضرورة تقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول . ومع ذلك ورد فى شعر النابغة قوله [(١٤٦)]:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم   جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

ولم يكن من سبيل عند النحاة وقد أقروا أسس الاستشهاد النحوى إلي أن يحكموا على بيت النابغة - وهو شاعر جاهلى - بالشذوذ ، ومن ثم لم يجدوا بدًا من تأويل البيت ، ولكن كيف يؤولونه ومن الحقائق المقررة عندهم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخر[(١٤٧)] ، وقد وقع كل منهما فى بيت النابغة فى الموقع الذى هو أولى به ، وإذن «فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدمًا أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به فى ذلك أن يعتقد فى الفاعلم إذا وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم . . . فإذا وقع مقدمًا فقد أخذ مأخذه ، ورست به قدمه»[(١٤٨)] . وعلى هذا النحو من التعارض بين القواعد والنصوص لم يجد النحاة بدًا من ابتكار هذا الأسلوب الذى يهدف إلى تأويل القواعد ذاتها ، وهكذا إذا كان الأصل فى القواعد أن يكون الفاعل مقدمًا ، فلم لا يدعى أن الأصل تقدم المفعول ويكون تأخره فى مثل بيت النابغة عن تقديم ؟!! ومن ثم وجدنا ابن جنى يقرر أن « الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله ، فإن هنا طريقًا آخر يسوغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل . . . . والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان

---

(١٤٦) الخصائص ١/ ٢٩٤ ، ديوان النابغة ٦٢ (ص) .

(١٤٧) انظر : اللمع لابن برهان - مخطوط - ١٩أ، التصريح على التوضيح ١/ ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(١٤٨) الخصائص ١/ ٢٩٤ - ٢٩٥ .

الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عدى بن حاتم ربه . ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله ، فجاز ذلك»[149] .

❊ ❊ ❊

ثالثا - وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق :

كشفت الدراسات الحديثة[150] في النحو عن أهم الخصائص التى لاحظها النحاة العرب فى التطابق الجزئى هى الناحية الكمية ؛ إذ فرقوا بين المفرد وما فوقه من مثنى أو جمع ، ثم الناحية النوعية ، فقد فرقوا بين المذكر والمؤنث . ولكن النحاة لحظوا فى الوقت نفسه أن نصوصًا كثيرة وردت لم تلتزم بهذه القواعد ، فلجأوا إلى تأويل هذه النصوص ، وكان أهم أساليب تأويلهم لها أسلوبان : الأول : الحمل على المعنى ، والثانى : رد الفرع إلى الأصل . ورد الفرع إلى الأصل فى جوهره نوع من الحمل على المعنى . أى أن الأسلوب الثانى يمكن أن يرد إلى الأسلوب الأول ، وهو ما فعله بالفعل ابن جنى فى خصائصه حيث لم يفصل بين الأسلوبين فصلاً حاسمًا ، بل جعل أمثلة النوعين من قبيل الحمل على المعنى . وصدر هذه الأمثلة بقوله : « اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعة ، والجماعة فى الواحد »[151] . ولكن الفارق الأساسى بين كلا الأسلوبين موجود وإن لم يفطن إليه ابن جنى ، ويمكن الوقوف عليه من خلاله الأمثلة الجزئية المتناثرة فى التراث النحوى ، كما يمكن توضيحه فى أن الحمل

---

(١٤٩) الخصائص ١/ ٢٩٥ ، ٢٩٧ .

(١٥٠) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ١٩٣ - ١٩٥ .

(١٥١) الخصائص ٢/ ٤١١ .

على المعنى لا سند له غير إرادة المتكلم ، وأما رد الفرع إلى أصله فإن إرادة المتكلم فيه تستند عند النحاة إلى بعض ما فى النحو من أصول .

وأبرز صور التأويل التى يتناولها هذان الأسلوبان هى :

أولاً - من حيث التطابق الكمى :

أ- ذكر الواحد والمراد به الجمع :

يقرر ابن فارس أن التعبير عن الجمع بلفظ الواحد «من سنن العرب»[١٥٢] ، ويروى له أمثلة كثيرة[١٥٣] « كقوله للجماعة : ضَيْفٌ وعدوّ . قال الله جل ثناؤه : ﴿ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ ، وقال : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ ، وقال : ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ والتفريق لا يكون إلا بين اثنين ، ويقولون : قد كثر الدرهم والدينار»، ومنه قول العباس بن مرداس[١٥٤] :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدور

ويقولون : كلوا فى نصف بطنكم تعيشوا[١٥٥] .

ويطرد هذا الأسلوب فى مواضع ، أهمها موضعان :

الأول : الضمائر . نحو : هو أحسن الفتيان وجهًا ، مع إفراد الضمير ، يقول ذو الرمة[١٥٦] :

---

(١٥٢) الصاحبى ١٨٠ .

(١٥٣) المصدر نفسه ، وانظر المزيد من الشواهد القرآنية فى : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٧٦٣ وما بعدها .

(١٥٤) ذكر ابن فارس فى الصاحبى صدر البيت غير منسوب ، وتكملة البيت ونسبته من اللسان وسيرة ابن هشام ، انظر الصاحبى ١٨٠ ، اللسان مادة (أخو) ١٨/ ١١ ، والروض الأنف ٢/ ٢٩٢.

(١٥٥) صدر بيت من أبيات الكتاب غير المنسوبة وقد ورد البيت فيه بتمامه مع تغيير يسير ، وهو :

كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

انظر : كتاب سيبويه ١/ ١٠٨، وأيضًا : البحر المحيط لأبى حيان ٧/ ٢٦٩.

(١٥٦) ديوانه ٤٣٦ .

ومـيــة أحـسـن الثـقلين وجـهًــا وسـالفـة وأحـسنه قـذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقد استخلص منه ابن جنى أنه يدل « على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف مان يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم فى الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد»[157] .

وقد ورد هذا الأسلوب فى القرآن ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ﴾ ، وقوله : ﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ فقد أفرد ثم جمع .

الثانى : الصفات . إذ كثيرًا ما تذكر صفة الواحد والمراد وصف الجمع ، أى جمع الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ ، وقوله : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ، ومنه قول زهير[158] :

وإن يشـتـجـر قـوم يقل سـرواتهم هم بيننا فـهـم رضـا وهم عـدل

ب- ذكر الجمع والمراد به ما دونه :

أقل الجمع عند النحاة ثلاثة ، وقد وردت نصوص كثيرة ذُكِر فيها الجمع والمراد واحد أو اثنان ، حتى قرر ابن فارس صراحة أن «من سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان »[159]. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ وكان ذلك المنادى واحدًا . وقوله سبحانه : ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ «وهو واحد ، يدل عليه قوله جل ثناؤه : ﴿ارجع إليهم﴾»[160]. ومنه قول عبيد بن الأبرص[161]:

(١٥٧) الخصائص ٢/٤١٩.

(١٥٨) البيت بتغيير طفيف فى الديوان ١٠٧ .

(١٥٩) الصاحبى ١٨٠ .

(١٦٠) الصاحبى ١٨١ ، وانظر العديد من الشواهد القرآنية فى : إعراب القرآن ٣/٧٨٧، وما بعدها.

(١٦١) شرح القصائد العشر للخطيب التبريزى ٥٣٧ .

أقفر من أهله ملحوب فالقطبيات فالذنوب

«وإنما القطبية ماء واحد معروف»[162]. وقول الفرزدق[163]:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجار

والحجر واحد، وقوله أيضًا[164]:

فياليت داري بالمدينة أصبحت بأجفار فلج أو بسيف الكواظم

يريد: الجفر وكاظمة، فجمع.

ويطرد هذا الأسلوب في مواضع:

الأول: في تعبيرات شبيهة بالأمثال، نحو: شابت مفارقه، وهو كثير العثانين[165]. ومنها: ألقاه في لهوات الليث، وإنما له لهاةٌ واحدة. وهو رجل عظيم المناكب، وإنما له منكبان. وشواهده كثيرة[166].

الثاني: في الضمائر، نحو: ﴿**ومنهم من يستمعون إليك حتي إذا خرج من عندك**﴾ و ﴿**إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما**﴾ وليس لهما إلا قلبان[167].

الثالث: الألفاظ التي تفيد الجمع ولا واحد لها من لفظها[168]. وكذلك الألفاظ التي على صيغة الجمع ولم يعرف لها واحد، أو اختلف النحاة في واحدها[169].

---

(١٦٢) المصدر السابق، وانظر أيضًا: الخصائص ٢/ ٤٢٠.

(١٦٣) الخصائص ٤٢٢، النقائض ٨٧٠.

(١٦٤) ديوانه ٨٥١، النقائض ٣٤٣.

(١٦٥) الخصائص ٢/ ٤٢٢.

(١٦٦) انظر العديد من الأمثلة والشواهد في: المزهر١/ ٣٣٣، ٢/ ١٩١ وما بعدها.

(١٦٧) المزهر ٢/ ١٩٣، إعراب القرآن ٣/ ٧٨٧.

(١٦٨) انظر: المزهر ٢/ ١٩٩.

(١٦٩) انظر: المزهر ٢/ ١٩٧، أدب الكاتب ٨٤.

الرابع : فى الصفات ، نحو : بُرْمَةٌ أعشار ، وثَوْبٌ أهدام ، وحبل أحذاق[170] .

الخامس : فى مخاطبة العظيم[171] . وأمثلته شائعة .

جـ- ذكر المثنى والمراد به الواحد :

ومن ذلك قول جرير[172] :

بان الخليط برامتين فودعوا أو كلما ظعنوا لبين تجزع

«وإنما رامة أرض واحدة معروفة»[173] .

وأنشد الفرّاء[174] :

فقلت لصاحبى لا تحبسانا بنزع أصوله واجدز شيحا

وقال سويد بن كراع[175] :

فإن تزجرانى يا ابن عفان أنزجر وإن تدعانى أجم عرضًا مُمَنَّعَا

ويطرد هذا الأسلوب فى مطالع القصائد العربية التقليدية ، حيث كان الشاعر يبكى الديار وينوح على الأطلال مستخدمًا فى خطابه لفظ المثنى بدلاً من المفرد ، نحو قول امرئ القيس[176] :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول بحومل

---

(١٧٠) الصاحبى ١٨١ .

(١٧١) المزهر ١/ ٣٣٣ ، الصاحبى ١٨٢ .

(١٧٢) ديوانه ٣٤٠ .

(١٧٣) الخصائص ٢/ ٤٢٠ .

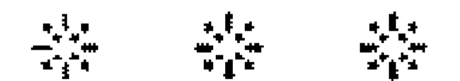
(١٧٤) المزهر ١/ ٣٣٥ .

(١٧٥) المصدر السابق .

(١٧٦) ديوانه (المعارف) ٨، شرح القصائد العشر ٤٧ .

د - ذكر المثنى والمراد به الجمع :

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ وهو خطاب لخزنة النار والزبانية(١٧٧) .



ثانيًا - من حيث التطابق النوعي :

أ - الالتفات (١٧٨) .

الأصل في الضمائر أن تطابق ما يعود عليه ، فإذا كان ما تعود إليه مخاطبًا عبر بضمير الخطاب ، وإذا كان غائبًا استعمل ضمير الغياب ، وأما إذا كان متكلمًا فإنه لابدّ من استخدام ضمير المتكلم . ولكن وردت نصوص كثيرة لم يطابق فيها الضمير ما يعود عليه ، واستخدم فيها ضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب ، أو عبّر فيها بضمير الغياب بدلاً من ضمير الخطاب . وقد علل النحاة ذلك بأنه نوع من لالتفات الذى يهدف إلى تأكيد المعني وتقويته ، لما يتضمنه بالضرورة من إثارة لانتباه السامع وشحذ لفكره ، حين يفاجأ بضمير يعود على غير ما هو له ، فيبذل من طاقاته الفكرية ما يكشف به ما يعود إليه ، ثم يحاول أن يستكشف بعد ذلك السر فى التفاوت بين الضمير وما يشار به إليه أو يدل بهع ليه . وبذلك لا يظل السامع فى موقف سلبى دائمًا ، يتلقى من المتكلم أو الكاتب ما يقول دون جهد منه في استكناه مضمون ما يقال ، وإنما يشارك إيجابيًا فى النشاط اللغوى حتى وإن كان سامعًا . فيحقق بذلك هدفًا أساسيًا للنشاط اللغوى ، وهو أن يكون وسيلة اتصال اجتماعى حقيقى يعبر به الفرد من عالمه المغلق وينطلق به من إسار ذاته ليتفاعل مع ما حوله ومن حوله . وليقدم أيضًا

---

(١٧٧) المزهر ١/ ٣٣٥ .

(١٧٨) من النحاة كما يحكى السيوطى فى المزهر من يرى قصره على الانتقال من الغائب إلى الشاهد ، ولكن الأصل الشائع عند الجمهور أنه يشمل أيضًا الانتقال من الشاهد إلى الغائب ، انظر المزهر ١/ ٣٣٤ .

من جهوده المادية وطاقاته الفكرية ما يدل به على عمق هذا الاتصال وحيوية هذه المشاركة .

وأمثلة الالتفات كثيرة ، منها :

١ – التعبير بضمير الغياب مكان ضمير الخطاب :

ويصطلح عليه بالالتفات من المخاطب إلى الغائب ، وكذلك تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب .

ومثال قوله النابغة(١٧٩) :

يا دار مـــيـــة بالعليـــاء فـــالـــسند أقـوت وطال عليـهـا ســالف الأمـد

«فخاطب ثم قال : أقوت »(١٨٠) ومنه قول الشاعر :

أسـيـئى بنا أو أحـسنى لا ملـومـة لديـنا ولا مـــــقليــــة إن تقـلّت

وقد ورد ذلك فى القرآن أيضًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ ، وقـوله : ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ ، وقـوله : ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾(١٨١) .

٢ – التعبير بضمير الخطاب بدلاً من ضمير الغياب .

ويصطلح عليـه بالالتفـات من الغائب إلى الـشاهد . ومـثاله قـول أبى كـبير الهذلى(١٨٢) .

يا ويح نفـسى كـان جـدة خـالد وبيـاض وجـهك لـلتـراب الأعـفـر

---

(١٧٩) ديوانه (ص) ١٧ ، شعراء النصرانية ٢/ ٦٥٨ ، شرح القصائد العشر ٥١٢ .

(١٨٠) الصاحبى ١٨٣ .

(١٨١) السابق السابق ، وانظر أيضًا : إعراب القرآن ٣/ ٩٢٣ .

(١٨٢) هذه رواية الصاحبى ، ورواية الديوان : « يا لهف نفسى » ٢/ ١٠١ .

«فخبر عن خالد ثم واجه فقال : وبياض وجهك»[183] ، وقول عنترة[184] :

شطت مزار العاشقين فأصبحت عسراً عليّ طلابك ابنة محرم

وقد ورد هذا النوع أيضًا فى القرآن ، ومنه فى فاتحة الكتاب : ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[185] .

ب- تأنيث المذكر:

التطابق فى التذكير والتأنيث أحد الخصائص الجوهرية فى الأساليب اللغوية، حتى فرض النحاة ذلك قاعدة لا يصح الخروج عليها ، ولكن وردت نصوص كثيرة افتقدت هذا التطابق ، وقد أولها النحاة بواسطة أسلوب الحمل على المعنى ، ومن ذلك التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث ، فى نحو قول رُوَيْشد ابن كثير الطائى[186] :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بنى أسد ما هذه الصوت

فقد أنّث الصوت لأنه فى معنى الاستغاثة[187] .وقول عمر بن أبى ربيعة[188] :

فكان مِجَنِّى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

فأنث الشخص لأنه أراد به المرأة .

---

(١٨٣) الصاحبى ١٨٣ .

(١٨٤) هذه رواية الصاحبى ، والبيت فى لسان العرب ٩/ ٢٠٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى ٣٢٢ من غير التفات إلى الخطاب ، إذ فيهما «طلابها» لا «طلابك» ، انظر ديوانه ١٤٣ .

(١٨٥) انظر : إعراب القرآن ٣/ ٩٢٣ .

(١٨٦) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ١٦٦ .

(١٨٧) الخصائص ٢/ ٤١٦ .

(١٨٨) ديوانه ١٨٩ ، خزانة الأدب ٣/ ٣٢١، وانظر أيضًا : كتاب سيبويه ٢/ ١٧٥ .

وقول ذى الرمة[189] :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

وقول جرير[190] :

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع

وقول العجاج ، وقيل الأغلب العجلى[191] :

طول الليالى أسرعت فى نقضى ... أكلن بعضى وتركن بعضى

وقول تميم بن أُبى بن مقبل[192] :

قد صرح السير عن كتمان وابتذلت ... وقع المحاجن بالمهرية الذقن

وقول الأعشى[193] :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾ .

وقد حاول الفرّاء أن يتعد لهذه الظاهرة فى مجال تأويله قراءة الحسن : «وألقوه فى غيابة الجب تلتقطه بعض السيارة» ، بالتاء بدلاً من قراءة حفص (يلتقطه) بالياء . فذكر أن «العرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث وهو فعل له أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيث والتذكير»[194] وعلل له بقوله : « وإنما جاز هذا كله لأن الثانى يكفى من الأول ، ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعض) »[195] .

---

(189) ديوانه ٢٧٠ ، ومعانى القرآن ٢/ ٣٧ بتغيير طفيف .

(190) ديوانه ٢٧٠ ، خزانة الأدب ٢/ ١٦٦ ، النقائض ٩٦٩ .

(191) انظر : شرح شواهد المغنى ٢٩٨ ، كتاب سيبويه ٢/ ٢٦ .

(192) معانى القرآن ١/ ١٨٧ ، ٢/ ٣٧ ، اللسان مادة : «كتم» ١٥/ ٤١٢ .

(193) ديوانه ١٨٣ ، وانظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٥ ، معانى القرآن ٢/ ٣٧ .

(194) معانى القرآن ٢/ ٣٦ .

(195) معانى القرآن ٢/ ٣٧ .

جـ- تذكير المؤنث :

يرى النحاة أن تذكير المؤنث على الرغم من كونه خروجًا عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوى فإنه يستند إلى بعض الأصول النحوية ، وأهم هذه الأصول أن فى تذكير المؤنث نوعًا من الرجوع إلى الأصل ؛ إذ الأصل عندهم هو التذكير وأما التأنيث ففرع منه ، فإذا ذكَّرت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل ، ولذلك فإن تذكير المؤنث هو أهم نتائج ذلك الاصطلاح المعروف برد الفرع إلى الأصل(١٩٦) .

وأمثلة هذا الأسلوب كثيرة ، منها قول عامر بن جوين الطائى(١٩٧) :

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل ابقالها

فقد «ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان»(١٩٨) ، ومنه قول الحطيئة(١٩٩) :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ... لقد جار الزمان على عيالى

فقد «ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكَّر»(٢٠٠) .

وقد ورد هذا الأسلوب فى القرآن أيضًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ أى هذا الشخص أو هذا المرئى(٢٠١) . وقوله سبحانه : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ فقد أراد بالرحمة المطر(٢٠٢) .

❊ ❊ ❊

---

(١٩٦) الخصائص ٢/ ٤١٥ .

(١٩٧) خزانة الأدب ١/ ٢١، كتاب سيبويه ١/ ٢٤٠ .

(١٩٨) الخصائص ٢/ ٤١١ .

(١٩٩) ديوانه ٣٩٥، خزانة الأدب ٣/ ٣٠١، كتاب سيبويه ٢/ ١٧٥ .

(٢٠٠) الخصائص ٢/ ٤١٢ .

(٢٠١) المصدر السابق .

(٢٠٢) المصدر نفسه ، وأيضًا : إعراب القرآن ٢/ ٦١٩ .

خاتمة

لعل من الحق فى ختام هذه الدراسة أن نشير إلى أنها نتاج معايشة طويلة الصحبة للتراث النحوى ، عميقة النظر فى أصول هذا التراث ، طويلة الأناة فى استكشاف معالمه، وتحديد خصائصه ، ولمح مؤثراته . وهى - لهذا كله - أقرب إلى أن تعد نتيجة البحث منها إلى أن تكون البحث نفسه . وهى بذلك ، ثم بما كشفت عنه من جديد فيما تناولته من قضايا ، تكاد تكون إضافة إلى البحث النحوى ؛ فقد استطاعت أن تعيد تشكيله من جديد مستعينة بعناصره التى استخلصتها من خلال الركام الهائل الذى يختلط فيه كل شىء فى تراث النحاة ، وهى مهمة بالغة العسر شديدة التعقيد ، دونها بكثير مشقة وعسرًا وضع بناء جديد خالص الجدة ، لا يقف عند التراث ولا يلم بالمأثور ، وهى إضافة نأمل أن تكون محور اهتمام الباحثين من بعد ، علهم يضيفون إليها أو يعدلوا فيها ، بحيث يمكن آخر الأمر أن نصل إلى تصور شديد الوضوح للعناصر الرئيسية فى الفكر النحوى وللأبعاد المباشرة وغير المباشرة لتأثيرها . حتى يمكن أن نستخلص من هذه العناصر جوانبها الإيجابية التى تستحق تنميتها وتطويرها ، وجوانبها السلبية التى عاقت مناهج البحث النحوى عن الوفاء بالحاجات الضرورية للبحث العلمى اللغوى من قبل ، والتى يعد الوقوف عليها وتحديدها خطوة عظيمة الأهمية نحو إدراك خصائص المناهج التي حكمت البحث النحوى فى تراثنا العربى ، وما تفرضه هذه الخصائص علميًا من اتجاهات بديلة لابد من الأخذ بها لكى تتسق مع الخصائص اللغوية للعربية الفصحى .

ولعل من الحق أيضًا أن نقرر أن هذه المحاولة هى المرة الأولى التي يعبر فيها باحث حيز الجزئيات إلى نطاق كلى يتسم بالشمول ؛ فإن الدراسات السابقة فى مجال أصول التفكير النحوى لا تتناول غير طرف من أطرافه فحسب ؛ إذ تحدها شخصية من الشخصيات ، أو تتناول تجمعًا من التجمعات ، أو ترتكز

على اتجـاه من الاتجاهات . ثم إنـها - فـوق ذلك - وقعت فى وهم التـفرقـة المنهجية بين المـدارس النحوية تحت تأثير بعض الاختلافات التطبـيقية ، وبذلك خلطت بين ما هو أصيل وما هو عرضى ، وانزلقت إلى مـعالجة الأصول النحوية بأسلوب غـير دقـيق حيـن افتـرضت ثبات المـضمـون تاريخـيًا لمـجرد وحـدة المـصطلحات عـبر الأجـيال . ولـقد كـان إدراك هذه الأخطاء فى المحـاولات المحدودة من قبـل منطلقًا للبدء فى مسار صحـيح ، ومن ثم كان من بين النتائج التى توصلت إليـهـا هذه الدراسـة الوقوف عـلى ما خلف ثـبات المـصطلحـات التاريخى من تغير فى المضمون ، وتزييـف دعوى تعدد المدارس النحوية بمقابلة صـور التوافق والاخـتلاف بيـن كل مجـموعـة نحويـة وأخرى بمظاهر التـوافق والاختلاف بين أفراد المجموعـة الواحدة ، وهو ما أكد آخر الأمر وحدة الأصول العامة فى التفكير النحوى على اختلاف تجمعاته أو مدارسه .

ولعل من الحق أيضًا أن نوضح سـمة من سمـات هذه الدراسة بارزة ، هى أنها قد التفـتت إلى حقيقة منهجية ثابتـة ، هى الآن قانون علمى متبع ، وهى أن الفكر الإنسـانى فى تطوره لا ينفصل عـن الواقع المادى وحـركتـه ، وهما مـعًا يمثلان وجهى التطور الحـضارى الإنسانى ، بحيث يستحيل فصم عـلاقتهما دون إخلال بالقـوانين العلميـة وشرائط المـوضوعيـة جميـعًا . ولذلك كـانت دراسة الأصول العـامة للتفكيـر النحوى هى البؤرة الـتى تتضافـر على تجليتهـا وكشف أبعادها دوائر ثلاث : فى المجتمع ، والفكر ، والنحو ، جميعًا . فدائرة البحث النحوى هى المركز الذى تمـتد إليه المؤثرات الفكرية المختلفة بصـورة مباشرة ، تلك التى تنعكس عليها الأوضاع والظروف الاجتماعية بشكل مباشر حينًا ، وغير مـبـاشر أحـيـانًا ، وبذلك توصلنا إلى نوع مـن التكامل المنهـجى فى التـحليل الموضوعى لأصول التـفكير النحوى . وقد كشـف هذا التكامل عن نتائج عـميقة الخطر فى تحديد هذه الأصول وتفسير تطوراتها ، كان على رأسها النتائج الآتية :

أولاً : تحديد دور الاسـتقراء فى النحو العـربى ، بما استلزمه هذا التـحديد من دراسة لمـفهومـه ، وتحليل لوسائله ، وتقنيـن لضوابطه ، واستـعراض

لآثاره. وقد توصلنا في هذا المجال إلي العديد من النتائج الجزئية ، التي تمثل - فيما بينها - الصورة الكلية للاستقراء النحوى ، وذلك من خلال تناولنا للجوانب الثلاثة التي شكلت - فيما بينها - أبعاد هذا الموضوع ، وهى : تحديد مصادر المادة اللغوية ، ثم نقد هذه المصادر، وأخيراً نقد المادة نفسها .

ثانيًا : تصحيح مفهوم القياس فى التراث النحوى ، وتبرئته من الخلط المنهجى الذى صحب - ولا زال يصحب - تصوره فى دراسات الدارسين من المعاصرين ، وكثير من الأقدمين ، ذلك المفهوم الذى لا يرى فى القياس غير العملية الشكلية التى يتم فيها إلحاق شيء بشيء آخر لإعطائه حكمه . ومن ثم فإنه لا يرى فى القياس غير مفهوم واحد هو المفهوم الصورى الشكلى . ومع أن هذا الفهم فيه بعض الصواب إلا أن القطع بأن القياس لا يدل على غير ذلك لا صواب فيه؛ فإن الدلائل التى فصلناها فى الفصل الأول من الباب الأول من هذا الكتاب تكاد تقطع بأن لفظ « القياس » قد مر بمرحلتين تاريخيتين فى التراث النحوى ، كان فى كل مرحلة منهما يتضمن معنى خاصًا . ففى المرحلة الأولى كان يشير إلى ما يمكن تسميته بالمفهوم الاستقرائى ومن ثم فإن موافقة القياس فى هذه المرحلة إنما تشير إلى موافقة القواعد التى قننت لما يطرد من ظواهر فى النصوص التى تم استقراؤها ، ومخالفة القياس تشير بدورها إلى مخالفة هذه القواعد المعبرة عن تلك الظواهر ذاتها . وأما فى المرحلة التالية فقد أخذ القياس مفهومه الشكلى الذى استقر فى فكر الدارسين حتى لم يعد له فى تصورهم سواه.

ثالثًا : توضيح علاقة التعليل بالقواعد النحوية ، بما تطلبه هذا التوضيح من دراسة تاريخية لعلاقة العلل بالنصوص اللغوية ، والقواعد النحوية ، ثم دراسة تحليلية لدور العلة فى ثبوت الأحكام وبنائها عليها . ولقد أتيح لنا

من خلال ذلك أن نقف على الظروف والبواعث التى ساعدت على نشأة التعليل النحوي العربى ، والعوامل التى كان لها أثر فى تغيير مجالاته ومنهجه ، ومن ثم تنويع آثاره ونتائجه .

رابعًا : تحديد دور التأويل فى البحث النحوى ومكانه فى الأصول النحوية . هذا الدور الذى انطلق فيه من مرحلة كان يقف فيها عند بعض النصوص - أو بتعبير أكثر دقة عند بعض الظواهر فى بعض النصوص - تبدو مخالفة - لما هو مقنن من ظواهر ، إلى مرحلة أخرى صار فيها - مع قدر من التجوز فى التعبير - ظاهرة لها منهجها المكتمل لرد كل ما يخالف القواعد المقولة إما بدعوى التصور الكمى أو الاختلاف النوعى بمحاولة إعادة صياغة التركيب اللغوى بحيث لا يخالف ما يقول به النحوى من قواعد .

ولقد كنا خلال هذا كله نصل إلى كثير من الآراء الجديدة ، التى نأمل أن يتاح لها من النقاش ما يحدد مدى ما تتسم به من سلامة . إذ أن النقاش العلمى هو الأسلوب الوحيد للوصول إلى التصور الصحيح للظواهر والمصطلحات المعبرة عنها . وهذا التصور خطوة لا مفر منها نحو فهم تراثنا النحوى وتقويمه وإحيائه جميعًا .

الفهارس

« ١ »

فهرس الآيات

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٢٧٣	أليس الله بكاف عبده	٣٦	الزمر	٣٩
٢٧٤	وما أنا بطارد المؤمنين	١١٤	الشعراء	٢٦
٢٧٣	ألست بربكم	١٧٢	الأعراف	٧
٢٧٤	وما هم منها بمخرجين	٤٨	الحجر	١٥
٢٧٤	وما هم عنها بغائبين	٤٩	الحجر	١٥
٢٧٤	وما أنت بمؤمن لنا	١٧	يوسف	١٢
٢٧٣	ليسوا بها بكافرين	٨٩	الأنعام	٦
٢٧٤	ويكفر عنكم من سيئاتكم	٢٧١	البقرة	٢
٢٧٤	فكلوا مما أمسكن عليكم	٤	المائدة	٥
٢٧٧	فلما أن جاء البشير	٩٦	يوسف	١٢
٢٧٧	ولما جاءت رسلنا لوطًا سيء بهم	٧٧	هود	١١
٢٧٨	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	الحجر	١٥
٢٧٨	كأنما يساقون إلى الموت	٦	الأنفال	٨
٢٧٨	إنما يخشى الله من عباده العلماء	٤٨	فاطر	٣٥
٢٧٨	إنما الله إله واحد	١٧١	النساء	٤
٢٧٨	إنما أنت منذر من يخشاها	٤٥	النازعات	٧٩
٢٧٩	فبما نقضهم ميثاقهم	١٥٥	النساء	٤
٢٧٩	عما قليل	٤٠	المؤمنون	٣٣
٢٧٩	أيما الأجلين قضيت	٢٨	القصص	٢٨
٢٧٩	فبما رحمة من الله لنت لهم	١٥٩	آل عمران	٣
٢٧٩	لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله	٢٩	الحديد	٥٧
٢٨١	فلا أقسم برب المشارق	٤٠	المعارج	٧٠
٢٨١	فلا أقسم بمواقع النجوم	٧٥	الواقعة	٥٦
٢٨٢	كيف نكلم من كان في المهد صبيا	٢٩	مريم	١٩
٢٨٥	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	الأعراف	٧
٢٨٥	وإن نظنك لمن الكاذبين	١٨٦	الشعراء	٢٦
٢٨٥	وإن كنتم من قبله لمن الضالين	١٩٨	البقرة	٢

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة	رقم السورة
٣٠٩	الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين	١ - ٤	فاتحة الكتاب	١
٣١٠	قال إنه يقول إنها بقرة صفراء فاقع لونها تسر الناظرين	٦٩	البقرة	٢
٣١٠	وألقوه فى غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة	١٠	يوسف	١٢
٣١١	إن رحمت الله قريب من المحسنين	٥٦	الأعراف	٧
٣١١	فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى	٧٨	الأنعام	٦

« ٢ »

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
خذها بما معك من القرآن	١٣١
زوجتكها بما معك من القرآن	١٣١
ملكتكها بما معك من القرآن	١٣١
ارجعن مأزورات غير مأجورات	١٣٧
إن الله لا يمل حتى تملوا	١٣٧
حمى الوطيس	١٣٧
الظلم ظلمات يوم القيامة	١٣٧
مات حتف أنفه	١٣٧
أنفق بلال ولا تخش من ذى العرش إقلالا	١٥٣
اعقلها وتوكل	١٥٣
أمتى لا تجتمع على ضلالة	٢٠٤
نحن معاشر الأنبياء لا نورث	٣٩٥

« ٣ »

فهرس الأمثال

« ٢ »

فهرس الأشعار

«ذ»

«ر»

«س»

«ض»

«ع»

«م»

«ى»

«أنصاف الأبيات»

« ٥ »

فهرس المصطلحات

فهرس الكتب .. الواردة فى صلب الكتاب

«٧»

فهرس الأماكن

فهرس القبائل والطوائف والجماعات

رقم الصفحة

فهرس الشعراء

فهرس الأعلام (*)

(*) يلاحظ حذف «أب» و«أم» و«ابن» و«ابنة» و«ذ» و«ال» .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والمصورات :

١- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٢٨ نحو .

٢- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٥٧٨٢ هـ .

٣- أسرار النحو ، لابن كمال باشا ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٩٩٢ نحو .

٤- أصول النحو ، لابن السراج ، مصور عن نسخة المعهد البريطانى رقم ٢٨٠٨ ، وعن نسخة المكتبة العامة بالرباط .

٥- الأمالى النحوية ، لابن الحاجب ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٦ نحو .

٦- الإيضاح ، لأبى على الفارسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠٠٦ نحو .

٧- تحفة الغريب ، للدمامينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١١٦ نحو .

٨- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل، لأبى حيان الأندلسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٦١ نحو .

٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢١ نحو حليم .

١٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدمامينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠١٠ نحو .

١١- التعليقة ، لابن النحاس ، شرح لديوان امرئ القيس ، مصور بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٤٣ أدب .
١٢- تقويم الفكر النحوى ، لأبى المكارم ، تحت الطبع بدار الثقافة ، بيروت .
١٣- التكملة، لأبى على الفارسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠٠٦ نحو .
١٤- تلخيص أخبار النحويين واللغويين ، لابن مكتوم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠٦٩ تاريخ .
١٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٤٩ نحو .
١٦- التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهانى ، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٨٩٦ أدب تيمور .
١٧- الجنى الدانى فى توضيح حروف المعانى ، لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٦٣نحو .
١٨- حاشية الأسفراينى ، للأسفراينى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٣ م.
١٩- حاشية على المعرب ، للمقدسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٤ ق.
١٠- الحجة فى قراءات الأئمة السبعة ، لابن خالويه ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة .
٢١- الحدود النحوية ، للفاكهى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٦٥٠ مجاميع .
٢٢- داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ، لابن علان ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة ، رقم ٩٥ نحو .
٢٣- رسالة فى حل غوامض لا الجنسية ولا التبرئة ،ضمن مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٤٠٠ نحو .

٢٤- شرح الألفية ، للشاطبي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤ نحو ش.

٢٥- شرح التسهيل ، لابن أم قاسم ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٦٢ نحو .

٢٦- شرح التسهيل ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٠ نحو ش.

٢٧- شرح الجمل الكبيرة ، لابن الصائغ ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٠ نحو .

٢٨- شرح الجمل الكبيرة ، لابن العريف ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٦٤ نحو.

٢٩- شرح حدود الفاكهي ، للفاكهي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥٤ نحو طلعت.

٣٠- شرح شواهد الإيضاح ، للمقدسي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٣٠ نحو .

٣١- شرح شواهد الجمل ، لابن السيد ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١١١٠ نحو .

٣٢- شرح شواهد شروح الشافية ، للبغدادي ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٢٨٥ ، ورقم ٤ ش.

٣٣- شرح الفصول الخمسين ، لابن أبان ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩١٨ نحو.

٣٤- شرح الفصول الخمسين ، لابن الخليل ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٢٥٣ نحو.

٣٥- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٣٩ نحو.

٣٦- شواذ القراءة واختلاف المصاحف ، للكرماني ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة ، رقم ٤٣٦ نحو .

٣٧- الصحيحة ، صحيفة همام بن منبه ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ١٨٩١ حديث .

٣٨- طبقات النحاة واللغويين ، لابن قاضى شهبة ، مصور بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١٩٨٨ ح .

٣٩- العباب فى شرح اللباب ، لنقره كار ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٤٥ نحو م.

٤٠- فيض نشر الانشراح ، لابن الطيب الفاسى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١١٠٩ نحو.

٤١- الكناش ، للخوانكى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٥٤٤ أدب تيمور.

٤٢- لباب الأعراب فى علم العربية ، للأسفراييني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .

٤٣- اللباب فى علل البنا والإعراب . للعكبرى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،رقم ١٩١٩نحو .

٤٤- لب اللباب فى معرفة أصول الإعراب ، للأسفراييني ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ٣٦٩ نحو .

٤٥- المحصول فى شرح الفصول ، للرازى ، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، رقم ١٩٠٨نحو .

٤٦- المسائل العسكريات ، لأبى على الفارسى ، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

٤٧- المصباح ، للمطرزى ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة .

ثانيًا : المطبوعات :

١- الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ، مطبعة حجازى ١٣٦٨هـ.

٢- أثر العلم فى المجتمع ، لبرتراندرسل ، ترجمة د. تمام حسان ، النهضة المصرية ١٩٥٨م.

٣- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١.

٤- إخبار العلماء بأخبار الحكماء ، للقفطى ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦هـ.

٥- أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى ، تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى ، مطبعة مصطفى الحلبى ١٩٥٥.

٦- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ،الرحمانية ١٣٥٥هـ.

٧- أرسطو عند العرب ، للدكتور عبد الرحمن بدوى ، النهضة المصرية ١٩٤٧.

٨- أساس البلاغة ، للزمخشرى ، دار الكتب المصرية ١٣٤١هـ.

٩- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، ط ليدن ١٨٨٦.

١٠- الإسلام والحضارة العربية ، لمحمد كرد على ، الطبعة الثانية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٠.

١١- الأشباه والنظائر ، للسيوطى ، طبع دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣١٦ هـ.

١٢- الإظهار ، للبركرى ، ضمن مجموعة مطبوعة فى سنة ١٢٧٩ هـ.

١٣- إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الأبيارى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف .

١٤- الأعلام ، لخير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية ، مطبعة كوستاتسوماس بالقاهرة .

١٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، للسخاوى ، طبع دمشق ١٣٤٩ هـ.

١٦- الأغاني ، لأبى الفرج الأصبهانى :
أ- نسخة دار الكتب المصرية .   ب- نسخة بولاق..
جـ- نسخة ساسى .   ودون تحديد - نسخة دار الكتب المصرية .
١٧- الإغراب في جـدل الإعراب ، لابن الأنبارى ، تـحقيق سـعيد الأفـغانى ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .
١٨- الاقتراح فى علم أصـول النحو ، للسيوطى ، طبع دائرة المعـارف النظامية بحيدر أباد ، أولى سنة ١٣١٠هـ، وثانية سنة ١٣٥٩ هـ.
١٩- أقدم تدوين في الحديث النبوى ، للدكتور مـحمد حميد الله ، طبع دمشق ١٩٥٣ .
٢٠- الأمالى ، لأبى على القالى ، طبع دار الكتب المصرية ١٩٢٦ .
٢١- أمالى الزجاجى ، للزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية الحديثة .
٢٢- أمالى السيد المرتضى ، تحقيق أحـمد بن الأمين الشنقيطى ، الطبعة الأولى ١٩٠٧.
٢٣- الأمالى الشـجرية ، الطبـعة الأولى ، دائرة المـعارف النظامـية بحـيدر أباد ١٣٤٩هـ.
٢٤- إنباه الرواه ، للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية .
٢٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ، تحـقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية مطبعة محمد على صبيح ١٩٥٣ .
٢٦- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى ، تحقـيق مازن المبارك ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩ .
٢٧- البحر المحيط ، لأبى حيان ، مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.

٢٨- البداية والنهاية ، لابن كثير ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥١ هـ.

٢٩- بغية الوعاة ، للسيوطى ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٢٦هـ.

٣٠- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة و النشر ١٣٦٩ هـ.

٣١- التأويل فى النحو العربى ، للدكتور على أبو المكارم ، بحث منشور بمجلة كلية التربية بالجامعة الليبية ، العدد الثانى .

٣٢- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، الطبعة الأولى ، عيسى البابى الحلبى .

٣٣- تاج العروس ، للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ.

٣٤- تاريخ الأمم والملوك ، للطبرى ، المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٣هـ.

٣٥- تاريخ بغداد ، للخطيب ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ .

٣٦- تاريخ العرب قبل الإسلام ، لجواد على ، طبع المجمع العلمى العراقى .

٣٧- تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، لدى بور ، ترجمة د. محمد عبد الهادى أبو ريدة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٨ .

٣٨- التاريخ الكبير ، لابن عساكر ، مطبعة روضة الشام ١٣٣٢ هـ.

٣٩- تاريخ النحو، العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ، للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧١ .

٤٠- التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ، مقالات لبعض المستشرقين ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ١٩٦٥ .

٤١- تفسير الفخر الرازى ، المطبعة المصرية ١٣٥٢هـ.

٤٢- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد .

٤٣- تقريب النشـر فى القراءات العشـر ، لابن الجزرى ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، الطبعة الأولى ، مصطفى الحلبى ١٩٦١ .

٤٤- تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ، تحقيق الأب لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .

٤٥- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٥هـ .

٤٦- حاشية الأمير على متن مغنى اللبيب ، للشيخ حسن الأمير ، طبع عيسى البابى الحلبى .

٤٧- حاشية الدسوقى على متن مغنى اللبيب ، للشيخ الدسوقى ، طبع مصر ١٢٨٦ .

٤٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، طبع عيسى البابى الحلبى بالقاهرة .

٤٩- حاشية يس على التصريح ، على هامش شرح التصريح .

٥٠- الحذف والتقدير فى النحو العربى ، للدكتور أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ .

٥١- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابى الحلبى .

٥٢- خزانة الأدب ، للبغدادى ، طبع بولاق .

٥٣- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية .

٥٤- خلاصة تذهيب الكمال ، للخزرجى ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية ١٣٢٢هـ .

٥٥- دراسات فى العربية وتاريخها ، لمحمد الخضر حسين ، الطبعة الثانية دمشق ١٩٦٠ .

٥٦- درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى ، طبع مصر ١٢٧٣هـ.

٥٧- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٤٩هـ.

٥٨- دلالة الألفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ١٩٥٨.

٥٩- الدولة الإسلامية وإمبراطورية الروم ، للدكتور إبراهيم العدوى ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ١٩٦٨.

٦٠- ديوان أبى تمام ، بشرح الخطيب التبريزى ، تحقيق د. محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .

٦١- ديوان أبى نواس ، طبع مصطفى البابى الحلبى ١٣٢٢ هـ.

٦٢- ديوان الأخطل ، (رواية اليزيدى عن السكرى عن ابن الأعرابى) نشر أنطون صالحانى اليسوعى المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩١ .

٦٣- ديوان الأعشى ، طبع بيروت ١٩٦٠.

٦٤- ديوان بشار ، تحقيق وشرح محمد الطاهر بن عاشور ومحمد رفعت فتح الله ومحمد شوقى أمين ، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٦٥- ديوان رؤبة :

(أ) ضمن مجموعة أشعار العرب التى نشرها وليم بن الورد .

(ب) طبع ليبسج ١٩٠٣ مصورة دار الكتب المصرية رقم ١٠٣١٤ ز.

ودون تحديد = مصورة دار الكتب المصرية .

٦٧- ديوان عمر بن أبى ربيعة ، بشرح محمد العنانى ، مطبعة السعادة بمصر.

٦٨- ديوان الفرزدق ، بشرح الصاوى ، طبع مصر ١٣٥٤هـ.

٦٩- ديوان النابغة ، طبع بيروت ١٩٦١ .

٧٠- ديوان الهذليين ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر الدار القومية ١٩٦٥ .

٧١- ذيل الأمالي ، لأبـى على القالى ، الطبـعة الثانـية ، دار الكتب المـصرية ١٩٢٦ .

٧٢- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى ، تحقيق د. شوقى ضيف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ١٩٤٧ .

٧٣- الروض الأنف ، للسهيلى ، المطبعة الجمالية بمصر ١٨١٤ .

٧٤- زهر الآداب وثمر الألباب ، للحـصرى ، تحقيق زكى مبارك ومـحمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالث ، التجارية ١٩٥٣ .

٧٥- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٤ .

٧٦- سمط اللآلئ ، للبكرى ، تحقـيق عبد العزيز الميـمنى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ .

٧٧- سيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدى نـاصف ، الطبعة الأولى ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة .

٧٨- شرح الآجرومية ، للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة التقدم العلمية ١٣٢٥هـ .

٧٩- شرح أدب الكاتب ، للجواليقى ، مطبعة القدسى ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ .

٨٠- شرح الأشـمونى على ألفـية ابن مـالك ، نشر محـمد مـحيى الدين عـبد الحميد، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٥٥ .

٨١- شرح ابن عـقيل على ألفيـة ابن مالك ، تحقـيق محمـد محيى الدين عـبد الحميد ، الطبعة العاشرة ، التجارية ١٩٥٨ .

٨٢- شرح ألفـية ابن مالك ، لابن الـناظم ، المطبعة العلويـة بالنجف الأشرف ١٣٤٢هـ .

٨٣- شرح التـصريح على التوضيح ، للشـيخ خالد الأزهرى ، الطبعة الثـانية ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ هـ .

٨٤- شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأزهرية المصرية ١٩١٣ .

٨٥- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٨٦- شرح ديوان زهير ، لثعلب ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر الدار القومية للطبعة والنشر .

٨٧- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٩٤٨ .

٨٨- شرح شواهد التخليص المسمى معاهد التنصيص ، لابن العباد ، ط سنة ١٣١٦هـ.

٨٩- شرح شواهد الشافية ، للبغدادي ، مطبعة حجازي بمصر ١٣٥٩هـ.

٩٠- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ.

٩١- شرح القصائد العشر ، للتبريزي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية ، محمد علي صبيح ١٩٦٤.

٩٢- شرح الكافية ، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، طبع مصر ١٢٧٥هـ.

٩٣- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، الطبعة الأولى ، مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٣.

٩٤- شرح المفصل ، لابن يعيش ، المطبعة المنبرية بالقاهرة .

٩٥- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق مصطفى السقا ، الطبعة الثانية ، التجارية ١٩٣٢.

٩٦- شعراء النصرانية ، جمع الأب لويس شيخو ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ١٨٩٠ .

٩٧- شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ، للشهاب الخفاجى ، المطبعة الوهبية ١٢٨٢هـ.

٩٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٧ .

٩٩- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب من كلامها ، لابن فارس ، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠.

١٠٠- الصحاح ، للجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربى ١٩٥٦ .

١٠١- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، للسيوطى ، تحقيق على سامى النشار ، الطبعة الأولى ، الخانجى بالقاهرة .

١٠٢- ضحى الإسلام ، لأحمد أمين جـ١ الطبعة الثانية ١٩٣٤ ، جـ٢ الطبعة الأولى ١٩٣٥ ، جـ٣ الطبعة السادسة ١٩٥٦ .

١٠٣- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للألوسى ، شرح محمد بهجة الأثرى ، طبع السلفية بمصر ١٣٤١هـ.

١٠٤- طبقات الأمم ، لصاعد ، مطبعة السعادة بمصر .

١٠٥- طبقات الشعراء ، لابن المعتز ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار المعارف بمصر .

١٠٦- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .

١٠٧- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، طبع دار بيروت ودار صادر ، بيروت ١٩٥٧ .

١٠٨- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٦٨ .

١٠٩- العقد الفريد ، لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الأبيارى وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١١٠- العمـدة فى محاسن الشـعر وآدابه ونقده ، لابن رشيـق ، تحقيق محـمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، التجارية ١٩٥٥ .

١١١- عيون الأخـبار ، لابن قتيبـة ، طبع دار الكتب المصرية ، نشر المـؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .

١١٢- عيون الأنبـاء فى طبقات الأطباء ، لابـن أبى أصيبعة ، الطـبعة الأولى ، المطبعة الوهبية ١٨٨٢ .

١١٣- غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى ، نشر برجستراسر ، مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ.

١١٤- الفائق فى غريـب الحديث ، للزمخشرى ، تحـقيق على محـمـد البجادى ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع عيسى البابى الحلبى ١٩٤٥ .

١١٥- الفهرست ، لابن النديم ، التجارية الكبري ١٣٤٨هـ.

١١٦- فوات الوفـيات ، لابن شاكر الكتـبى ، تحقيق محـمد محيى الدين عـبد الحميد ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٥١ .

١١٧- فى أصول النحـو ، لسعيـد الأفغانى ، الطبـعة الثانية ، مطـبعة الجامـعة السورية بدمشق ١٩٥٧ .

١١٨- فى النحو العـربى ، نقد وتوجيه ، للدكتـور مهدى المخـزومى ، الطبعة الأولى ، المطبع العصرية بصيدا ، لبنان ١٩٦٤ .

١١٩- القاموس المحيط ، للفيروزبادى ، الطبعة الخامسة ، التجارية الكبرى .

١٢٠- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العـرب ، لعبد الفتاح القاضى ، الطبعة الأولى ، عيسى البابى الحلبى .

١٢١- القراءات واللهـجات ، لعبد الوهاب حـمودة ، الطبعة الأولى ، النـهضة المصرية ١٩٤٨ .

١٢٢- القواعد النحوية ، مادتها وطريقتها ، لعبد الحميد حسن ، الطبعة الثانية ، الانجلو المصرية ١٩٥٣ .

١٢٣- قواعد النقد الأدبى ، لكرومبى ، ترجمة د. محمد عوض محمد ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

١٢٤- الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد ، طبع التجارية ١٣٦٥ .

١٢٥- كتاب سيبويه :

(أ) بدون تحديد = طبع بولاق .

(ب) طبع دار القلم ، تحقيق عبد السلام هارون .

١٢٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للزمخشرى ، الطبعة الأولى ، التجارية الكبرى ١٣٥٤ .

١٢٧- لسان العرب ، لابن منظور ، طبع بولاق .

١٢٨- اللغة بين المعيارية والوصفية ، للدكتور تمام حسان ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية .

١٢٩- لمع الأدلة فى أصول النحو ، لابن الأنبارى ، تحقيق سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧ .

١٣٠- ما الأدب ، لجان بول سارتر ، ترجمة د. محمد غنيمى هلال ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية .

١٣١- المؤتلف والمختلف ، للآمدى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، طبع عيسى الحلبى ١٩٦١ .

١٣٢- مجالس العلماء ، للزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع الكويت ١٩٦٢ .

١٣٣- المحاسن والأضداد ، للجاحظ ، مكتبة الخانجى ١٣٢٤هـ .

١٣٤- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها ، لابن جنى ، تحقيق على النجدى وزملائه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

١٣٥- مختصر جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المنيرية ١٣٢٠هـ.

١٣٦- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، طبع المطبعة الرحمانية ١٩٣٤.

١٣٧- مدرسة القياس فى اللغة ، لأحمد أمين ، بحث بمجلة المجمع اللغوى ، العدد السابع .

١٣٨- مذاهب التفسير الإسلامى ، لجولدتسيهر ، ترجمة د. عبد الحليم النجار، الخانجى ١٩٥٥ .

١٣٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعى ، الطبعة الأولى ، دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد ١٣٢٧ هـ.

١٤٠- مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر ١٩٥٥ .

١٤١- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه ، الطبعة الثالثة ، عيسى الحلبى .

١٤٢- مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف (بذيل الكشاف) ، لمحمد عليان المرزوقى ، الطبعة الأولى ، التجارية ١٣٥٤.

١٤٣- مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين الأسد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

١٤٤- المصباح المنير ، للمقرى ، الطبعة الخامسة بمصر ١٩٢٢ .

١٤٥- معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية والمؤسسة المصرية العامة . . .

١٤٦- معجم الأدباء ، لياقوت ، نشر أحمد فريد رفاعى ، طبع دار المأمون .

١٤٧- معجم البلدان ، لياقوت ، الطبعة الأولى ، نشر الخانجى والجمال ، السعادة بمصر ١٩٠٦ .

١٤٨- معجم الشعراء ، للمرزبانى ، تحقيق عبد السلام أحمد فراج ، عيسى الحلبى ١٩٦٠ .

١٤٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقى ، مطابع الشعب ١٣٧٨هـ .

١٥٠- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، عيسى الحلبى .

١٥١- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، للبكرى ، تحقيق مصطفى السقا ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٥ .

١٥٢- المعرب ، للجواليقى ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب المصرية ١٣٦١هـ .

١٥٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، تحيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، التجارية الكبرى بالقاهرة .

١٥٤- المفصل فى النحو ، للزمخشرى ، طبع كريستيان ١٨٨٩ .

١٥٥- مفهوم اللغة عند العرب ، للدكتور على أبو المكارم ، بحث منشور بمجلة كلية المعلمين بالجامعة الليبية ، العدد الأول .

١٥٩- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، للدكتور على سامى النشار ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .

١٥٧- مناهج البحث عند النحاة العرب ، للدكتور على أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ١٩٧٢ .

١٥٨- مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ، لروزنتال ، ترجمة د. أنيس فريحة ، دار الثقافة ببيروت ١٩٦١ .

١٥٩- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لابن الجزرى ، مكتبة القدسى ١٣٥٠هـ .

١٦٠- المنصف شرح التصريف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مصطفى الحلبى .

١٦١- منهج النحاة العرب ، للدكتور تمام حسن ، بحث قدم فى حلقة البحث العلمى بكلية دار العلوم ١٩٦٦ .

١٦٢- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى ، المطبعة السلفية ١٣٤٣هـ.

١٦٣- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى ، طبع دار الكتب المصرية .

١٦٤- نزهة الألبا ، لابن الأنبارى ، طبع حجر ١٢٩٤هـ.

١٦٥- نسب قريش ، للزبيدى ، تحقيق بروفنسال ، دار المعارف بمصر .

١٦٦- نشأة النحو ، لعبد الوهاب حمودة ، بحث منشور بمجلة كلية الآداب ، المجلد ١٣ ، الجزء الأول .

١٦٧- النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى ، مطبعة الترقى بدمشق ١٩٤٥ .

١٦٨- نظرة فى النحو ، لطه الراوى ، بحث منشور بمجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، المجلد ١٤ .

١٦٩- النقائض بين جرير والفرزدق :

(أ) طبع ليدن ١٩٠٥. (ب) طبع مصر ١٩٠٥ .

(جـ) طبع الصاوى ١٩٣٥. ودون تحديد = طبع ليدن .

١٧٠- النقد الأدبى الحديث ، للدكتور محمد غنيمى هلال ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ١٩٦٤ .

١٧١- النوادر فى اللغة ، لأبى زيد ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٨٩٤.

١٧٢- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ .

١٧٣- الوساطة بين المتنبى وخصومه ، للقاضى الجرجانى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى محمد البجادى ، الطبعة الثالثة ، عيسى البابى الحلبى .

١٧٤- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ١٩٤٨ .

فهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثانى

بين التقعيد والتعليل ١٤٣ - ٢٠٨

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

الموضوع	الصفحة
- الاختلاف فى درجة الفصاحة	٢٣٨ - ٢٤٢
- الاختلاف فى الجنس الأدبى	٢٤٢ - ٢٤٤
- الأسلوب الثالث : دعوى إعادة صياغة التركيب	٢٤٤ - ٢٥٠
مفهوم هذا الأسلوب	٢٤٤
أشكال هذا الأسلوب	٢٤٥
- مفهوم الحذف والتقدير	٢٤٥ - ٢٤٧
- مفهوم الزيادة	٢٤٧
- مفهوم التحريف	٢٤٧ - ٢٤٨
- مفهوم التقديم والتأخير والفصل	٢٤٨ - ٢٤٩
- مفهوم الحمل على المعنى	٢٤٩
ملاحظات عامة	٢٤٩ - ٢٥٠
الفصل الثالث : أساليب التأويل النحوى : دراسة فى الأشكال التطبيقية	٢٥١ - ٣١٠
أولاً : وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابى	٢٥٣
١- الحذف والتقدير	٢٥٣ - ٢٦٤
- فى الحركة الإعرابية	٢٥٤ - ٢٥٧
- فى أجزاء الجملة	٢٥٧ - ٢٥٨
- فى الجملة	٢٥٩
- فى الكلام	٢٦٠
- فى التركيب	٢٦٠ - ٢٦١
ملاحظات عامة	٢٦١ - ٢٦٤
٢- الزيادة	٢٦٥
- معنى الزيادة فى الصيغ عند الصرفيين	٢٦٥ - ٢٦٦
- معنى الزيادة فى التركيب عند النحويين	٢٦٦ - ٢٦٨
- أهداف الزيادة فى التركيب	٢٦٨ - ٢٦٩

الموضوع | الصفحة